

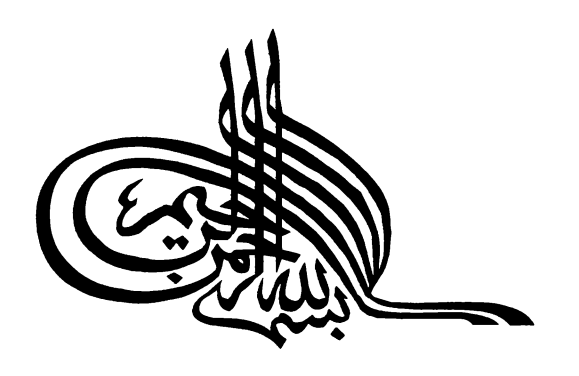
النحو العربي واللسانيات

تقاطع أم تواز

أ. د. عبدالله الجهاد

النحو العربي واللسانيات

تقاطع ام تواز


بسم الله الرحمن الرحيم

النحو العربي واللسانيات

تقاطع أم تواز

تأليف

أ. د. عبد الله الجهاد



النحو العربي واللسانيات

تقاطع أم تواز

أ. د. عبد الله الجهاد

الطبعة الأولى

١٤٣٧هـ/٢٠١٦م

«الآراء التي يتضمنها هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز»



Business center 2 Queen
Caroline Street, Hammersmith,
London W6 9DX, UK

www. Takween-center.com
info@Takween-center.com

تصميم الغلاف :



+966 5 03 802 799
المملكة العربية السعودية – الخبر
eyadmousa@gmail.com

طبعت في



فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الباب الثاني

الموضوع	الصفحة

مقدمة

لقد تحدث مؤرخو النحو العربي كثيراً عن نشأة النحو، فأبرزوا عوامل نشأته، والشروط التاريخية والثقافية التي بلورت تصور النحاة، ليكتمل هذا النحو، ولا نقصد بالكمال، الكمال النظري والمنهجي، أو كما يقول البعض: «إن النحو نضج حتى احترق» فالعلم بمفهومه البحت لا يكتمل، وتطوره نتيجة لعدم اكتماله، إذ لا بد من ثغرات علمية تحفز الخلف على الاستدراك على السلف.

وبحثنا لا يتقصى ظروف نشأة النحو، وإنما نعد النحو قد تأسس.

وأول كتاب يصادفنا في المسار النحوي، ويعد حقيقة كتاب «التأسيس»، هو كتاب سيبويه، وينم هذا الكتاب عن تصور نظري لمجموعة من النحاة في نهاية القرن الأول، وبداية القرن الثاني الهجريين.

فسيبويه هو مؤسس بناء النحو العربي، وأصبح كتابه فيما بعد يعد إطاراً مرجعياً لكل باحث في النحو، بل أطلق عليه «قرآن النحو»، وتسميته بالقرآن تجعل من هذا الكتاب مقدساً، مما جعل النحاة من بعد، يتفقهون في هذا الكتاب، يمجّدونه تارة بدون نقد، ويضيفون إليه ملاحظات تارة أخرى.

فظهرت المؤلفات النحوية بعده، لا لتطور منظور سيبويه النحوي، وإنما لتفسيره أو تبسيطه، فكتاب «المقتضب» للمبرد لم يكن إلا تنظيماً لكتاب سيبويه، وأصول ابن السراج، لم يكن كذلك إلا تنظيماً صارماً لما كتبه أو أملاه سيبويه حتى قيل: كان النحو مجنوناً حتى عقله ابن السراج بأصوله.

فهذه القداسة التي أعطيت للنحو السيبويهي جعلت النحاة فيما بعد لا يجرؤون على نقده أو زعزعته، حتى ظهر القرن الرابع الهجري لتبرز شخصية لغوية لا تؤمن إلا بالعقل، والعقل يسمح بالنقد لكل أثر سابق مهما بلغ قدره إلا كتاب الله تعالى، إنه ابن جني الذي حاول أن يرد كثيراً من الآراء إلى العقل، وحاول أن يخلخل بعض المبادئ في النظر النحوي، ولكن بقي مع ذلك مقيداً بالإطار العام الذي أسس داخله النحو السيبويهي.

ولم تكن العصور الموالية أحسن حالاً من القرن الرابع الهجري الذي كان عصر الاجتهاد والتنقيب، بل كانت هذه العصور المتأخرة تناقش فقط جزئيات النظر النحوي السيبويهي، دون أن تفرز رؤية شمولية، تبرز النحو كلّاً متكاملاً، فكانت تغير لبنة بأخرى أو تضيف لبنة تراها ناقصة في البناء السيبويهي، ولم يعلم هؤلاء النحاة أن هذا البناء كان نتيجة لعصر سيبويه، وتصور النحاة للسان العربي آنذاك. أو لم يتطور الفكر النحوي في العصور الموالية ليتطور هذا البناء برمته؟ ألم ير هؤلاء النحاة أن تغييراً في عنصر من عناصر هذا البناء يمكن أن يكون له أثر في تغيير البناء بكامله؟

لا شك أن البناء النحوي في كتاب سيبويه ـ في نظري ـ هو صورة للبناء المعرفي في القرن الثاني الهجري. فبناء الجملة التركيبي يشبه بناء الكلمة الصرفي كما يشبه بناء الشعر العروضي...

نستثني بعض الفلتات النقدية في مسار هذا النحو التي حاولت أن تناقش البناء النظري، ونقصد بذلك ابن مضاء القرطبي في مؤلفه «الرد على النحاة»، وصاحبه لم يقصد الحديث في جزئيات النحو العربي، وإنما ناقش المبادئ النظرية التي يراها خللاً في النحو، يجب أن يتخلص منها، وتفكير ابن مضاء نتاج للمعرفة الثقافية في عصره، فعصره عصر المذهب الظاهري الذي لا يؤمن بالتأويل، ولم يرض قاضي قرطبة ـ ابن مضاء ـ أن يظل هذا المذهب حكراً على الفقه فقط، بل يجب أن يدرس النحو دراسة ظاهرية، بعيداً عن التأويل المفتعل، وهذه الرؤية من القرطبي تدل دلالة واضحة على أن علما من العلوم هو نتاج البنية الثقافية، ولا يمكن لعلم أن ينفرد بمنهج خاص داخل هذه

المنظومة الثقافية. ولا أدل على ذلك من البنيوية، في عصرنا الحاضر والتي يطلق عليها زكريا إبراهيم صاحبة الجلالة والسيادة، لسيادتها على جميع العلوم من فلسفة واجتماع وعلم نفس ولسانيات وآداب ورياضيات. . .

فكل علم يحاول تقمص البنيوية في تحليله، فالمنهج البارز في عصر ما يسري سريان الشرارة في الهشيم.

هذه لمحة موجزة عن مسار النحو العربي بوصفه بناء نظريّاً وما انتابه من ترميم ومعالجة، وأخرجت من بحثي الأنحاء المرتبطة بمفسري القرآن الكريم، وأصوليي الفقه والبلاغيين لاعتبارات منهجية، واكتفيت فقط بالمؤلفات النحوية الخالصة.

وفي العصر الحديث أثيرت قضية النحو العربي في الشرق العربي، وكَثُرت الأسئلة عن مدى فاعلية هذا النحو، وسيرورته، وكفايته الوصفية، والتفسيرية للغة العربية الحالية، والقديمة على السواء. وهذه الإشارة لم تكن تعني النحو فقط، بل كانت هناك موجة عارمة من مجموعة من الباحثين الذين تلقوا علوماً غربية في بداية النهضة الحديثة، وعاشوا ثورة ثقافية في الغرب، حاولوا نقلها إلى العالم العربي، فبالإضافة إلى نقد النحو العربي، هناك نقد طه حسين للشعر الجاهلي، وقاسم أمين في نقده للحياة الاجتماعية، وعلي عبد الرازق في أصول الحكم، وسلامة موسى في البلاغة الجديدة. . . فنهضت حركات تحيي النحو العربي تاريخاً ونقداً، لتفتح له باب الحوار مع الاتجاهات اللسانية الغربية المعاصرة في العالم العربي إما مرممة للنحو العربي، أو معيدة قراءته قراءة جديدة، أو مطالبة بتغييره، ووضع بديل تكون اللسانيات المعاصرة سنداً قويّاً لهذا البديل.

ولقد قسّمنا عملنا هذا إلى بابين:

الباب الأول: وتناولنا فيه مجموعة من الفصول حاولنا أن نبين فيها المبادئ الأساس التي تقوم عليها نظرية النحو العربي، كالسماع والقياس والعلة والاستصحاب، والعامل. وكان الدافع من إيراد هذا الباب هو أن نقد المحدثين توجه في الدرجة الأولى إلى نقد هذه الأصول.

الباب الثاني: وتناولنا فيه مجموعة من الفصول تمثل النحو العربي في علاقته بالاتجاهات اللسانية المعاصرة، وقسمنا هذه الاتجاهات إلى ثلاثة أقسام:

اتجاه تقليدي.

اتجاه وصفي.

اتجاه توليدي تحويلي.

قدمنا نظرة موجزة عن مبادئ الاتجاهين الأخيرين كما تمثلت في مظانها، واعتمدنا نموذجاً أساساً لكل اتجاه مراعين في اختيار النماذج ما يلي:

١ ـ البحث الجدي الهادف.

٢ ـ النقد العلمي البناء الشامل.

٣ ـ القطبية (أي: أن هؤلاء الباحثين أقطاب في العالم العربي).

وأقول أخيراً مع السيد البطليوسي أخذاً عن بعض الحكماء: «من ألَّف فقد استهدف، وباختلاف المختلفين ظهرت المعاني للناظرين، وفطرة الإنسان مبنية على النقصان، إن أصاب في معنى فقد أخطأ في أخرى، وإنما الكمال الذي لا نقص فيه، لخالق الأشياء، الذي لا تغيب عنه غائبة في الأرض ولا في السماء»(١)

وفوق كل ذي علم عليم. والله في عون العبد ما دام العبد في عون أخيه، والله ولي التوفيق.

---

(١) إصلاح الخلل ص٥٨.

مدخل

عندما نتحدث عن «نظرية» بالمفهوم المعاصر، فإننا نتحدث عن العلم، فهل النحو كما يتساءل تمام حسان علم أو معرفة[1]؟.

إن للنظرية مبادئها وقوانينها واستنتاجاتها، وهل النظرية تسبق التجربة أو هي ناتجة عن التجربة؟ فهل العالم يتوجه إلى الوقائع، ليكتشف مجموعة من المبادئ والقواعد التي تشد هذه الوقائع بعضها ببعض، لتتكون منها أخيراً نظرية، أو أنه من الصعوبة على هذا العالم أن يخترق هذه الوقائع، دون أن يكون مسلحاً مسبقاً بنظرية تساعده على اكتشاف هذه الوقائع، والتحقق من مسلمات نظريته؟.

يقول أوجست كونت Auguste Comte: «إذا كان علينا من ناحية أن نبني النظرية على المشاهدات، فإن من المعقول من ناحية أخرى، أنه لكي نجري المشاهدات، لا بد أن تكون في ذهننا نظرية ما. وخلال تأملنا للظواهر، إذا لم نربطها ببعض المبادئ، فسوف يتعذر علينا أن نربط هذه المشاهدات المعزولة، أو أن نستخلص منها أية نتائج. وسوف يتعذر علينا فضلاً عن ذلك، أن نرسخها في أذهاننا، وسوف تبقى هذه الحقائق، عادة، غير ملحوظة لأعيننا، ومن ثم فإن العقل البشري من حيث الأصل، سوف يكون واقعاً بين شقي الرحى، تضغط عليه الضرورة الملحة لكي يشكل نظرية حقيقية من ناحية،

---

(١) تمام حسان، الأصول ص١٣.

وتضغط عليه من ناحية أخرى ضرورة لا تقل إلحاحاً في أن يخلق نظرية ما من أجل أن يجري مشاهدات معقولة»[1].

فهل النحو العربي اعتمد الوقائع اللغوية أولاً، ثم صاغ نظريته النحوية، أو أن النحاة العرب كان لهم تصور نظري سابق حاولوا أن يشغلوه في تحليلهم اللغة العربية؟.

المنهج العلمي:

لم يعد المنهج العلمي حاليّاً مجرد منهج استقرائي، أو استنباطي، كما حددهما قديماً أرسطو، وحاول تطويرهما بيكون Bacon، وجون ستورات ميل John Stuart mill وديكارت Descartes، وإنما هو «مركب مؤتلف مما نسميه بالاستقراء والاستنباط، وهو لا يقتصر على الاكتشاف بل يفضي إلى الإبداع أيضاً»[2].

فالمنهج العلمي يعتمد مجموعة من الافتراضات المسبقة والمبادئ العامة، يحاول الباحث تجريبها على الوقائع ليستخرج منها، إذا صلحت في أزمنة وأمكنة متعددة، قوانين عامة مصوغة في قوالب رياضية تستثمر في وقائع أخرى لم تمارس عليها هذه الفروض. أو يمكن التنبؤ بوساطة هذه القوانين بوقائع جديدة.

خصائص المنهج العلمي:

١ ـ الوصف:

أول خصيصة من خصائص المنهج العلمي، سواء ابتدأنا من المادة أم من المبادئ العامة: الوصف، فلكي يصوغ اللساني نظرية ما، لا بد من مدونة لغوية يلاحظها ويصفها، ليكتشف فيها ما يريد التوصل إليه، ولا بد للكيميائي من وصف مواد كيمائية وملاحظتها، ليصوغ قواعد عامة.

---

(١) فيليب فرانك، فلسفة العلم ص٢٣.

(٢) صلاح قنصوه، فلسفة العلم ص١٣٥.

والوصف يعتمد عمليات ثلاثاً:

أ ـ التصنيف.

ب ـ التسلسل.

ج ـ الارتباط.

فأما التصنيف «فيتعلق باكتشاف روابط ثابتة نسبيّاً بين الصفات والخصائص، كما يتعلق بترميز هذه الروابط عن طريق صوغ المفهومات»[1].

وأما التسلسل فهو؟ يتوجه إلى السمات والخصائص المشتركة، بل يستلزم أن تكون هذه الخصائص والسمات في درجات يمكن ترتيبها[2]

وأما الارتباط فينتج عن اكتشاف تعلق سمتين أو خصيصتين أو أكثر، الواحدة بالأخريات وجوداً وعدماً[3].

ولا يعد الوصف هو النتيجة النهائية للمنهج العلمي، وإنما هو بداية لعمليات أخرى أهم منه، وإن كان الوصف ضرورياً لهذه العلميات؛ لأنه الأساس العلمي الذي يسمح لنا بالتجريب واختيار المبادئ الأساس.

٢ ـ التفسير:

ليس العلم هو الوصف أو الملاحظة، فلا يكفي أن نلاحظ اتجاه الأنهار من الجبال إلى البحار، فنقول: إن كل نهر يتجه إلى البحر، فالنتيجة المتوصل إليها ليست علماً، كما أن التوصل إلى سقوط الأجسام على الأرض والتوصل إلى تمدد المعادن بالحرارة علم. وإنما العلم هو التفسير، هو البحث عن السبب العلمي، لا الميتافيزيقي الذي يجعل من هذا المعدن يتمدد بالحرارة، وتجريدنا للأسباب هو الذي يجعلنا نصوغ القوانين العلمية، فالتفسير «هو العثور على الأسباب التي من أجلها تقع الحوادث، أو هو البحث عن الشروط أو الظروف المحددة التي تعين وقوع الحوادث»[4].

---

(١) نفسه ص١٣٧.

(٢) نفسه ص١٣٧.

(٣) نفسه ص١٣٧.

(٤) نفسه ص١٤٠.

٣ ـ التنبؤ:

ليس هدف النظرية العلمية هو وصف الوقائع الحالية أو الماضية، وإنما هدفها بالإضافة إلى ذلك التنبؤ بالمستقبل. فالقوانين والقواعد تتنبأ بوقائع جديدة.

٤ ـ النظام:

حين نبحث في وقائع معينة نتساءل أين يوجد النظام؟ هل النظام يوجد في الوقائع نفسها، فنعجب به إلى درجة يحتم علينا البحث عنه بوسائل منهجية معروفة لدينا مسبقاً، أو أن هذا النظام يوجد في عقولنا، يسمح لنا بأن نبحث في هذه الوقائع، يصعب تأصيل هذا السؤال (أي: البحث عن الأصول النظامية في الواقع والعقل)؛ لأن المسألة تتعلق بأصل الوجود، وعلاقة الإنسان بالواقع، وسنحاول الإجابة عن السؤال في مستوى كمال الواقع، ونضج العقل، على افتراض أن كليهما مر بمراحل تطورية يصل فيها إلى النظام.

وأعتقد أن النظام في الوقائع اللغوية، أو في عقول المتكلمين باللغة يكتشفه الباحثون اللسانيون «فرجل العلم لا يقنع بالتجارب المحضة التي تتراكم بالمئات والآلاف دون طائل، بل عليه أن يدخل عليها تنظيماً يهيئ لها الاطراد، فالتجربة لا تمدنا بغير نقاط منعزلة، وعلينا أن نوحد بينها بخط متصل، وهذه هي وظيفة التعميم الحقيقية، والباحث لا يحصر نفسه في تعميم التجارب بل هو يصححها أيضاً، والذي يحجم عن القيام بمهمة التصحيح، ويقنع بالتجارب المحضة؛ أي: التي توحي بانتظام واطراد، سيجد نفسه ملزماً بتقرير قوانين شديدة الغرابة» كما يقول بوانكريه[١].

وانطلاقاً من هذه المقولة يمكن أن نفرق بين النحاة البصريين والنحاة الكوفيين، لقلة القواعد عند البصريين، وكثرتها عند الكوفيين. لاعتماد الأوائل على القياس بالدرجة الأولى، واعتماد الآخرين على السماع بالدرجة الأولى.

---

(١) نفسه ص١٤٩.

وكثيراً ما نسمع أو نقرأ عن اللغويين العرب القدماء قولهم: إن اللغة العربية لغة جميلة. واقتصر مفهومنا للجمال على المستوى البلاغي أو الفني، ولم نهتم بعلاقة النظام بالجمال «وقد قرن بوانكريه Poincaré بين مسلمة النظام وبين الجمال، فنظام الطبيعة ضرب من الجمال، ورجل العلم في نظره لا يقبل على دراسة الطبيعة إلا لما يستشعره من متعة في دراستها، وهو يجد تلك المتعة لأنه يرى الطبيعة جميلة، وجمالها هو ذلك الذي يترتب على النظام المتوافق والمنسجم لأجزائها، وهو الذي في وسع العقل أن يلتقطه. فهذا الجمال هو الذي يمنح المظاهر المتقلبة جسداً، وهيكلاً عظيماً يجذب حواسنا. وهو جمال يكفي نفسه بنفسه، ويدعو رجل العلم إلى اختيار أكثر الوقائع ملاءمة في المساهمة في توافق العالم وانسجامه»[١].

وفي نظري، إن الجمال التنظيمي الكائن في اللغة يسبغه عليه الجمال التنظيمي الموجود في عقول العلماء، فكثير من متكلمي اللغة لا يعون هذا النظام. ولكن الباحث اللساني لتوفره على النظرية اللسانية، الجهاز الذي يصف به هذه اللغة هو الذي يبرز له مقدار الجمال التنظيمي، وهذا النظام النظري لا يظهر طفرة واحدة في عقل أول عالم. ولكن خبرات العلماء، وتجاربهم، وتراكماتهم العلمية على مر العصور، هو الذي ينمي هذا النظر، ويطوره، ولن ينتهي هذا التطور النظري إلا بانتهاء الكون، «فالحقيقة العلمية، إنما تصنع شيئاً فشيئاً بفضل الجهود المختلفة لعدد عظيم من المخترعين، ولو لم يكن أولئك المخترعون موجودين ووجد غيرهم مكانهم، لكان لدينا مجموعة من الحقائق العلمية تختلف كل الاختلاف عما لدينا اليوم»[٢].

فهل للنحو العربي نظرية؟ وهل له منهج محدد في تعامله مع المادة اللغوية؟ وماهو الفرق بين نظرية النحاة العرب القدماء ونظرية اللسانيين المعاصرين؟ هذا ما نحاول الإجابة عنه.

---

(١) نفسه ص١٤٦.

(٢) فيليب فرانك، فلسفة العلم ص٢٣.

الباب الأول

نظرية النحو العربي

الفصل الأول

السماع

١ ـ ١ ـ مفهومات عامة:

إن النحو معقول من منقول؛ أي: هو تجريد بعد تصنيف، والمادة المصنفة هي المادة اللغوية، وقد تحدثنا سابقاً عن السبق النظري بأنه قد يكون في المادة المصنفة نفسها، أو في ذهن الباحث الذي يريد التصنيف، والجمال في الواقع لا يظهر لشخص لا يمتلك حاسة الجمال، كما أن التصنيف لا يبدو لباحث لا يمتلك خصيصة التجريد، والمنقول اللغوي وضع له أصوليو النحو مجموعة من القيود الصارمة، منها ما يتعلق بالمادة نفسها، ومنها ما يتعلق براوي المادة، ويطلق عليها مصطلحان (النقل عند ابن الأنباري[1]، السماع عند ابن جني والسيوطي)[2].

يقول ابن الأنباري عن المادة المسموعة القابلة للاحتجاج: «هي الكلام العربي الفصيح المنقول النقل الصحيح»[3].

فالمادة المسموعة إذن هي:

١ ـ الكلام العربي.

٢ ـ الفصيح.

٣ ـ المنقول النقل الصحيح.

---

(١) ابن الأنباري، لمع الأدلة ص٨١.

(٢) ابن جني، الخصائص ١/١١٧، السيوطي، الاقتراح ص٤٨.

(٣) ابن الأنباري، لمع الأدلة ص٨١.

والملاحظ أن جل التعريفات النحوية[1] منصبة على كلام العرب، بعضها يتحدث عن كلام الأصل؛ أي: مادة الاحتجاج المربوطة بقيود معينة، والبعض الآخر يتحدث عن النحو، كمعيار يرجع إليه لمعرفة الصحيح من الفاسد في التأليف قياساً على كلام العرب.

وفي اعتقادي، يستحسن عند حديثنا عن كلام العرب ألا نخلط بينه وبين اللسان العربي؛ لأن اللسان العربي أعم من كلام العرب، ولأن كلام العرب مادة لغوية مختارة من اللسان العربي تكون الأساس للبحث اللغوي. أو كما يقول اللسانيون المعاصرون «المدونة اللغوية» المختارة والمستندة إلى مجموعة من الشروط العلمية، أو الانتقائية معتبرة لدى الباحث اللغوي.

١ ـ ١ ـ ١ ـ الكلام العربي:

إن النحاة العرب القدماء يحددون مادة الاحتجاج في الكلام العربي، ولم نجدهم تحدثوا عن ألسنة أخرى غير اللسان العربي، ولم يحاولوا مقارنة كلام العرب بكلام العجم إلا في حالات نادرة، عندما يتعلق الأمر بالتعريب.

يقول سيبويه: «اعلم أنهم مما يغيرون من الحروف الأعجمية ما ليس من حروفهم البتة، فربما ألحقوه ببناء كلامهم، وربما لم يلحقوه، فأما ما ألحقوه ببناء كلامهم فدرهم، ألحقوه ببناء هِجْرَع، وبَهْرج ألحقوه بسلهب. ودينار ألحقوه بديماس... وقالوا: إسحاق فألحقوه بإعصار...

وربما غيروا حاله عن حاله في الأعجمية مع إلحاقهم بالعربية غير الحروف العربية، فأبدلوا مكان الحرف الذي هو للعرب عربيّاً غيره، وغيروا الحركة وأبدلوا مكان الزيادة، ولا يبلغون به بناء كلامهم؛ لأنه أعجمي الأصل، فلا تبلغ قوته عندهم إلى أن يبلغ بناءهم. وإنما دعاهم إلى ذلك أن الأعجمية يغيرها دخولها العربية بإبدال حروفها...

وربما غيروا الحرف الذي ليس من حروفهم ولم يغيروه عن بنائه في الفارسية نحو فرند»[2].

---

(١) فيليب فرانك، فلسفة العلم ص٢٣.

(٢) سيبويه، الكتاب ٤/ ٣٠٤.

ويقول مقارناً بين كلام العرب، وكلام الفرس: «ويبدلون مكان آخر الحرف الذي لا يثبت في كلامهم، إذا وصلوا، الجيم، وذلك نحو: كوسه، وموزه؛ لأن هذه الحروف تبدل وتحذف في كلام الفرس، همزة مرة وياء مرة أخرى. فلما كان هذا الآخر لا يشبه أواخر كلامهم صار بمنزلة حرف ليس من حروفهم...»[١].

فالمقارنة عند سيبويه لم تكن ناتجة عن بعد نظري، وإنما فرضتها وقائع لغوية عند العرب، وهي وجود الدخيل الأعجمي في العربية، وتعريبه وفق قوانين العربية، وجل النحاة الذين جاؤوا بعد سيبويه لم يتخذوا لنفسهم منهجاً مقارناً، وإنما ظل الكلام العربي هو المتن الوحيد الذي تنصب عليه الدراسة، ولقد حاول النحاة أن يبحثوا في مقدمة سيبويه للكتاب، حين تحدث عن أقسام الكلم، عن مقصوده بالكلم، يقول الزجاجي: «فقال قائلون إنما قصد الكلام العربي دون غيره، وقال آخرون بل أراد الكلم العربي كله والعجمي، وفي ذلك احتجاج ونظر... ولسنا نخاطبكم إلا على أنه قصد الكلم العربي دون سائر اللغات»[٢].

وفي القرن الرابع الهجري، حيث تعدد الثقافات واللغات وتداخلها، بدأ الحديث عن الألسنة الأخرى في أثناء الحديث عن المستوى النظري في اللسان العربي، يقول الزجاجي عن أقسام الكلام: «قد اعتبرنا ذلك في عدة لغات عرفناها سوى العربية، فوجدناه كذلك، لا ينفك كلامهم من: اسم وفعل وحرف، لا يكاد يوجد فيه معنى رابع ولا أكثر منه، وإن كان ليس له تركيب العربي ونظمه وحسن تأليفه»[٣].

ووردت إشارة في كتاب «الخصائص» لابن جني يقارن فيها بين العربية ولغة العجم، ويرى أن طبائع البشر واحدة «ومن طريف حديث اجتماع

---

(١) نفسه ٤/٣٠٥.

(٢) الزجاجي، الإيضاح ص٤١.

(٣) الزجاجي، الإيضاح ص٤٥.

السواكن شيء وإن كان في لغة العجم، فإن طريق الحس موضع تتلاقى عليه طباع البشر، ويتحاكم فيه الأسود والأحمر، وذلك قولهم «آرد» للدقيق و«ماست» للّبن، فيجمعون بين ثلاثة سواكن، إلا أنني لم أر ذلك إلا فيما كان ساكنه الأول ألفاً، وذلك أن الألف لما قاربت بضعفها وخفائها الحركة صارت «ماست» كأنها مست»[1].

لكن لِمَ اعتمد النحاة العرب في تحليلهم العربية وحدها دون سائر اللغات الأخرى المجاورة؟.

إن العرب كانوا معتزين بلغتهم؛ لأنها لغة القرآن الكريم، الذي وصفه الله ﷻ بقوله: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا﴾[2]، وقوله: ﴿بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ ١٩٥﴾[3]، وقوله أيضاً: ﴿قُرْءَانًا عَرَبِيًّا غَيْرَ ذِى عِوَجٍ﴾[4]، ﴿وَكَذَٰلِكَ أَنزَلْنَٰهُ حُكْمًا عَرَبِيًّا﴾[5].

فكل هذه الصفات التي وصف الله بها كتابه المنزل لم تخل من كلمة «عربي»، فكيف يمكن للعربي أن يدرس لغة أخرى غير العربية، وهي التي اختارها الله تعالى لساناً لهؤلاء القوم، «لأن الكلام إذا كان مقصوداً به الإبانة عن الضمائر ومحتاجاً إليه للخطاب والمحاورات. فكل فريق يخاطب بلغته، كخطاب من تأتيه في لغته، وإن كان تقدم في ذلك للعرب حسن بيان، وفضل نظم وحكمة، لما حباها الله ﷻ بذلك تخصيصاً منه وتكرُّمه»[6].

ويرى ابن جني أن المروي عن العرب «في شغفهم بلغتهم وتعظيمهم لها واعتقادهم أجمل الجميل فيها أكثر من أن يورد»[7].

---

(١) ابن جني، الخصائص ١/٩٠.
(٢) سورة يوسف، آية: ٢.
(٣) سورة الشعراء، آية: ١٩٥.
(٤) سورة الزمر، آية: ٢٧.
(٥) سورة الرعد، آية: ٣٨.
(٦) الزجاجي، الإيضاح ص٤٥.
(٧) ابن جني، الخصائص ١/٢٤٢.

ورغم قوله هذا، فإنه لا يقتنع فقط بذكر شغف العرب بلغتهم؛ لأنه كلام ذاتي غير موضوعي لا يستند إلى العقل؛ لأن كل قوم شغوف بلغته، مؤثر لها يدعي لها قصب السبق في كل مستوى، يقول ابن جني: «فإن قلت: فإن العجم أيضاً بلغتهم شغوفون ولها مؤثرون، ولأن يدخلها شيء من العرب كارهون، ألا ترى أنهم إذا أورد الشاعر منهم شعراً فيه ألفاظ من العربي عِيْب به، وطُعِن لأجل ذلك عليه»[1].

نتيجة لهذا القول تتساوى اللغتان، فلا فرق بينهما، فكيف يمكننا أن نفضل لغة على لغة، وما هو المعيار الذي نفرق به بين اللغتين، لغة العرب ولغة العجم، لنعتز فعلاً باللغة العربية؟ إن الحكم الفيصل في نظر ابن جني هو سؤال العجم الذين تمرسوا بلغتهم، وهم علماء بلغة العرب، لا أحد في نظر ابن جني من علماء العجم يسوي بين لغة العرب ولغة العجم، يقول: «ولم نرَ أحداً من أشياخنا فيها ـ كأبي حاتم وبندار وأبي علي وفلان، وفلان ـ يسوون بينهما، ولا يقربون بين حاليهما، وكأن هذا موضوع ليس للخلاف فيه مجال لوضوحه عند الكافة»[2].

ويقول ابن سنان الخفاجي: «وقد أخبرني أبو داود المطران وهو عارف باللغتين العربية والسريانية أنه إذا نقل الألفاظ الحسنة إلى السرياني قبحت وخست، وإذا نقل الكلام المختار من السرياني إلى العربي ازداد طلاوة وحسناً، وهذا الذي ذكره صحيح يخبر به أهل كل لغة عن لغتهم مع العربية»[3].

فإذا كان هذا هو رأي ابن جني المتأخر في اللسان العربي، فسيكون رأي النحاة المتقدمين أكثر تشدداً في اعتزازهم بلغتهم، وبلغ اعتزاز العرب بلغتهم إلى اعتبارها عند البعض لغة توقيفية من الله ﷻ، ووقف علماء آخرون

---

(١) نفسه ١/٢٤٤.

(٢) نفسه ١/٢٤٣.

(٣) ابن سنان الخفاجي، سر الفصاحة ص٤٠، ٤١.

من الدخيل الأعجمي في القرآن الكريم موقفاً متشدداً، فالأكثرون، ومنهم الإمام الشافعي وابـن جرير وأبو عبيدة والقاضي أبو بكر وابن فارس، على عدم وقوع المعرب في القرآن[١].

قال أبو عبيدة: إنما أنزل القرآن بلسان عربي مبين، فمن زعم أنه فيه غير العربية فقد أعظم القول، ومن زعم أن كذا بالنبطية فقد أكبر القول[١].

وقال ابن فارس: لو كان فيه من لغة غير العرب شيء لتوهم متوهم أن العرب إنما عجزت عن الإتيان بمثله؛ لأنه أتى بلغة لا يعرفونها[١]

وقال ابن جرير: «ما ورد عن ابن عباس وغيره من تفسير ألفاظ من القرآن أنها بالفارسية أو الحبشية أو النبطية أو نحو ذلك، إنما اتفق فيها توارد اللغات فتكلمت بها العرب والفرس والحبشة بلفظ واحد»[٢].

وقال غيره: «بل كان للعرب العاربة التي نزل القرآن بلغتهم بعض مخالطة لسائر الألسنة في أسفارهم، فعلقت العرب من لغاتهم ألفاظاً غيرت بعضها بالنقص من حروفها، وأسئلتها في أشعارها ومحاوراتها، حتى جرت مجرى العربي الفصيح ووقع بها البيان وعلى هذا الحد نزل القرآن»[٢].

ولا داعي لأن نحلل هذه الأقوال أو نرد على أصحابها فقد قام بهذا العمل السيوطي حيث ذكر الرأي النقيض، كل بحججه، وانتهى كعادته إلى الرأي الجامع بينهما حين قال: «والصواب عندي مذهب فيه تصديق القولين جميعاً، وذلك أن هذه الأحرف أصولها أعجمية كما قال الفقهاء، لكنها وقعت للعرب فعربتها بألسنتها وحولتها عن ألفاظ العجم فصارت عربية، ثم نزل القرآن وقد اختلطت هذه الحروف بكلام العرب»[٣].

وهذا هو الرأي نفسه الذي أبداه سيبويه حين تحدث عن لغة العجم وكيفية استيعاب لغة العرب للدخيل الأعجمي.

---

(١) السيوطي، معترك الأقران في إعجاز القرآن ١/ ١٤٧.

(٢) السيوطي، معترك الأقران ١/ ١٤٧.

(٣) السيوطي، معترك الأقران ١/ ١٥٠.

فلا عجب إذاً، إذا وجدنا النحاة العرب يعتمدون كلام العرب وحده مادة لغوية لدراستهم النحوية، ولكن ليس كل كلام العرب مقبولاً في هذه الدراسة، وإنما الفصيح منه فقط.

١ ـ ١ ـ ٢ ـ الفصيح (الفصاحة):

إن المعيار الأول الذي يستند إليه النحاة في المدونة هو الكلام العربي. أما المعيار الثاني فهو الفصاحة، لكن ما المقصود بالفصاحة؟.

إن الفصاحة من المفاهيم التي يصعب تحديدها عند علمائنا الأوائل رغم المعايير التي حددها بها المتأخرون مثل السكاكي[(١)]، والقزويني[(٢)]، والسيوطي[(٣)]، ولهذا نجد القزويني يقول: «للناس في تفسير الفصاحة والبلاغة أقوال مختلفة، لم أجد ـ فيما بلغني منها ـ ما يصلح لتعريفهما به»[(٤)]

والفصاحة لغة: الظهور والبيان، ومنها «أفصح اللبن» إذا انجلت رغوته، وفصح فهو فصيح.

قال الشاعر.

وتَـحْـتَ الـرُّغْـوَةِ الـلَّـبَـنُ الـفَـصِـيـحُ

ويقال: أفصح الصبح إذا بدا ضوؤه، وأفصح كل شيء إذا وضح، وفي الكتاب العزيز: ﴿وَأَخِى هَـٰرُونُ هُوَ أَفْصَحُ مِنِّى لِسَانًا فَأَرْسِلْهُ مَعِىَ﴾[(٥)]، وسمي الكلام الفصيح فصيحاً كأنهم سموه بياناً، ولا غرابة عما عبر به عنه وإظهاره له إظهار جليّاً[(٦)]. و«أفصح الأعجمي» إذا أبان بعد أن لم يكن يفصح ويبين، ويقال: الفصاحة تمام آلة البيان، والدليل على ذلك أن الألثغ والتمتام لا

---

(١) السكاكي، مفتاح العلوم ص١٧٦.

(٢) القزويني، الإيضاح ص٧٢.

(٣) السيوطي، المزهر ١/ ١٨٤.

(٤) القزويني، الإيضاح ص٧٢.

(٥) سورة القصص، آية: ٣٤.

(٦) ابن سنان الخفاجي، سر الفصاحة ص٤٩.

يسميان فصيحين لنقصان آلتهما عن إقامة الحروف[1]، والمفهوم من كلام ثعلب عن الفصيح ـ كما يرى السيوطي ـ أن مدار الفصاحة كثرة استعمال العرب لها[2]، ولكن أبا هاشم الجبائي يعطي تفسيراً خاصاً للفصاحة غير ما ذكره ثعلب في فصيحه.

يقول أبو هاشم الجبائي (٢٣٥ ـ ٣٠٣هـ): «إنما يكون الكلام فصيحاً لجزالة لفظه، وحسن معناه، ولا بد من اعتبار الأمرين؛ لأنه لو كان جزل اللفظ ركيك المعنى لم يُعَدَّ فصيحاً، فإذن يجب أن يكون جامعاً لهذين الأمرين، وليس فصاحة الكلام بأن يكون له نظم مخصوص؛ لأن الخطيب عندهم قد يكون أفصح من الشاعر، والنظم مختلف، إذا أريد بالنظم اختلاف الطريقة، وقد يكون النظم واحداً وتقع المزية في الفصاحة، فالمعتبر ما ذكرناه لأنه الذي يتبين في كل نظم وكل طريقة، وإنما يختص النظم بأن يقع لبعض الفصحاء، يسبق إليه، ثم يساويه فيه غيره من الفصحاء فيساويه في ذلك النظم، ومن يفضل عليه يفضله في ذلك النظم»[3].

فالجبائي يرى أن الفصاحة لا تتم إلا باللفظ والمعنى، وإن كان يعطي للفظ الدرجة الأولى، ولا يفضل الشعر على النثر، وإنما هما متساويان في الفصاحة، بل قد تجد الفصاحة في النثر أوغل منها في الشعر، ولقد حاول القاضي عبد الجبار شرح مقاصد أستاذه أبي هاشم الجبائي في كتابه الكبير «المغني».

ولعل أول كتاب خص للفصاحة هو «سر الفصاحة» لابن سنان الخفاجي الذي تحدث فيه عن الأصوات واللغة والكلام، ورأى أن الفصاحة قد تكون في الكلمة المفردة، وفي الكلام، وفي التأليف.

ومن خصائص الكلمة المفردة الفصيحة:

---

(١) أبو هلال العسكري، الصناعتين ص١٣، ١٤.

(٢) السيوطي، المزهر ١/ ١٨٥.

(٣) السيوطي، المزهر ١/ ١٨٥.

- أن تكون اللفظة متباعدة المخارج.
- أن تجد لتأليف اللفظة في السمع حسناً ومزية على غيرها.
- أن تكون الكلمة غير وحشية.
- أن تكون الكلمة غير ساقطة عامية.
- أن تكون الكلمة جارية على العرف العربي الصحيح
- ألا تكون الكلمة قد عبر بها عن أمر آخر يكره ذكره.
- أن تكون الكلمة معتدلة غير كثيرة الحروف.
- أن تكون الكلمة مصغرة في موضع عبر بها فيه عن شيء لطيف أو خفي أو قليل أو ما يجري مجرى ذلك.

ومن خصائص فصاحة الكلام:

- تجنُّب تكرار الحروف المتقاربة في تأليف الكلام.
- أن تجد للفظه في السمع حسناً ومزية على غيرها، لا من أجل تباعد الحروف فقط.
- يقبح الكلام إذا كثر فيه الوحشي والعامي.
- أن تكون الكلمة جارية على العرف العربي الصحيح، ولهذا علاقة بالنحو.
- اجتناب الكلمة كثيرة الحروف.
- يقبح تكرار التصغير أو النداء أو الترخيم أو النعت...

أما خصائص فصاحة التأليف فنوجزها فيما يلي:

- وضع الألفاظ موضعها؛ أي: ألا يكون في الكلام تقديم وتأخير يؤدي إلى فساد معناه وإعرابه.
- ألا يكون الكلام مقلوباً، كقول الشاعر:

فَدَيْتُ بِنفْسِهِ نَفْسِي وَمَالِي ... ومَا آلُوكَ إلّا مَا أُطِيقُ

- حسن الاستعارة.
- ألّا تقع الكلمة حشواً.

ـ ألّا يعبر عن المدح بالألفاظ المستعملة في الذم.

ـ ألّا يستعمل في الشعر المنظوم والكلام المنثور ألفاظ المتكلمين والنحويين والهندسيين.

ـ المناسبة بين اللفظين.

ويمكننا أن نتوقف في مفهوم الفصاحة عند ابن سنان الخفاجي تاركين للقارئ، البحث عن هذا المفهوم في «دلائل الإعجاز» للجرجاني[١]، و«مفتاح العلوم» للسكاكي[٢]، و«الإيضاح» للقزويني[٣]، و«المزهر» للسيوطي[٤]

وقد يلاحظ القارئ أنا خرجنا من ميدان النحو إلى ميدان البلاغة، أقول: إن النحاة الأوائل هم بلاغيون، وهم الذين كانوا مصدراً أساساً للبلاغة. «على الرغم من أنها كانت في البداية نظرات متناثرة هنا وهناك ضمن مباحثهم النحوية، ثم أتيح لمن أعقبهم أن يصوغ من هذه النظرات العابرة قواعد بلاغية ذات صبغة علمية»[٥]

ومن أسباب وقوفي على «سر الفصاحة» وجود ابن الأنباري (ـ ٥٧٧هـ) في القرن السادس الهجري. وهو إذ يتحدث عن الكلام العربي الفصيح لا شك ـ وهو العالم النحوي ـ قد اطلع على هذا المؤلف أو غيره، وكان واعياً بها كل الوعي، فلا أعتقد أن عالماً متعمقاً في العلوم الإسلامية يمكن أن يغفل عن مفهوم الفصاحة في مؤلفات النحاة والمتكلمين والبلاغيين، بل إنه، رغم اشتهاره بعلم النحو، ألَّف كتاباً في البلاغة موسوماً بـ «اللمعة في صنعة الشعر»، وهو عبارة عن رسالة لا يتفق عنوانها مع محتواها. فهي لا تتطرق إلى موضوعات الشعر والعروض، بل تتضمن ستة وأربعين نوعاً من الوجوه البلاغية التي يسميها البلاغيون الأنواع البديعية[٦].

---

(١) الجرجاني، دلائل الإعجاز ص٤٣.

(٢) السكاكي، مفتاح العلوم ص١٧٦.

(٣) القزويني، الإيضاح ص٧٢.

(٤) السيوطي، المزهر ١/ ١٨٤.

(٥) حسين عبد القادر، أثر النحاة في البحث البلاغي ص٣.

(٦) جميل علوش، ابن الأنباري ص١٢١

وإن ما أثار انتباهي عند الرجوع إلى تلك الضوابط التي ذكرها ابن سنان الخفاجي لكي تكون الكلمة أو الكلام فصيحاً هو:

١ ـ أن كثيراً من الأبيات التي عدها ابن سنان الخفاجي غير منتمية إلى الكلام الفصيح لوجود عيب من العيوب التي ذكرها. نجد سيبويه يحتج لها ويجوزها.

يقول ابن سنان الخفاجي في المبدإ الخامس من فصاحة الكلمة: «أن تكون جارية على العرف العربي الصحيح غير شاذة، ويدخل في هذا القسم ما ينكره أهل اللغة ويرده علماء النحو»[١]. ويقدم لنا مثالين من جملة الأمثلة قول رؤبة بن العجاج:

قَوَاطناً مَكَّةَ من وُرْقِ الحَمِي يريد الحمام

ويقول خفاف بن ندية:

كَنَوَاحِ ريشِ حَمَامَةٍ نَجْدِيَّةٍ وَمَسَحْتِ باللثَتَيْنِ عَصْفَ الإِثْمِدِ

وعند قراءة كتاب سيبويه إمام النحاة نجده يقول: «اعلم أنه يجوز في الشعر، ما لا يجوز في الكلام، من صرف ما لا ينصرف يشبهونه بما ينصرف من الأسماء؛ لأنها أسماء كما أنها أسماء، وحذف ما لا يحذف يشبهونه بما قد حذف واستعمل محذوفاً كما قال العجاج:

قَوَاطناً مَكَّةَ من وُرْقِ الحَمِي

يريد الحمام. ويقول خفاف بن ندية:

كَنَوَاحِ ريشِ حَمَامَةٍ نَجْدِيَّةٍ وَمَسَحْتِ باللثَتَيْنِ عَصْفَ الإِثْمِدِ[٢]

والملاحظة نفسها تنطبق على البيت الشعري:

تَنْفِي يَدَاهَا الحَصَى في كلِّ هَاجِرَةٍ نَفْيَ الدرَاهم تَنْقَادُ الصَّيَارِيفِ

فالعيب عند ابن سنان هو مد الحركة في الصياريف[٣]. بينما يجوزها سيبويه[٤].

---

(١) ابن سنان الخفاجي، سر الفصاحة ص٦٧.

(٢) سيبويه، الكتاب ١/٢٦.

(٣) ابن سنان الخفاجي، سر الفصاحة ص٧١.

(٤) سيبويه، الكتاب ١/٢٨.

ومما يعده ابن سنان الخفاجي عيباً تذكير المؤنث، كقول الشاعر:

فـلا مـزنـةٌ وَدَقـتْ وَدْقَـهَـا ... ولا أرضَ أبْـقَـلَ إبْـقَـالَـهـا[1]

ويقول سيبويه: «واعلم أنه من قال: ذهب نساؤك، قال: أذاهب نساؤك. من قال ﴿فَمَن جَآءَهُۥ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِۦ﴾[2] قال: أجَائِيَّ مَوْعِظَةٌ، تذهب الهاء ها هنا، كما تذهب التاء في الفعل، وكان أبو عمرو يقرأ: ﴿خَاشِعاً أَبْصَارُهُمْ﴾[3]، وهذا في الشعر أكثر من أحصيه لك. ومن قال ذهب فلانة قال: أذاهبُ فلانةُ، وأحَاضِرُ القَاضِيَ امرأةُ، وقد يجوز في الشعر «موعظة جاءنا». . .

وقال الآخر وهو عامر بن جوين الطائي:

فَـلَا مُـزْنَـةٌ وَدَقـتْ وَدْقَـهَـا ... ولا أرضَ أبْـقَـلَ إبْـقَـالَـهـا[4]

فلا أدري، كيف نعد تأنيث المذكر في القرآن والشعر العربي القديم لا ينتمي إلى الفصيح، وإذا لم تكن لغة القرآن فصيحة فما هي اللغة الفصحى إذن؟ وإذا كانت الفصاحة تنبني على كثرة الاستعمال، فظاهرة تذكير المؤنث أكثر من أن تحصى كما يقول سيبويه.

وقد يجوز سيبويه في الشعر ما هو غريب جدّاً كقوله: «فإذا اضطر شاعر فقدم الاسم وقد أوقع الفعل على شيء من سببه لم يكن حد الإعراب إلا النصب، وذلك نحو: لَمْ زَيْداً أضْرِبْهُ»[5]. ويقول المرزباني: «وعلى أن كثيراً مما أنكر في الأشعار قد احتج له جماعة من النحويين وأهل العلم بلغات العرب وأوجبوا العذر للشاعر فيما أورده منه، وردوا قول غائبة والطاعن عليه، وضربوا لذلك أمثلة قاسوا عليها ونظائر اقتدوا بها ونسبه بعضهم إلى ما يحتمله الشعر أو يضطر إليه الشاعر»[6].

---

(١) ابن سنان الخفاجي، سر الفصاحة ص٧٤.

(٢) سورة البقرة، آية: ٢٧٤.

(٣) سورة القمر، آية: ٧. انظر، ابن مجاهد، السبعة في القراءات ص٦١٧ ـ ٦١٨.

(٤) سيبويه، الكتاب ٢/٤٣ ـ ٦٤.

(٥) سيبويه، الكتاب ١/٩٨.

(٦) المرزباني، الموشح ص٢.

٢ ـ إن عيوب الفصاحة التي تحدث عنها ابن سنان الخفاجي توجد في شعر الجاهليين والإسلامين الذين أجمع على الاحتجاج له، فكيف يحتج له وهو غير فصيح، وكيف تحتج للشاعر بشعر تعده فصيحاً ولا تحتج له بشعر آخر لعدم فصاحته، فضبط معيار الفصاحة عند النحاة غير متيسر.

١ ـ ١ ـ ٣ ـ النقل الصحيح:

إن من تحدث عن أصول النحو كان يفرق في طرق النقل الصحيح بين القرآن والحديث النبوي وشعر العرب ونثرهم، وقد تأصل في النظر المعرفي العربي أن رواة اللغة في شروطهم للراوي والمروي هي الشروط نفسها، منقولة عن راوي الحديث وروايته، وأن مباحث أصول النحو منظمة وفق أصول الفقه، معتمدين في ذلك ما قاله أصوليو النحو أنفسهم، وأن مباحث العلة النحوية توجد أصولها عند الفقهاء، والمتكلمين، معتمدين في ذلك كلام ابن جني، وأن أول من تحدث في أصول الفقه الإمام الشافعي، والمتحدث في بعض أصول النحو الأخفش معتمدين في ذلك ما قاله ابن جني. ويعد ابن جني أول من تحدث بتفصيل في أصول النحو، إلى أن ظهر ابن الأنباري فألَّف «لمع الأدلة»، وألَّف السيوطي كتاب «الاقتراح» مقتبساً من خصائص ابن جني ولمع الأدلة أقوالاً كثيرة. كل هذه العناصر المعرفية موثقة منصوص عليها، ولكني أريد أن أذهب إلى أبعد من هذا؛ لأن الظاهرة لا تبدو في أخذ هذا من هذا، أو اعتماد هذا العَلَم الآخر، وإنما أرى أن هناك تصوراً نظريّاً مشتركاً بين هذه العلوم جميعاً، وهذا التصور النظري لا نراه عند المتأخرين من علماء الإسلام الذين وجدوا المادة أمامهم مشتَّتة، حاولوا أن ينظموها وأن يطبعوها بعلوم أخرى دخيلة، منطقية أو غيرها.

والقارئ لمؤلفات الطبقات والتراجم والمراتب التي تؤرخ للنحاة في فترة ما قبل الشافعي، يجد أن العالم الواحد لا يختص بعلم بعينه وإنما هو لغوي وفقيه ونحوي ومحدث... فأبو عمرو بن العلا «كان أوسع علماً بكلام العرب ولغاتها وغريبها من عبد الله بن إسحق، وكان من جلة القراء والموثوق بهم»[1].

(١) الزبيدي، طبقات اللغويين ص٣٥.

ويقال عن يعقوب بن إسحق الحضرمي (٢٠٥هـ): «من أهل بيت العلم بالقرآن والعربية وكلام العرب والرواية الكثيرة للحروف والفقه، وكان أقرأ القراء أُخِذ عنه عامة حروف القرآن مسنداً وغير مسند»[١]، بل نجد الطلبة في طلبهم للعلم يؤمون حلقات العلماء ليأخذ كل طالب ما يرتضيه من علمه، دون أن يفقه هذا الطالب ما قاله العالم للطالب الآخر.

حدث شعبة قال: «كنت أختلف إلى ابن أبي عقرب، فأسأله عن الفقه، ويسأله أبو عمرو عن العربية، فيقوم وأنا لا أحفظ حرفاً مما سأله عنه، ولا يحفظ هو حرفاً مما سألت عنه»[٢]

ورغم اشتراك هؤلاء العلماء في معرفة العلوم الإسلامية فإنهم يختلفون في بعض الأشياء، إضافة إلى غلبة أحد العلوم عندهم على الآخر، أو غلبة العقل على المعرفة أو العكس بالعكس، فيقال: إن الخليل بن أحمد عقله أكثر من علمه، ويقال عن ابن المقفع: علمه أكثر من عقله[٣].

وطغيان العقل يبدو عند كثير من النحاة الأوائل المؤسسين للنظر النحوي. سئل أبو عمرو بن العلاء عما وضعه وسماه عربية أيدخل فيه كلام العرب كله؟ فقال: لا. وسئل كيف تصنع فيما خالفك من العرب وهم حجة؟ قال: أعمل على الأكثر وأُسمي ما خالفني لغات[٤].

فالعالم الذي يستقري اللغة ويضع نحواً لأكثرها مع عدم إهماله الشاذ، لهو، في نظري، عالم عقلاني، ولا شك أن العقل عند علماء المسلمين كان هو الأساس في إبداع القياس بعد معرفة النقل والسماع، والعقل هو الخيط الرابط الذي يجمع بين العلوم الإسلامية.

وأما قول شخص: إنه يستفيد من النحو في الإفتاء في الفقه فهو في الواقع عقل واحد وراء العلمين، وتصور نظري واحد ثاوٍ خلفهما، لا يفقهه

---

(١) نفسه ص٥٤.

(٢) نفسه ص٣٧.

(٣) نفسه ص٤٩.

(٤) نفسه ص٣٩.

الشخص بل يعيه العلماء، ويغيب عن بعض الطلبة، فاسمع الجرمي يقول: «أنا مذ ثلاثون أفتي الناس في الفقه من كتاب سيبويه»[1] قد يستغرب القارئ، كيف يمكن لفقيه أن يفتي من كتاب نحو؟، حقيقة، إنهما يفترقان في الموضوع، ولكن يتفقان في التصور النظري، وفي العقل الذي أنتجهما معاً، ولهذا قيل: إن كتاب سيبويه يتعلم منه النظر والتفتيش[2].

ويروى أن بشراً المرّيسي المعتزلي قال للفراء (٢٠٧هـ) يوماً: «أريد أن أسألك مسألة في الفقه: ما تقول في رجل سها في سجدتي السهو؟ قال: لا شيء عليه، قال: من أين لك ذلك؟ قال: قسته على مذاهبنا في العربية، وذلك أن المصغر لا يصغر، وكذلك لا يلتفت إلى السهو في السهو»[3]

وما أريد استخلاصه من كل ما رويت:

١ ـ أن العلماء كانوا ملمين بشتى العلوم الإسلامية.

٢ ـ معرفتهم لهذه العلوم صاغت في عقولهم نظرية واحدة حول العلوم الإسلامية.

٣ ـ هذه النظرية ناتجة عن العقل الجامع الشامل لهذه المعارف.

٤ ـ فكرة تأثر هذا العلم بذلك هي فكرة متأخرة جدّاً، فلقد صاغ الفقهاء والمحدثون والنحاة هذه النظرية متفرقة في محاوراتهم إلى أن بادر الإمام الشافعي إلى جمع هذه المتفرقات في مؤلف واحد سمح لمؤلفين بعده أن يؤلفوا في أصول الفقه، ليأتي دور النحاة ليستفيدوا من «الرسالة» لكتابة مؤلفات في أصول النحو، جامعين عناصر النظرية المتفرقة في كتب النحاة الأوائل، ولو برز نحوي وألّف كتاباً في أصول النحو آخذاً من المتفرقات في كتب النحاة، لوجدنا، فيما بعد، أصوليي الفقه يستفيدون من مؤلفات أصول النحو لوجود الرابط النظري بين هذه المؤلفات. إذ نجد كثيراً من المصطلحات

---

(١) نفسه ص٧٥.

(٢) الزبيدي، طبقات اللغويين ص٧٥.

(٣) ابن الأنباري، نزعة الألباء ص٨٣.

المشتركة بين الفقه والنحو في كتب الطبقات، وأقدم بعض الروايات، على سبيل المثال لا الحصر، تتحدث عن الاطراد والشذوذ والقياس والعلل والاستدلال بكلام العرب، والمقارنة بين القياس والسماع. يقال عن عبد الله بن إسحاق (ـ ١١٧هـ): «هو أول من بعج النحو ومد القياس وشرح العلل، وكان مائلاً إلى القياس في النحو»[١].

وهو القائل: «عليك بباب من النحو يطرد وينقاس»[٢]، ويروى في ضرورة الاحتجاج لكلام العرب، إلقاء عيسى بن عمر الثقفي سؤالاً على الكسائي «همّك ما أهمك، فذهب الكسائي يقول يجوز كذا، ويجوز كذا، فقال له عيسى: عافاك الله إنما أريد كلام العرب، وليس هذا الذي تأتي به كلام العرب»[٣].

أما المقارنة بين القياس والسماع فنراه من خلال هذه الرواية، سئل عيسى بن عمر (ـ ١٤٩هـ) عما وضع أيدخل فيه كلام العرب كله؟ فقال: لا، وسئل عمن تكلم بخلاف ما وضع واحتذى ما كانت العرب تتكلم به، أيكون مخطئاً؟، فقال: لا[٤].

وقد تحدث عن هذه المقارنة فيما بعد ابن جني في كتاب «الخصائص»[٥].

ومما دفعني إلى الحديث عن هذا النسق النظري الموحد، هو ما وجدناه في العلوم من تشابه، فالرواية مثلاً نجدها في الشعر العربي، وفي الحديث، وفي التاريخ، وفي اللغة وفي الأخبار... ولا أريد، وأنا أتحدث عن الرواية اللغوية، أن أقول: إن اللغويين كانوا متأثرين بعلم الحديث أو علم التاريخ، وإنما أرى أن هذه الرواية كتصور نظري نشأت بنشأة التفكير في العلوم

---

(١) الزبيدي، طبقات اللغويين ص٣١.

(٢) نفسه ص٣٢.

(٣) نفسه ص٤٢.

(٤) نفسه ص٤٥.

(٥) ابن جني، الخصائص ١/١١٧ ـ ١٣٣.

الإسلامية، وتضافرت العلوم جميعها لإخراجها في الشكل الذي سنتحدث عنه بعد قليل، فالرواية عند اللغويين هي نفسها عند علماء الحديث، وعند علماء القراءات والخلاف يرجع فقط إلى بعض الجزئيات تبعاً للموضوع؛ لأن طبيعة اللغة ليست هي طبيعة القرآن أو الحديث النبوي الشريف أو الأخبار.

فالنقل بصفة عامة يجب أن يكون نقلاً صحيحاً كما يقول ابن الأنباري[1]، فما هي شروط هذا النقل؟

لن أتحدث في هذه الفقرة عن نشأة الرواية اللغوية في البصرة والكوفة، وكيف كانت العلاقة بين اللغويين والأعراب في بداية الأمر، فمؤلف «رواية اللغة» للشلقاني يغنينا عن البحث في هذا الموضوع، وإنما سأبحث في الجانب النظري المتعلق بهذه الرواية، والتي تشترك فيه عدة علوم إسلامية، فالرواية تتطلب:

أ ـ مصدر االنقل.

ب ـ الناقل.

ج ـ السند.

د ـ ألفاظ النقل.

١ ـ ١ ـ ٣ ـ ١ ـ مصدر النقل:

إن النقل اللغوي يتم بطريقتين، طريقة مباشرة، وأخرى غير مباشرة، فالطريقة الأولى تؤخذ فيها اللغة عن الأعرابي مباشرة سماعاً، وهذه في اعتقادي أعلى المراتب، وأما الطريقة الثانية فتؤخذ اللغة «تلقناً من ملقن، وتؤخذ سماعاً من الرواة الثقات»[2].

والملقن هو ما يطلق عليه لفظ الشيخ الذي علا كعبه في العلوم اللغوية، وتتم العلاقة بين الشيخ وآخذ اللغة بطرق متعددة، كلها أوردها السيوطي في كتابه المزهر[3].

---

(١) ابن الأنباري، لمع الأدلة ص٨١.

(٢) ابن فارس، الصاحبي ص١٤٥.

(٣) السيوطي، المزهر ١/ ١٤٤.

١ ـ السماع من الشيخ بشكل مباشر.

٢ ـ قراءة متن لغوي على الشيخ، ويعرف هذا بورود لفظ «قرأت» على... وما دام الشيخ ثقة في رواية اللغة فما يسمعه من طالب ويقبله إلا ويكون في مرتبة السماع من الشيخ.

٣ ـ السماع من الشيخ بقراءة الغير، إذ يكون ناقل الرواية يسمع طالباً آخر يقرأ على الشيخ، وإذا لم يعقب الشيخ على المتن اللغوي، عد هذا الكلام صحيحاً، قابلاً للاحتجاج أو غير ذلك.

٤ ـ الإجازة، إذ يجيز الشيخ الوسيط بالإخبار عنه عن طريق كتاب له «لأن النبي ﷺ كتب كتباً إلى الملوك، وأخبرت بها رسله، ونزل ذلك منزلة قوله وخطابه، وكتب صحيفة الزكاة والديات، ثم صار الناس يخبرون بها عنه، ولم يكن هذا إلا بطريق المناولة والإجازة»[١]

٥ ـ المكاتبة: تلقي الخبر بوساطة الكتابة، والكتابة لا تكون إلا بين الثقات في اللغة وقد تكون بين الشيخ وتلاميذه.

٦ ـ الوجادة، وهي أدنى المراتب، إذ يبحث الناقل في بعض المؤلفات والكتيبات فيجد خبراً ما ويصدره بلفظ «وجدت».

هذه هي مصادر النقل وأعلاه وأهمها النقل عن الأعرابي سماعاً.

١ ـ ١ ـ ٣ ـ ٢ ـ الناقل:

والناقل إما أن يكون متعدداً، وهو ما يطلق عليه المتواتر، أو منفرداً وهو ما يطلق عليه الآحاد، وأضاف جلال الدين البلقيني قسماً آخر في القرآن أطلق عليه الشاذ[٢].

أ ـ المتواتر:

جاء في شرح «تنقيح الفصول» للقرافي: «وهو مأخوذ من مجيء الواحد

---

(١) نفسه ١/١٦٣.

(٢) السيوطي، الإتقان في علوم القرآن ١/١٦٤.

بعد الواحد بفترة بينهما، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا تَتْرَا﴾[1]؛ أي: واحد بعد واحد بفترة بينهما، وقال بعض اللغويين: من لحن العوام قولهم تواترت كتبك علي، ومرادهم تواصلت وهو لحن، بل لا يقال ذلك إلا في عدم التواصل كما تقدم، وقال بعضهم: ليس هو مشتقّاً من هذا، بل من التوتر وهو الفرد والوتر وقد يتوالى وقد يتباعد بعضه عن بعض»[2]

وهو في الاصطلاح اجتماع عدد من النقلة يستحيل تواطؤهم على الكذب، واختلف في عدد هؤلاء النقلة، هل يبلغون سبعين أو أربعين أو اثني عشر أو خمسة، ويرجح ابن الأنباري العدد الأول، ولم يبرر سبب ترجيحه الرقم الأول، وأعتقد أنه اعتمد الآية الكريمة: ﴿وَٱخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُۥ سَبْعِينَ رَجُلًا لِّمِيقَٰتِنَا﴾[3].

ب ـ الآحاد:

وهو ما تفرد بنقله البعض، ولم يوجد فيه شرط التواتر، واشترط في نقل الآحاد أن يكون الناقل:

ـ عدلاً، رجلاً كان أم امرأة، حرّاً كان أم عبداً.

والمقصود بالعدل كما عرفه الخطيب البغدادي: «من عُرِف بأداء فرائضه، ولزوم ما أمر به، وتوقي ما نهى عنه، وتجنب الفواحش المسقطة، وتحري الحق والواجب في أفعاله ومعاملته، والتوقي في لفظه لم يثلم الدين والمروءة، فمن كانت هذه حاله فهو الموصوف بأنه عدل في دينه ومعروف بالصدق في حديثه»[4].

وهل هناك شخص يمكن أن تتوفر فيه كل هذه الصفات؟. «فليس من شريف ولا عالم ولا ذي سلطان إلا وفيه عيب لابدٌ، ولكن من الناس من لا تُذكر عيوبه»[5].

---

(١) سورة المؤمنون، آية: ٤٤.

(٢) القرافي، شرح تنقيح الفصول ص٣٤٩.

(٣) سورة الأعراف، آية: ١٥٥.

(٤) الخطيب البغدادي، الكفاية ص٨٠.

(٥) نفسه ص٧٩.

ـ لا يرفض نقل أهل الأهواء إذا لم يعرف عنهم الكذب.

١ ـ ١ ـ ٣ ـ ٣ ـ السند:

السند هو أن يروي شخص عن شخص آخر، ويشترط فيه:

أ ـ ألا يكون منقطعاً، وهذا النوع الذي ينقطع سنده يطلق عليه المرسل، ويرجع السبب في عدم قبوله، شرط العدالة المفروضة على الراوي، وإذا لم تعرف حلقة من حلقات السند فلن يعرف شيء عن هذا الشخص المفقود.

يقول أبو الطيب اللغوي: «ولقد بلغني عن بعض ممن يختص بهذا العلم ويرويه، ويزعم أنه يتفقه ويدريه، أنه أسند شيئاً فقال، عن الفراء، عن المازني، فظن أن الفراء الذي كان هو بإزاء الأخفش كان يروي عن المازني»[(١)].

ويقول أيضاً: حدثت عن آخر، أنه روى مناظرة جرت بين ابن الأعرابي والأصمعي، وهما ما اجتمعا قط[(٢)]

ب ـ ألا يكون مجهول القائل، كأن يقال: قال فلان. ولكن، نجد سيبويه قد احتج بعدد كبير من الأبيات الشعرية، نسب قسماً منها إلى أصحابها، ولم ينسب القسم الآخر، مما جعل النحاة المتأخرين يبحثون عن أسماء قائليها، فعرفوا قسماً منها، ولم يتوصلوا إلى قسم آخر، قال أبو العباس الجرمي: «نظرت في كتاب سيبويه فإذا فيه ألف وخمسون بيتاً، فأما الألف فعرفت أسماء قائليها، وأما الخمسون فلم أعرف قائليها»[(٣)].

وهذا ما يقدح في رواية سيبويه انطلاقاً من المبدإ القائل بعدم قبول الأبيات مجهولة القائل، كقول ابن النحاس في التعليقة: «ذهب الكوفيون إلى جواز دخول اللام في خبر لكن، واحتجوا بقوله: «ولكنَّنِي مِنْ حُبِّها لَعَمِيدُ»، والجواب أن هذا البيت لا يعرف قائله، ولا أوله، ولم يذكر عنه إلا هذا،

---

(١) أبو الطيب اللغوي، مراتب اللغويين ص٢١.

(٢) نفسه ص٢٢.

(٣) الزبيدي، طبقات اللغويين ص٧٥.

ولم ينشده أحد ممن وثق في اللغة ولا عزي إلى مشهور بالضبط والإتقان»[١].

وإذا افتقر سيبويه إلى معرفة القائل فإنه لم يطعن في أنه ثقة في الرواية اللغوية، جاء في «طبقات الزبيدي»: «ولما مات سيبويه قيل ليونس: إن سيبويه ألف كتاباً من ألف ورقة، في علم الخليل، فقال يونس، ومتى سمع سيبويه من الخليل هذا كله، جيئوني بكتابه، فلما نظر في كتابه ورأى ما حكي قال: يجب أن يكون هذا الرجل قد صدق عن الخليل فيما حكاه، كما صدق فيما حكى عني»[٢].

فإذا ثبت أن الراوي ثقة في جل ما يقوله، فلا شك أنه لن يكون كاذباً في الباقي، وعلى هذا الأساس يقول البغدادي: إن الشاهد المجهول قائله: «إن صدر من ثقة يعتمد عليه قبل، وإلا فلا، ولهذا كانت أبيات سيبويه أصح الشواهد، اعتمد عليها خلف بعد سلف مع أن أبياتاً عديدة جهل قائلوها وما عيب بها ناقلوها، وقد خرج كتابه إلى الناس والعلماء كثير، والعناية بالعلم وتهذيبه وكيدة، ونظر فيه وفتش، فما طعن أحد من المتقدمين عليه ولا ادعى إنه أتى بشعر منكر»[٣].

١ ـ ١ ـ ٣ ـ ٤ ـ ألفاظ النقل:

لقد تبدأ الروايات ببعض الألفاظ التي تبين مقدار قيمة الرواية. وقد رتبت هذه الروايات وفق الألفاظ التالية أعلاها: أملى أو أمل[٤].

١ ـ أملى على فلان أو أمل على فلان.

٢ ـ سمعت.

٣ ـ حدثني فلان، وحدثنا فلان.

٤ ـ أخبرني فلان، وأخبرنا فلان.

---

(١) البغدادي، خزانة الأدب ص١٦.

(٢) الزبيدي، طبقات اللغويين ص٥٢.

(٣) البغدادي، خزانة الأدب ١/١٦.

(٤) السيوطي، المزهر ١/١٤٥.

٥ ـ قال لي فلان.

٦ ـ قال عن فلان.

٧ ـ ويستعمل في الشعر حدثني وسمعت وأنشدنا.

هذه هي المراتب التي حددها السيوطي في «المزهر» وحاولت أن أستقري هذه الألفاظ في كتاب سيبويه، هل هي نفسها الواردة في «الكتاب» أو يرد غيرها، وهل الترتيب الذي وضعه السيوطي يطبق على كتاب سيبويه. وبعد نظري في الكتاب استنتجت ما يلي:

أولاً: قال:

وهي الغالبة على ألفاظ الرواية في كتاب سيبويه، ولهذا لم أحل عليها لكثرتها، كقوله: قالت العرب، وقال الخليل، وقال فلان...

ثانياً: زعم:

وهي في المرتبة الثانية بعد قال، ولا تعني في نظري، الظن، أو الكذب؛ لأن الزعم: «هو القول يكون حقاً ويكون باطلاً»[1].

وتكون زعم بمعنى قال، وبمعنى وعد.

يقول عمرو بن شأس:

تَقُولُ: هَلَكْنَا، إنْ هَلَكْتَ وإِنَّمَا عَلَى اللهِ أَرْزَاقُ العِبَادِ كما زَعَمْ[2]

ومما يدل على أنها تفيد القول الحق نسبتها في كتاب سيبويه إلى علماء ثقات كالخليل ويونس وهارون.

ولقد ورد الفعل مسنداً إلى:

١ ـ الخليل[3].

---

(١) ابن منظور، لسان العرب ١٢/ ٢٦٤.

(٢) نفسه ٢/ ٢٦٥.

(٣) الكتاب ١/ ١٥٩، ٢٩١، ٢٩٥، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٥١، ٣٦١، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٨، ٣٨٤، ٣٩٣، ٣٩٤.
الكتاب ٢/ ١٣، ٢٦، ٤١، ٤٧، ٥٩، ٦٥، ٧٥، ٧٦، ٨٣، ٨٤، ٨٥، ٩٢، ١٠١، ١٠٨، ١١٢، ١١٦، ١٢٧، ١٢٩، ١٣١، ١٣٥، ١٦٢، ١٦٩، ١٧٤، ١٨٠، ١٨٢، ٢٠٥، ٢٠٧، ٢١١، ٢١٨، ٢٢١، ٢٢٦، ٢٣٥، ٢٣٨، ٢٥٥، ٢٦٥، ٢٦٧، ٢٧٦، ٢٩٢، ٣٢٣، ٣٣٥، ٣٤٤، ٣٥٠، ٣٥٤، ٣٩٩، ٤٠٤، ٤٠٩، ٤١٥. =

٢ ـ يونس[١].

٣ ـ أبو الخطاب[٢].

٤ ـ عيسى[٣].

٥ ـ هارون[٤].

٦ ـ ويسند سيبويه الفعل إلى المفرد الغائب[٥]، وقد يسنده إلى الجمع الغائب[٦] كما يسنده إلى من يوثق به[٧]. ويسنده كذلك إلى البعض[٨].

ثالثاً: سمع:

ولقد وردت العبارات مختلفة آثرت أن أذكرها كاملة:

ـ سمعنا من العرب[٩]

= الكتاب ٣/٥، ٣٦، ٦٣، ٦٤، ٧٣، ٩٤، ٩٧، ١٠٤، ١٣٣، ١٣٦، ١٣٨، ١٤٩، ١٦٢، ١٧٤، ١٨٦، ٢٣٧، ٢٧٨، ٢٩٠، ٣٠٢، ٣٠٧، ٣٢٤، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٦٣، ٣٧٨، ٣٨٣، ٣٨٤ ٤٣٢، ٤٤٨، ٤٧٥، ٤٥٦، ٤٨١، ٤٩٩، ٥٠٩، ٥٣٥، ٥٦٤، ٦٢٠، ٦٢٤، ٦٣٦، ٦٣٩.

الكتاب ٤/٦١، ٩٨، ١٤٨، ١٧٦، ٢١٠، ٢٢٣، ٢٤١، ٣٤٧، ٣٥٦، ٣٥٨، ٣٧٧، ٤٠٥.

(١) الكتاب ١/٥١، ٢٥٩، ٢٦٢، ٣١٧، ٣١٩، ٣٤٧، ٣٥١، ٣٧٧، ٣٨٧، ٣٨٩.

الكتاب ٢/٢٧، ٢٩، ٤١، ٦٥، ٦٧، ٧١، ٧٢، ٧٧، ١١٢، ١١٩، ١٢١، ١٤٣، ١٥٣، ١٥٩، ١٨٥، ١٩٩، ٢٠٥، ٢٢١، ٢٤٧، ٣٠٨، ٣٤٤، ٤٠٠، ٤١١.

الكتاب ٣/٣٧، ١٣٥، ١٤٩، ٢٠٦، ٢٩٣، ٣٠٤، ٣٤٤، ٣٥٦، ٣٦١، ٣٦٣، ٣٩٤، ٤٢٥، ٤٣٢، ٤٥٦، ٤٩٣، ٥٣، ٥١٤، ٥١٨، ٥٦٥، ٥٩٩، ٦٠٢، ٦٢٢.

الكتاب ٤/٣٧، ١٠٤.

(٢) الكتاب ١/٢٠١، ٢٤١، ٣٠٤، ٣٢٤.

الكتاب ٢/١٨١، ٣٥٤.

الكتاب ٣/١٢٣، ٢٩٤، ٣٠، ٣٣٨، ٦١٦.

الكتاب ٤/٢٠، ١٦٠، ١٦٧.

(٣) الكتاب ١/١٦٩، ١٧١.

الكتاب ٣/١٦.

(٤) الكتاب ٣/٣٦. الكتاب ٤/١٩٦.

(٥) نفسه ١/٢٥٥، ٢٧٤، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣/١٠٣، ٥٢٩.

(٦) نفسه ١/٥٨، ٦٠، ٣٠٣ ٢/٧٥، ٨٣، ٩٧ ٤/٥٤، ٣٣٨، ٤٠٩، ٤٤٧..

(٧) نفسه ٣/٢٦٥.

(٨) نفسه ١/١٤٧، ٣٨٢، ٢/١٩٢، ١٩٩، ٣/١٦٦، ٤/١٥٤.

(٩) الكتاب ١/٥٣، ٢٤٣، ٢٦٨، ٣٨٨، ٢/٢٠، ٦٧، ٤١٢، ٣/٩٥، ١٢٨، ١٧٧، ٢٤٨، ٢٩١، ٢٩٢، ٣٣٧، ٣٦١، ٣٧٧، ٥٠٦، ٦٢١، ٤/٤٢، ١١٥، ١٤٣.

ـ سمعنا ممن يوثق بعربيته[١] .

ـ قد سمع من العرب[٢] .

ـ سمعنا العرب الفصحاء[٣] .

ـ سمعت ممن أثق به من العرب[٤] .

ـ سمعت من العرب وممن يوثق به[٥]

ـ سمعنا رجلاً منهم[٦] .

ـ سمعنا بعض العرب[٧] .

ـ سمعنا بعض العرب الموثوق بهم[٨] .

ـ سمعت أعرابيّاً وهو أبو مرهب[٩] .

ـ سمعنا ذلك عمن يوثق به من العرب[١٠] .

ـ سمعناه ممن يرويه من العرب[١١] .

ـ سمعنا العرب تنشده[١٢] .

ـ سمعت رجلين من العرب[١٣] .

ـ سمع هذا البيت من أفواه العرب[١٤] .

---

(١) نفسه ١/ ٧١.

(٢) نفسه ١/ ١٤٧.

(٣) نفسه ١/ ٢١٢، ٣/ ٢٨٥، ٤/ ٤٧٨.

(٤) نفسه ١/ ٢٣٠.

(٥) نفسه ١/ ٢٥٥، ٣/ ٣٩٥.

(٦) نفسه ١/ ٢٩٣.

(٧) نفسه ١/ ٣٠٩، ٤٢٥، ٢/ ٦٣، ٣/ ١٣، ٤/ ٣٩٧.

(٨) نفسه ١/ ٣١٩، ٤٢٣، ٢/ ٩٢، ٣٤٥، ٤/ ١٠٩.

(٩) نفسه ١/ ٣٢٨.

(١٠) سيبويه، الكتاب ١/ ٤٠٥، ٣/ ٥٤٩.

(١١) نفسه ١/ ٤٢٦، ٢/ ١١٢، ١٥٢، ١٦٤، ٤/ ١٦٤.

(١٢) نفسه ١/ ٤٣٢.

(١٣) نفسه ٢/ ٢٧.

(١٤) نفسه ٢/ ٧٤.

- سمعنا عمن يروي هذا الشعر[1].
- سمعته من الخليل[2].
- سمعنا الثقة من العرب[3].
- سمعناه ممن يرويه عن العرب الموثوق بهم[4].
- سمعنا عن بعضهم[5].
- سمعنا من ينشد[6].
- سمعنا عربيّاً موثوقاً بعربيته[7].
- سمعناهم[8].
- سمعناها من أهل الثقة[9].
- سمعت رجلاً[10].
- سمعناه ممن ينشده[11].
- سمعنا فصحاء العرب[12].
- سمعناهم يقولون[13].
- سمعناهم لم يصرفوه[14].

---

(1) نفسه ٢/ ٨٤، ٤/ ٢١١.
(2) نفسه ٢/ ٩٢.
(3) نفسه ٢/ ٢٤٤.
(4) نفسه ٢/ ٣٣٦، ١٨٦.
(5) نفسه ٢/ ٤٠٩.
(6) نفسه ٣/ ٤٦.
(7) نفسه ٣/ ٩٨.
(8) نفسه ٣/ ١٣٣، ٤/ ١٧٧.
(9) نفسه ٣/ ١٣٧.
(10) نفسه ٣/ ١٤٤.
(11) نفسه ١/ ١٤٩، ١٧٨.
(12) نفسه ٣/ ١٥٧، ٢٣٨، ٥٠٣، ٥٠٥.
(13) نفسه ٢/ ٥١، ٣/ ١٦٨، ٢٣٨، ٤/ ١٢٢، ١٣١، ١٣٣، ١٣٤، ٢٠٨، ٤٦٤.
(14) نفسه ٣/ ٢٦٩.

- سمعت من يقول[١]
- سمعت من العرب[٢].
- سمعنا بعضهم[٣]
- سمعنا من يقول، ممن يوثق به من العرب[٤].
- سمعناه ممن تُرضى عربيته[٥]
- سمعناه[٦]
- سمعنا من يقول[٧]
- سمعنا ممن يوثق به[٨]
- سمعناهم ينشدون[٩].
- سمعنا بعض بني تميم[١٠].
- سمعنا أهل هذه اللغة[١١]
- سمعت من يوثق بعربيته[١٢].
- سمعت أبا زيد[١٣]
- سمعت رجلاً من أهل البادية[١٤].

---

(١) نفسه ٣/ ٢٤٤.
(٢) نفسه ٣/ ٣٢١، ٤٨٤، ٢/ ١١٦.
(٣) نفسه ٣/ ٣٤٣.
(٤) نفسه ٣/ ٤٢٥.
(٥) نفسه ٣/ ٥٣٣.
(٦) نفسه ٣/ ١٤٨.
(٧) نفسه ٣/ ٥٧٩.
(٨) نفسه ٣/ ٦١٨، ٤/ ٢١٦.
(٩) نفسه ٤/ ١١٦، ٤٧١.
(١٠) نفسه ٤/ ١٨٠.
(١١) نفسه ٤/ ١٩٧.
(١٢) نفسه ٤/ ١٩٨.
(١٣) نفسه ٤/ ٢٢٦.
(١٤) نفسه ٤/ ٤٢٠.

فالملاحظ أنه ينسب السماع إلى أشخاص بعينهم أحياناً، ويشير إلى الآخرين بصفات خاصة كالثقة والموثوق به، والموثوق بعربيته إلخ. وجاء في «طبقات النحويين واللغويين»: «كل ما في كتاب سيبويه من قوله: أخبرني الثقة، وسمعت من أثق به، فهو عن أبي زيد»[1].

وفي كل العبارات السابقة لم نره يستعمل إلا سمع بالإيجاب، ولم ترد بالنفي إلا في العبارتين التاليتين:

- لم نسمع عربيّاً يقوله[2].
- لم نسمعهم[3]

رابعاً: حدَّث:

ويسند الفعل إلى:

١ ـ أبي الخطاب بصيغة حدثنا[4] وبصيغة حدثني[5].

٢ ـ يونس بصيغة حدثنا[6] وبصيغة حدثني[7].

٣ ـ الخليل بصيغة حدثنا[8] وبصيغة حدثني[9].

٤ ـ هارون[10].

٥ ـ عيسى[11].

---

(١) الزبيدي، طبقات اللغويين ص١٢٣.

(٢) سيبويه، الكتاب ٢/٢٠٣.

(٣) نفسه ٤/٢٣.

(٤) نفسه ١/٢٢٩، ٢٥٥، ٣٥، ٢/٨٣، ١١٨، ٣٢٩، ٤٢٥، ٤٦٨، ٤/١٦٩، ١٨١، ٣٤٣، ٤١٢.

(٥) نفسه ٢/١١١، ٣/٢٣١، ٥٦٤.

(٦) نفسه ١/١٥٥، ٤٠٥، ٢/٨٣، ٢١٣، ٣١٩، ٣٧٧، ٣٥٥، ٣٦١، ٤١٠، ٣/١٠١، ١١٩، ١٤٠، ٢٤١، ٣٣٧، ٣٤١، ٣٦١، ٤/٩٣، ١٨٣.

(٧) نفسه ٢/٣١١، ٣/٤٥٧.

(٨) نفسه ٢/١١٠، ٣/٤١٣، ٤/١٦٩.

(٩) نفسه ٤/٢٠٠، ٤٤٤.

(١٠) نفسه ٢/٣٩٩، ٤/ ٤٦٧.

(١١) نفسه ٢/٣٩٢، ٣/ ٥٤٥.

٦ ـ يسند إلى أشخاص يصفهم خاصة مثل:

ـ حدثنا من نثق بهم[١]

ـ حدثنا من أثق به[٢]

ـ حدثنا من لا نتهم[٣].

ـ حدثني من لا أتهم[٤].

ـ حدثنا من يوثق به[٥].

٧ ـ ويسند حدث إلى بعض العرب قائلاً:

ـ حدثني بعض العرب[٦].

خامساً: أخبر:

ويسند الإخبار إلى:

١ ـ يونس بصيغة، أخبرني يونس[٧]، وبصيغة، أخبرنا بذلك يونس[٨]

٢ ـ أشخاص يصفهم بالثقة.

أخبرني بذلك من أثق به[٩].

سادساً: بلغ:

وقد وردت بلغ بعبارات مختلفة.

ـ بلغنا أنها قراءة[١٠].

---

(١) نفسه ٢/ ١٤٠، ٣/ ٣٣٦.

(٢) نفسه ٤/ ١٧٢.

(٣) نفسه ١/ ٢٤٥، ٤/ ٤٧٢.

(٤) نفسه ١/ ٢٧١، ١/ ١٥٢.

(٥) نفسه ١/ ٢٥٥.

(٦) نفسه ١/ ٣٤٣.

(٧) نفسه ٢/ ٢٧٦، ٣/ ٤٥٠.

(٨) نفسه ١/ ٢٦٦، ٣/ ٢٦٧.

(٩) نفسه ٣/ ٢١٣.

(١٠) نفسه ٤/ ٥٧١.

ـ بلغنا أن بعضهم قرأ[1].

ـ بلغنا أن رؤبة كان يقول[2].

ـ بلغنا أن الأعرج قرأ[3].

ـ بلغنا[4].

ـ بلغني عن ابن أبي إسحاق[5].

سابعاً: ذكر:

وقد وردت بالعبارتين الآتيتين:

ـ ذكر الخليل[6].

ـ لقد ذكر لي بعضهم[7].

ثامناً: قرأ:

وقد وردت بالصيغ التالية:

ـ وقد قرأ بعضهم[8].

ـ وقد قرأ الناس[9].

ـ قراءة ابن مسعود[10].

ـ وكان عيسى يقرأ[11].

والقراءة خاصة بالقرآن الكريم.

---

(١) نفسه ٢/ ٧٠.
(٢) نفسه ٢/ ٣٩٢.
(٣) نفسه ٢/ ١٣٤.
(٤) نفسه ٢/ ١١٦.
(٥) نفسه ٢/ ١٢١.
(٦) نفسه ٢/ ٨٠.
(٧) نفسه ٢/ ١٦.
(٨) نفسه ٢/ ٨٢.
(٩) نفسه ٢/ ١٤٤.
(١٠) نفسه ٢/ ١٤٣.
(١١) نفسه ٢/ ١٤٣.

تاسعاً: روى:

ولم ترد إلا مرة واحدة منسوبة إلى الخليل:

ـ روى الخليل[١].

عاشراً وأخيراً: أنشد:

إذا كان فعل «قرأ» خاصّاً بالقرآن الكريم فإن الفعل «أنشد» خاص بالشعر، وورد بالصيغ التالية:

ـ أنشدنا لبعض العرب الموثوق بهم[٢].

ـ إنشاد بعض العرب[٣].

ـ أنشدناه يونس[٤]

ـ أنشدنا[٥].

فليس هناك فرق كبير بين ما قاله السيوطي في تحديد ألفاظ الرواية وبين ما وضحناه في كتاب سيبويه.

تلكم كانت مجموعة مبادئ تتعلق بالنقل الصحيح، تتفق عليها كل العلوم الإسلامية مع بعض الاختلافات اليسيرة والتابعة لاختلاف موضوعات هذه العلوم.

ولنعد إلى قول ابن الأنباري: إن الكلام المحتج به هو الكلام الفصيح المنقول النقل الصحيح. وكل اللغويين مجمعون على أن هذه الشروط والضوابط التي تحدثنا عنها تتمثل في القرآن الكريم، ومنظوم الكلام ومنثوره، والخلاف واقع حول الحديث النبوي الشريف.

---

(١) سيبويه، الكتاب ٢/ ١٣٤.

(٢) نفسه ٢/ ٩٠.

(٣) نفسه ٣/ ٢٩.

(٤) نفسه ٣/ ٣٩.

(٥) نفسه ٢/ ٣١٥.

١ ـ ٢ ـ مصادر السماع:

١ ـ ٢ ـ ١ ـ القرآن الكريم:

أما القرآن الكريم فأفصح كلام وأبلغه[١]، ووجه الإعجاز فيه كما يقول حازم القرطاجي «في منهاج البلغاء»: «من حيث استمرت الفصاحة والبلاغة فيه في جميع أنحائها في جميعه استمراراً لا يوجد له فترة، ولا يقدر عليه أحد من البشر»[٢]

فالقرآن هو كلام الله المنزل على سيد المرسلين محمد ﷺ، وقد خصه ﷻ بهذه التسمية ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا﴾[٣]

وقد اختلف العلماء في هذه التسمية، هل هي بالهمز أو بالتسهيل؟ فترى جماعة أنه: «اسم علم غير مشتق خاص بكلام الله غير مهموز، وبه قرأ ابن كثير»[٤]

وترى جماعة أخرى أنه مشتق: إما من قرن الشيء بالشيء، إذا ضم أحدهما إلى الآخر وهو الأشهر، أو من القرائن؛ لأن الآيات منه يصدق بعضها بعضاً ويشابه بعضها بعضاً وهي قرائن، وهذا رأي الفراء، أو هو وصف على وزن «فُعلان» مشتق من القرء، بمعنى الجمع[٥].

وكيفما كان الحال فهو «الكلام المعجز المنزل على النبي ﷺ، المكتوب في المصاحف، المنقول عنه بالتواتر، المتعبد بتلاوته»[٦].

فهل القرآن يتضمن القراءات القرآنية أو أن القرآن حقيقة والقراءات القرآنية حقيقة أخرى؟ والذي أوحى بهذا السؤال قول الزركشي: «القرآن والقراءات حقيقتان متغايرتان، فالقرآن هو الوحي المنزل على محمد ﷺ للبيان

---

(١) البغدادي، خزانة الأدب ١/٩.

(٢) السيوطي، معترك الأقران ١/٢٤، حازم القرطاجي، منهاج البلغاء ص٣٨٩.

(٣) سورة يوسف، آية: ٢.

(٤) السيوطي، الإتقان ١/١١٢.

(٥) نفسه ١/١١٢.

(٦) صبحي الصالح، مباحث في علوم القرآن ص٢١.

والإعجاز، والقراءات اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في كتابة الحروف أو كيفيتها من تحقيق أو تثقيل أو غيرها[1].

ولكن الرسول ﷺ يقول: **«إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف، فاقرؤوا ما تيسر منه»**[2]. وقد ناقش العلماء هذا الحديث الشريف وربطوه بالقراءات، فهناك من يرى أن هذه الأحرف السبعة ليست القراءات، وإنما اختلط على الناس الأمر حين ألَّف ابن مجاهد كتابه «السبعة في القراءات».

وهناك من يرى «أنه ليس المراد بالسبعة حقيقة العدد بل المراد التيسير والتسهيل والسعة»[3].

وليس غرضنا في هذه الفقرة أن نستقري ما قيل في الحديث النبوي الشريف، فقد استقصى السيوطي في «الإتقان»[4] كل الآراء المتعارضة والمتباينة، ورد عليها بآراء أخرى مستنداً في ذلك إلى أحاديث نبوية، وإلى أقوال الصحابة رضوان الله عليهم وإلى العلماء الثقات.

فما القراءة إذن، إذا كانت حقيقة جوهرية مخالفة للقرآن؟ وإن كنا نراها جزءاً لا يتجزأ من القرآن، خصوصاً إذا ثبت تواترها وسندها إلى الرسول ﷺ. والقراءة عند ابن جني ضربان[5]:

١ ـ ضرب أجمع عليه أكثر قراء الأمصار وهو المودع في كتاب ابن مجاهد الموسوم بقراءات السبعة.

٢ ـ ضرب خرج عما كتبه ابن مجاهد في مؤلفه، ويسمى شاذاً إلا أنه، كما يقول ابن جني، مع خروجه عنها نازع بالثقة إلى قرائه، محفوف بالروايات من أمامه وورائه، ولعله أو كثيراً منه مساو للفصاحة في المجتمع عليه»[6]

---

(١) الزركشي، البرهان ١/٣١٨.

(٢) صحيح البخاري ٤/١٦١١.

(٣) السيوطي، الإتقان ١/١٠٠.

(٤) نفسه ١/١٠٠.

(٥) ابن جني، المحتسب ١/٣٢.

(٦) نفسه ١/٣٢.

والشاذ عند ابن جني ضربان[1]:

١ ـ ضرب شذ عن القراءة عارٍ من الصنعة؛ أي: لا يستطاع تخريجه نحوياً مهما حاولنا ذلك، وهذا لا يشتغل به.

٢ ـ ضرب شذ عن السبعة، وغمض عن ظاهر الصنعة، وهذا يستطاع تخريجه نحوياً.

وأعتقد أن تأكيد ابن جني على الاحتجاج بالمجمع عليه من القراءات هو الذي أوحى للسيوطي بقوله: «أما القرآن فكل ما ورد أنه قرئ به جاز الاحتجاج به في العربية، سواء كان متواتراً أم آحاد أم شاذّاً، وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة في العربية إذا لم تخالف قياساً معروفاً، بل لو خالفته يحتج بها في مثل ذلك الحرف بعينه»[2].

وكيف لا يوحي له بذلك وهو ملهمه في التأليف في أصول النحو، إذ كثير من الأبواب في كتاب «الاقتراح» مستمدة من «خصائص» ابن جني.

ولقد خطّأ السيوطي قوماً من النحاة المتقدمين الذين كانوا يعيبون على عاصم وحمزة وابن عامر قراءات بعيدة في العربية، وسبب تخطئته إياهم أن هذه القراءات «ثابتة بالأسانيد المتواترة الصحيحة التي لا مطعن فيها، وثبوت ذلك دليل على جوازه في العربية»[3].

ويصعب علينا أن نتقبل هذا الحكم جزافاً؛ لأن العلم يفرض علينا متابعة مؤلفات هؤلاء النحاة المتقدمين واحداً واحداً، مستنيرين بمنهج إحصائي دقيق يثبت لنا هؤلاء النحاة الذين يخطئون قراءات بعض القراء، وما أشق أن يقبل خطأ قارئ من القراء أجمع العلماء على عدالته وثقته، علماً أن هذه القراءات ثابتة بالأسانيد المتواترة، ولكن يمكن لنحوي أن يبعد قراءة لعدم اطرادها مع النسق النظري الذي يتبناه.

---

(١) نفسه ١/ ٣٥.

(٢) السيوطي، الاقتراح ص٤٨.

(٣) نفسه ص٤٩.

وسأحاول أن أبين رأي سيبويه في هذه القراءات وما هي طريقة تعامله معها[1].

سيبويه والاحتجاج للقراءات:

لماذا خصصنا هذه الفقرة لسيبويه؟

إن هناك روايات تشير إلى أن جماعة من النحاة المتقدمين ألَّفوا كتباً في مواضيع شتى ككتاب «الهمز» لابن إسحاق الذي قال فيه السيوطي: «وتكلم في الهمز حتى عمل فيه كتاباً بما أملاه»[2]

وينسب إلى أبي الأسود الدؤلي أنه أول من عمل في النحو كتاباً[3]

ويقال: إن لعيسى بن عمر الثقفي نيفاً وسبعين مصنفاً ذهبت كلها[4]

وله كتابان مهمان في النحو، وهما «الإكمال والجامع»، وإن كان السيرافي وهو قريب زمناً من الفترة يقول: ولم يقعا إلينا ولا رأينا أحداً ذكر أنه رآهما[5]

فلا شك أن هناك مؤلفات كتبت في الموضوع قبل كتاب سيبويه، ولكنها لم تصل إلينا، وأول وثيقة وصلت إلينا كاملة في شكل مؤلَّف هي «كتاب» سيبويه، ولهذا جعلنا هذا الكتاب معتمدنا في التحليل.

يعتمد سيبويه القرآن للاحتجاج لقراءة جمهور القراء، ولقد ورد ذكر لفظ القرآن في العبارات التالية:

ـ وهذا في القرآن كثير[6].

---

(١) كدت أحيل احتجاج سيبويه للقراءات القرآنية على ما كتبه عبد الفتاح إسماعيل شلبي في مؤلفه «أبو علي الفارسي» (ص١٦١) ظنّاً مني أنه سيعفيني من متابعة كتاب سيبويه في هذه الظاهرة، إلا أنني بعد مقارنة ما كتبه هذا المؤلف في تعليقاته على سيبويه وجدته يقول: ما لم يقله سيبويه في بعضها، فوجدتني أخيراً مضطراً إلى استقصاء احتجاج سيبويه للقراءات.

(٢) السيوطي، المزهر ٢/٣٩٨.

(٣) ابن قتيبة، الشعر والشعراء ٢/٧٢٩

(٤) السيوطي، بغية الوعاة، ج٢، ٢٣٨.

(٥) السيرافي، أخبار النحويين البصريين ص٣٢.

(٦) سيبويه، الكتاب ١/٨٩.

- وجاء القرآن على لغتهم[1].
- وبه أنزل القرآن[2].
- وفي القرآن[3].
- ومثل ذلك في القرآن كثير[4].
- ومثل هذا في القرآن كثير[5].
- هذه الواو في القرآن كثيرة[6].
- والأخرى في القرآن[7].

وورود ظاهرة لغوية في القرآن بكثرة، دليل على عدم قبول الجدل فيها.

أما القراءات القرآنية فيشير إليها بقرأ قوم، أو قرأ ناس، أو قرأ أهل المدينة، وهذا ثبت للعبارات التي استعملها سيبويه في احتجاجه للقراءات.

- قرأ بعض القراء بالرفع[8].
- بعضهم قرأ[9].
- إنهم قرءوا[10].
- وقد قرأ بعضهم[11].
- العامة تقرأ بالرفع فقرأ ناس بالنصب[12].

---

(١) سيبويه، الكتاب ١/ ٣٣١.
(٢) نفسه ١/ ٣٣٢.
(٣) نفسه ٢/ ١٤٤.
(٤) نفسه ٣/ ١٤٣.
(٥) نفسه ٣/ ١٦٢.
(٦) نفسه ٣/ ١٨٨.
(٧) نفسه ٤/ ٤٦٩.
(٨) نفسه ١/ ٥٠.
(٩) نفسه ١/ ٥٨، ٣/ ٩٠.
(١٠) نفسه ١/ ٩٥.
(١١) نفسه ١/ ١٤٨، ٢/ ١٥٠.
(١٢) نفسه ١/ ١٤٤.

- قراءة الحسن[١] .

- قراءة بعضهم[٢] .

- ومن الناس من يجر[٣]

- كان أبو عمرو يقرأ[٤]

- بلغنا أن بعضهم قرأ[٥] .

- وزعموا أنها في قراءة عبد الله[٦]

- قرأ بعض الناس[٧]

- قرأ ناس[٨] .

- قول من قال[٩] .

- قرأ أهل المدينة[١٠] .

- وقد رفعه قوم[١١] .

- وقد قرأ الناس هذه الآية على وجهين[١٢] .

- وقرأ الأعرج[١٣] .

- وبعضهم ينصب[١٤] .

---

(١) نفسه ١/ ١٧٢.

(٢) نفسه ١/ ٢٩٠.

(٣) نفسه ١/ ٤٣٢.

(٤) نفسه ٢/ ٤٣.

(٥) نفسه ٢/ ٧٠.

(٦) نفسه ٢/ ٨٣.

(٧) نفسه ٢/ ١٠٨.

(٨) نفسه ٢/ ١١٩.

(٩) نفسه ٢/ ١٣٨.

(١٠) نفسه ٢/ ١٤٠.

(١١) نفسه ٢/ ١٤٤.

(١٢) نفسه ٢/ ١٧٤.

(١٣) نفسه ٢/ ١٨٧.

(١٤) نفسه ٢/ ٣٤٩.

- الكوفيون[١] .

- أما عبد الله بن أبي إسحاق فكان ينصب[٢] .

- بلغنا أن أهل المدينة يرفعون[٣] .

- وقد نصبها بعضهم[٤] .

- وقرأ أهل الكوفة[٥] .

- بلغنا أن بعض القراء قرأ[٦] .

- أهل المدينة يقولون أنها[٧] .

- وقد قرئ هذا الحرف على وجهين[٨] .

- وقد قرئ إن[٩] .

- الأعراج قرأ[١٠] .

- ويزعمون أنها في قراءة لابن مسعود[١١] .

- وهي قراءة أهل المدينة[١٢] .

- وقد قال الذين يخففون[١٣] .

- قول أبي عمرو[١٤] .

---

(١) نفسه ٢/ ٣٩٩.

(٢) نفسه ٣/ ٤٤.

(٣) نفسه ٣/ ٥٠.

(٤) نفسه ٣/ ٥٢.

(٥) نفسه ٣/ ٥٣.

(٦) نفسه ٣/ ٩٠، ٥١٩.

(٧) نفسه ٣/ ١٢٣.

(٨) نفسه ٣/ ١٢٣.

(٩) نفسه ٣/ ١٢٦.

(١٠) نفسه ٣/ ١٣٤.

(١١) نفسه ٣/ ١٤٣.

(١٢) نفسه ٣/ ٥١٩.

(١٣) نفسه ٤/ ٥٤٥.

(١٤) نفسه ٤/ ٤٦٩.

ـ زعموا أنها قراءة ابن مسعود[1].

ـ وقد كسر قوم[2].

ـ قد قرئ[3].

ـ وقد قال قوم[4].

ـ وزعم هارون أنها قراءة الأعرج[5].

ـ وقرأ أهل مكة اليوم[6].

ـ وزعموا أن أهل مكة لا يبينون التاءين[7]

ـ قول الحسن[8].

ـ قرأ أبو عمرو[9].

ـ قراءة بعضهم[10].

والملاحظ أنه لا ينسب القراءة إلا لبعضهم، كالحسن وأبي عمرو وعبد الله والأعرج وابن مسعود وهارون، ولا يتحدث في مرات قليلة عن «قراءة» وإنما يحيل على مصحف بعينه، كقوله «وبلغنا أن هذا الحرف في بعض المصاحف ﴿وَإِذَنْ لا يَلْبَثُو خلفك﴾[11].

وقراءة النصب في «يلبثوا» هي قراءة أبي وعبد الله بن مسعود[12]، فكان

---

(١) نفسه ٤/ ٨٢.

(٢) سيبويه، الكتاب ٤/ ١٥٢.

(٣) نفسه ٤/ ١٥٣.

(٤) نفسه ٤/ ١٥٥.

(٥) نفسه ٤/ ١٩٦.

(٦) نفسه ٤/ ١٩٦.

(٧) نفسه ٤/ ٤٤٠.

(٨) نفسه ٤/ ٤٤٤.

(٩) نفسه ٤/ ٤٥٩.

(١٠) نفسه ٤/ ٤٦٣.

(١١) سورة الإسراء، آية: ٧٦، سيبويه، الكتاب ٣/ ١٣.

(١٢) أبو حيان، البحر المحيط ٦/ ٦٦.

سيبويه يشير إلى مصحفيهما. وقوله كذلك: «وزعم هارون أنها في بعض المصاحف ﴿وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُوا﴾[1]

وقوله كذلك: «وزعموا أنها في مصحف أُبي ﴿أَنَّهُمْ لا يَقْدِرُونَ﴾[2].

فهذه هي الألفاظ المستعملة للقرآن كمصدر من مصادر الاحتجاج (القرآن ـ القراءة ـ المصحف).

وسنتعرض الآن لطريقة استثماره للقراءة في مناقشته لظواهر لغوية.

هناك مسلمتان عند سيبويه.

١ ـ القراءة في نظره «لا تخالف لأن القراءة السُّنَّة»[3].

٢ ـ إن القرآن نزل بلسان العرب، حيث كلم العباد بكلامهم، وجاء القرآن على لغتهم وعلى ما يعنون[4].

ويقول كذلك: «فإنما أجرى هذا على كلام العباد وبه أنزل القرآن[5]

ويبدو لي من خلال هاتين المسلمتين أن الآيات القرآنية يجب أن تتطابق مع لغة العرب، لا في الأحكام النحوية فقط بل في العلاقة بين الإعراب والمعنى، وأي خلاف بين القرآن ولغة العرب، يناقض القول: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوۡمِهِۦ﴾[6] ويجعل العرب أمام لغة لا يفهمونها، فينتفي ذلك التواصل الديني واللغوي الذي ارتضاه الله ﷻ لهذه الأمة العربية، فكيف كان يتعامل سيبويه مع القراءات القرآنية في ضوء الظاهرة اللغوية؟

لا شك أن ملازمة سيبويه للخليل بن أحمد، وأخذه عن شيوخ العربية في النحو والرواية، أهلته لأن يجمع رصيداً هائلاً من لسان العرب، بالإضافة إلى استيعابه لنظر عقلي ثاقب، جمع من هذين وجهة نظر خاصة في العلاقة

---

(١) سورة القلم، آية: ٩، سيبويه، الكتاب ٣/ ٣٦.

(٢) سورة الحديد، آية: ٢٧، سيبويه، الكتاب ٣/ ٣٦.

(٣) سيبويه، الكتاب ١/ ١٤٨.

(٤) نفسه ١/ ٣٣١.

(٥) نفسه ١/ ٣٣٢.

(٦) نفسه، سورة إبراهيم، آية: ٥.

الرابطة بين هذا الركام الهائل من المدونة اللغوية، والنظر العقلي المجرد المدعو عند النحاة والفقهاء بالقياس، وكانت هذه العلاقة هي التي تحكمه في اختيار عبارة دون أخرى، واعتماد قراءة دون أخرى، وأصحاب القياس ـ في نظري ـ محقون في ذلك؛ لأنه يصعب كثيراً أن نجد لهذا الركام الهائل في المدونة اللغوية قواعد مطردة تستوعبه كاملاً، وتستوعب كل القراءات القرآنية إذا أعددناها تشكلاً لفظياً يمثل السليقة اللغوية التي يمتلكها كل عربي منتم إلى قبيلة ما، أؤكد وأقول: إنه من الصعب على سيبويه وهو من أصحاب القياس أن يقبل كل عبارة لا تساير نسقه النظري الذي بناه في عقله، فكان لزاماً عليه الانتقاء والتجويز أحياناً والتجويد أحياناً أخرى، إن لم يصل إلى درجة التلحين، وذلك ما دامت القراءة سنة لا تخالف، وعلى هذا الأساس سلك مع هذه القراءات مسالك متعددة سنحاول رصدها.

أ ـ عندما يكون سيبويه بصدد معالجة ظاهرة من الظواهر، كالرفع أو النصب أو كسر همزة إن، أو الحذف، أو الإضمار، فإنه يهتم بالقراءة التي تساعده عل حل المشكل، أما القراءة التي لا علاقة لها بموضوعه فلا يشير إليها، فالآية مثلاً: ﴿كَادَ تَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِنْهُمْ﴾[1] لا يشير إلى قراءة فيها؛ لأنها لا تهمه نحوياً، مع أنها قرئت «يزيغ» قرأها حمزة وحفص[2].

ب ـ يقوي قراءة تسند نسقه النحوي ولو خالفت جمهور القراء، يقول في قوله ﷻ: ﴿ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي فَٱجْلِدُواْ كُلَّ وَٰحِدٖ مِّنْهُمَا مِاْئَةَ جَلْدَةٖ﴾[3]، وفي قوله تعالى: ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا﴾[4] يقول سيبويه: وقد قرأ أناس: ﴿والسارقَ والسارقةَ﴾ و﴿الزانيَةَ والزانيَ﴾ وهو في العربية ما ذكرت لك من القوة، ولكن أبت العامة إلا القراءة بالرفع»[5]. فلقد أتى سيبويه بقراءة

---

(١) سورة التوبة، آية: ١١٨، سيبويه، الكتاب ١/ ٧١.

(٢) ابن مجاهد، السبعة في القراءات ص٣١٩.

(٣) سورة النور، آية: ٢.

(٤) سورة المائدة، آية: ٤٠.

(٥) سيبويه، الكتاب ١/ ١٤٤.

الرفع، وقدم لها التأويل المناسب لها، ولكن مع ذلك يرى أن النصب أقوى؛ لأن الاسم أتى قبل فعل أمر «وإنما كان الوجه في الأمر والنهي النصب؛ لأن حد الكلام تقديم الفعل وهو فيه أوجب»[1].

ج ـ يجوّد قراءة ولا يشير إليها، فنتوهم أنه يستند إلى نسقه النحوي، دون حجة من القرآن، ففي قوله تعالى: ﴿لَّٰكِنِ ٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلْعِلْمِ مِنْهُمْ وَٱلْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ وَٱلْمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَ وَٱلْمُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ﴾[2]. يقول سيبويه: فلو كان كله رفعاً كان جيداً[3] إشارة إلى المقيمين.

ويقول ﷻ: ﴿وَلَكِنِ البِرُّ مَنَ آمَنَ بِاللَّهِ وَاليَوْمِ الآخِرِ وَالمَلَائِكَة وَالكِتَابِ والنَّبِيئين وآتى المالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي القُرْبَى وَاليَتَامَى وَالمَسَاكِينَ وابْنَ السَّبِيلِ وِالسَّائِلِينَ وفِي الرِّقابِ وأقَامَ الصَّلَاةَ وآتَى الزَّكَاةَ والمُوفُونَ بِعَهْدِهِمُ إِذَا عَاهَدُوا وَالصَّابِرينَ فِي البَأْسَاءِ والضَّرَّاءِ وَحِينَ البَأْسِ﴾[4].

يقول سيبويه في هذه الآية: ولو رفع الصابرين على أول الكلام كان جيداً، ولو ابتدأته فرفعته على الابتداء كان جيداً كما ابتدأت في قوله: «والمؤتون الزكاة»[5].

وقراءة الرفع قرأ بها ابن جبير وعمرو بن عبيد وعيسى بن عمر ومالك بن دينار[6]

أما القراءة بالرفع في الآية الثانية فقرأ بها الحسن والأعمش[7].

ومع تجويده للقراءة بالرفع، فإنه يدافع عن القراءة بالنصب محتجّاً بأبيات من الشعر العربي القديم[8].

---

(١) سيبويه، الكتاب ١/١٤٤.
(٢) سورة النساء، آية ١٦١.
(٣) سيبويه، الكتاب ٢/٦٣.
(٤) سورة البقرة، آية: ١٧٦.
(٥) سيبويه، الكتاب ٢/٦٣.
(٦) أبو حيان، البحر المحيط ٣/٣٩٥.
(٧) نفسه ٢/٧.
(٨) سيبويه، الكتاب ٢/٦٤.

وهذا في نظري يدحض رأي عبد العال سالم مكرم القائل: «وقد استبعد البصريون من منهجهم الاستشهاد بالقراءات، إلا إذا كان هناك شعر يسندها أو كلام عربي يؤيدها أو قياس يدعمها»[1] فقراءة النصب يؤيدها الشعر العربي، ومع ذلك لا يجوزها سيبويه؛ لأن القياس لا يدعمها. فالقياس يأتي في الدرجة الأولى عند البصريين.

د ـ وقد يجود سيبويه قراءة الكوفيين دون تعصب أعمى للبصريين إذا ما رأى أن هذه القراءة لا تخالف القياس النحوي الذي يراه، قال ﷻ: ﴿وَإِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً وَأَنَا۠ رَبُّكُمْ فَٱتَّقُونِ ۝٥٢﴾[2].

يقول سيبويه عن هذه الآية: ولو قرأوها ﴿وَإِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً﴾ كان جيداً وقد قرئ[3]، والذين قرؤوها بالكسر هم: عاصم وحمزة والكسائي، وهذا في نظري مخالف لما قاله عبد الفتاح شلبي حينما انتهى إلى: «أن سيبويه وقد اهتم هذا الاهتمام بإيراد هذه الآيات وبالقراءات التي رويت بها بالقراء الذين ظهروا ـ بعد استفتاء كتب القراءات والطبقات ـ أنهم بصريون»[4]

هـ ـ وقد يعتمد أحياناً قراءة شاذة إذا رآها تفي بالمراد كقوله: «فإذا التقت التاءان في تتكلمون وتترَّسون فأنت بالخيار، إن شئت أثبتهما، وإن شئت حذفت إحداهما... وتصديق ذلك قوله ﷻ: ﴿تَتَنَزَّلُ عَلَيْهِمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾[5].... وإن شئت حذفت التاء الثانية، وتصديق ذلك قوله تبارك وتعالى: ﴿تَنزَّلُ المَلائِكَةُ بالرُوحِ مِنْ أمرهِ﴾[6]، وهذه القراءة شاذة للحسن وسلام[7] وقرأ الجمهور ﴿يُنَزِّلُ المَلَائِكَةُ﴾، وقرأ ابن كثير وأبو عمرو يُنْزِلُ

---

(١) عبد العال سالم مكرم، القرآن ص٩٧.

(٢) سورة المؤمنون، آية: ٥٣.

(٣) سيبويه، الكتاب ٣/١٢٧.

(٤) عبد الفتاح شلبي، أبو علي الفارسي ص١٦٥.

(٥) سورة فصلت، آية: ٢٩.

(٦) سورة النحل، آية: ٢.

(٧) أبو بكر أحمد الأصبهاني، المبسوط في القراءات العشر ص٢٦٢.

بالتخفيف، كما قرئ تُنَزّلُ وَتُنْزَلُ[1].

و ـ وقد يجيز حكمين انطلاقاً من قراءتين كتجويز الاستعمال والإلغاء[2].

فالاستعمال كقوله تعالى: ﴿وإذن لا يلبثوا خلفك إلا قليلاً﴾[3] والإلغاء كقوله تعالى: ﴿فَـإِذَنْ لَا يُؤْتُون النَّاسَ نقيراً﴾[4].

ويرى عبد الفتاح شلبي أن سيبويه «أحياناً يخطئ القارئ ويضعف القراءة إذا لم تكن متفقة هي وما انتهى إليه من رأى أو قياس، وذلك تخريجه لإعراب «فيكون» من قوله تعالى: ﴿كُن فَيَكُونُ﴾[5]، فاختار الرفع، ثم قال: قد يجوز النصب في الواجب في اضطرار الشعر... وهو ضعيف في الكلام»[6]، والواقع أن سيبويه لم يخطئ قراءة، وإنما كان يتحدث عن الفعل المضارع المتصل بالفاء التي قبلها أمر أو نهي أو نفي، فيكون هذا المضارع منصوباً بأن مضمرة، ولكنه وجد في القرآن قوله تعالى: ﴿كُن فَيَكُونُ﴾ بالرفع فعلل الرفع الموجود؛ لأن الأمر الموجود في الآية ليس أمراً، وإنما هو إخبار، كأنه قال: إنما أَمَرْنا ذاك فيكون. ثم انتقل سيبويه بعد ذلك إلى مستوى آخر وهو الشعر والنثر[7] فتبين أنه قد ينصب الفعل المضارع بعد الفاء في الواجب اضطراراً، وإذا كان مثل هذا مقبولاً في الشعر فإنه لا يقبل في النثر.

١ ـ ٢ ـ ٢ ـ الحديث النبوي الشريف:

لقد بحث صبحي الصالح في مصطلح «حديث» وبين رأي العلماء في هذا المصطلح وخلص في النهاية إلى أن ما نتعارف عليه اليوم من مصطلح

---

(١) ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص٣٧٠.

(٢) سيبويه، الكتاب ٣/١٣.

(٣) سورة الإسراء، آية: ٧٦.

(٤) سورة النساء، آية: ٥٢.

(٥) سورة البقرة، آية: ١١٦.

(٦) عبد الفتاح شلبي، أبو علي الفارسي، ص١٦١، ١٦٢.

(٧) سيبويه، الكتاب ٣/٣٩.

«حديث» يرجع إلى الرسول ﷺ نفسه، يقول صبحي الصالح: «والنبي ﷺ سمّى بنفسه قوله: «حديثاً»، وكان بهذه التسمية يميز ما أضيف إليه عما عداه، حتى كأنه وضع الأصول لما اصطلحوا عليه فيما بعد على تسميته «الحديث»[(١)].

فالحديث هو أقوال الرسول ﷺ فهل احتج النحاة بهذا الحديث؟ في احتجاج النحاة بالحديث النبوي الشريف فريقان: فريق متقدم في الشرق الإسلامي، وفريق في الغرب الإسلامي.

فأما الفريق الأول فلم يكن يحتج بالحديث النبوي الشريف، يقول أبو حيان في «شرح التسهيل»: «على أن الواضعين الأولين لعلم النحو المستقرِيْن للأحكام من لسان العرب، كأبي عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر والخليل وسيبويه من أئمة البصريين، والكسائي والفراء وعلي بن المبارك الأحمر وهشام الضرير من أئمة الكوفيين، لم يغفلوا ذلك»[(٢)].

وباطلاعنا على كتاب سيبويه واعتمادنا المجهود الذي قام به محقق الكتاب[(٣)] لاستخراج بعض الأحاديث النبويه، وجدناه يحتج بهذه الأحاديث في أبواب نحوية كاستدلاله في باب الحكاية بقوله ﷺ: **«إِنَّ الله يَنْهَاكُمْ عَنْ قِيلَ وقَالَ»**[(٤)].

واستدل بالحديث ناقصاً: **«إِنِّي عَبْدُ اللهِ آكِلاً كَما يَأْكُلُ العَبْدُ وَشَارِباً كَمَا يَشْرَبُ العَبْدُ»** عند تبيان الاسم الظاهر بعد ضمير[(٥)].

واستدل بالحديث النبوي حين فرق بين السبوح وسبحان الله قائلاً: أما **«سُبُّوحاً قُدُّوساً رَبَّ الملائكةِ والروحِ»** فليس بمنزلة سُبحَانَ الله[(٦)].

---

(١) صبحي الصالح، علوم الحديث ص٥.

(٢) السيوطي، الاقتراع ص٥٢.

(٣) هو عبد السلام هارون.

(٤) سيبويه، الكتاب ٣/ ٢٦٨.

(٥) سيبويه، الكتاب ٢/ ٨٠.

(٦) نفسه ١/ ٣٢٧.

واستدل بالحديث: «**كُلُّ مولودٍ يُولَدُ عَلَى الفِطْرَةِ حَتَّى يَكونَ أبواهُ هما اللَّذَانِ يُهَوِّدَانِهِ وَيُنَصِّرَانِهِ**»[١] واستدل به على أن «اللذان» يجوز فيها الرفع والنصب، فأما الرفع فوجهان:

أ ـ وجه يكون اسم كان مضمراً، والأبوان مبتدأ، وما بعده خبر.

ب ـ وجه يكون فيه الأبوان اسم كان، وما بعده خبر.

وأما النصب فعلى وجه واحد هو جعل «هما» ضمير فصل، كأنك تقول حتى يكون أبواه هما اللذين...[٢]

وأما الحديث: «**مَا مِنْ أيَّام أحَبَّ إلى اللهِ ﷻ فِيهَا الصومُ مِنْهُ في عشرِ ذي الحِجَّةِ**» فيشرح فيه صيغة التفضيل في مثل هذه العبارات بقوله: «ولا أنك فضلت الصوم على الأيام، ولكنك فضلت بعض الأيام على بعض»[٣]، واستدل أخيراً بالحديث: «ونخلع ونترك من يفجرك» في باب التنازع[٤]

ورغم أن المحقق حاول أن يستخرج هذه الأحاديث النبوية فإننا لسنا مقتنعين تماماً أن سيبويه كان يستدل بالحديث النبوي لعدم إسناد هذه الأقوال إلى الرسول ﷺ ولعدم إكثاره لها، فهذه الأقوال إذا ما قيست بما استدل به من القرآن الكريم، ومن الشعر العربي القديم ومنثور العرب بدت ضئيلة جدّاً، وهذه الندرة تكون مبرراً قويّاً على عدم الاستدلال بالحديث، ولقد نهج نهج سيبويه في عدم الاستدلال بالحديث كل نحاة المشرق العربي من بصريين وكوفيين وبغداديين، كما أظهر ذلك أبو حيان.

وأما الفريق الثاني في الغرب الإسلامي فهناك ثلاث طوائف:

١ ـ طائفة تجوز الاستدلال بالحديث مطلقاً.

٢ ـ طائفة تمنعه مطلقاً.

---

(١) نفسه ٢/٣٩٣.

(٢) نفسه ٢/٣٩٣.

(٣) نفسه ٢/٣٢.

(٤) نفسه ٢/٧٤.

٣ ـ طائفة تقف موقفاً وسطاً وتجوزه تجويزاً نسبيّاً.

أما الطائفة الأولى فيمثلها ابن مالك الذي يرى أن لا مانع مطلقاً من الاستدلال بالحديث النبوي الشريف، يقول عبد الرحمٰن السيد: «كان ابن مالك أول من وضع الأحاديث الشريفة في موضعها الصحيح من الاستدلال بها والاعتماد عليها، فقد كَثُر في كتبه ما قَلَّ أو ندر في كتب غيره من سابقيه في إثبات القواعد وتصحيحها»[١]، وأنكر أبو حيان على ابن مالك في استدلاله بالحديث النبوي الشريف لخروجه عن نهج النحاة جميعاً: «فقد أكثر هذا المصنف من الاستدلال بما وقع في الأحاديث على إثبات القواعد الكلية في لسان العرب، وما رأيت أحداً من المتقدمين والمتأخرين سلك هذه الطريق غيره»[٢].

وأما الطائفة التي تمنع الاستدلال بالحديث فيمثلها ابن الضائع وأبو حيان، فابن الضائع يرى أن سيبويه وغيره لم يستشهدوا بالحديث النبوي الشريف، لتجويز الرواية بالمعنى، على عكس القرآن الكريم ولغة العرب، إذ كانوا أحرص على نقلها باللفظ، ولو نقل حديث رسول الله ﷺ باللفظ لكان أجدر بالاحتجاج لأنه أفصح العرب، ولم يكن النحاة ليغفلوا عن الاحتجاج للحديث سهواً، ولكن كانوا متعمدين ذلك، ويعقب ابن الضائع على ابن خروف الذي كان يحتج كثيراً بالحديث النبوي، قائلاً: «وابن خروف يستشهد بالحديث كثيراً، فإن كان على وجه الاستظهار والتبرك بالمروي فحسن، وإن كان يرى أن من قبله أغفل شيئاً وجب عليه استدراكه فليس كما رأى[٣].

ويرجع عدم الاستدلال بالحديث إلى أمرين:

١ ـ عدم النقل اللفظي الأمين عن الرسول ﷺ.

٢ ـ عدم تمكن كثير من الرواة من لسان العرب، فورد في كلامهم كثر

---

(١) ابن مالك، شرح التسهيل ص٤٨م.

(٢) السيوطي، الاقتراح ص٥٢.

(٣) البغدادي، خزانة الأدب ١/ ١٠.

من اللحن «لأن كثيراً من الرواة كانوا غير عرب بالطبع، ويتعلمون لسان العرب بصناعة النحو، فوقع اللحن في كلامهم وهم لا يعلمون، وقد وقع في كلامهم وروايتهم غير الفصيح من لسان العرب، ونعلم قطعاً من غير شك أن رسول الله ﷺ كان أفصح العرب»[١]

أما الطائفة الثالثة التي تجوز الاحتجاج بالحديث نسبيّاً فيمثلها الشاطبي القاسم بن فيرّة، ويعجب الشاطبي من احتجاج الأوائل بأجلاف العرب وسفهائهم، وترك الأحاديث الصحيحة.

والحديث في نظرة قسمان:

١ ـ قسم مروي بالمعنى لا يستشهد به أهل اللسان.

٢ ـ قسم عرف اعتناء ناقله بلفظه، كأحاديث الرسول لبيان فصاحته، والأمثال النبوية وبعض رسائله، فهذا يصح الاحتجاج به[٢]

ولقد أنصف البدر الدماميني الحديث النبوي الشريف بما يلي:

أ ـ إن الضبط والتحري في نقل الأحاديث شائع بين النقلة والمحدثين.

ب ـ جواز النقل بالمعنى لا ينافى وقوع نقيضه.

ج ـ نقل الأحاديث بالمعنى فيما لم يدون، أما ما دون فلا يجوز التبديل فيه.

د ـ تدوين الأحاديث والأخبار وكثير من المرويات وقع في الصدر الأول قبل فساد اللغة العربية[٣]

ويعد في نظري تجاوز الاحتجاج بالحديث ليس له ما يبرره، وكل ما قدم من تبريرات لا يرقى إلى درجة الموضوعية، فاتهام رواة الحديث الأعاجم بعدم التمكن من لسان العرب لن يقبل عقلاً، فكيف يمكن فصل اللفظ عن المعنى، ومن لم يكن متمكناً من اللغة لا يمكن أن ينقل المعاني المرادة، ولن

---

(١) نفسه ١/ ١١.

(٢) البغدادي، خزانة الأدب ١/ ١٢.

(٣) نفسه ١/ ١٤.

يسمح لأي متطفل على اللغة أن يتلاعب بنقل الحديث، ثم إن المستوى المنهجي الذي اتبعه البصريون كاف ليبين ما هو مطرد عما هو شاذ في اللغة، ألم يكونوا يحتكمون إلى لغة العرب في الاحتجاج بالقراءات القرآنية المتعددة؟ وكان بإمكانهم أن يتبعوا المنهج نفسه في الحديث النبوي الشريف، ولو اتبعوا هذا المنهج في نظري لأمكن الإجماع على مجموعة كبيرة من الأحاديث المنقولة لفظاً ومعنىً، وهو المنهج الذي اتبعوه في الشعر العربي القديم الذي دخله كثير من الوضع والنحل «على أن المسلمين في القرون الأولى كانوا أحرص على إتقان الحديث من الشعر والتثبت في روايته، وقد قيض الله لأحاديث رسوله من الجهابذة النقاد من نفى عنه ما كان فيه من شبهة الوضع والانتحال وهذا حرم الشعر مثله»[١].

ويرى صبحي الصالح أن الرعيل الأول من الرواة كانوا يتشددون في الرواية باللفظ والنص «وكان أحب إلى أحدهم ـ كما قال الأعمش ـ أن يخر من السماء من أن يزيد في الحديث واواً أو ألفاً أو دالاً»[٢]، ولنحلل ما وقع من خلاف في الحديث النبوي الذي روي بـ:

زَوَّجْتُكَهَا بما مَعَكَ من القُرآنِ

مَلَّكتها بِما مَعَكَ من القُرآنِ

خُذْهَا بِمَا مَعَكَ مِنَ القُرآنِ

اعتقد أن هذه الروايات لا تطرح مشكلاً على مستوى اللفظ بل يمكن أن تطرح مشكلاً حين تروى مثلاً زوجتكها بما معك من القرآن، وزوجتك إياها بما معك من القرآن، والعبارتان معاً لا تخرجان عن مستوى من مستويات الأداء عند العرب، ومتابعة النحاة للغات العرب كاف لإبراز ما ينتمي إلى قبيلة قريش الذي يعد الرسول أفصح فرد فيها، وليس هذا مبدأ يجعلنا نقيد الرسول ﷺ بلغة واحدة، فهو رسول الأمة كافة، وكثير الاتصال بشتى شرائح

(١) البغدادي، خزانة الأدب ١/٩، هامش ٢.

(٢) صبحي الصالح، علوم الحديث ص٣٢٩.

المجتمع اللغوي، فلا شك أنه يخاطبهم بما يفهمون وبما يتكلمون.

١ ـ ٢ ـ ٣ ـ الشعر:

يقول الجاحظ: «كل أمة تعتمد في استبقاء مآثرها، وتحصين مناقبها على ضرب من الضروب، وشكل من الأشكال، وكانت العرب تحتال في تخليدها بأن تعتمد في ذلك على الشعر الموزون والكلام المقفى، وكان ذلك هو ديوانها . . . . . والكتب أبقى من بنيان الحجارة»[١].

والجاحظ يبين مدى اهتمام الأمة العربية بالشعر لتخليد مآثرها، والشعر أساساً لغة وهذا الاهتمام بالشعر تحول إلى علماء العربية ليهتموا به أكثر من استدلالهم بالنثر، ويعد الشعر عمدة يرجع إليه في العلوم اللغوية وفي تفسير كتاب الله وحديث رسوله ﷺ، يقول ابن قتيبة: «وكان أكثر قصدي للمشهورين من الشعراء الذين يعرفهم جلّ أهل الأدب، والذين يقع الاحتجاج بأشعارهم في الغريب وفي النحو، وفي كتاب الله ﷻ، وحديث رسول الله ﷺ»[٢].

وكان ابن عباس يسأل عن القرآن فينشد بيتاً من الشعر ويستشهد به[٣].

لهذا لا يخلو كتاب نحوي قديم للاحتجاج بالشعر العربي القديم، لتمكن الشعراء من السليقة اللغوية ولاهتمامهم المتزايد به. ولقد احتج سيبويه بخمسين وألف بيت، وكان علي بن الحسن الأحمر (ـ ١٩٤هـ) يحفظ أربعين ألف شاهد في النحو[٤].

ومع مرور الزمن أخذ النحاة يبحثون عن شواهد أخرى غير شواهد سيبويه، ليدحضوا رأياً، أو يستدلوا على ظاهرة لغوية لم يتعرض لها سيبويه، أو متقدموه[٥]، ويقول جميل علوش عن ابن الأنباري: «وشواهده الشعرية

---

(١) الجاحظ، الحيوان ص٧٣.

(٢) ابن قتيبة، الشعر والشعراء ١/٥٩.

(٣) السيوطي، الإتقان ١/١٠٦.

(٤) السيوطي، بغية الوعاة ١/١٥٩.

(٥) أشير على سبيل الاستدلال لظاهرة عود الضمير على المرجع لفظاً أو رتبة، أوهما معاً، إذ لم يتعرض لها سيبويه في كتابه، ووجدناها بعد في المقتضب، للمبرد ٤/١٠٢، والمقتصد للجرجاني ١/٣٣٣، =

تحتوي على القصيد والرجز وهي من الكثرة والسعة بحيث لا يمكن الإحاطة بها في هذا المجال الضيق لأنها تستغرق مساحات كثيرة من مؤلفاته»[١]

وإذا كان المعيار الذي اعتمده النحاة ـ كما سبق الذكر ـ في الاحتجاج هو الفصاحة، فإنهم يضيقون القدم بالنسبة للشعر، إذ المعاصرة حجاب، كما يقول البغدادي[٢]، والمعاصرة جعلت كثيراً من النحويين واللغويين يتبرمون بالاحتجاج بمعاصريهم.

فقد كان أبو عمرو بن العلاء وعبد الله بن أبي إسحاق والحسن البصري وعبد الله بن شبرمة يلحنون الفرزدق والكميت وذا الرمة[٣]

ويقول أبو عمرو بن العلاء عن شعر جرير والفرزدق: «لقد كثر هذا المحدث وحسن حتى لقد هممت بروايته[٤]»:

ويعزو البغدادي إلى العلماء تقسيمهم الشعراء إلى طبقات أربع[٥]:

الطبقة الأولى: الشعراء الجاهليون، وهم قبل الإسلام كامرئ القيس والأعشى.

الطبقة الثانية: المخضرمون وهم الذين أدركوا الجاهلية والإسلام كلبيد وحسان.

الطبقة الثالثة: المتقدمون، ويقال لهم الإسلاميون، وهم الذين كانوا في صدر الإسلام، كجرير والفرزدق.

الطبقة الرابعة: المولدون، ويقال لهم المحدثون، كبشار وأبي نواس.

فالطبقتان الأوليان يجمع على الاحتجاج بشعرهم، أما الطبقة الثالثة فيقع التردد بالاحتجاج بأشعارها، ولكن الصحيح، في نظر البغدادي، الاستشهاد بكلامها، وأما الطبقة الرابعة فلا يحتج بشعرها مطلقاً.

= ومناقشة طويلة لهذه الظاهرة في الخصائص، لابن جني، ١/ ٢٩٣ لعدم اقتناعه بآراء سلفه.

(١) جميل علوش، ابن الأنباري ص٣٢٥.

(٢) البغدادي، خزانة الأدب ص٦.

(٣) نفسه ١/ ٦.

(٤) ابن قتيبة، الشعر والشعراء ١/ ٦٣.

(٥) البغدادي، خزانة الأدب ١/ ٥.

وإذا كان سيبويه احتج ببعض شعر بشار، فذلك تقرُّباً له وتحامياً لهجائه المقذع[١]

والمشهور عند النحاة المؤسسين أن ابن هرمة (٧٠ ـ ١٥٠هـ) آخر الحجج[٢].

ويقول ابن قتيبة: «حدثني عبد الرحمٰن عن الأصمعي أنه قال: ساقة الشعراء ابن ميادة (ـ ١٣٦هـ) وابن هرمة ورؤبة، وحكم الخُضريُّ، وَمِكِينُ العُذْرِيُّ»[٣]

ومعيار القدم لم يرض النحاة المتأخرين، فنجد المبرد والزمخشري يحتجان بشعر أبي تمام، ويحتج ابن جني بشعر المتنبي، ولقد دافع ابن قتيبة في «الشعر والشعراء» عن المحدثين قائلاً: «ولم يقصر الله العلم والشعر والبلاغة على زمن دون زمن، ولا خص به قوماً دون قوم، بل جعل ذلك مشتركاً مقسوماً بين عباده في كل دهر، وجعل كل قديم حديثاً في عصره»[٤] وقد نجد أحياناً خلافاً حول الشعراء القدماء، فعدي بن زيد كان يسكن الحيرة ومراكز الريف، فَلَانَ لسانه وسَهُل منطقه فحمل عليه شيء كثير[٥]، ويقول عنه المفضل الضبي: كانت الوفود تفد على الملوك بالحيرة فكان عدي بن زيد يسمع لغاتهم فيدخلها في شعره[٦].

ويقول عنه ابن قتيبة: «وعلماؤنا لا يرون شعره حجة»[٧].

ورغم هذه الأقوال، نجد سيبويه يحتج في مواضع كثيرة بشعر عدي بن زيد.

---

(١) السيوطي، الاقتراح ص٧٠.

(٢) نفسه ص٧٠.

(٣) ابن قتيبة، الشعر والشعراء ٢/ ٧٥٣.

(٤) ابن قتيبة، الشعر والشعراء ١/ ٦٣.

(٥) المرزباني، الموشح ص١٠٥.

(٦) نفسه ص١٠٥

(٧) ابن قتيبة، الشعر والشعراء ١/ ٢٢٥.

والمستقري لشواهد سيبويه يتبين له أنه احتج بشعراء فحول؛ من الشعر الجاهلي والإسلامي ومخضرمي الأمويين والعباسيين.

فمن الجاهليين، احتج بامرئ القيس والنابغة الذبياني وزهير والأعشى وطرفة، ومن المخضرمين، احتج بحسان بن ثابت وعمرو بن أحمر الباهلي، ومن الإسلاميين احتج بالفرزدق وجرير والأخطل والقطامي، وذي الرمة، ومن الرجاز احتج بالعجاج ورؤبة ابنه وأبي التميم العجلي، ومن مخضرمي الأمويين والعباسيين، احتج بأبي نخيلة وبابن هرمة، وبأبي حية النميري وبابن ميادة المري.

أما نسبة هؤلاء الشعراء إلى قبائلهم فيرى الحلواني[1] أنه يحتج من:

تميم: الفرزدق ورؤبة، وجرير والعجاج وخطام المجاشعي والبعيث.

غطفان: النابغة الذبياني، وزهير.

هذيل: أبو ذؤيب، وأبو كبير.

طيء: أبو زبيد، وحاتم، وعامر بن جوين.

أسد: عبد الله بن الزبير وبشر بن أبي خازم والأقيشر، والكميت.

قريش: عمر بن أبي ربيعة، وابن قيس الرقيات.

الأوس واالخزرج: حسان بن ثابت، وقيس بن الخطيم.

وشواهد سيبويه غير مطعون فيها: «ولهذا كانت أبيات سيبويه أصح الشواهد، اعتمد عليها خلف بعد سلف، مع أن فيها أبياتاً عديدة جهل قائلوها، وما عِيْبَ بها ناقلوها، وقد خرج كتابه إلى الناس والعلماء كثير، والعناية بالعلم وتهذيبه وكيدة، ونظر فيه وفتش، فما طعن أحد من المتقدمين عليه، ولا داعي أنه أتى بشعر منكر، أو قد روى في كتابه قطعة من اللغة غريبة لم يدرك أهل اللغة معرفة جميع ما فيها، ولا ردوا طرفاً منها»[2]

---

(١) محمد خير الحلواني، أصول النحو ص٤١.

(٢) البغدادي، خزانة الأدب ١/١٦، ١٧.

١ ـ ٢ ـ ٤ ـ النثر:

ويقصد به ما صدر عن الأعراب الموثوق بفصاحتهم، وسلامة لغتهم، من أقوال وحكم وأمثال... فالفصاحة عنصر أساس في كل قول يحتج به، وقد حدد النحاة معيارين للكلام الفصيح: معيار مكاني، ومعيار زماني.

فالمكان قد حدده الفارابي في قوله: «كانت قريش أجود العرب انتقاداً للأفصح من الألفاظ، وأسهلها على اللسان عند النطق، وأحسنها مسموعاً وإبانة عما في النفس، والذين عنهم نقلت اللغة العربية وبهم اقْتُدِي، وعنهم أخذ اللسان العربي من بين قبائل العرب، هم قيس وتميم وأسد، فإن هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أخذ ومعظمه، وعليهم اتكل في الغريب وفي الإعراب والتصريف، ثم هذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين، ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر القبائل»[١]. فقد اعتمد النحاة في الاحتجاج على هذه القبائل لكونها داخل شبه الجزيرة العربية، وأهل هذه القبائل، بدو لم تغير سلائقهم حياة المدن، ولهذا كان البصريون يفتخرون على الكوفيين بأخذهم عمن هم أشد بداوة، إذ يأخذون عن أهل الشيح والقيصوم وحرشة الضباب، وأكلة اليرابيع، بينما الكوفيون يأخذون عن أكلة الشواريز وباعة الكواميخ، وكان هؤلاء الأعراب يعيشون بالرعاية والصيد واللصوصية فكانوا أقوى نفوساً وأقسى قلوباً وأشد توحشاً وأعسر انقياداً للملوك[٢].

والشدة والمنعة هما اللتان دعتا كثيراً من النحاة ليعتبروا أن العربي صاحب السليقة لا يتحول عن لغته، وقد ضرب لذلك مجموعة من الأمثال على تصلب الأعرابي في سليقته، وأما القبائل العربية التي أقصيت من الاحتجاج فقد حددها الفارابي قائلاً: إذ لم يؤخذ لا من لخم ولا من جذام لمجاورتهم أهل مصر والقبط، ولا من قضاعة ولا من غسان ولا من إياد لمجاورتهم أهل الشام، ولا من تغلب، ولا من النمر لأنهم كانوا بالجزيرة

---

(١) السيوطي، الاقتراح ص٥٦، المزهر ١/ ٢١١.

(٢) السيوطي، الاقتراح ص٥٧.

مجاورين لليونان، ولا من بكر لمجاورتهم للنبط والفرس، ولا من عبد القيس لأنهم كانوا سكان البحرين مخالطين للهند والفرس، ولا من أزد عمان لمخالطتهم للهند والفرس، ولا من أهل اليمن لمخالطتهم الهند والحبشة، ولا من ثقيف وسكان الطائف لمخالطتهم تجار الأمم المقيمين عندهم، ولا من حاضرة الحجاز لفساد ألسنتهم[(١)]، ويعلل ابن جني امتناع الأخذ عن أهل المدر كما يؤخذ عن أهل الوبر، ما عرض للحاضرة من الخلل والفساد، «ولو علم أن أهل المدينة باقون على فصاحتهم لم يعرض للغتهم شيء من الفساد، لوجب الأخذ عنهم كما يؤخذ عن أهل الوبر، وكذلك لو فشا في أهل الوبر ما شاع في لغة أهل المدر من الخلل والفساد لوجب رفض لغتها»[(٢)]

ومن يطلع على فهرس الأعلام والقبائل في كتاب سيبويه يجده تعرض لكثير من القبائل العربية كخثعم وبني سليم وبني عبس وباهلة وبجيلة وأزاد السراة وأزد شنوءة. . . ولعل ابن جني، أعلم اللغويين، هو القادر على إدراك ما حواه كتاب سيبويه من لغات العرب إذ يقول: «وإن إنساناً أحاط بقاصي هذه اللغات المنتشرة، وتحجَّر أذراءها المترامية، على سعة البلاد وتعادي ألسنتها اللداد، وكثرة التواضع بين أهليها من حاضر وباد، حتى اغترق جميع كلام الصرحاء والهجناء، والعبيد والإماء، في أطرار الأرض ذات الطول والعرض، بين منثور إلى منظوم، ومخطوب به إلى مسجوع، حتى لغات الرعاة الأجلاف، والرواعي ذوات صرار الأخلاق، وعقلائهم والمدخولين، وهذاتهم الموسوسين، في جدهم وهزلهم، وحربهم وسَلْمهم، وتغاير الأحوال عليهم، فلم يُخلل من جميع ذلك ـ على سعته وانبثاثه، وتناشره واختلافه إلا بأحرف تافهة المقدار، متهافتة على البحث والاعتبار ـ ولعلها أو أكثرها مأخوذ عمن فسدت لغته، فلم تلزم عهدته ـ لجدير أن يعلم بذلك توفيقه ـ وأن يُخَلَّى له إلى غايته طريقه»[(٣)]

---

(١) السيوطي، المزهر ١/ ٢١٢، السيوطي، الاقتراح ص٥٦.
ابن خلدون، المقدمة ص٥٥٥.

(٢) ابن جني، الخصائص ٢/ ٥.

(٣) ابن جني، الخصائص ٣/ ١٨٦.

وأما المعيار الزماني فقد امتد من العصر الجاهلي حتى منتصف القرن الثاني الهجري بالنسبة للحاضرة، وحتى القرن الرابع الهجري لسكان الوبر، لبقائهم على بداوتهم وتشدُّدهم في لغتهم، وبُعدهم عن الحاضرة التي فسدت لغتها، وهناك من الأماكن من بقي على لغته الفصيحة إلى زمن متأخر، يقول مرتضى الزبيدي في مادة عكاد: «عكاد» كسحاب، جبل، باليمن قرب مدينة زبيد حرسها الله، وسائر بلاد الإسلام، أهلها باقية على اللغة الفصيحة إلى الآن، ولا يقيم الغريب عندهم أكثر من ثلاث ليال خوفاً على لسانهم»[1]

والزبيدي وهو من أهل اللغة، لا شك أنه صادق في ذلك لكونه ينتمي إلى زبيد، ولكونه عالماً بشؤونها اللغوية.

هذه نظرة عامة عن المادة المحتج بها في النحو العربي، وشروطها العامة والخاصة، ومهما قيل عن هذه المدونة، فإن البحث فيها لن ينتهي، ما دمنا لم نكون خلية بحث تتبع كل المؤلفات النحوية لتقوم بعملية إحصائية، لمعرفة مدى تضخم هذه المادة وتطورها في كتب النحاة المتأخرين الأندلسيين والمغاربة، لتصل إلى أحكام دقيقة عن لغة هذه الشواهد ونسبتها إلى القبائل التي أخذت عنها.

---

(١) الزبيدي، تاج العروس، مادة: (عكاد) ٨/ ٤٠٥.

الفصل الثاني

القياس

٢ ـ ١ ـ القياس:

تربط بعض المؤلفات التي تتحدث عن أصول النحو القياس النحوي بالقياس المنطقي الموروث عن أرسطو، وتربطه بالقياس عند الفقهاء، وكأن النحو العربي أو الثقافة العربية الإسلامية لم تعرف أي نوع من القياس، وإن لحظة الإبداع لا يمكن أن تتم في اللحظة نفسها، إن لم تكن هناك مكابدة مستمرة وتفكير جيد في العمل الإبداعي، إنْ على مستوى العلم أو على مستوى الفن، فالقياس المنطقي الأرسطي إن لم يجد مناخاً ملائماً يساعده على النمو لا ينمو، وإن لم يجد نوعاً من التفكير في العالم العربي الإسلامي في شكل هذا القياس لا يمكن لهذا الفكر أن يستوعبه بسهولة ويمزجه بثقافته الفكرية والعلمية، وإني أعتقد أن القياس أداة فطرية في الإنسان، يمكن أن تنمو وتشحذ بالعلم، فالشعراء الجاهليون مثلاً قد عرفوا هذا النوع من القياس الفطري في قصائدهم. فالشاعر عندما يشبه شيئاً بشيء فإنه يقيس، فعلماء البلاغة عندما بحثوا في التشبيه رأوا أن هناك مشبهاً ومشبهاً به ووجه الشبه؛ أي: أن هناك مَقِيساً ومَقِيساً عليه وعلة المُقايسة، وأعد «أمثال» الجاهليين نوعاً من القياس، فالحكاية في المثل يصدر عنها أخيراً قاعدة عامة تصبح مَقِيساً عليها، فالشخص يقيس حكاية جديدة على الحكاية الفرعية التي صدر عنها المثل، وليلحق القائل الحكاية الجديدة بالحكاية القديمة يذكر القاعدة التي تربطها وهي المثل.

وللرسول ﷺ وصحابته أقيسة معروفة، نورد بعضها على سبيل الذكر لا الحصر، جاء في الحديث: «أن رسول الله ﷺ لما أراد أن يبعث معاذاً إلى اليمن قال: «**كيف تقضي إذا عرض لك قضاء**» قال: أقضي بكتاب الله، قال: «**فإن لم تجد في كتاب الله**»؟ قال: فبسُنَّة رسول الله ﷺ قال: «**فإن لم تجد في سُنَّة رسول الله ﷺ ولا في كتاب الله**»؟ قال: أجتهد رأيي ولا آلو، فضرب رسول الله ﷺ صدره وقال: «**الحمد لله الذي وفق رسول رسولِ الله لما يرضي رسول الله**»»[1].

فالاجتهاد مقايسة الأحداث الجديدة بالأحداث القديمة إن وجد ما يجمع بينها.

بل نجد مصطلح القياس صريحاً في رسالة عمر بن الخطاب إلى عبد الله بن قيس، يقول فيها: «الفهم الفهم، فيما تلجلج في صدرك، مما ليس في كتاب ولا سُنَّة، ثم اعرف الأشباه والأمثال، فقس الأمور عند ذلك واعمد إلى أقربها إلى الله وأشبهها بالحق»[2]

فهذه هي مصادر التشريع الإسلامي التي تحدث عنها الإمام الشافعي فيما بعد في كتابه «الرسالة»؛ الكتاب والسُّنَّة والقياس والاجتهاد.

ولعل قائلاً يقول: نعم، إن القياس فطري في الإنسان، ولكن نحن نتحدث عن القياس كمنهج في العلم؟ أعيد ما سبق الحديث عنه هو أن العلماء في علوم متعددة يتحدثون في العلم ولا يدونونه، ولا يجمعونه، إلى أن يأتي عالم فيجمع هذه الأقوال في كتاب منظم، وهذا الكتاب ما هو إلا مجموعة من الآراء المتناثرة هنا وهناك، إما في الأذهان أو في الكتب أو في غير ذلك.

وقد أُثر عن عبد الله بن أبي إسحاق (ـ ١١٧هـ) مصطلح القياس، قال ابن أبي إسحاق للفرزدق في مديحه لأمير المؤمنين يزيد بن عبد الملك، رضوان الله عليه:

---

(١) أبو داود سليمان، سنن أبي دواد ٣/ ٣٠٢.

(٢) المبرد، الكامل ص٢٠.

مُسْتَقْبِلِين شَمَالَ الشَّامِ تَضْرِبُنَا بِحَاصِبٍ كَنَديف القُطْنِ مَنْثُورِ
عَلَى عَمَائِمِنَا يُلْقَى وَأرحُلنا عَلَى زَوَاحِفَ تُزْجَى مُخُّها رِيرِ

أسأت إنما هو مُخُّهَا ريرُ، وكذلك قياس النحو في هذا الموضوع[1].

إلى غير ذلك من الأقوال في هذا المجال، فهناك كثير من آراء النحاة القدماء نجدها منثورة هنا وهناك، حتى قيض لها الله سيبويه فجمع أشتاتها في كتابه، ولخص ابن جني في أسطر ما قلناه حين يقول: «ولما كان النحويون بالعرب لاحقين، وعلى سمتهم آخذين، وبألفاظهم متحلين، ولمعانيهم وقصودهم آمِّين، جاز لصاحب هذا العلم، الذي جمع شعاعه، وشرع أوضاعه، ورسم أشكاله، ووسم أغفاله، وخلج شطآنه، وبعج أحضانه، وزم شوارده، وأفاء فوارده، أن يرى فيه نحواً مما رأوا، ويحذوه على أمثلثهم التي حذوا، وأن يعتقد في هذا الموضع نحواً مما اعتقدوا في أمثاله، ولا سيما والقياس إليه مصغ وله قابل»[2].

فهذه المرحلة هي الأولى التي ترى فيها أن القياس كان فطرياً ولا علاقة له بالقياس المنطقي الأرسطي، الذي دخل إلى العرب في فترة الترجمة التي نقلت فيها كتب اليونان، في الطبيعة والطب والمنطق في عهد المنصور الذي كانت خلافته سنة ١٣٦هـ. ولو لم تجد مؤلفات اليونان مناخاً خصباً لتقبل هذه العلوم، وعقلية متفتحة تستطيع إدماج العلم الدخيل بالعلم الأصيل، لرفضته وتناسته الأجيال، ولم يكن له أي دور فعال في الثقافة العربية الإسلامية.

٢ ـ ٢ ـ أنواع القياس:

٢ ـ ٢ ـ ١ ـ القياس الاستعمالي ـ انتحاء:

إن جل الروايات العربية القديمة التي تتحدث عن نشأة النحو ترجعه إلى عامل اجتماعي، وهو الاختلاط الذي وقع بين العرب والعجم، الذي أفسد

---

(١) الزبيدي، طبقات النحويين واللغويين ص٣٢.

(٢) ابن جني، الخصائص ١/٣٠٨.

السليقة العربية، وخيف على ضياع القرآن، فسخر كثير من النحاة للبحث عن وسائل يتقي بها شر هذا الفساد اللغوي، فسريان الخطإ على لسان العامة والخاصة، هو الذي جعل النحاة يتحرجون منه، فكانت البداية وجود نحو يرجع إليه الناس لمعرفة صوابهم من خطئهم، ولهذا عرفه ابن جني: النحو «انتحاء سمت كلام العرب ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة، فينطق بها وإن لم يكن منهم»[1].

لكن كيف يمكن لغير العربي أن يلتحق بالعربي في الفصاحة؟

إن الوسيلة الوحيدة هي القياس الاستعمالي، ولهذا قيل ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب، ولكن المتكلم العادي الدخيل غير المتمرس بكلام العرب، لا يمكنه أن ينتج كلاماً عربيّاً صحيحاً اعتماداً على ملكته ـ في نظر النحاة ـ الفاسدة، بل لا بد من مرشد نحوي، يفرق به بين القياسي في اللغة وغير القياسي، لذا رجع النحاة إلى المدونة التي اعتمدوها، فوجدوا عدم إمكان القياس عليها جميعاً، ولكن يجب تصنيفها أولاً، ثم تجريدها على شكل قواعد، فالقياس يكون على جزء كبير منها، والحفاظ على الجزء الآخر كما هو.

١ ـ التصنيف:

استقرى النحاة كلام العرب (الحجة)، فوجدوا الظواهر اللغوية تسير وفق سلمية خاصة، فقسموها إلى أقسام. يقول ابن هشام: «اعلم أنهم يستعملون غالباً وكثيراً، ونادراً وقليلاً ومطرداً، فالمطرد لا يتخلف والغالب أكثر الأشياء، ولكنه يتخلف والكثير دونه، والقليل دون الكثير، والنادر أقل من القليل، فالعشرون بالنسبة إلى ثلاثة وعشرين غالبها، والخمسة عشر بالنسبة إليها كثير لا غالب، والثلاثة قليل والواحد نادر»[2].

٢ ـ التجريد:

في هذه المرحلة يتعامل النحاة مع المطرد والغالب والكثير، وهو الذي

---

(١) ابن جني، الخصائص ١/ ٣٤.

(٢) السيوطي، المزهر ١/ ٢٣٤.

يصح للمتكلم أن يقيس عليه، كما يصح للنحوي أن يصوغ مقاييسه وقوانينه عليه التي تصح هي نفسها قواعد توجيهية للمتكلم.

فسيبويه يرى أن القياس يكون فيما جد من الكلام العربي، ما لم يسمع عن العرب خلاف ذلك يقول: «وليس في كل شيء يقال، إلا أن تقيس شيئاً وتعلم أن العرب لم تكلم به»[(١)]

والقياس في نظر سيبويه يكون على الأكثر، يقول: «ولو سميت رجلاً بفُعال، نحو: جلال، لقلت: أجلة، على حد قولك أجربة، فإذا جاوزت ذلك قلت: جِلَّان لأن (فُعالا) في الأسماء إذا جاوز الأفعلة إنما يجيء عامته على فِعْلان، فعليه **تقيس على الأكثر**»[(٢)].

ويقرن سيبويه الأكثر بالأقيس، فعندما يتحدث عن جمع بناء فَعَل، يقول: «وما كان على ثلاثة أحرف وكان (فَعَلا) فإنك إذا كسرته لأدنى العدد بنيته على (أفعال)، وذلك قولك جمل وأجمال، وجبل وأجبال، وأسد وآساد، فإذا جاوزوا به أدنى العدد فإنه يجيء على (فِعال وفعُول). فأما الفعال فنحو جمال وجبال، وأما الفُعول فنحو أسود وذكور، والفعال في هذا أكثر»[(٣)].

ويقول في موضع آخر تتمة لهذا القول «وقالوا: الحجار، فجاءوا به على الأكثر والأقيس»[(٤)]

ويقارن سيبويه بين:

هَذِه نَاقَةٌ وفَصِيلُهَا رَاتِعَيْن ـ هَذِهِ نَاقَةٌ وفَصِيلُهَا رَاتِعَانِ

فيرى أن الأولى أكثر وروداً من الثانية، فتكون هي الأصل الذي يقاس عليه. يقول: «والوجه: كل شاة وسَخْلَتُها بدرهم، وهذه ناقة وفصيلُها راتِعَيْن؛ لأن هذا أكثر في كلامهم وهو القياس، والوجه الآخر قد قاله بعض العرب»[(٥)].

---

(١) سيبويه، الكتاب ٤/ ٩٤.

(٢) سيبويه، الكتاب ٣/ ٤٠٤.

(٣) نفسه ٣/ ٥٧٠.

(٤) نفسه ٣/ ٥٧٢

(٥) نفسه ٢/ ٨٢.

وإذا كان سيبويه يرى القياس على الأكثر والكثير، فإنه يرفض القياس على الأقل والنادر، يقول: «وقالوا: الشُّكور، كما قالوا: الجُحود، فإنما هذا الأقل نوادر تحفظ عن العرب ولا يقاس عليها، ولكن الأكثر يقاس عليه»[1] كما يرى أنه «لا ينبغي لك أن تقيس على الشاذ المنكر في القياس»[2].

وعند حديثه عن لم أبَلْ ولم يكُ يقول: «وإنما فعلوا هذا بهذين حيث كَثُرا في كلامهم، إذ كان من كلامهم حذف النون والحركات، وذلك نحو: مُنْ، ولَدُ، وقد عَلمْ، وإنما الأصل لَدُنْ ومُنْذُ وقَدْ عَلِمَ، وهذا من الشواذ وليس مما يقاس عليه ويطرد»[3].

القياس على الأكثر مع عدم إهمال ما قالته العرب من وجوه أخرى هو مذهب البصريين، وإليه ذهب أبو عمرو بن العلاء (ـ ١٥٤هـ) حين سئل عما وصفه وسماه عربية؛ أي: نحواً، أيدخل فيها كلام العرب كله؟ أجاب بأنه يُعمل على الأكثر ويسمى ما خالفه لغات»[4].

فالقياس الاستعمالي كما يقول تمام حسان: ليس نحواً، وإنما هو تطبيق للنحو»[5] وغايته ـ بحكم الإبداعية في اللغة ـ أن يقيس المتكلم ما هو جديد على الأكثر في كلام العرب؛ لأن الإنسان في حاجة إلى تراكيب جديدة شريطة أن تحكمها القواعد والمقاييس الثاوية في ذهن المتكلم التي يحاول النحاة استكشافها. يقول ابن الأنباري: «إنا أجمعنا على أنه إذا قال العربي: «كتب زيد»، فإنه يجوز أن يسند هذا الفعل إلى كل اسم مسمى تصح فيه الكتابة سواء كان عربيّاً أم عجميّاً، نحو زيد وعمرو وبشير وأزدشير، إلى ما لا يدخل تحت الحصر وإثبات ما لا يدخل تحت الحصر بطريق النقل محال»[6].

---

(١) نفسه ٤/٨.

(٢) نفسه ٢/٤٠٢.

(٣) نفسه ٤/٤٠٥.

(٤) الزبيدي، طبقات اللغويين ص٣٩.

(٥) تمام حسان، الأصول ص١٧٤.

(٦) ابن الأنباري، لمع الأدلة ص٩٨.

ويقول ابن جني: «ألا ترى أنك لم تسمع أنت ولا غيرك اسم كل فاعل ولا مفعول، وإنما سمعت البعض، فقست عليه غيره، فإذا سمعت «قام زيد» أجزت ظرف بشر، وكرم خالد»[1].

وبهذا النوع من القياس، خطأ كثير من النحاة الشعراء الجاهليين والإسلاميين، بخروجهم عن الأكثر في كلام العرب، فخطأوا النابغة الذبياني في قوله:

فَبِتُّ كَأَنِّي ساورتني ضَئِيلَةٌ   من الرُّقْشِ فِي أَنْيَابِهَا السُّمُّ نَاقِعُ

وخطأ عبد الله بن أبي إسحاق الفرزدق في وقوله:

مُسْتَقْبِلِيَن شَمَال الشَّامِ تَضْرِبُنَا   بِحَاصِبٍ كَنَدِيف القُطْنِ مَنْثُورِ

عَلَى عَمَائِمِنَا يُلْقَى وأرحُلُنَا   على زواحف تزجى مُخُّهَا رِيرِ

فقال ابن أبي إسحاق: «إنما هو مُخّها رِيرُ وكذلك قياس النحو في هذا الموضع»[2]

وبلغ الصراع أشده بين الشعراء والنحاة حتى قال عمّار الكلبي[3]

مَاذَا لَقِينَا مِنَ الُمسْتَعْرِبِينَ ومِنْ   قِيَاس نَحْوِهِمُ هَذَا الَّذي ابْتَدَعُوا

إنْ قلتُ قَافِيةً بِكْراً يَكُونُ لَهَا   بيْتُ خِلَافَ الَّذِي قاسُوْ أوْ ذَرعُوا

قَالُوا لحَنْتَ وَهَذَا لَيْس مُنْتَصِباً   وَذَاك خفْضُ وهَذَا لَيْس يَرْتَفِعُ

ورغم اعتماد النحاة الأوائل القياس في تعقب الشعراء والمتكلمين، فإن قياسهم بقي في حدود السليقة العربية، واحترام المتكلم العربي، لعدم إخراج القياس إلى تمارين عقلية لا يستسيغها الذوق اللغوي العربي، على حين رأينا أصحاب الصنعة في القياس، من علماء القرن الرابع الهجري، تجاوزوا حدود النحاة العرب، فسمحوا للعربي بأن يتكلم بأي كلام ما دام له قياس في كلام العرب، وعلى رأس هذه الطائفة ابن جني، إذ يقول: «ومما يدلك على أن ما

---

(١) ابن جني، الخصائص ١/٣٥٧.

(٢) السيرافي، أخبار النحويين ص٤٤.

(٣) ابن جني، الخصائص ١/٢٣٩.

قيس على كلام العرب فإنه من كلامها، أنك لو مررت على قوم يتلاقون بينهم مسائل أبنية التصريف، نحو قولهم في مثال صَمَحْمَحَ: من الضرب (ضربرب)، ومن القتل (قتلتل)، ومن الأكل (أكلكل)... ونحو ذلك، فقال لك قائل: بأي لغة كان هؤلاء يتكلمون؟ لم تجد بُدّاً من أن تقول: بالعربية وإن كانت العرب لم تنطق بواحد من هذه الحروف»[1].

والواقع أن هذا النوع من القياس الرياضي لا يراعي ذوق المتكلم، فرغم جواز هذه الأبنية رياضيّاً فإن ابن جني لم يسمعها قبل، ولم نسمعها نحن إلى يومنا هذا، إما لعدم الحاجة إليها أو أن الذوق اللغوي يمجها فيستغني عنها بأبنية أخرى.

٢ ـ ٢ ـ ٢ ـ القياس النحوي:

يقول الحلواني: «ومن طبيعة القياس النحوي أنه سار من الكل إلى الجزء، وبهذا يشبه القياس الصوري، وسار أيضاً من الجزء إلى الجزء، وبهذا يشبه بعض أقيسة الفقهاء المسلمين، وعلى هذا لا يشبه قياس المناطقة شبهاً تامّاً، ولا يشبه قياس الفقهاء شبهاً تامّاً أيضاً»[2]، فالحلواني ينزع من النحاة أصالتهم، فهم نحاة بلباس فقهي أو منطقي نسبيّاً، وإذا علمنا أن العقل هو وراء كل هذه العلوم لأنه الأصل، ألم يكن النحاة ذوي عقل يفكرون به، لينتظروا ما يقدمه لهم الفقهاء أو المناطقة. نحن لا ننكر عملية المثاقفة، والتكامل المعرفي، ولكن هذا التكامل لا يمكن أن يصب في عقل غير مفكر، أو في موضوع غير مفكر فيه، فلا بد من تلاقي البنيات الأساسية العقلانية ليتم هذا التثاقف، ولقد قيل عن الخليل: إن عقله أكبر من علمه، «وقال ابن سلام: سمعت أبي يسأل يونس عن أبي إسحاق وعلمه، فقال هو والبحر سواء، أو هو الغاية، قال: فأين علمه من علم الناس اليوم، قال: لو لم يكن في الناس اليوم أحد لا يعلم إلا علمه يومئذ لضحك منه، ولو كان فيهم من له

---

(١) ابن جني، الخصائص ١/ ٣٦٠.

(٢) الحلواني، أصول النحو ص٩٩.

ذهنه ونفاذه، ونظر نظره لكان أعلم الناس»[١].

فالملاحظ أن التباهي لم يكن بترداد المعرفة، لاعتمادها على الحافظة والذاكرة، وإنما كان علماء العربية يؤمنون بالعقل الإبداعي، والذهن الوقاد الذي يعتمد على استكناه المجهول لا على إبراز المعلوم.

ومن هذا التقديم نخلص إلى أن العلماء المتأخرين إذا اعتمدوا علوماً أخرى في تحليلهم فلا ضير في ذلك، والأوائل أنفسهم اعتمدوا على طاقاتهم الذاتية أولاً، والاستفادة من الآخر ثانياً.

فعندما نحاول إسقاط المنطق الصوري بكل مكوناته فإننا لا نجده ينطبق على نحو سيبويه، وقد نجده ينطبق على المتأخرين من النحاة الذين لم يهتموا بكلام العرب كما اهتم به سيبويه، بل كانوا يهتمون بخلاصة ما وصل إليه سيبويه.

فكيف يتمثل القياس النحوي عند سيبويه؟.

إن سيبويه استقرى كلام العرب فاستخرج منه أصلاً وفرعاً، ونجده يعبر عن الأصل بـ«هذا حد كلام العرب» أو «هذا هو الوجه» ويستعمل مصطلح الأصل. فالأصل له حكم خاص، والفرع يتبع الأصل، والفرع يتبع الأصل في الحكم إذا وجدت قرينة تربط بينهما، ولهذا قال ابن الأنباري في القياس: «وهو في عرف العلماء، عبارة عن تقدير الفرع بحكم الأصل، وقيل: هو حمل فرع على أصل لعلة، وإجراء حكم الأصل على الفرع، وقيل: هو إلحاق الفرع بالأصل بجامع»[٢].

فلنأخذ المثال التالي:

يقول سيبويه: «سألت الخليل رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن قولهم: اضرب أيهم أفضل؟ فقال: القياس النصب، كما يقول اضرب الذي أفضل؛ لأن «أيّاً» في غير الجزاء والاستفهام بمنزلة الذي، كما أن «من» في غير الجزاء والاستفهام بمنزلة «الذي»»[٣].

---

(١) الزبيدي، طبقات اللغويين ص٣١.

(٢) ابن الأنباري، لمع الأدلة ص٩٣.

(٣) سيبويه، الكتاب ٢/ ٣٩٨.

فالأصل: اضرب الذي أفضل

والفرع: اضرب أيهم أفضل

والحكم: النصب

العلة: أي: و«من» في غير الجزاء والاستفهام بمنزلة «الذي». وقرأ بعض القراء: ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيَّهُمْ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا ﴿٦٩﴾﴾[1] ويعدها سيبويه لغة جيدة[2] لأنها تتناسب مع ما عده أصلاً، ويمكن أن نعد قول سيبويه هذا متناسباً مع المنطق الأرسطي الصوري، فنقول:

المقدمة الكبرى: إن «أيّاً» في غير الجزاء والاستفهام بمنزلة «الذي»: «أي» منصوبة.

المقدمة الصغرى: إن «أي» في «اضرب أيهم أفضل» ليست استفهاماً ولا جزاء فهي بمثابة «الذي».

النتيجة: إن «أيّاً» منصوبة.

بهذا الإجراء حاولنا أن نتحايل على زرع المنطق الصوري في مجال النحو، ولكن يجب أن نعلم أننا زرعنا ثقافتنا نحن في علومهم، لا أنهم كانوا يعلمون هذا العلم من قبل.

وقد تلحق ضمة «أي» في «اضرب أيُّهم أفضل» بأصل آخر، يقول سيبويه: «واضرب معلقة وأرى قولهم: اضرب أيهم أفضل، على أنهم جعلوا هذه الضمة بمنزلة الفتحة في خمسة عشر، وبمنزلة الفتحة في الآن حين قالوا: من الآن إلى غد»[3]

أي: أن الحركة حركة بناء لا حركة إعراب.

إني أرجع هذه الأمور إلى قراءة النحو بشكل جديد، أو إضفاء العلمية الصارمة والمنطق الصارم على مؤسسي النظرية النحوية، ولكن هل تنطبق هذه

---

(١) سورة مريم، آية: ٦٩.

(٢) سيبويه، الكتاب ٢/ ٣٩٩.

(٣) سيبويه، الكتاب ٢/ ٤٠٠.

النظرة على كل ما كتبه سيبويه أو غيره من النحاة الأوائل؟

ولنبحث فيما قاله سيبويه عن «لا» النافية للجنس: و«لا» تعمل فيما بعدها فتنصبه بغير تنوين، ونصبها لما بعدها كنصب إن لما بعدها، وترك لتنوين لما تعمل فيه لازم؛ لأنها جُعلت وما عَمِلت فيه بمنزلة اسم واحد، نحو خمسة عشر، وذلك لأنها لا تشبه سائر ما ينصب مما ليس باسم، وهو الفعل وما أجرى مجراه لأنها لا تعمل إلا في نكرة. . . فلا تعمل إلا في نكرة كما أن «رُبَّ» لا تعمل إلا في نكرة[1].

فـ«لا» في عملها تلحق بـ«إن».

ويلحق اسمها في ترك التنوين بالمركب «خمسة عشر» وتلحق بعملها في النكرة بِرُبَّ.

وإذا أردنا نحن أن نجرد هذا القول من القياس قلنا: إن «لا» تنصب الاسم النكرة الخالي من التنوين[2] فعبارة «لا رجل» مثلاً ليس لها أصل واحد، ومع ذلك نجد من ينسب عمل سيبويه هذا إلى المنطق الصوري، يقول الحلواني المقدمة الكبرى: كل اسم مركب تركيباً مزجياً يبني على الفتح في جزأيه، المقدمة الصغرى: «لا واسمها» مركب تركيباً مزجيّاً.

النتيجة: «لا واسمها» مبنيان على الفتح في جزأيها، ويبدو لي أنه من الصعب تماماً أن ننسب المنطق اليوناني إلى سيبويه، وقد ننسبه إلى المتأخرين الذين أخذوا في تأليف النحو على هذه الطريقة.

ويُلْحِق سيبويه المفعول (نائب الفاعل) بالفعل في الرفع لاشتراكهما في الشغل (الإسناد)، فيقول: «والفاعل والمفعول في هذا سواء، يرتفع المفعول كما يرتفع الفاعل؛ لأنك لم تشغل الفعل بغيره، وفرغته له كما فعلت ذلك بالفاعل، فأما الفاعل الذي لا يتعداه فعله فقولك: ذهب زيد، وجلس عمرو،

---

(١) نفسه ٢/ ٢٧٤.

(٢) هذا ما قاله ابن جني: «اعلم أن «لا» تنصب النكرة بغير تنوين، ما دامت تليها، وتبنى معها عل الفتح كخمسة عشر» اللمع في العربية ص١٢٧.

والمفعول الذي لم يتعده فعله ولم يتعد إليه فاعل، فقولك: ضُرب زيد، ويُضرب عمرو»[1].

فالأصل إذن فعل + فاعل + مفعول

والفرع فُعل + (مفعول)

الحكم الرفع

الجامع الشغل

واعتقد أن قول ابن جني في أنه سيعتمد في الحديث عن أصول النحو ما قاله المتكلمون والفقهاء في أصولهم، هو ما جعل كل دارس يرجع القياس النحوي إلى القياس الفقهي، مع أن ابن جني يقول: «وذلك أنا لم نر أحداً من علماء البلدين يتعرض لعمل أصول النحو على مذهب أصول الكلام والفقه»[2]

فأثر أصول الفقه الصارمة يمكن أن نراها عند ابن الأنباري في «لمعه» عندما قال: «ولا بد لكل قياس من أربعة أشياء: أصل وفرع وعلة وحكم، وذلك مثل: أن تركب قياساً في الدلالة على رفع ما لم يسم فاعله، فتقول: (اسم أسند الفعل إليه مقدماً عليه فوجب أن يكون مرفوعاً قياساً على الفاعل) فالأصل هو الفاعل، والفرع هو ما لم يسم فاعله، والعلة الجامعة هي الإسناد، والحكم هو الرفع»[3].

فهذا القول ينم عن تشابك العلوم، فالمقدمات والتعريف والوسائط والنتائج تحيل على خليط بين القياس الفقهي، والمنطق الأرسطي، والقياس النحوي.

وهناك فرق كبير بين ما قاله سيبويه عن الفاعل والمفعول، وما قاله ابن الأنباري عن الفاعل وما لم يسم فاعله.

---

(١) سيبويه، الكتاب ١/ ٣٣.

(٢) ابن جني، الخصائص ١/ ٢.

(٣) ابن الأنباري، لمع الأدلة ص٩٣.

واستفادة العلماء من العلوم المختلفة، وتطويع ما يقوله القدماء إلى المناهج المستحدثة ليس بدعاً في عالمنا المعاصر، وإنما هو على مر الزمان، ألم يشمئز ابن قتيبة من استعمال معاصريه لمصطلحات الفلاسفة، كالكم والكيف... يقول: «وأرفع درجات لطيفنا أن يطالع شيئاً من تقويم الكواكب، وينظر في شيء من القضاء وحد المنطق، ثم يعترض على كتاب الله بالطعن وهو لا يعرف معناه، وعلى حديث رسول الله ﷺ بالتكذيب وهو لا يدري من نقله...

فإذا سَمِع الغمرُ والحدث الغِرُّ قوله: الكون والفساد، وسمع الكيان، والأسماء المفردة والكمية والزمان والدليل والأخبار المؤلفة، راعه ما سمع، وظن أن تحت هذه الألقاب كل فائدة وكل لطيفة، فإذا طالعها لم يَحْلَ منها بطائل[1].

ونجد سيبويه يلحق ظاهرة بظاهرة دون أن يكون الشبه بينهما قريباً، ولكنه يتأول ذلك لضرورة وجود أصل يقيس عليه، يقول: «وسألته عن قولهم: لم أبَلْ فقال: هي من باليت، ولكنهم لما أسكنوا اللام حذفوا الألف؛ لأنه لا يلتقي ساكنان، وإنما فعلوا ذلك في الجزم؛ لأنه موضع حذف، فلما حذفوا الياء التي هي من نفس الحرف بعد اللام صارت عندهم كنون يكن حين أسكنت، فإسكان اللام هنا بمنزلة حذف النون من يكن»[2].

٢ ـ ٢ ـ ٣ ـ القياس الاجتماعي:

إن لثقافة المجتمع بمفهومها الشامل أثراً على تفكير أي باحث، فكل باحث يبحث عن خيط يربطه بالفكرة التي يريد التعبير عنها، سواء كان هذا الخيط مرتبطاً بسلوك اجتماعي أم علمي أم بمظهر طبيعي. وسيبويه نفسه يعلل ظاهرة من الظواهر النحوية بظاهرة اجتماعية؛ لأنها في نظره مسلمة غير قابلة للبرهان في العقد الاجتماعي الذي يربط كل أفراد المجتمع في عصره. يقول

---

(١) ابن قتيبة، أدب الكاتب ص٢.

(٢) سيبويه، الكتاب ٤/٤٠٥.

سيبويه: «وإذا قلت: «زيد لقيت أخاه» فهو كذلك، وإن شئت نصبت؛ لأنه إذا وقع على شيء من سببه فكأنه قد وقع به. والدليل على ذلك أن الرجل يقول: «أهنت زيداً بإهانتك أخاه» «وأكرمته بإكرامك أخاه»»[1].

٢ ـ ٢ ـ ٤ ـ القياس الشعري:

وإذا كان القياس السابق يقيس على مظهر اجتماعي، فهذا النوع يقيس على أشعار العرب.

فمن قياسهم المبادئ العامة (علاقة الأصل بالفرع) بالشعر ما يطلق عليه ابن جني (غلبة الفروع على الأصول)، فالفرع يتمكن فيصبح فيما بعد أصلاً يقاس عليه، وهذا المبدأ ـ في نظر ابن جني ـ مستمد من الشعر العربي.

يقول ذو الرمة:

وَرَمْلٍ كَأوْرَاكِ العَذَارىَ قَطَعْتُهُ إذا ألْبَسَتهُ المُظْلِماتُ الحَنَادُس

يقول ابن جني معقباً على هذا البيت: «أفلا ترى ذا الرمة كيف جعل الأصل فرعاً، والفرع أصلاً، وذلك أن العادة والعرف في نحو هذا أن تشبه أعجاز النساء بكثبان الأنقاء، ألا ترى إلى قوله:

ليَلْى قَضِيبٌ تحْتَهُ كَثِيبُ وفي القِلادِ رَشأ ربيبُ»[2]

وينسب إلى النحويين اعتمادهم في قياسهم على الظاهرة الشعرية بقوله: «وهذا المعنى عينه قد استعمله النحويون في صناعتهم، فشبهوا الأصل بالفرع في المعنى الذي أفاده ذلك الفرع من ذلك الأصل، ألا ترى أن سيبويه أجاز في قولك: «هذا الحسن الوجهِ» أن يكون الجر في الوجه من موضعين: أحدهما: الإضافة، والآخر: يشبهه بالضارب الرجل»[3].

وينقل ابن جني القياس الشعري من المبادئ العامة إلى ظواهر جزئية فبناء اسم «لا» النافية للجنس الذي رأيناه عند سيبويه هو قياس على خمسة

---

(١) نفسه ١/ ٨٣.

(٢) ابن جني، الخصائص ١/ ٣٠٠.

(٣) نفسه ١/ ٣٠٣.

عشر، يراه ابن جني قياساً على الشعر، إذ يقول: «من ذلك قولهم في (لا) النافية للنكرة أنها تُبنى معها فتصير كجزء من الاسم نحو لا رجل في الدار، ولا بأس عليك، وأنشدنا في هذا المعنى قوله:

خِيطَ عَلَى زَفْرةٍ فتَمَّ ولَمْ   يرجِعْ إلى دِقّةٍ ولا هضَمِ

وتأويل ذلك أن هذا الفرس لسعة جوفه وإجفار محزمه، كأنه زَفَر، فلما اغترق نَفَسه بُنيَ على ذلك، فلزمته تلك الزفرة فصيغ عليها لا يفارقها، كما أن الاسم بُني مع «لا» حتى خلط بها لا تفارقه ولا يفارقها»[1]

وظاهرة الجر على الجوار في مثل: «جُحْرُ ضَبَّ خَرِبٍ» يستمدها ابن جني من قول الشاعر:

كَلَّا وربَّ البِيْت ذِي الأسْتَار   لأهتكنَّ حَلَقَ الحِتَارِ

قد يُؤْخذ الجار بِجُرْم الجار[2]

وأرى أن الجوار في هذه الحال غير مأخوذ من الشعر، وإنما الشعر نفسه يعبر عن العادات والتقاليد التي كانت تحترم الجوار، وجاء الإسلام ليزكيها، يقول الرسول ﷺ: «**ما زال جبريل يوصيني بالجار حتى ظننت أنه سيورثه**»[3]. ولقد أورد ابن جني كثيراً من الظواهر النحوية التي تعتمد الشعر في معانيه[4]

---

(١) ابن جني، الخصائص ٢/١٦٨.

(٢) نفسه ٢/١٧١.

(٣) صحيح البخاري ٤/١٩٠٢.

(٤) ابن جني، الخصائص ٢/١٦٨، ١٧٠.

الفصل الثالث

العلـــة

٣ ـ ١ ـ العلة:

إن منظِّري «العلة» سواء أكانوا فقهاء أم نحاة أم متكلمين، يفرقون بين العلة والسبب، وهذه التفرقة في نظري هي تفريق العام عن الخاص، ومهما يكن، فإننا نقول: إن البحث عن التعليل عنصر أساس في العقل البشري، فالطفل منذ الرابعة يتفلسف ويضع مجموعة من الأسئلة لا تخطر على الكبار أنفسهم، ولا يقتنع برؤيتها كما هي، وإنما هو كثير السؤال حول ماهيتها وصورها، وفاعلها وغاياتها، وكثيراً من يحار الآباء والأمهات في تقديم أجوبة مقنعة على ذلك، فإن السؤال عن العلة لا يفارق الفرد طوال حياته، هذا إذا كان إنساناً عادياً، وما بالك بإنسان عالم يحاول أن يجعل من الظواهر الطبيعية أو غيرها، ظواهر تخضع لقانون الحتمية، لا شك أنه باحث عن العلل في ظروف مختلفة.

٣ ـ ٢ العلة عند الخليل:

وإن الخليل ذا العقل النافذ، سئل عن هذه العلل التي اعتل بها في النحو، فقيل له: أمن العرب أخذتها أم اخترعتها من نفسك؟ فقال: «إن العرب نطقت على سجيتها وطباعها، وعرفت مواقع كلامها، وقام في عقولها علله، وإن لم ينقل ذلك عنها، وما اعتللت أنا بما عندي أنه علة، لما عللته منه، فإن أكن أصبت العلة فهو الذي التمست، وإن تكن هناك علة له، فمثلي في ذلك مثل رجل حكيم دخل داراً محكمة البناء، عجيبة النظم والأقسام،

وقد صحت عنده حكمة بانيها، بالخبر الصادق أو البراهين الواضحة والحجج اللائحة، فكلما وقف هذا الرجل في الدار على شيء منها قال: إنما فعل هذا هكذا لعلة كذا وليست كذا وكذا سنحت له وخطرت بباله محتملة لذلك، فجائز أن يكون الحكيم الباني للدار فعل ذلك للعلة التي ذكرها هذا الذي دخل الدار، وجائز أن يكون فعله لغير تلك العلة، إلا أن ذلك مما ذكره هذا الرجل محتمل أن يكون علة لذلك، فإذا سنح لغيري علة لما عللته من النحو هو أليق مما ذكرته بالمعلول فليأتِ بها»[1]

إن هذا النص ثري جدّاً، ويمكن أن نفيد منه في منهج النحاة والعلماء العرب، فالخليل يعد اللغة منظمة تنظيماً محكماً، فواضعها وضعها على حسن تقسيم وترتيب كما يضع الباني داراً محكمة البناء، وهذا التقسيم والترتيب لم يكونا اعتباطيين، وإنما وضعا لحكمة ما، خصوصاً إذا كان هذا الواضع حكيماً يتنبأ بغاياته، ولكن علَل هذا التنظيم غير بارزة للحواس، ولم يعلن عنها صاحبها، فما العمل والإنسان مصر على إبراز هذه العلل؟ فالعلل النحوية، في نظر الخليل، قائمة في عقول المتكلمين، وليس باستطاعة الإنسان سبر العقل الإنساني ليخرج منه هذه العلل، فالعقل لا يسبر لأنه تجريدي، والجسم الإنساني الذي يستقر به هذا العقل لو فتشناه لما ظفرنا بطائل، فما علينا أخيراً إلا أن نجسم هذا العقل من خلاله تمثيلاته اللغوية، ونقرن هذه الظواهر اللغوية في ممارستها، لنعرف ما هو أصل وما هو فرع، وما الفارق بينهما، وما هي الأسباب المكررة التي تحول دون خروج الفرع عن مقياس الأصل، وفي هذه الحال لا بد للعلماء أن يختلفوا في هذا التجسيم، ولهذا قال الخليل: إن ما أعتل به ليس ملزماً لأحد، وإنما لكل عالم الحق ـ انطلاقاً من تجاربه ومن علمه ـ أن يعتل كيفما أراد بشرطين اثنين:

١ ـ العلم بأن هذه اللغة لغة محكمة البناء.

٢ ـ يجب أن يكون العالم الذي يعلل حكيماً أيضاً.

---

(١) الزجاجي، الإيضاح في علل النحو ص٦٦.

ويتبع سيبويه الخليل في هذا المنحى ويقول عن العرب: «وليس شيء يضطرون إليه إلا وهم يحاولون وجهاً»[١].

فهو يتحدث عن خروج الشعراء العرب عن قوانين اللغة المطردة لوجه من الوجوه؛ أي: عدولهم عن الأصل، لعلة ما، وقول سيبويه في نظر ابن جني: أصل يدعو إلى البحث عن علل ما استكرهوا عليه، نعم ويأخذ بيدك إلى ما وراء ذلك، فتستضيء به وتستمد التنبه على الأسباب المطلوبات منه[٢].

٣ ـ ٣ ـ العلة عند ابن جني:

ويعقد ابن جني باباً في «أن العرب أرادت من العلل والأغراض ما نسب إليها وما حمل عليها»[٣].

إذ يرى أن كلام العرب محكم البناء، فاطراد رفع الفاعل ونصب المفعول والجر بحروف الجر والإضافة والنسب والتحقير لا يمكن أن يكون اعتباطيّاً، وإنما لحكمة ما صادفت في نفوسهم انقياداً لها، وفي طباعهم قبولاً لها.

فالبحث عن العلل ظاهرة فطرية في الإنسان، والقول: إن تعليل النحاة مستنبط من تعليل الفقهاء والمتكلمين هو قول قد ينسب إلى المتأخرين مثل: ابن جني وابن الأنباري وغيرهما، أما سيبويه فكان التعليل عنده ممارسة نحوية صرفة، فقد وجد النحاة قبله يعللون فسار على منوالهم، يقبل هذه العلة ويرفض تلك، والعلة تصادفنا في ـ رسالة ـ كتاب سيبويه عندما يتحدث عن الإعراب أو الضرورة الشعرية.

فهو يرى أن ليس في الأسماء جزم لتمكنها وللحاق التنوين بها وليس في المضارع جر لأن المجرور داخل في المضاف إليه معاقب للتنوين[٤].

---

(١) سيبويه، الكتاب ١/٣٢.

(٢) ابن جني، الخصائص ١/٥٣.

(٣) نفسه ١/٢٣٧.

(٤) سيبويه، الكتاب ١/١٣ ـ ١٤.

وإذا ثنيت الواحد يكون في الرفع ألفاً، ولم يكن واواً ليفصل بين التثنية والجمع على حد التثنية، ولم يجعلوا النصب ألفا ليكون مثله في الجمع[(١)].

ومن ثم جعلوا تاء الجمع في الجر والنصب مكسورة؛ لأنهم جعلوا التاء التي هي حرف الإعراب كالواو والياء، والتنوين بمنزلة النون؛ لأنها في التأنيث نظيرة الواو والياء في التذكير فأجروها مجراها[(٢)]

وإذا عجز الفقيه عن تعليل الحكم، قال: هذا تعبدي، وإذا عجز النحوي عنه، قال: هذا مسموع[(٣)].

ولست مستهدفاً هنا تبيان مدى صلاحية هذا المنهج في التعليل، وإنما أشير فقط إلى أن ظاهرة التعليل نشأت مع نشأة النحو العربي، والنحاة العرب كانوا متأكدين من كلامهم حين كانوا يعللون، فلم يدخلهم الجدل الذي دخل علماء أواخر القرن الثالث والرابع الهجريين، إذ تجد العالم النحوي يقلب الفكرة من جميع جوانبها، فهو يعرض الفكرة ويحللها، ويعترض عليها، ويقدم البراهين التي تؤيد رأيه، ولا ينسى طيلة تفكيره النقد الذي يمكن أن يوجه إليه.

ولكن العلة بعد سيبويه أخذت بعداً نظريّاً، فأخذ النحاة ينظرون للعلة، مسالكها وأقسامها وشروطها اعتماداً على العلل التي وجدوها منثورة في كتب النحو. يقول ابن جني: «فهذا الذي يرجعون إليه فيما بعد متفرقاً قدمناه نحن مجتمعاً»[(٤)].

ويعد ابن جني أول لغوي قدم أبواباً عديدة في شرح العلة وما يحيط بها، ورأى أن الناس في عصره، وهم محبو الجدل والبرهان، قد لا يقتنعون بالتعليل، فقدم مجموعة من الشواهد تبين وجاهة العلة، وإن العرب أنفسهم يعبرون في مواقف متعددة عن هذه العلة، إذ حكى الأصمعي، عن أبي عمرو

---

(١) نفسه ١/ ١٧.

(٢) نفسه ١/ ١٨.

(٣) السيوطي، الاقتراح ص١١٣.

(٤) ابن جني، الخصائص ١/ ١٦٢.

قال: «سمعت رجلاً من اليمن يقول: فلان لغوب جاءته كتابي فاحتقرها، فقلت له: أتقول جاءته؟، قال: نعم، أليس بصحيفة»[١].

ويعقب ابن جني على هذا القول مدافعاً عن النحاة «أفتراك تريد من أبي عمرو وطبقته وقد نظروا وتدربوا وقاسوا وتصرفوا، أن يسمعوا أعرابيّاً جافياً غفلاً يعلل هذا الموضع بهذه العلة، ويحتج لتأنيث المذكر بما ذكره، فلا يحتاجوا هم لمثله ولا يسلكوا فيه طريقته»[٢].

وسأل ابن جني غلاماً من آل المهيا فصيحاً عن لفظ من كلامه، فأجابه الغلام: «كذا بالنصب لأنه أخف[٣]، فالغلام تحدث عن علة الاستخفاف.

واستشهد ابن جني بأقوال سيبويه في حذف عامل المفعول به»[٤]

فالعربي الذي قال عنه الخليل: إن العلل مركوزة في عقله، قد يعبر عنها أحياناً في لفظه، وهذا سبب كاف في نظر النحاة للبحث عن العلة.

واختلف منظرو العلة في اطرادها أو عدم اطرادها.

يقول الزجاجي: «إن علل النحو ليست موجبة، وإنما هي مستنبطة أوضاعاً ومقاييس، وليست كالعلل الموجبة للأشياء المعلولة بها»[٥].

ويرى ابن جني «أن علل النحويين أقرب إلى علل المتكلمين منها إلى علل المتفقهين، وذلك أنهم يحيلون على الحس ويحتجون فيه بثقل الحال وخفتها على النفس، وليس كذلك حديث علل الفقه»[٦].

فعلل النحو إذا لم تخضع لقياس صارم فهي من علل الفقه، وإذا خضعت لضوابط صارمة فهي من علل المتكلمين التي لا يمكن أن تخضع للتناقض «ألا ترى أنك تقول في إفساد اجتماع الحركة والسكون على المحل

---

(١) نفسه ١/٢٤٩.

(٢) ابن جني، الخصائص ١/٢٤٩.

(٣) نفسه ١/٧٨.

(٤) نفسه ١/٢٤٩.

(٥) الزجاجي، الإيضاح ص٦٤.

(٦) ابن جني، الخصائص ١/٤٨.

الواحد، لو اجتمعا لوجب أن يكون المحل الواحد ساكناً متحركاً في حال واحدة، ولولا قولك في حال واحدة لفسدت العلة، ألا ترى أن المحل الواحد قد يكون ساكناً متحركاً في حالين اثنين»[1].

ويقسم ابن جني العلة إلى موجبة ومجوزة، والموجبة في نظره علة، والمجوزة سبب لا علة، يقول: «اعلم أن أكثر العلل عندنا مبناها على الإيجاب بها، كنصب الفضلة، أو ما شابه في اللفظ الفضلة، ورفع المبتدأ، والخبر، والفاعل، وجر المضاف إليه وغير ذلك، فعللُ هذه الداعيةُ إليها موجبة لها، غير مقتصر بها على تجويزها، وعلى هذا مقاد كلام العرب، وضرب آخر يسمى علة، وهو في الحقيقة سبب يجوز ولا يوجب»[2].

ويرد ابن جني على من يرى أن العلل لا تثبت، وإنما تسقط باعتراض أحد المعترضين، والسبب في هذا الاعتراض ـ في نظر ابن جني ـ هو عدم الاحتياط في وصف العلة، وذلك أنه لو وصف النحوي العلة من جميع جهاتها لما أمكن للمعترض أن يعترض على العلة[3].

٣ ـ ٤ ـ العلة عند الزجاجي:

وقد قسَّم الزجاجي العلة إلى ثلاثة أقسام[4]:

١ ـ علة تعليمية وهي التي يتوصل بها إلى كلام العرب كقول القائل في «إن زيداً قائم» بِمَ نصب زيد؟ قيل بـ«إن»؛ لأنها تنصب الاسم وترفع الخبر.

٢ ـ علة قياسية وتبتدئ من حيث انتهت العلة التعليمية فيسأل السائل: لمَ نصبت «إن» الاسم ورفعت الخبر ولم يكن العكس؟ فيجاب: لأنها شابهت الأفعال التي قدم مفعولها على فاعلها.

---

(١) ابن جني، الخصائص ١/١٤٩.
(٢) ابن جني، الخصائص ١/١٦٤
(٣) نفسه ١/١٤٥ ـ ١٦٢.
(٤) الزجاجي، الإيضاح ص٦٤ ـ ٦٥.

٣ ـ علة جدلية والتي تتجاوز العلتين السابقتين معاً إلى جدل قد لا يفضي إلى نتيجة، أو تتضارب حولها الآراء.

ولقد وجهت انتقادات إلى هذه العلل منذ القرن السادس الهجري على لسان ابن مضاء القرطبي، ولم يقبل من العلل إلا العلل التعليمية، أما العلل الثواني والثوالث فهي بعيدة عن المنطق النحوي.

واعتلالات النحويين ـ في نظر السيوطي ـ صنفان: «علة تطرد على كلام العرب وتنساق إلى قانون لغتهم، وعلة تظهر حكمتهم وتكشف عن صحة أغراضهم ومقاصدهم في موضوعاتهم، وهم للأولى أكثر استعمالاً وأشد تداولاً»[١]

٣ ـ ٥ ـ أنواع العلة:

علة سماع، وعلة تشبيه، وعلة استغناء، وعلة استثقال، وعلة فرق، وعلة توكيد، وعلة تعويض، وعلة نظير، وعلة نقيض، وعلة حمل على المعنى، وعلة مشاكلة، وعلة معادلة، وعلة قرب ومجاورة، وعلة وجوب، وعلة جواز، وعلة تغليب، وعلة اختصار، وعلة تخفيف، وعلة دلالة، وعلة أصل، وعلة تحليل، وعلة إشعار، وعلة تضاد، وعلة أولى[٢].

وقد أورد ابن مكتوم[٣] شرحاً لهذه العلل نقلها عنه السيوطي في الاقتراح، وحاول تمام حسان أن يتبعها في أصول النحو لابن السراج[٤] وارتأيت أن أستخرج هذه العلل من كتاب سيبويه حتى لا يُظن أن العلل لم تظهر إلا في عهد ابن السراج أو بعده، فهي إن لم تظهر بمصطلحاتها في كتاب سيبويه أو غيره فإنها قد ظهرت بتمثيلاتها.

---

(١) السيوطي، الاقتراح ص١١٥.

(٢) السيوطي، الاقتراح ص١١٥.

(٣) ابن مكتوم، أحمد بن عبد القادر بن أحمد بن مكتوم بن أحمد (٦٨٢ ـ ٧٤٩هـ) بغية الوعاة، للسيوطي ٣٢٦/١.

(٤) تمام حسان، الأصول ص٢٠٠.

فسيبويه يطلق حيناً عليها «العلة»، يقول: «وأما «يا زيد» فله علة سنراها في باب النداء»[1].

وقد يطلق عليها التفسير. إذ يرى أن خروج الكلام عن الأصل يعود إلى علة ما، يقول سيبويه: «اعلم أنه ليس كل حرف يظهر بعده الفعل يحذف فيه الفعل، ولكنك تضمر بعدما أضمرت فيه العرب من الحروف والمواضع، وتظهر ما أظهروا، وتجري هذه الأشياء التي هي على ما يستخفون بمنزلة ما يحذفون من نفس الكلام، ومما هو في الكلام على ما أجروا... فقف على هذه الأشياء حيث وقفوا ثم فسر»[2]

وإليك تفسير هذه العلل في كتاب سيبويه:

١ ـ علة سماع:

رغم محاولة الباحثين عن أمثلة لعلة السماع فإنها في نظري هي عدمية العلة، فكل ظاهرة لم يستطع النحاة تعليلها، تكون علتها علة سماع.

٢ ـ علة تشبيه:

ويطلق عليها سيبويه المضارعة، وسُمي المضارع مضارعاً لمضارعته الاسم، والأفعال المضارعة «إنما ضارعت أسماء الفاعلين أنك تقول: إن عبد الله ليفعل، فيوافق قولك: لفاعل حتى كأنك قلت: إن زيداً لفاعل، فيما تريد من المعنى»[3].

٣ ـ علة استغناء:

يستغني العرب عما يؤدي إليه القياس بلفظ آخر، له معنى المستغنى عنه، يقول سيبويه: «واستغنوا بالأم في المؤنث عن الأبة، وكان ذلك عندهم في الأصل على هذا، فمن ثم جاءوا عليه بالأبوين»[4].

---

(١) سيبويه، الكتاب ١/ ٢٩١.

(٢) نفسه ١/ ٢٦٦.

(٣) سيبويه، الكتاب ١/ ١٤، ٩٩.

(٤) سيبويه، الكتاب ٢/ ٢١٢.

ويقول كذلك: «وربما استغنى عن انفعل في هذا الباب، فلم يستعمل وذلك قولهم: طردته فذهب، ولا يقولون فانطرد ولا فاطرد؛ يعني: أنهم استغنوا عن لفظه بلفظ غيره إذ كان في معناه»(١).

٤ ـ علة استثقال:

يقول سيبويه: «فأما حذف الألف فقولك: رمى الرجل وأنت تريد رَمى، ولم يخَفْ، وإنما كرهوا تحريكها لأنها إذا حركت صارت ياء أو واواً، فكرهوا أن تصير إلى ما يستثقلون فحذفوا الألف حيث لم يخافوا التباساً»(٢).

ويقول كذلك: «ومثل ذلك لم يبع ولم يقل، ولو لم يكن ذلك فيها من الاستثقال لأجريت مجرى لم يخف؛ لأنه ليس لاستثقال لما بعدها حذفت. وذلك ياء يهاب وواو يخاف»(٣).

٥ ـ علة فرق:

يقول سيبويه: «وإذا قال: له صوتُ صوت حمار، فإنما أخبر أنه مر به يصوِّت صوت حمار، وإذا قال: له علم علمُ الفقهاء، فهو يخبر عما قد استقر فيه قبل رؤيته وقبل سمعه»(٤) فالخلاف الإعرابي بين «صوتَ» و«علمُ» يعود إلى خلاف في المعنى، وهذا ما أطلق عليه علة الفرق، وسيبويه نفسه يشير إلى هذا المصطلح حين يقول: «وإنما فرق بين هذا وبين الصوت لأن الصوت علاجُ، وإن العلم صار عندهم بمنزلة اليد والرجل»(٥).

ويقول في موضع آخر: «فقد يكون الاسمان مشتقين من شيء والمعنى فيهما واحد، وبناؤها مختلف، فيكون أحد البناءين مختصّاً به شيء دون شيء ليفرق بينهما»(٦).

---

(١) نفسه ٤/٦٦.

(٢) نفسه ٤/١٥٦.

(٣) نفسه ٤/١٥٧.

(٤) سيبويه، الكتاب ١/٣٦٢.

(٥) نفسه ٢/١٠٢.

(٦) نفسه ٢/١٠٢.

٦ ـ علة توكيد:

وهو زيادة بعض الحروف في الكلام دون تغيير في الإعراب لعلة التوكيد، يقول سيبويه: «وأما قوله ﷻ: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ﴾[(١)] فإنما جاء لأنه ليس لـ «ما» معنى سوى ما كان قبل أن تجيء إلا التوكيد»[(٢)]

٧ ـ علة تعويض:

هو حذف العرب حرفاً من الحروف وتعويضه بحرف آخر، يقول سيبويه: «والعوض قولهم: زنادقة وفرازنة وفرازين، حذفوا الياء وعوضوا الهاء، وقولهم أسْطاع يُسطيع، وإنما هي أطاع يطيع، زادوا السين عوضاً من ذهاب حركة العين من أفْعَلَ، وقولهم اللَّهُمَّ، حذفوا «يا» وألحقوا الميم عوضاً»[(٣)].

وقد يطلق سيبويه البدل على العوض[(٤)].

٨ ـ علة نظير:

ويشير إليها سيبويه بالتشبيه حيث يقول: «وقد يشبهون الشيء بالشيء وليس مثله في جميع أصوله»[(٥)].

ويؤكد قوله بصيغة أخرى: «كما يشبهون الشيء بالشيء وإن لم يكن مثله ولا قريباً منه»[(٦)].

ويقدم مثالاً لذلك بتعريف المضاف: «وقد قال قوم من العرب تُرضى عربيتهم: هذا الضارب الرجل، شبهوه بالحسن الوجهِ، وإن كان ليس مثله في المعنى ولا في أحواله إلا أنه اسم»[(٧)]

---

(١) سورة النساء، آية ١٥٤، سورة المائدة، آية: ١٤.

(٢) سيبويه، الكتاب ١/١٨١، ٤/٢٢١.

(٣) سيبويه، الكتاب ١/٢٥، ٢/٢٩٤.

(٤) نفسه ٢/١٩٦.

(٥) نفسه ١/١٨٢.

(٦) نفسه ١/٢٥٩.

(٧) نفسه ١/١٨٢.

٩ ـ علة نقيض:

كحمل «لا» النافية للجنس على «إن» مع أن الأخيرة تفيد التوكيد والأولى تفيد النفي وهو نقيضها، يقول سيبويه: «و«لا» تعمل فيما بعدها منتصبة بغير تنوين، ونصبها لما بعدها كنصب إن لما بعدها»[(١)].

١٠ ـ علة حمل على المعنى:

كحمل المصدر على الفعل إن كان في معناه، يقول سيبوبه: «وأما ويلاً له وأخاه، وويله وأباه فانتصب على معنى الفعل الذي نصبه، كأنك قلت: ألزمه الله ويله وأباه، فانتصب على معنى الفعل الذي نصبه فلما كان كذلك، ـ وإن كان لا يظهر ـ حمله على المعنى»[(٢)].

١١ ـ علة مشاكلة:

ويمثلون لها بقوله تعالى: ﴿سَلَٰسِلَا۟ وَأَغْلَٰلًا﴾[(٣)].

١٢ ـ علة معادلة:

يقول سيبويه: «ووافق النصب الجزم في الحذف كما وافق النصب الجر في الأسماء؛ لأن الجزم في الأفعال نظير الجر في الأسماء، والأسماء ليس لها في الجزم نصيب كما أنه ليس للفعل في الجر نصيب»[(٤)]. فهناك معادلة بين النصب والجزم في الحروف كما أن هناك معادلة بين النصب والجر في الأسماء.

١٣ ـ علة مجاورة:

وقد تأخذ الكلمة حكم أخرى لقربها منها ولمجاورتها إياها، يقول سيبويه: «وقد حملهم قرب الجوار على أن جروا: «هذا جحرُ ضَبٍّ خَرِبٍ»[(٥)].

---

(١) سيبويه، الكتاب ٢/ ٢٧٤، وانظر كذلك: ابن الأنباري، الإنصاف ١/ ٣٦٧.

(٢) سيبويه، الكتاب ١/ ٣١٠.

(٣) لم أعثر في كتاب سيبويه على مثال أمثل به لهذه العلة. سورة الإنسان، آية: ٤.

(٤) سيبويه، الكتاب ١/ ١٩.

(٥) نفسه ١/ ٦٧.

١٤ ـ علة وجوب:

كحديث سيبويه في باب «اسم كان وخبرها»، فإذا كان أحدهما نكرة والآخر معرفة فاسمها يجب أن يكون المعرفة. يقول: «واعلم أنه إذا وقع في هذا الباب نكرة ومعرفة، فالذي تشغل به كان المعرفة»[١]

١٥ ـ علة جواز:

ويرى سيبويه في باب «اسم كان وخبرها» أنهما إذا تساويا في التعريف، فيجوز اختيار أحدهما ليكون اسم كان. يقول: «وإذا كانا معرفة فأنت بالخيار أيهما جعلته فاعلاً رفعته ونصبت الآخر»[٢]

١٦ ـ علة التغليب:

يقول سيبويه: «هذا باب ما غلبت فيه المعرفة النكرة، وذلك قولك: هذان رجلان وعبد الله مُنْطَلِقِينَ، وإنما نصبت المنطلقين لأنه لا سبيل إلى أن يكون صفة لعبد الله، ولا أن يكون صفة للاثنين، فلما كان ذلك محالاً جعلته حالاً صاروا فيها، كأنك قلت: هذا عبد الله منطلقاً، هذا شبيه بقولك: هذا رجل مع امرأة قائمَيْن»[٣]

١٧ ـ علة اختصار:

وقد يحذف العربي كثيراً من الكلام لا لشيء إلا لعلة الاختصار. يقول سيبويه: «فمن ذلك أن تقول على قول السائل: كم صيد عليه؟ وكم غيرُ ظرف، لما ذكرت لك من الاتساع والإيجاز، فتقول: صيد عليه يومان، وإنما المعنى صيد عليه الوحش في يومين، ولكنه اتسع واختصر»[٤]

١٨ ـ علة تخفيف:

وقد يلجؤون إلى حذف بعض الحروف والحركات لعلة الاستخفاف.

---

(١) سيبويه، الكتاب ١/٤٧.

(٢) نفسه ١/٤٩.

(٣) نفسه ٢/٨١.

(٤) سيبويه، الكتاب ١/٢١١.

يقول سيبويه: «وقال الخليل: هو كائنُ أخيك، على الاستخفاف والمعنى هو كائنٌ أخاك»[1].

١٩ ـ علة دلالة الحال:

وقد يستغنون عن بعض الكلم في كلامهم لدلالة الحال عليه. يقول سيبويه: «ومثله بَيْعَ المَلَطى لا عهدَ ولا عقْدَ» وذلك إن كنت في حال مساومة وحال بيع، فتدع أبايعك استغناء لما فيه من الحال»[2].

٢٠ ـ علة أصل:

يقول سيبويه: «فإذا جئت بالأسماء التي تبين بها العدة أجريت الباب على التأنيث في التثليث إلى تسع عشرة. وذلك قولك: له ثلاث شياه ذكورُ، وله ثلاث من الشاء، فأجريت ذلك على الأصل؛ لأن الشاء أصله التأنيث، وإن وقعت على المذكر، كما أنك تقول: هذه غنم ذكور، فالغنم مؤنثة وقد تقع على المذكر»[3]

٢١ ـ علة إشعار:

يتحدث سيبويه عن المنادى المختوم بهاء التأنيث، مبدياً أن بعض العرب يحذفونها في الوصل كقولهم: ياسَلَمَ أقبل، ولكن إذا لم يكن وصل يجب تثبيت الحركة وإظهارها، لهذا يلحقون بالاسم المنادى هاء الوقف. يقول سيبويه: «واعلم أن العرب الذين يحذفون في الوصل إذا وقفوا قالوا: يا سلمهْ ويا طلحهْ، وإنما ألحقوا هذه الهاء ليبينوا حركة الميم والحاء، وصارت هذه الهاء لازمة لهما في الوقف»[4].

فظهور هاء الوقف إشعار بوجود الحركة التي كانت قبل حذف هاء التأنيث.

---

(١) نفسه ١/١٦٦، ٣/٥٥٦.

(٢) نفسه ١/٢٧٢.

(٣) نفسه ٣/٥٦١.

(٤) سيبويه، الكتاب ٢/٢٤٢.

٢٢ ـ علة تضاد:

يقول سيبويه: «ومما جعل بدلاً من اللفظ بالفعل قولهم: الحذر الحذر، والنجاء النجاءَ، وضربا ضرباً، فإنما انتصب هذا على الزم الحذر، وعليك النجاءَ، ولكنهم حذفوا لأنه صار بمنزلة أفْعَلْ، ودخول الزم وعليك علت أفعل محال»[1].

٢٣ ـ علة أولى:

في باب التنازع، يرى سيبويه أن العامل المتأخر في المعمول المتنازع عليه أولى بالعمل من المتقدم لقرب الجوار، يقول سيبويه: «وإنما كان الذي يليه أولى لقرب جواره وأنه لا ينقض معنى»[2].

هذه مجموعة من العلل التي جمعها النحاة، حاولت أن أقدم لها أمثلة من كتاب سيبويه، وراعيت في هذه الأمثلة التمثيل والتقريب والإيضاح، وإظهار المصطلح إن أمكن ذلك، ويجب ألا نفهم من العلة النحوية أن ظاهرة ما ليس لها إلا علة واحدة، وإنما قد يعتل للظاهرة بعلة واحدة أو أكثر[3].

---

(١) نفسه ١/ ٢٧٥.

(٢) نفسه ١/ ٧٤.

(٣) ابن جني، الخصائص ١/ ١٧٤ ـ ١٨٠.

الفصل الرابع

استصحاب الحال

٤ ـ ١ ـ مفهوم استصحاب الحال:

إن المدخل الأساس لفهم نظرية النحو العربي هو استصحاب الحال، أو «الاستصحاب» كما ورد عند السيوطي[١]. وأبقيت على المصطلح الأول لاعتمادي في ذلك ابن الأنباري[٢] وهو المتقدم زمناً.

واستصحاب الحال في نظر ابن الأنباري: «إبقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل»[٣] وهو من الأدلة المعتبرة[٤]. والحديث عن استصحاب الحال هو حديث عن الأصل والفرع، وليس النحو بدعاً في الثقافة العربية الإسلامية في الأصل والفرع، فآدم أصل وحواء فرع، وهما معا أصل لفروع أخرى منحدرة، وأصول الفقه تتحدث عن الأصل والفرع، وعلم الفرائض يتحدث عن الأصول والفروع، ففكرة الأصل والفرع ليست حكراً على النحو، وإنما هي مكون أساس من مكونات الثقافة العربية الإسلامية، لكن كيف شغلت في النحو؟

إن النحاة استقروا اللغة أو استقروا سلائقهم اللغوية، فحاولوا تصنيف الظواهر التركيبية أو الصرفية أو الصوتية، اعتباراً للثقل والخفة أو التقدم

---

(١) السيوطي، الاقتراح ص١٧٢.

(٢) ابن الأنباري، جدل الإعراب ص٤٦.

(٣) ابن الأنباري، جدل الإعراب ص٤٦.

(٤) ابن الأنباري، لمع الأدلة ص١٤١، الإنصاف ١/ ٣٩٦.

والتأخر إما بالتفاضل أو بالاستحقاق أو بالطبع أو على حسب ما يوجبه المعقول[1].

وانتهى النحاة انطلاقاً من المعايير السابقة إلى أن فرقوا بين مستويين في الأمثلة: أمثلة أصلية وأمثلة فرعية: «والمسائل التي استدل فيها النحاة بالأصل كثيرة جدّاً، كقولهم: الأصل في البناء السكون إلا لموجب تحريك، والأصل في الحروف عدم الزيادة حتى يقوم دليل عليها من الاشتقاق ونحوه، والأصل في الأسماء الصرف والتنكير والتذكير وقبول الإضافة والإسناد»[2].

وأعدوا ما جاء على أصله لا يطلب منه دليل، ومن خرج عن الأصل طلب منه دليل العدول، يقول ابن الأنباري: «ومن تمسك بالأصل خرج عن عهده المطالبة بالدليل، ومن عدل عن الأصل افتقر إلى إقامة الدليل»[3] واستخراج الأصول ـ في نظري ـ مستقرى من أكثر كلام العرب، ومما يدل على تجريدها أن النحاة قد يرجعون بعض الكلمات إلى أصولها، ولم يظهر لهذه الأصول وجود في كلام العرب.

ويعقد ابن جني فصلاً يتحدث فيه عن الأصل التجريدي سماه «باب مراتب الأشياء وتنزيلها تقديراً وحكماً لا زماناً ووقتاً»[4]. ويرى أن الأصل في قام «قَوَمَ» وفي باع «بَيَعَ» وفي طال «طَوُلَ»... وهذا الأصل مقدر عند النحاة، ولم يرد على لسان المتكلم، ويجب ألا يعتقد أن المتكلم قال في زمن من الأزمان «قَوَمَ زيد» ثم عدل فيما بعد عن قوم إلى قام، وإنما معنى «أصله كذا» كما يقول ابن جني: «أنه لو جاء مجيء الصحيح ولم يعلل، لوجب أن يكون مجيئه على ما ذكرنا، فأما أن يكون استعمل وقتاً من الزمان كذلك، ثم انصرف عنه فيما بعد إلى هذا اللفظ فخطأ لا يعتقده أحد من أهل النظر»[5]

---

(١) الزجاجي، الإيضاح ص٦٧.

(٢) السيوطي، الاقتراح ص١٧٢.

(٣) ابن الأنباري، الإنصاف ١/ ٣٠٠.

(٤) ابن جني، الخصائص ١/ ٢٥٦.

(٥) ابن جني، الخصائص ١/ ٢٥٧.

فهذه الأصول تجريدية، ولكن قد يكون لها سند أحياناً في كلام العرب، فقول النحاة أقام أصلها أقوم يدل عليه بيت الشاعر:

صَدَدْتِ فَأطْوَلْتِ الصُّدُودَ وقَلَّمَا   وِصالٌ عَلَى طُولِ الصُّدُودِ يَدُومُ

فهذا مجرد إيماء، وليس مطرداً في كلام العرب، ويعلق ابن جني على البيت قائلاً: «هذا يدلك على أن أصل أقام «أقْوَمَ» وهو الذي نومىء نحن إليه ونتخيله، فرب حرف يخرج هكذا منبهة على أصل بابه، ولعله إنما خرج على أصله فتجشم ذلك فيه لما يُعقب من الدلالة على أولية أحوال أمثاله»[1]

فالأصل يعود إلى أصحاب النظر وهو متخيل لديهم، وهذا ما قصدناه بتجريد الأصول، ويقسم ابن جني الأصول المومأ إليها إلى أضرب:[2].

١ ـ منها ما لا يمكن النطق به أصلاً.

٢ ـ منها ما يمكن النطق به، غير أن فيه من الاستثقال ما دعا إلى رفضه واطراحه، إلا أن يشذ الشيء القليل منه فيخرج على أصله منبهة ودليلاً على أولية حاله.

٣ ـ منها ما يمكن النطق به إلا أنه لم يُستعمل لا لثقله، لكن لغير ذلك من التعويض، أو لأن الصنعة أدت إلى رفضه.

ففكرة الأصل فكرة تجريدية، تكون منطلقاً أساساً للنحاة لمعرفة التغيرات التي تطرأ على الكلمة أو الجملة، فافترضوا أن الحروف منها الأصلي ومنها الفرعي، والكلمة منها الأصلي ومنها الفرعي، والجملة كذلك أصل وفرع، ولن نتعرض هنا للحرف والكلمة، تجنُّباً وللتفريع، ونقتصر فقط على الجملة.

فالجملة جنساً مسند ومسند إليه. ونوعاً جملة وجملة فعلية[3]، والجملة

---

(١) ابن جني، الخصائص ١/٢٥٧.

(٢) ابن جني، الخصائص ١/٢٦١.

(٣) اقتصر فقط على ما هو مشهور في هذا التقسيم. انظر: ابن هشام، مغني اللبيب ٢/٣٧٦.
فخر الدين قباوة، إعراب الجمل وأشباه الجمل ص١٤.
محمد خير الحلواني، مفهوم الجملة في اللسانيات والنحو العربي، المناهل. عدد، ٢٦، مارس ١٩٨٣م، ص١٩٤.

الفعلية مكونة من العُمد والفضلات، فكل جملة تجريدية تتكون من العناصر الأساس وفق قواعد علاقية. ولكن الجملة لا تظل جامدة وفق هذا التصور التجريدي المثالي ولكن ينتابها عدول عن الأصل. وهذا العدول نفسه مقيد بقواعد أخرى تربط الأصل بالفرع.

ويجب ألا تتعدد الأصول للمثال الواحد، وإلا وقع الخلل في معرفة الفروع وينتج عنه أحكام غير علمية، فإذا افترض النحاة أن الجملة الفعلية مثلاً: رتب مكوناتها على الشكل التالي: فعل، فاعل، مفعول، فعليهم المحافظة على هذا الأصل الوحيد، وهذا على خلاف ما ذهب إليه ابن جني حين اعتبر أن الترتيب (ف، مفع، فا) قسم ثان أو أصل ثان، في باب «نقض المراتب إذا عرض هناك عارض»[1].

يقول ابن جني: «وذلك أن المفعول قد شاع عنهم واطرد من مذاهبهم كثرة تقدمه على الفاعل حتى دعا ذاك أبا علي إلى أن قال: إن تقدم المفعول على الفاعل قسم قائم برأسه، كما أن تقدم الفاعل قسم أيضاً قائم برأسه، وإن كان تقديم الفاعل أكثر»[2].

ومعنى ذلك أن هناك أصلين، (ف، فا، مفع) و(ف، مفع، فا) والنتيجة من تصور أصلين أن ما حكم عليه البصريون بالشذوذ سيكون عند أبي على الفارسي مطرداً، وهذا ينافي النظرية النحوية القائمة على الاطراد، خصوصاً وأن ابن جني وأستاذه أبا علي الفارس يريان أن ورود الفاعل قبل المفعول كثير، فلم الاعتماد على أصلين بدل أن نعتبر واحداً منهما أصلاً وهو المطرد والآخر فرعاً؟.

ولعل هذه الصرامة في الحكم هي ما ذهب إليها الجرجاني في كتابه دلائل الإعجاز، وإن كانت مرتبطة بعلاقة التقديم والتأخير والعناية والاهتمام

---

(١) ابن جني، الخصائص ١/٢٩٣ ـ ٣٠٠.

(٢) ابن جني، الخصائص ١/٢٩٥.

والفائدة التي أشار إليها سيبويه[1]. يقول الجرجاني: «واعلم أن من الخطإ أن يقسم الأمر في تقديم الشيء وتأخيره قسمين، فيجعل مفيداً في بعض الكلام، وغير مفيد في بعض، وأن يعلل تارة بالعناية وأخرى بأنه توسعة على الشاعر والكاتب، حتى تطرد لهذا قوافيه ولذلك سجعه، ذلك لأن من البعيد أن يكون في جملة النظم ما يدل تارة ولا يدل أخرى. فمتى ثبت في تقديم المفعول مثلاً على الفعل في كثير من الكلام، أنه قد اختص بفائدة لا تكون تلك الفائدة مع التأخير، فقد وجب أن تكون تلك قضيةً في كل شيء وفي كل حال، ومن سبيل من يجعل التقديم وترك التقديم سواءً، أن يدعي أنه كذلك في عموم الأحوال، فأما أن يجعله شريجين فيزعم أنه للفائدة في بعضها، وللتصرف في اللفظ من غير معنى في بعض، فمما ينبغي أن يُرغب عن القول به»[2] فالمهم هو اختيار أصل واحد لمعرفة المتغيرات.

٤ ـ ٢ ـ استصحاب الحال في الجملة:

٤ ـ ٢ ـ ١ ـ الأصل في الجملة ذكر كل عناصرها المكونة لها، فلا بد للجملة من فعل وفاعل ومفعول به، إن كان الفعل متعديا، ولا بد للمبتدإ من خبر، ولا بد لكان من اسم وخبر، ولا بد للشرط من جواب... وقد يعدل عن هذا الأصل بالحذف، يقول سيبويه: «اعلم أنهم يحذفون الكلم وإن كان أصله في الكلام غير ذلك فيحذفون ويعرضون»[3].

وللحذف قيود وضعها النحاة وهي:

١ ـ وجود دليل، وهو نوعان:

أ ـ غير صناعي وينقسم إلى حالي ومقالي.

ب ـ صناعي وهو متعلق بصناعة النحاة[4]..

---

(١) سيبويه، الكتاب ١/ ٣٤.

(٢) الجرجاني، دلائل الإعجاز ص١١٠.

(٣) سيبويه، الكتاب ١/ ٢٥.

(٤) ابن هشام، مغني اللبيب ٢/ ٦٠٥.

ويقول ابن جني عن الحذف: «وليس شيء من ذلك إلا عن دليل عليه، وإلا كان فيه ضرب من تكليف علم الغيب في معرفته»[1]

٢ ـ ألَّا يكون ما يحذف كالجزء، فلا يحذف الفاعل ولا نائبه لأن الفعل والفاعل يكونان جزءاً واحداً.

٣ ـ ألَّا يكون مؤكداً، كحذف العائد في الذي رأيت ضربت، وذكر هو نفسه لإرادة التأكيد؛ لأن المؤكد مريد للطول، والحاذف مريد للاختصار.

٤ ـ ألَّا يؤدي المحذوف إلى اختصار المختصر، فلا يحذف اسم الفعل دون معموله كأنه اختصار للفعل.

٥ ـ ألَّا يكون عاملاً ضعيفاً فلا يحذف الجار والجازم والناصب للفعل.

٦ ـ ألَّا يكون عوضاً عن شيء فلا يحذف المفعول المطلق المعوض للفعل.

٧ ـ ألَّا يؤدي الحذف إلى تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه، ولا إلى إعمال العامل الضعيف مع إمكان إعمال العامل القوي، فقولهم: «ضربني وضربته زيد» فإذا حذف المفعول وهو الهاء سلطت ضرب الثانية على زيد فبقى الفعل الأول بدون فاعل، والفاعل غير قابل للحذف (القيد رقم ٢).

وقد تحدث النحاة عن حذف المبتدإ والخبر، والمعطوف والمعطوف عليه، والمبدل منه، والحال، والتمييز، والصفة، والاستثناء، والمضاف والمضاف إليه[2]

٤ ـ ٢ ـ ٢ الأصل هو المحافظة على رتبة العناصر المكونة للجملة، وقد يعدل عنها إلى التقديم أو إلى التأخير، وقد يسأل السائل كيف نعرف هذه الرتبة؟

لا شك أن النحاة استقروا الجملة في اللغة العربية فوجدوا أكثرها يسير

---

(١) ابن جني، الخصائص ٢/ ٣٦٠.

(٢) ابن هشام، مغني اللبيب ٢/ ٦٢٤ ـ ٦٤٩.
ابن جني، الخصائص ٢/ ٣٦٠ ـ ٣٨١.

وفق رتبة معينة، وعليه افترضوا أن يكون كل عنصر في جملة ما خاضعاً لرتبة واحدة، فالفعل متقدم على الفاعل، والفاعل متقدم أصلاً على المفعول به.

وقد اختلفوا مثلاً في رتبة المفعولات فنجد في «اللمع في العربية» لابن جني، المفعول المطلق، والمفعول به، والمفعول فيه، والمفعول له، والمفعول معه، بينما نجد الترتيب عند الجرجاني في «المقتصد» والزمخشري في «المفصل» يخالف الترتيب السابق، إذ يقدمان المفعول معه على المفعول به، ونجد ابن مالك في «ألفيته» يقدم المفعول به على المفعولات كلها، ولا يفرد له باباً خاصّاً، وإنما يدرجه في «اللزوم والتعدي». لأن المفعول به فضلة لازمة بخلاف الفضلات الأخرى، ويتفق مع الزمخشري والجرجاني في تقديم المفعول معه على المفعول له. ويقول الأشموني عن هذا الترتيب مقدماً المفعول المطلق على المفعولات كلها: «وإنما سمي مفعولاً مطلقاً؛ لأن حمل المفعول عليه لا يحوج إلى صلة لأنه مفعول الفاعل حقيقة، بخلاف سائر المفعولات، فإنها ليست بمفعول الفاعل، وتسمية كل منها مفعولاً إنما هو باعتبار إلصاق الفعل به، أو وقوعه لأجله، أو فيه، أو معه، فلذلك احتاجت في حمل المفعول عليها إلى التقييد بحرف الجر، بخلافه، وبهذا استحق أن يقدم عليها في الوضع، وتقديم المفعول به لم يكن على سبيل القصد، بل على سبيل الاستطراد والتبعية»[1].

وأعتقد أن الترتيب ليس اعتباطيّاً، إذ به نعرف المقدم والمؤخر في الجملة؛ لأن العدول عن أصل الرتبة لا يكون إلا لغرض، وهو ما عبر عنه سيبويه بالاهتمام والعناية حين يقول: «كأنهم إنما يقدمون الذي بيانه أهم لهم وهم ببيانه أعنى، وإن كانا جميعاً يهمانهم ويعنيانهم»[2] وبينا سابقاً قول الجرجاني[3] في أنه لا يجوز أن نقول عن متكلم: إنه قدم هنا للعناية والاهتمام، وقدم هناك لغرض آخر.

---

(١) الأشموني، شرح الألفية ١/٢٠٩.

(٢) سيبويه، الكتاب ١/٣٤.

(٣) ص١١٥. من هذا البحث.

ويجب أن ننبه في هذا المقام إلى أن التقديم نوعان: تقديم اختياري، وهو الذي يمكن أن ننسب إليه العناية والاهتمام؛ لأنه لا يخرق القواعد التركيبية، وتقديم إجباري، تفرضه قيود تركيبية، إذ لو بقي العنصر محافظاً على رتبته لكانت الجملة لاحنة، فالمفعول به مثلاً، رتبته في الأصل التأخير عن الفاعل، ولكن قد يحدث عارض يجعل المفعول يتقدم على الفاعل تقديماً إجبارياً، كاتصال الفاعل بضمير (عائد) يعود على المفعول (ضرب التليمذَ أستاذهُ) فوضع الفاعل في رتبته الأصلية يؤدي إلى لحن الجملة، وهذا ما جعل النحاة يضعون تخريجاً لهذه الجملة، إذ المفعول يحافظ على الرتبة وهي الأصل ولا يحافظ عليها في اللفظ، فقالوا عن الفاعل في هذه الجملة متقدم على المفعول رتبة ومتأخر عنه لفظاً.

وقد تحدث النحاة عن التقديم والتأخير في مؤلفاتهم، فيقدم المفعول على الفاعل تارة وعلى الفعل أخرى، كما يقدم الظرف «قام عندك زيد». و«عندك قام زيد». ويقدم الحال على صاحبه «جاء صامتاً زيد» واختلفوا في «ضاحكاً جاء زيد». ويقدم الخبر على المبتدأ[(١)]

وهذا التغيير في الرتبة لا يكون اعتباطيّاً، فلا بد من قيود تحكم هذا التغيير، وفي كل باب نحوي نجد النحاة يتحدثون عن هذه القيود التي تكون عاملية أو تركيبية أو دلالية[(٢)]

٤ ـ ٢ ـ ٣ ـ الأصل في الجملة إظهار العناصر المكونة لها، وقد يضمر بعضها[(٣)]. وفي هذه الحال لا بد لهذا المضمر من مفسر، يقول سيبويه: «إن شئت قلت: «زيداً ضربته» وإنما نصبه على إضمار فعل هذا يفسره كأنك قلت: ضربت زيداً ضربته»[(٤)].

وقد يسأل السائل ولم لم ينصب هذا الاسم بفعله الظاهر بدل المضمر؟ إن السبب هو وجود قيود عاملية سنتعرف عليها فيما بعد.

---

(١) ابن جني، الخصائص ٢/٣٨٢ ـ ٣٩٠.

(٢) الجرجاني، دلائل الإعجاز ص١٠٧ ـ ١٤٥.

(٣) ابن الأنباري، الإنصاف ٢/٤٤٨.

(٤) سيبويه، الكتاب ١/٨١.

٤ ـ ٢ ـ ٤ ـ الأصل هو الوصل بين عناصر الجملة وفق قيود تركيبية، وقد يعدل عنه إلى الفصل، ولكن هذا الفصل يعده سيبويه قبحاً[١].

ويقول ابن جني: «فكلما ازداد الجزءان اتصالاً قبح الفصل بينهما»[٢].

فقد يفصل بين المضاف والمضاف إليه، ويفصل بين الفعل والفاعل بأجنبي[٣].

وأوضح مثال يمثل القبح في الفصل بين عناصر الجملة قول الشاعر:

فَأَصْبَحَتْ بَعْدَ خَطَّ بَهْجَتِهَا كَأَنَّ قَفْراً رُسُومَهَا قَلَما

يقول ابن جني: «أراد فأصبحت بعد بهجتها قفراً كأن قلماً خط رسومها، ففصل بين المضاف الذي هو (بعد) والمضاف إليه الذي هو (بهجتها) بالفعل الذي هو (خط)، وفصل أيضاً بخط بين (أصبحت) وخبرها الذي هو (قفراً)، وفصل بين كأن واسمها الذي هو (قلما) بأجنبي أحدهما فقراً والآخر رسومها»[٤].

ويكثر هذا الفصل في الشعر، ويعد من الضرورات الشعرية، ولا يعد ـ في نظر ابن جني ـ ارتكاب الضرورة ضعفاً في اللغة من الشاعر، وإنما هو تطاول عليها، يقول ابن جني: «فمتي رأيت الشاعر قد ارتكب مثل هذه الضرورات على قبحها، وانحراف الأصول بها، فاعلم أن ذلك على ما جشمه منه، وإن دل من وجه على جوره وتعسفه، فإنه من وجه آخر مؤذن بصياله وتخمطه، وليس بقاطع دليل على ضعف لغته ولا قصوره عن اختياره الوجه الناطق بفصاحته»[٥].

---

(١) سيبويه، الكتاب ١/١٠٨.

(٢) ابن جني، الخصائص ٢/٣٩٠.

(٣) نفسه ٢/٣٩٠ ـ ٤١١.

(٤) ابن جني، الخصائص ٢/٣٩٣.

(٥) نفسه ٢/٣٩٢.

الفصل الخامس

العـــــامـــل

٥ ـ ١ ـ العامل:

إن فكرة العامل تعد المكون الأساس في نظرية النحو العربي فقد يصرح بها النحوي تصريحاً، وقد يلمح إليها، وقد لا يتعرض لها ظاهرياً، ولكنها مختزنة في ذهنه ضمنيّاً، فكل متعامل مع الخطاب النحوي العربي، يجب ألا يغيب عن ذهنه تصور النحاة للعامل مع اختلافاتهم في بعض أجزائه، إن المبادئ الأساس التي سنتحدث عنها لا يختلف فيها النحاة، بل تعد في غالب الأحوال استدلالات مرجعية، يرجع إليها في خلافاتهم الجزئية، ولما كان المكون العاملي أساساً في هذه النظرية النحوية ارتأينا ألّا نهمله، واضعين للقارئ الأسس العامة التي يبني عليها، ولسنا مدعين الاستقصاء في هذا الأمر، لتشعب جزئيات العامل في كثير من مؤلفات النحو العربي القديم، وأول كتاب نحوي أشار إلى فكرة العامل هو كتاب سيبويه. إذ قسَّم مجاري الكلمات إلى ثمانية: أربعة للإعراب وأربعة للبناء، فأما الأربعة الأولى: فالنصب والجر والرفع والجزم، وأما الأربعة الأخرى: فالفتح والضم والكسر والوقف، ولا خلاف بين النصب والفتح، والرفع والضم، والجر والكسر، والجزم والوقف من حيث المستوى الصوتي، ولكن الخلاف نظري، إذ علامات الإعراب تتغير تبعاً لتغير العوامل، والأخرى لا تتغير ولو تغير العامل، يقول سيبويه: «وإنما ذكرت لك ثمانية مجار لأفرقَ بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة، لما يحدث فيه العامل ـ وليس شيء منها إلا وهو

يزول عنه ـ وبين ما يبنى عليه الحرف بناء لا يزول عنه لغير شيء أحدث ذلك فيه من العوامل التي لكل عامل منها ضرب من اللفظ في الحرف وذلك الحرف حرف الإعراب»[1].

فسيبويه بكلامه هذا يفتح الباب للحديث عن العامل، كما فتح أستاذه الخليل قبله الباب للحديث عن العلة، والملاحظ في هذا القول أن سيبويه يستعمل المجاري وهي أواخر الكلمات.

ونجد المصطلح نفسه عند العروضيين (باب القافية) يقول الأخفش: «والمجرى في الشعر حركة حرف الروي فتحته وضمته وكسرته، وليس في الروي المقيد مجرى؛ لأنه لا حركة فيه فتسمى مجرى»[2] والذين يربطون دائماً بين عِلْم (مصدر) وعِلْمٍ (هدف) يرون أن سيبويه مخطئ في استعماله «المجرى» لأن الجزم في نظر سيبويه مجرى وهو ليس بحركة، ولكن الذين يدافعون عن سيبويه يقولون: «إن عرض صاحب الكتاب في قوله مجاري أواخر الكلم؛ أي: أحوال أواخر الكلم وأحكامها والصور التي تتشكل بها، فإذا كانت أحوالاً وأحكاماً فسكون الساكن حال له، كما أن حركة المتحرك حال له»[3]

وأرجع في هذا المقام إلى المبدإ الذي انطلق منه وهو أن عملية التأثير والتأثر بين العلوم ترجع إلى تصور نظري عام، ولكن لكل باحث أو دارس أن يختار من هذا التصور النظري ما يلائم موضوعه، فالمجرى مصطلح نظري عام استفاد منه العروضي بطريقته، واستفاد منه النحوي بطريقته، فلا نلزم النحوي أن يتشبث بمفهوم المصطلح عند العروضيين، فالأصل والفرع عند العروضيين، يختلف عن الأصل والفرع عند النحاة، كما أن مفهوم العلة عند العروضيين، يختلف عن مفهوم العلة عند النحاة، وكذلك الزيادة والنقصان. . . وهلمّ جرّا.

وفكرة التأثير والتأثر تجعل بعض الباحثين يبحثون عن المصادر المعرفية لفكرة العامل، وكلما وصلنا إلى نظر عقلي عند المفكرين العرب،

---

(١) سيبويه، الكتاب ١/١٣.

(٢) ابن منظور، لسان العرب، ١٤/١٤١.
المزرباني، الموشح ص١١.

(٣) ابن منظور، لسان العرب ١٤/١٤١.

وجدنا الباحثين يبحثون عن أثر العقل اليوناني في العقل العربي.

فمحمد عيد يطرح أطروحات ثلاثاً حول نظرية العامل قائلاً: «فإما أن تكون تلك الفكرة (فكرة العامل) قد عرفت مباشرة من غيرها، أو أن الباحثين في النحو قد ابتدعوها بعقولهم دون مساعدة. أو أنهم تأثروا في ابتداعها بعامل خارجي تأثر غير مباشر»[1].

ويورد قولاً للخوارزمي في كتابه «مفاتيح العلوم» يوحي بوجود علاقة بين النحو اليوناني في الحركات وما ورد عن الخليل بن أحمد في حديثه عن الحركات والألقاب، ولكن الباحث المعاصر لا يؤيد هذا الرأي لعدم وجود علاقة بين النحو اليوناني والنحو العربي، وإن لم تكن هذه العلاقة موجودة بين النحوين فإنه يميل إلى وجود علاقة بين النحو العربي والمنطق الأرسطي في فكرة العامل، فهناك علاقة بين المقولة التاسعة من المقولات العشر (الأرسطية) مقولة «ينفعل» والمقولة العاشرة مقولة «يفعل» فالأولى تدل على التأثر والثانية تدل على التأثير، والعلاقة بين العامل والمعمول هي علاقة بين المؤثر والمتأثر، فالمنطق الأرسطي في نظر محمد عيد كان له الأثر الفعال في فكرة العامل ولو بطريق غير مباشر: «لأن العرب في نظره قد عرفوا المنطق في وقت مبكر وأغرموا به»[2].

وأرى أن العقل العربي كغيره من العقول عرف دائماً نوعاً من المنطق، ألا وهو المنطق الطبيعي الذي يعد أُسّاً من أُسس الفكر، فالطفل منذ بلوغه السن الرابعة يأخذ في سؤاله عن الأسباب والمسببات، وبمنطقه الطبيعي يكتشف ما ينفعه وما يضره، فإن عرف أن النار تسبب له إحراقاً ابتعد عنها مرة أخرى لأنه يربط بين السبب والمسبب، فكيف بنا أمام نحاة يخترقون اللغة محملين بأدوات معرفية لتحليلها، فلا شك أن النحوي وهو يرى أن مكوني الجملة مجردين من العوامل، يكونان مرفوعين، وإذا دخل ناسخ الجملة تغير مكوناها إعرابيّاً، فجملة «محمد حاضر» مجردة من العوامل[3] مرفوع مكوناها،

---

(١) محمد عيد، أصول النحو ص٢٣٨.

(٢) نفسه ص٢٢٩.

(٣) مجردة عن العوامل اللفظية.

ودخول ناسخ مثل: «إن» يغيرهما أو يغير أحدهما. فتقول: «إن محمداً حاضر» وإذا دخل عليها ناسخ آخر مثل: «كان» أصبحت الجملة «كان محمد حاضراً»، فالنحوي يربط بين الاختلاف وأسبابه، وهذه الملاحظة توحي إليه بالبحث عن الأسباب المتعددة وراء اختلاف الحركات، أضف إلى ذلك أن الواقع المادي أو الأخلاقي أو غيره يؤثر في عقلية النحاة، فقد سبق في حديثنا عن القياس، أن رأينا سيبويه يقيس على ظواهر اجتماعية أو أخلاقية ووجدنا النحاة المتأخرين يربطون فكرة العامل بالمظاهر الحسية. يقول ابن الأنباري: «وكما يستحيل في الحسيات الفعل باستطاعة معدومة، والمشي برجل معدوم والقطع بسيف معدوم، والإحراق بنار معدومة، فكذلك يستحيل في هذه الصناعة النصب بعامل معدوم؛ لأن العلل النحوية مشبهة بالعلل الحسية»[١].

ويقول في مكان آخر: «فحرف الشرط يعمل في جواب الشرط عند وجود فعل الشرط لا به، كما أن النار تُسَخن الماء بواسطة القدر والحطب، فالتسخين إنما حصل عند وجودها، لا بهما لأن التسخين إنما حصل بالنار وحدها، فكذلك ها هنا «إنْ» هو العامل في جواب الشرط عند وجود فعل الشرط لا أنه عامل معه»[٢]

فالنار والقدر والتسخين ليست نتاج القرون المتأخرة، وإنما هي نتاج قرون سابقة، ولا يمكن للنحاة ألا يتأثروا بهذا الواقع خصوصاً إذا علمنا أن شعرهم العربي حافل بالتشبيهات المأخوذة من الواقع، ففكرة العامل مستمدة من منطق النحاة الطبيعي، فهم مبتدعوها أولاً، وربما تطورت هذه الفكرة على مر العصور بتطور العقليات والعلوم.

والعامل عند النحاة ما أوجب آخر الكلمة على وجه مخصوص[٣]

وآخر الكلمة إما أن يكون رفعاً أو نصباً أو جرّاً أو جزماً[٤] وهذا ما نص عليه سيبويه في كتابه، فالمكون العاملي يتكون من عامل ومعمول وأثر (علامة)،

---

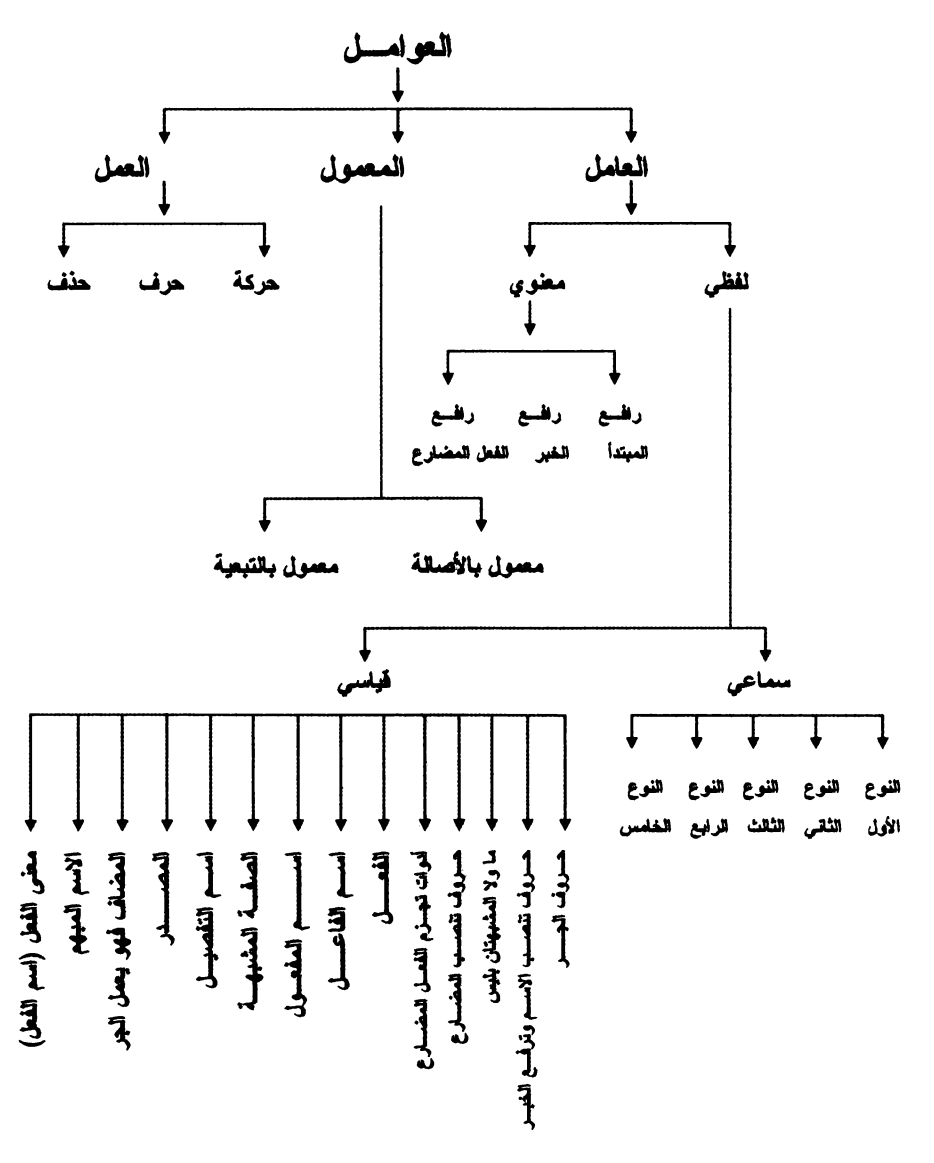
(١) ابن الأنباري، الإنصاف ٢٤٧/١.

(٢) ابن الأنباري، الإنصاف ٦٠٨/٢.

(٣) الجرجاني، التعريفات ص١٤٥.

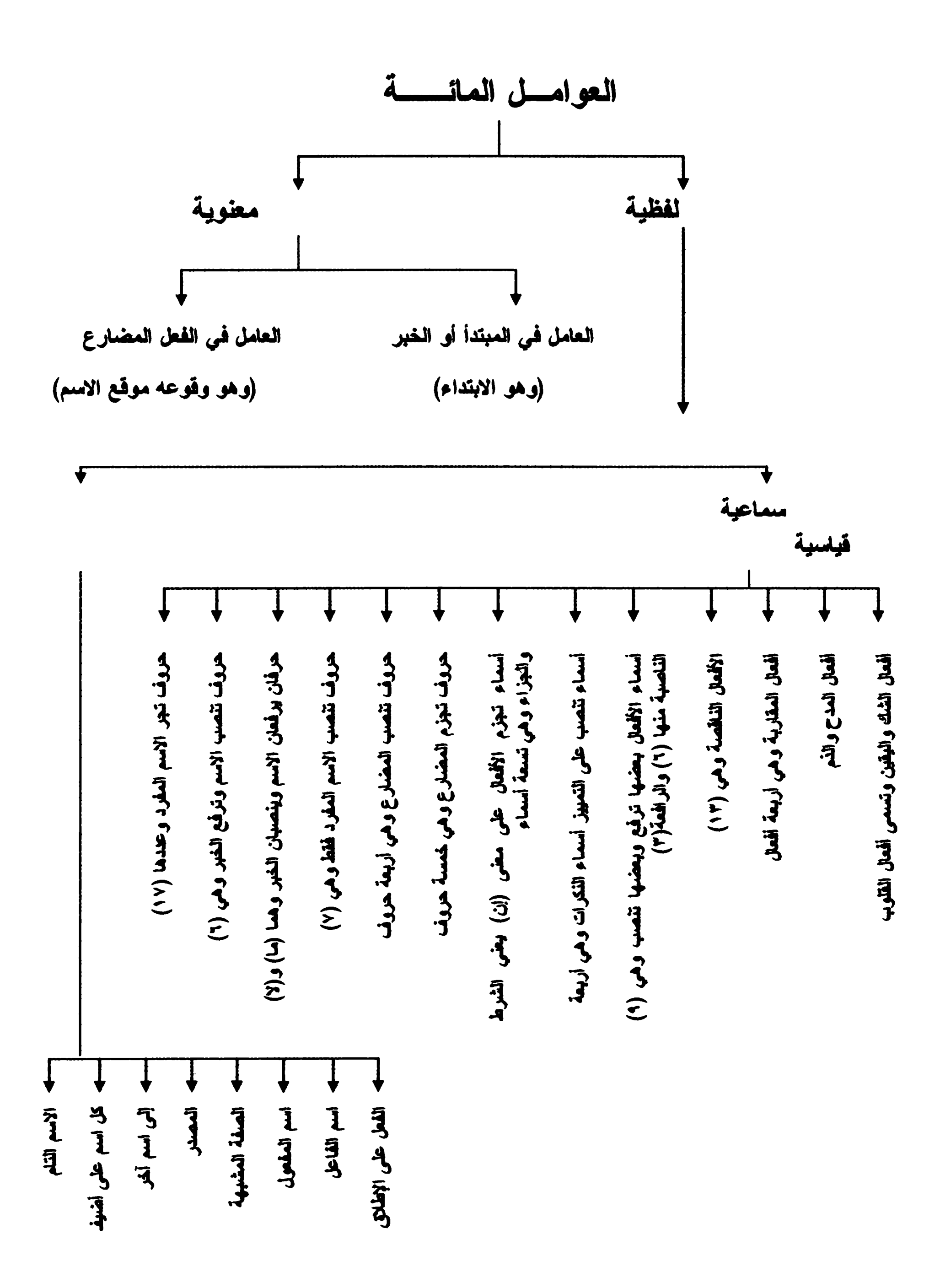
(٤) الجرجاني، العوامل المائة ص١٤٢.

وقد جمعها الجرجاني في مؤلفه «العوامل المائة». يقول عبد القاهر الجرجاني: «فاعلم أنه لا بد لكل طالب معرفة الإعراب من معرفة مائة شيء، ستون منها تسمى عاملاً، وثلاثون منها تسمى معمولاً، وعشرة منها عملاً وإعراباً»[1].



---

(١) الجرجاني، العوامل المائة ص١٧١.
وانظر: جدول هذه العوامل.


العوامـــل المائـــــة
لفظية
معنوية
العامل في المبتدأ أو الخبر
(وهو الابتداء)
العامل في الفعل المضارع
(وهو وقوعه موقع الاسم)
سماعية
قياسية
افعال الشك واليقين وتسمى افعال القلوب
افعال المدح والذم
افعال المقاربة وهي اربعة افعال
الأفعال الناقصة وهي (١٣)
أسماء الأفعال بعضها ترفع وبعضها تنصب وهي (٩) الناصبة منها (٦) والرافعة(٣)
أسماء تنصب على التمييز أسماء النكرات وهي اربعة
أسماء تجزم الأفعال على معنى (إن) بمعنى الشرط والجزاء وهي تسعة أسماء
حروف تجزم المضارع وهي خمسة حروف
حروف تنصب المضارع وهي اربعة حروف
حروف تنصب الاسم المفرد فقط وهي (٧)
حرفان يرفعان الاسم وينصبان الخبر وهما (ما) و(لا)
حروف تنصب الاسم وترفع الخبر وهي (٦)
حروف تجر الاسم المفرد وعددها (١٧)
الفعل على الإطلاق
اسم الفاعل
اسم المفعول
الصفة المشبهة
المصدر
الى اسم آخر
كل اسم على اضيف
الاسم التام

وإن علاقة العامل بالمعمول ليست علاقة لفظية تركيبية، وإنما قد تكون لفظية ومعنوية أو معنوية دون اللفظية، يقول سيبويه في باب التنازع: «فالعامل في اللفظ أحد الفعلين، وأما في المعنى فقد يعلم أن الأول قد وقع إلا أنه لا يُعمل في اسم واحد نصب ورفع، وإنما كان الذي يليه أولى لقرب جواره، وأنه لا ينقض معنى»(١) فالعامل يختار لفظاً شريطة عدم نقض معنى، ويوضح سيبويه هذا الرأي في مكان آخر تعليقاً على البيت الشعري:

وَلَقَدْ أرَى تَغْنَى به سَيْفَانَةٌ ... تُصْبي الحليمَ ومِثْلُهَا أصْبَاهُ

قائلاً: «فالفعل الأول في كل هذا معمل في المعنى وغير معمل في اللفظ والآخر مُعْمَلُ في اللفظ والمعنى»(٢).

وقال امرؤ القيس:

فلو أنَّ ما أسْعَى لأدْنَى مَعيشَة ... كَفَانِي ولَمْ اطْلُبْ قَلِيلٌ منَ المَالِ

فرغم أنَّ العامل «أطلب» مجاورٌ لقليل فإنه لم يعمل فيه وعمل فيه «كفاني»، للعلاقة اللفظية والمعنوية، وعليه يقول سيبويه: «فإنما رفع لأنه لم يجعل القليل مطلوباً. وإنما كان المطلوب عنده الملك، وجعل القليل كافياً، ولو لم يرد ذلك ونصب فسد المعنى»(٣)

ويرد ابن هشام قول الكوفيين الذين يجعلون بيت امرئ القيس داخلاً في باب التنازع قائلاً: «ولا يجوز «قام وقعد زيد» ولذلك بطل قول الكوفيين: إن من التنازع قول امرئ القيس ـ كفاني ولم أطلب قليل من المال».

وإنه حجة على رجحان اختيار إعمال الأول: لأن الشاعر فصيح، وقد ارتكبه من لزوم حذف مفعول الثاني، وترك إعمال الثاني مع تمكنه منه وسلامته من الحذف، والصواب أنه ليس من التنازع في شيء لاختلاف مطلوبي الفاعلين، فإن «كفاني» طالب للقليل، و«أطلب» طالب للملك محذوفاً

---

(١) سيبويه، الكتاب ١/ ٧٣ ـ ٧٤.

(٢) نفسه ١/ ٧٧.

(٣) سيبويه، الكتاب ١/ ٧٩.

لدليل وليس طالباً للقليل لئلا يلزم فساد المعنى»[1].

ويقسم الجرجاني عمل الحروف إلى ما يلي[2]:

١ ـ ما عمل لفظاً ومعنى كحروف الجر، فالباء في «مررت بزيد» عملت الجر في لفظ زيد وأفادت في المعنى إلصاق الفعل به.

٢ ـ ما يعمل معنى ولا يعمل لفظاً كهمزة الاستفهام وهل، إذ تخرج معنى الجملة من الخبر إلى الاستفهام.

٣ ـ ما يعمل لفظاً ولا يعمل معنى كحروف الجر المزيدة نحو ألقى بيده.

٥ ـ ٢ ـ أقسام العوامل:

أنواع العوامل مرتبطة أشد الارتباط بأقسام الكلم، فالكلم عند النحاة العرب القدماء اسم وفعل وحرف، والعلاقة بين هذه الأقسام علاقة عاملية، وهي علاقة تركيبية أو دلالية أو هما معاً، والعوامل منها ما يعمل بالأصالة، ومنها ما يعمل بالمشابهة، وهناك عاملان فقط يؤثران في قسمين من أقسام الكلم، ولا يوجد لهما تمثيل لفظي في الكلام، فالأول: الابتداء وهو التعري عن العوامل اللفظية[3]. والثاني: خاص بالفعل المضارع وهو التجرد عن العوامل اللفظية[4].

وقد قسَّم النحاة العوامل وفق تصور خاص يتعلق بالأصل والفرع، والاختصاص وعدم الاختصاص، والقوة والضعف.

٥ ـ ٢ ـ ١ ـ ما يعمل بالأصالة وما لا يعمل:

ولهذا النوع الأول بعد نظري مهم، في ظواهر تركيبية مثل ظاهرة التقديم والتأخير وظاهرة الحذف.

---

(١) ابن هشام، مغني اللبيب ٢/ ٥٦٨.

(٢) الجرجاني، المقتصد، ص٨٨ ـ ٩٠.

(٣) السيوطي، الأشباه والنظائر ١/ ٢٩١.

(٤) نفسه ١/ ٢٩٢.

١ ـ الأصل في الأسماء أن لا تعمل[١].

٢ ـ الأصل في الأفعال أن تعمل[٢].

٣ ـ الأصل في الفعل ألا يعمل في الفعل[٣].

٤ ـ لما كان الفعل فرعاً عن الاسم في الإعراب لم تكثر عوامله كثرة عوامل الاسم، إذ من عاداتهم التصرف في الأصول دون الفروع[٤].

٥ ـ الفروع أبداً تنحط عن درجة الأصول[٥].

٦ ـ العمل أصل في الأفعال، فرع في الأسماء والحروف[٦].

ويرى السهيلي أن الحروف يجب أن تعمل بالأصالة، يقول: «وليس للحرف معنى في نفسه، وأما الذي له معنى على الحقيقة هو الاسم، ومن ثم وجب ألا يكون عاملاً في غيره على الحقيقة، ووجب أن يكون الحرف عاملاً في كل ما دل على معنى فيه؛ لأن الألفاظ تابعة للمعاني، فكما تشبث الحرف بما دخل عليه معنى، وجب أن يتشبث به لفظاً، وذلك هو العمل»[٧].

٥ ـ ٢ ـ ٢ ـ القوة والضعف:

إن التصنيف الثاني مرتبط بالتصنيف الأول إن لم نقل: إنه فرع عنه، فالعوامل الأصول تمتاز بقوتها على العوامل الفروع، بل يوجد داخل العوامل الأصول عامل أقوى من آخر، وهذه القوة تسمح للعوامل أن تتصرف بحرية في علاقتها مع معمولاتها.

وهذه مجموعة مبادئ خاصة بهذا التصنيف.

---

(١) ابن الأنباري، الإنصاف ١/٤٦، ٤٧، ١/٨٤.

(٢) نفسه ١/١٦٣.

(٣) نفسه ٢/٦٠٨.

(٤) السيوطي، الأشباه والنظائر ١/٣١٥.

(٥) السيوطي، الأشباه والنظائر ١/٣١٣.
ابن الأنباري، الإنصاف، ص٦٠، ٢٢٩، ٣٦٧، ٣٦٩.

(٦) السيوطي، الأشباه والنظائر ١/٢٨٩.

(٧) السهيلي، نتائج الفكر ص٥٩.

١ ـ عوامل الأسماء أقوى من عوامل الأفعال[١].

٢ ـ عوامل الأفعال ضعيفة، فينبغي أن لا تعمل مع الحذف من غير دليل[٢]

٣ ـ العامل المعنوي ضعيف، فلا يعمل في شيئين كالعامل اللفظي[٣].

٤ ـ الحرف أضعف من الفعل لأنه فرع عليه في العمل[٤]

٥ ـ الفرع أبداً يكون أضعف من الأصل[٥].

٦ ـ الابتداء أقوى من عامل المضارع[٦].

٧ ـ العامل الضعيف لا يعمل فيما قبله[٧]

٨ ـ العامل الضعيف لا يحذف[٨]

٥ ـ ٢ ـ ٣ ـ الاختصاص وعدم الاختصاص:

إن الاختصاص شرط ضروري في العمل، فحروف الجر مثلاً مختصة بالأسماء، وحروف النصب والجزم مختصة بالأفعال. . . وهذه مجموعة مبادئ تتعلق بالاختصاص.

١ ـ إن العامل إنما كان عاملاً لاختصاصه، فإذا بطل الاختصاص بطل العمل[٩]

٢ ـ الحرف يعمل إذا كان مختصّاً[١٠].

---

(١) ابن الأنباري، الإنصاف ٢/٥٢٩، ٢/٥٥٨ ـ ٥٦٣.

(٢) نفسه ٢/٥٦٢.

(٣) نفسه ١/٤٧.

(٤) نفسه ١/٨١.

(٥) ابن الأنباري، الإنصاف ١/١٧٦.

(٦) السيوطي، الأشباه والنظائر ١/٢٩٩.

(٧) نفسه ١/٢٠٥.

(٨) نفسه ١/٣٠٦.

(٩) ابن الأنباري، الإنصاف ٢/٥٧٨.

(١٠) نفسه ١/٧٣، ١٦٥، ٣٧٧.

٣ ـ عوامل الأفعال لا تعمل في الأسماء، وعوامل الأسماء لا تعمل في الأفعال[١].

٤ ـ كل حرف اختص بشيء، ولم ينزل منزلة الجزء منه، فإنه يعمل[٢].

ونختم هذه المبادئ بقول أبي الحسن بن أبي الربيع (ـ ٦٨٨هـ) في شرح الإيضاح: «فمتى وجدت مختصّاً لا يعمل أو غير مختص يعمل، فسبيلك أن تسأل عن العلة في ذلك، فإن لم تجد فيكون ذلك خارجاً عن القياس»[٣].

وتُعد الأفعال من العوامل الأصول، ولكنها مع ذلك درجات، فهي إما جامدة أو متصرفة، والمتصرفة تعد في الدرجة الأولى تليها الجامدة.

ولهذا يرى ابن الأنباري أن الأفعال تعمل في معمولاتها، تقدمت هذه المعمولات أم تأخرت إذا ثبت لها الأصل والوصف[٤].

فالأفعال المتصرفة تمتاز بأصل العمل ووصف العمل، والأفعال غير المتصرفة يعزي إليها أصل العمل ويسلب منها وصف العمل، وما صح فيه الشرطان صح تقديم معموله عليه[٥]، وعلى هذا الأساس يرتبون العوامل، (فكان) في الدرجة الأولى تليها (ليس) وبعدهما (ما)، وكلما نزلت درجة العامل، فقد العامل قوته في التصرف بمعموله[٦]، وتاء القسم في الدرجة الثالثة؛ لأنها مبدلة من الواو، والواو مبدلة من الباء التي هي أصل للقسم، وما أتى في الدرجة الثالثة لا يكون إلا مختصاً، فالتاء مختصة بالقسم (الله)[٧].

والصفة المشبهة باسم الفاعل عملت تشبيهاً باسم الفاعل، واسم الفاعل عمل

---

(١) ابن الأنباري، الإنصاف ١/١٩٦، ٢/٥٥٣، ٥٧٠، ٥٧٦، سيبويه، الكتاب ٣/١٢٠.

(٢) السيوطي، الأشباه والنظائر ١/٢٩٤.

(٣) السيوطي، الأشباه والنظائر ١/٢٩٦.

(٤) ابن الأنباري، الإنصاف ١/١٦٣، ١٦٤، ٢٣٥، ٢٥١.

(٥) نفسه ١/١٦٣، ١٦٤.

(٦) السيوطي، الأشباه والنظائر ١/٣١٥.
ابن الأنباري، الإنصاف ١/١٦٤.

(٧) السيوطي، الأشباه والنظائر ١/٣١٥.

تشبيهاً بالفعل، فالصفة في عملها تأتي في الدرجة الثالثة، فكان عملها مختصّاً[1].

٥ ـ ٣ ـ القيود العاملية:

لقد وضع النحاة قيوداً عامة على العلاقة بين العامل والمعمول سواء أكان هذا العامل أصلاً أم فرعاً:

١ ـ العامل والمعمول كالعلة مع المعلول، والعلة لا يفصل بينها وبين معلولها، فيجب أن يكون العامل مع المعمول[2]

٢ ـ رتبة العامل أن يكون مقدماً على المعمول[3].

٣ ـ لا يدخل عامل على عامل[4].

٤ ـ لا يعمل عاملان في اسم واحد[5].

٥ ـ لا يجوز تقديم ما يرتفع بالفعل عليه[6].

٦ ـ الابتداء إنما يرتفع به الاسم في موضع لا يجب فيه تقدير الفعل[7].

٧ ـ تقدير ما هو الأصل في العمل وهو الفعل أولى من تقدير ما هو الفرع فيه[8].

٨ ـ ليس في كلام العرب عامل يعمل في الأسماء النصب إلا ويعمل الرفع[9].

---

(١) نفسه ١/٣١٥.

(٢) السيوطي، الأشباه والنظائر ١/٣٠٦.

(٣) ابن الأنباري، الإنصاف ١/٦٨.
السيوطي، الأشباه والنظائر ١/٣٠٤.

(٤) ابن الأنباري، الإنصاف ١/٥٠.
المبرد، المقتضب ٤/١٠.

(٥) ابن الأنباري، الإنصاف ١/١٨٧.
السيوطي، الأشباه والنظائر ١/٣٠٤.

(٦) ابن الأنباري، الإنصاف ٢/٦١٦.
وعبارة المبرد: لا يرفع الفعل فاعلين إلا على جهة الإشراك. المقتضب ٤/١٢٨.

(٧) ابن الأنباري، الإنصاف ٢/٦٢٠.

(٨) نفسه ١/٢٤٦.

(٩) ابن الأنباري، الإنصاف ١/١٨٧.

٩ ـ ليس في كلام العرب حرف يعمل الخفض في المكني دون الظاهر[١]

١٠ ـ إذا أعملت العرب شيئاً مضمراً لم يخرج عن عمله مظهراً[٢].

يقول ابن الأنباري: «والفعل لا يخلو إما أن يكون مظهراً موجوداً أو مقدراً في حكم الموجود، فأما إذا لم يكن مظهراً موجوداً ولا مقدراً في حكم الموجود كان معدوماً من كل وجه، والمعدوم لا يكون عاملاً»[٣].

١١ ـ المعمول لا يقع إلا حيث يقع العامل[٤]

١٢ ـ عدم العمل في محل لا يقبل العمل لا يدل على عدم العمل في محل يقبل العمل[٥].

٥ ـ ٤ ـ وسائط العمل:

إن بعض العوامل لا تستطيع أن تصل إلى معمولاتها بنفسها، فلا بد لها ـ في نظر النحاة العرب ـ من وسيط تعتمده للوصول إلى المعمول، فالفعل اللازم يصل إلى مفعوله بحروف الجر مثلاً، ويصل الفعل إلى المستثنى بواسطة «إلا» ويصل إلى المفعول معه بوساطة «الواو» التي بمعنى مع. . .[٦].

ويستندون في اعتمادهم الوسائط إلى الظواهر الحسية «فإن النار تسخن الماء بواسطة القدر والحطب، فالتسخين إنما حصل عند وجودهما لا بهما؛ لأن التسخين إنما حصل بالنار وحدها»[٧].

---

(١) نفسه ١/٦٨٨.

(٢) سيبويه، الكتاب ١/١٠٦.

(٣) ابن الأنباري، الإنصاف ١/٢٤٧.

(٤) نفسه، ١/٦٧، ٦٨، ١٦٢.

(٥) نفسه ١/٥٠.

(٦) الجرجاني، دلائل الإعجاز ص٦.

(٧) ابن الأنباري، الإنصاف ٢/٦٠٨.
السيوطي، الأشباه والنظائر ١/٢٩٢.

٥ ـ ٥ ـ عوائق العمل:

إن العامل القوي عند النحاة يعمل في معمولاته متقدماً أو متأخراً، ولكن تعترضه عوائق لا تسمح له أن يعمل في المتقدم عليه، ولا أن يكون مفسراً لعامل مقدر لهذا المعمول، والعوائق هي:

١ ـ حرف النفي لا يعمل ما بعده فيما قبله[١].

٢ ـ الشرط لا يعمل ما بعده فيما قبله[٢].

٣ ـ حرف الاستفهام لا يعمل ما بعده فيما قبله[٣]

٤ ـ لام القسم تمنع ما بعدها أن يعمل في قبلها[٤].

٦ ـ لا يعمل الفعل الواقع في جملة الصلة[٥].

٧ ـ لا يعمل الفعل الواقع موضع الصفة[٦]

وقد يقول القائل يمكن أن نقدر عاملاً آخر غير العامل المذكور في الجملة شريطة أن يكون هذا العامل مفسراً له، يقول ابن عقيل: «ما لا يصلح أن يعمل فيما قبله لا يصلح أن يفسر عاملاً فيما قبله»[٧].

خاتمة:

لقد حاولنا في هذا الباب أن نبين الخطوط الكبرى لنظرية النحو العربي؛ لأنها كانت هي المستهدفة نقداً في المؤلفات اللغوية المعاصرة.

---

(١) ابن الأنباري، الإنصاف ١/ ٢٧٩.
(٢) نفسه ١/ ٢١٦، ٢/ ٦٢٧.
(٣) سيبويه، الكتاب ١/ ١٢٨.
المبرد، المقتضب ٤/ ١٢٨.
ابن الأنباري، الإنصاف ١/ ١٥٩ ـ ١٧٣.
(٤) ابن الأنباري، الإنصاف ١/ ١٩٦.
(٥) سيبويه، الكتاب ١/ ١٢٨.
(٦) نفسه ١/ ١٢٨.
(٧) ابن عقيل، شرح الألفية ١/ ٥٢٥.

الباب الثاني

نظرية النحو العربي في المؤلفات الحديثة
من خلال اتجاهات لسانية

الفصل الأول

إرهاصات الإحياء في البحث اللغوي

١ ـ ١ ـ تحقيب البحث اللغوي:

إن اللغة ظاهرة اجتماعية، تعد الوسيلة الأهم من وسائل التواصل الإنساني، ولما كان الإنسان ميّالاً بطبعه إلى التجمع، كان لا بد له من وسيلة يقضي بها أغراضه، فكانت اللغة الطبيعية منذ الخلق الإنساني لصيقة بالإنسان، والإنسان ليس مادة بسيطة بل هو جسم معقد، وظهرت اللغة ـ لاتصالها بالإنسان ـ جد معقدة، والبحث في دخائل الإنسان هو بحث عنه من خلال سلوكه اللغوي، ولهذا تعددت العلوم المرتبطة باللغة مثل: علم النفس اللغوي، وعلم الاجتماع اللغوي، والأنثروبولوجيا، واللسانيات، وقد تتقاطع هذه العلوم في كثير من النقاط مهما حاول العلماء أن يفصلوا علماً عن علم، ويعد اللسانيون من أقدم الباحثين في علاقتهم باللغة، وقد ترجع هذه العلاقة بين اللسانيين واللغة إلى القرن السابع قبل الميلاد[١]، حيث ظهرت المدرسة الهندية النحوية التي اتخذت السنسكريتية مادة لها، «فقد سبقت المدرسة اللسانية اليونانية إلى الوجود، كما سبقت المدرسة العربية كذلك، وتختلف هذه المدرسة الهندية عن المدرسة اليونانية في أنها شغلت بالدراسة اللسانية كوسيلة لحفظ تراثها الديني، ولم يكن انشغالها بالدراسات اللسانية وليد ولعها بالدراسات الفكرية الفلسفية كما كان الحال عند اليونان القدماء»[٢].

---

(١) هناك اختلاف كبير في تحديد ميلاد أعلام النحو الهندي، قد يتراوح بين القرن، وثلاثة القرون (أحمد مختار عمر، البحث اللغوي عند الهنود ص٢٨).

(٢) محمد محمود غالي، أئمة النحاة ص٨٩.

ومؤرخو اللسانيات يقرون بريادة أقدم وأبرع نحوي عرفته المرحلة الهندية، وهو بانيني. فلقد تمت على يديه الدراسة العلمية للغة السنسكريتية، وصاغ كتاباً يحوي أربعة آلاف قاعدة نحوية[١]

وتعد المدرسة اليونانية المرحلة الثانية في الدرس اللساني بعد الهنود، وكانت دراستهم دراسة فلسفية. فقد تحدثوا عن العلاقة بين الدال والمدلول، هل هي طبيعية أو اتفاقية؟ وانقسم اللسانيون تجاه هذه العلاقة إلى فريقين، فريق الطبيعيين وفريق الاتفاقيين، ومن روّادهم في النحو أرسطو[٢] كما اختلفوا في اللغة: هل هي قياسية أو سماعية؟ أي: هل اللغة تخضع لقواعد اطرادية أو منها الاطرادي ومنها الشاذ؟ وكان نحو أرسطو خليطاً بين منطقه ودراسة اللغة[٣].

والمرحلة الثالثة في تاريخ اللسانيات هي: النحو العربي، فلقد تحدث مؤلفو طبقات النحاة واللغويين القدماء عن نشأة النحو، وعن الرعيل الأول من النحاة، كما كتب مؤرخو النحو من المحدثين مؤلفات عدة تناولت الجانب التاريخي والتحليلي والنقدي...

وما يهمنا هو ما وصل إليه النحو العربي من دراسة وتحليل لكلام العرب الذي سبق أن حددنا فضاءه الزمكاني. ويعد كتاب سيبويه أول مؤلف وصلنا كاملاً، وإنه بحق كتاب يحلل اللغة العربية تحليلاً وصفياً بعيداً عن كل معيارية، ويدرس الظواهر اللسانية، ويحللها مبرزاً فيها ما يرقى إلى الدرجة النحوية العليا، وما يسفل إلى درجة القبح، ولم يكن في تحليله يفصل بين الإعراب والمعنى، سواء أكان لهذا المعنى علاقة بالتركيب أو علاقة بالمقام، والتركيب الذي يتناقض مع المعنى يعد في درجة المستقيم المحال.

وخير من يقدر صعوبة العمل الذي قام به سيبويه، حين استدرك عليه

---

(١) أحمد مختار عمر، البحث اللغوي عند الهنود ص٣٧.
محمد محمود غالي، أئمة النحاة ص٩٠.

(٢) john lyons, linguistique générale,p.7

(٣) محمد محمود غالي، أئمة النحاة ص٨٠.

بعض فوائت الكتاب، هو ابن جني حين يقول: «وإن إنساناً أحاط بقاصي هذه اللغات المنتشرة، وتحجر أذراءها المترامية، على سعة البلاد، وتعادى ألسنتها اللداد، وكثرة التواضع بين أهليها من حاضر وباد، حتى اغترق جميع كلام الصرحاء والهجناء، والعبيد والإماء، في أطرار الأرض، ذات الطول والعرض ما بين منثور إلى منظوم، ومخطوب به إلى مسجوع، حتى لغات الرعاة الأجلاف والرواعي ذوات إصرار الأخلاف، وعقلائهم والمدخولين، وهذاتهم الموسوسين في جدهم وهزلهم، وحربهم وسَلْمهم، وتغاير الأحوال عليهم، فلم يخلل من جميع ذلك ـ على سعته وانبثاثه وتناشره واختلافه ـ إلا بأحرف تافهة المقدار، متهافتة على البحث والاعتبار ـ ولعلها أو أكثرها مأخوذة عمن فسدت لغته، فلم تلزم عهدته ـ لجدير أن يعلم بذلك توفيقه، وأن يخلى له إلى غايته طريقه»[١] وهو نفسه المتحدث عنه في مكان آخر[٢]، عن طريقته في جمع شتات خيوط هذا العلم، ممن سبقوه ليخرج منسجماً منسّقاً في كتاب مُلِمّ بأغلب الظواهر النحوية في اللغة العربية، وكان هذا الكتاب المنطلق الأساس لكل المؤلفات النحوية التي تلته، فمن منظم له إلى مفسر وموجز وناقد ومجمل. . . إلخ.

ويمكن أن نذكر أن هناك منعطفات أساساً لمن يريد أن يسطر مساراً للنحو العربي.

سيبويه في «كتابه» وابن جني في «خصائصه»، والجرجاني في «دلائله»: (دلائل الإعجاز)، وابن مضاء القرطبي في «رده على النحاة»، وابن هشام في «مغنيه»: (مغني اللبيب).

وجل المؤلفات النحوية التي اطلعنا عليها، ما هي إلا تفسير أو تلخيص أو تعقيب. ولا نقصد أن هذه المؤلفات خالية من الاجتهاد، وإلا لم يكن ليهتم بها في الثقافة العربية الإسلامية، وإنما انحرفت كثيراً عن منهاج سيبويه

(١) ابن جني، الخصائص ٣/١٨٦.

(٢) ابن جني، الخصائص ١/٣٠٨.

الوصفي إلى المنهاج المعياري، ويصف ابن خلدون هذا المسار في مقدمته قائلاً: «إن الخليل بن أحمد هذب الصناعة، وكمل أبوابها، وأخذها عنه سيبويه، فكمل تفاريعها، واستكثر من أدلتها وشواهدها، ووضع فيها كتابه المشهور الذي صار إماماً لكل ما كتب منها من بعده.

ثم وضع أبو علي الفارسي وأبو القاسم والزجاجي كتباً مختصرة للمتعلمين، يحذون فيها حذو الإمام في كتابه، ثم طال الكلام في هذه الصناعة، وحدث الخلاف بين أهلها في الكوفة والبصرة المصرين القديمين للعرب، وكثرت الأدلة والحجاج بينهم، وتباينت الطرق في التعليم، وكثر الاختلاف في إعراب كثير من آي القرآن باختلافهم في تلك القواعد، وطال ذلك على المتعلمين، وجاء المتأخرون بمذاهبهم في الاختصار، واختصروا كثيراً من ذلك الطول مع استيعابهم لجميع ما نقل، كما فعله ابن مالك في كتاب «التسهيل» وأمثاله، أو اقتصارهم على المبادئ للمتعلمين، كما فعله الزمخشري في «المفصل» وابن الحاجب في المقدمة له، وربما نظموا ذلك نظماً مثل: ابن مالك في الأرجوزتين «الكبرى والصغرى»، وابن مُعطى في الأرجوزة «الألفية»[(١)]

وانتقلت الدراسات النحوية بعد نظم ألفية ابن مالك إلى شارح لها شرحاً مستفيضاً أو شرحاً وجيزاً. . . وتنوسي كتاب سيبويه ومنهجه، ولم يعد النحاة يرجعون إليه إلا لتأكيد فكرة أو نقدها أو الاستعانة بشاهد من شواهد سيبويه، فبدأت الدراسة النحوية الجادة المتجددة تتقهقر، وخمل ذكر النحو، فأصبحت سمة النحو عاراً على حاملها، إلى أن ظهر العصر الحديث، فأخذت محاولات عديدة في إحيائه أو تجديده أو إلباسه لباساً آخر مع الحفاظ على جوهره، أو تقديم بديل. . .

١ ـ ٢ ـ مظاهر التخلف العلمي:

لا يمكن لأي باحث في أي منحى من مناحي الحياة أن يعزل هذا

(١) ابن خلدون، المقدمة ص٥٤٧.

المنحى عما يحيط به، فلا يمكن افتراض أن النحو العربي تعرض للنقد والإحياء والتجديد بمعزل عن العلوم الأخرى.

فمصر ولبنان وهما في الحقيقة مكان الانطلاق للنهضة العربية الحديثة، لم تكونا أحسن حالاً في عصر الجمود، يقول أحد الرحالة الفرنسيين عن مصر والشرق العربي في أواخر القرن الثامن عشر: «الجهل عام في هذه البلاد، وفي كل بلد تابع لتركيا، وقد عم كل الطبقات، ويتجلى في كل العوامل الأدبية، وفي الفنون الجميلة، حتى الصناعات اليدوية تراها في حالة بدائية، ويندر أن تجد في القاهرة من يصلح الساعة، وإذا وجد فهو أجنبي... ولى عصر الخلفاء وليس من الأتراك أو العرب اليوم علماء في الرياضيات أو الفلك أو الموسيقى أو الطب، ويندر فيهم من يحسن الحجامة. ويستخدمون النار في الكي، وإذا عثروا بمتطبب أجنبي عدوه من آلهة الطب، وصار علم الفلك والنجوم شعوذة وتنجيماً، وإذا قيل لعلمائهم ورهبانهم: إن الأرض تدور عدوا ذلك كفراً؛ لأنه ـ في زعمهم ـ يخالف كتب الديانات»[(١)].

وإذا كانت العلوم البحتة على هذه الحال، فلا يمكن أن تكون العلوم اللغوية أحسن حالاً منها رغم محافظة جامع الأزهر على ما كانت عليه العلوم اللغوية القديمة، إذ كان التدريس فيه يسير على الطريقة العتيقة، من شروح وتعقيبات على المتون القديمة، دون التجرؤ على النقد أو التجديد وتقديم البديل.

١ ـ ٣ ـ عوامل النهضة اللغوية:

١ ـ ٣ ـ ١ ـ عوامل النهضة اللغوية غير المباشرة:

تحرك الشرق العربي من سكونه، وكانت حملة نابليون بونابرت سنة ١٧٩٨م لمصر، بمثابة الصدمة الكهربائية التي أيقظت وعي الشعب المصري من سباته، فلم تكن هذه الحملة سياسية فقط، بل كانت علمية كذلك، إذ

(١) عمر الدسوقي، في الأدب الحديث ١٧/١.

أطلع نابليون المصريين على ما وصل إليه الغرب من تقدم في شتى العلوم، وأهم عمل قام به هو إنشاؤه للمجمع العلمي المصري في غشت ١٧٩٨م. ولربما كان هو النواة لإنشاء مجمع (فؤاد الأول) للغة العربية[١] في دجنبر ١٩٣٢م الذي قام بدور لا يستهان به في الميدان اللغوي[٢]، إذ أصبحت كثير من البحوث اللغوية مصدراً للتجديد وإبداء الرأي في كثير مما كان محظوراً، وأصبح يستقطب علماء عرباً من جميع أنحاء العالم العربي ومستشرقين لطرح قضية من القضايا اللغوية أو العلمية، وفرسانه الأعضاء من الرجال الذين يعتمدهم المحدثون من المفكرين والأدباء أصولاً معرفية لثقافتهم أمثال طه حسين، والعقاد، والزيات...

ويذهب نابليون ليأتي محمد علي، فيبحث له عن سند عسكري يقضي به على الثورات التي يمكن أن تنشب داخل البلد، والحفاظ على مصر من الغزو الخارجي، فلما لم يجد في مصر ما يمكن أن يسعفه في الدفع بالفنون العسكرية، أخذ في إرسال البعثات إلى أوروبا للاستفادة مما وصل إليه الغرب في الفنون الحربية، ولكن الجندي محتاج إلى من يشفيه من الأمراض التي تهد قوته، فأنشأ مدرسة للطب وكان لا بد لهذه المدرسة من معرفة بالعلوم الطبية الحديثة، التي لم يعرف عنها العرب بعد شيئاً، غير ما عرفوه من العلوم الطبية العربية القديمة، فبدأت المحاولات الأولى في التلاقح بين اللغة العربية ولغات الغرب، ولجأ الدارسون إلى المصطلحات العربية القديمة يقابلون بها ما يمكن الاستعانة به في المصطلحات الطبية الغربية الحديثة، فظهرت الترجمة، التي تعد العنصر الفعال في التلاقح بين الثقافات، وأخذ محمد علي في إرسال البعثات العلمية المكونة من مجموعة من الطلاب رغبة في تحصيل المعارف الغربية، ونقلها إلى الشعوب العربية في الشرق التواقة إلى التطور والتجديد.

ولربما كان عامل الترجمة من أهم عوامل النهضة العربية الحديثة، إذ

---

(١) عمر الدسوقي، في الأدب الحديث ٢/ ١٨٤ ـ ١٨٥.

(٢) إبراهيم مدكور، المجمع في خدمة اللغة ص١٢.

مجلة المجلة، السنة، ١٠، العدد، ١١٤، يونيو، ١٩٦٦م.

نقل كثير من كنوز الغرب إلى المكتبات العربية مترجمة، ويرجع الفضل في ذلك إلى مدرسة الألسن التي كان يشرف عليها رفاعة الطهطاوي الذي كان بداءة أستاذاً في جامع الأزهر يدرس البلاغة والصرف والعروض، إلى أن انتدب واعظاً لبعثة أرسلها محمد علي إلى فرنسا للتعليم، فأصبح بفضل الله وموهبته متقناً للغة الفرنسية، دارساً لأعلامها المشهورين، مهتماً بالتعريب.

ولا شك أن التعريب لا ينتشر إلا بوجود مطابع عربية، ولقد وجدت أول مطبعة في عهد نابليون، وكانت هي النواة لمطبعة بولاق التي نشرت كثيراً من المؤلفات العربية، وساعدت على إحياء التراث العربي القديم، وذلك بعد أن جمعت المخطوطات والوثائق والكتب في دار الكتب المصرية.

ولم أبرز هذه العوامل اعتباطاً وإطناباً، ولكن أردت من ذكرها أن أُبيِّن أن هذه العوامل ساهمت في نهضة مصر[1] من جميع نواحيها، اجتماعيّاً وسياسيّاً ولغويّاً وأدبيّاً. فبدأت الثورة في كل شيء، في إحياء القديم والدعوة لتجديده. أو الثورة عليه، وتغريب الحياة الاجتماعية واللغوية والنقدية والسياسية، ففي كل ميدان من الميادين ترى أنصاراً للجديد وأنصاراً للقديم، فصراع دائم في النقد الأدبي والاجتماعي واللغوي والسياسي، فلا يمكن ـ كما قلت سابقاً ـ أن تعزل الحركة اللغوية وتجديدها عن الحركات الأخرى، حتى لا تظهر بدعاً في المسار التاريخي والثقافي، والاجتماعي والسياسي.

فاللقاء بالغرب أتاح لعلماء العرب التعرف على المناهج الحديثة. . . والمطبعة ودار الكتب أتاحتا لهؤلاء المادة الخام، التي يمكن إخراجها إلى الوجود وإعادة النظر فيها درساً وبحثاً ونقداً. والصحافة أتاحت لهم النقاش يوميّاً في قضية من القضايا الخاصة والعامة، فكان لا بد للباحث اللغوي أن يبرز إلى الوجود، وأول ما نلاحظه من تحرر داخل المناخ الفكري الجديد هو استدراك أحمد فارس الشدياق على «القاموس المحيط» بعض الفوائت في

---

(١) من المعلوم أن نهضة في الشام، كانت موازية للنهضة في مصر، وتركيزنا على مصر من باب التخصيص؛ لأن المعارك كانت أشد في مصر في كل المجالات.

مؤلفه «الجاسوس على القاموس»، فظهور عالم لغوي حديث يستدرك على معجمي قديم، مؤشر على إزالة العوائق النفسية التي ترى أن العالم القديم لا يستدرك عليه، وأنه ما ترك الأول للآخر شيئاً.

١ ـ ٣ ـ ٢ ـ عوامل النهضة اللغوية المباشرة:

١ ـ ٣ ـ ٢ ـ ١ ـ إحياء التراث اللغوي العربي القديم:

لا شك أن الحارس الأمين على الكتب اللغوية والنحوية القديمة كان هو الجامعات العربية القديمة، كجامع القرويين، والزيتونة والأزهر. وكانت هذه الجوامع تعتمد حفظ المتون وإعادتها على الطلاب بشروحها وحواشيها، ولكن لم تكن تهتم بها إخراجاً في شكل جديد يسهل على الباحثين المعاصرين قراءتها ونقدها والتعليق عليها، وتوظيفها بمنهج علمي معاصر، فقد بقيت المؤلفات الصرفية والنحوية حتى بداية العصر الحديث «على ما كانت عليه، بل زادت سواءً بما زيد عليها من نظم وحواش على المتون، وشروح مختلفة، فكانت تتصف بالتشويش الظاهر، والعناية بالشواذ، والبعد عن المنطق في عرض المادة، ورتابة الأمثلة البعيدة عن واقع الحياة، وفقدان الفهارس العلمية»[(١)] فكان الشرط الأساس لنهضة لغوية في العصر الحديث هو إحياء الكتب وفق منهج علمي معاصر، يعتمد البحث عن النسخ المخطوطة المتعددة للمؤلف الواحد ومقارنتها، لمحاولة إخراج المخطوط أقرب ما يمكن إلى نص المؤلف، مع إلحاقه بفهارس علمية تسهل على الباحث والقارئ التعامل مع النص، وإن عملية التحقيق ليست بالأمر الهين ـ كما يتوقع البعض ـ وإنما هي ثقافة خاصة متعلقة بمعرفة الخطوط، وتجميع لكثير من المصادر التي يصحح بها المحقق المتن المخطوط، والواقع أن المستشرقين كانوا السباقين في هذا الميدان.

فكتاب سيبويه يرجع الفضل في إحيائه إلى المستشرق الفرنسي هرتويغ

(١) رياض قاسم، اتجاهات البحث اللغوي الحديث في العالم العربي المعاصر ٢/ ١٠٤.

درنبورغ Hartwig Derenbourg أستاذ اللغة العربية الفصحى بالمدرسة الخاصة باللغات الشرقية في باريس (١٨٤٤ ـ ١٩٠٨) وكان ذلك بإيعاز من أستاذ فلايشر Fleisher (١٨٠١ـ ١٨٨٨م)، وتُعد طبعه بولاق للكتاب هي أول طبعة عربية (١٨٩٨ ـ ١٩٠٠م)؛ أي: بعد طبعة باريس، بنحو إحدى عشرة سنة، وقد اتخذت هذه الطبعة نسخة باريس أصلاً لها مع دقة في الضبط واعتماد نسخ أخرى[١].

هذا مثال لعمل المستشرقين الذين فتحوا باب التحقيق العلمي للمؤلفات اللغوية القديمة، وقد سار كثير من المحققين العرب على منوالهم، بل هناك من اختص في هذا المجال، وأبان عن علم كثير ودقة متناهية في التحقيق، ولست هنا بصدد ذكر هؤلاء المحققين، فهم كثيرون.

ونشر الكتب القديمة وإحياؤها بشكل علمي دقيق يسمح لأصحاب المناهج الحديثة في البحث والدراسة أن يفيدوا من هذه المؤلفات بإعادة صياغة نظرياتها، أو مقارنتها بما توصل إليه العلم الحديث أو شرحها وتقريبها للشادين والمتعلمين[٢]

١ ـ ٣ ـ ٢ ـ ٢ ـ إنشاء الجامعة المصرية:

وقراءة الكتب القديمة، دون تخريج طلبة وأساتذة مسلحين بمناهج حديثة في البحث والاستقراء، لا يؤتي أكله، بل يمكن أن يرجع بنا إلى ما عرفناه في المراحل السابقة في الجامعات التقليدية، فكان إنشاء الجامعة المصرية يستهدف تكوين الطلبة تكويناً علمياً لائقاً يساير العصر، فتخرج كثير من الطلبة على يد مستشرقين مبرزين نقلوا المناهج الأوربية إلى الجامعة المصرية، فاستوعب الطلاب هذه المناهج التي سمحت لهم بمتابعتها خارج تراب الوطن

(١) عبد السلام هارون، مقدمة كتاب سيبويه ١/ ٤٢.

Troupeau. G, lexique du KITAB de Sibawayhi, p.7.

(٢) ولمزيد من التفصيل حول إحياء التراث، يمكن الرجوع إلى: عبد السلام هارون. «إحياء التراث وما تم فيه» ص١٧، ٣٠، مجلة المجلة، السنة العاشرة، العدد، ١١٤ يونيو، ١٩٦٦م.

المصري لينهلوا العلوم من مناهلها الصرف، فرجع الشباب العربي المصري المتعلم إلى بلده ميالاً جانحاً إلى تقديم الجديد في العلوم اللغوية.

ويكفي أن نطلع على سلسلة المحاضرات التي ألقاها برجشتراسر في الجامعة المصرية[1]، لنعرف علاقة المستشرقين بالجامعة المصرية أولاً، ونقل علوم الغرب في المجال اللساني ثانياً، يقول في المقدمة: «إن الغرض من محاضراتي التي سألقيها عليكم هو درس اللسان العربي من الوجهة التاريخية؛ أي: من جهة نشأته وتكوينه، وأصول حروفه، وأبنيته وأشكال الجملة فيه، والتغييرات التي وقعت فيه مع توالي الزمان، واستنتاج العوامل التي سببت خصائص اللسان العربي التي تميز بها في أزهى عصوره في خلال القرون الأولى بُعَيد الهجرة، والوجهة الثانية التي يمكننا اتجاهها في علم اللسان هي النظامية، وهي أن ننظر إلى طور معين من أطوار تاريخ لغة معينة ونتساءل أين هي خصائص اللغة في هذا الوقت؟ وكيف ترتبط كل واحدة منها بسائرها؟ وما فائدة حروفها وأبنيتها وما تحوزه من الوسائط لتأدية المعاني وكيف تستعملها»[2]

ويقول في موضع آخر: «والنظر إلى اللسان العربي من الوجهة التاريخية له فائدتان؛ أولاهما: واضحة وهي إكمال معرفة اللغة العربية وشؤونها، والأخرى: هي التوصل إلى معرفة طرائف علم اللغة الغربي على العموم بأسهل وجه، وذلك أن علم اللغة الغربي له طرقات السؤال والبرهان، بعيدة عن تعليم اللغات العادي في المدارس، وغرضنا الأهم في هذا الدرس أن نسهل تفهم معنى اللغة التاريخي بواسطة النظر إلى اللغة العربية»[3]

فكلام برجشتراسر يوحي أنه ينقل إلى اللغة العربية علم اللغة التاريخي وعلم اللغة المقارن اللذين ظهرا في الغرب، فاكتشافات وليم جونز (١٧٤٦ ـ ١٧٩٤م) في سنة ١٧٨٦م بأن هناك تشابهاً بين اللغات السنسكريتية واللاتنية واليونانية والفارسية سمحت لفرانز بوب F.Bopp (١٧٩١ ـ ١٨٦٧م) وراسموس

---

(١) هذه المحاضرات جمعت في كتاب بعنوان: التطور النحوي للغة العربية: الذي طبع سنة ١٩٢٩م.

(٢) برجشتراسر، التطور النحوي للغة العربية ص٣.

(٣) نفسه ص٤.

راسك R.Rask (١٧٨٧ ـ ١٨٣٢م) بأن يؤسسا المنهج المقارن والنحو المقارن، أما علم اللغة التاريخي فقد ظهر حوالي ١٨٧٥، في ليبزج Leipzig بألمانيا، على يد مجموعة من اللسانيين الشبان أطلق عليهم النحاة الجدد، ويعد أوجست ليسكيين August Leskien (١٨٤٠ ـ ١٩١٦م)، وهرمان بول Herman Paul (١٨٤٦ ـ ١٩٢١م)، من الشبان الذين أسسوا مبادئ نظرية لعلم اللغة التاريخي، واللغة عندهم منظمة حية تتطور: تنمو وتموت مستقلة عن الإنسان الذي يتكلمها، لهذا يجب أن تدرس كأي منظمة خاضعة للتحولات[١]

كما توحي أقوال برجستراسر أنه استفاد من كلام دوسوسور حول الرؤيتين التاريخية والوصفية للغة، ولهذا يدرس اللغة من مستوييها التاريخي والوصفي، والواضح من قراءة الكتاب بكامله أن المحاضر يحاول أن يستثمر كل ما يعرفه آنذاك من علوم الغرب اللسانية لدراسة اللغة العربية، إن لم نقل: إنه يحاول تجريب مناهج الغرب على اللسان العربي، ولا يهمنا نحن الآن أن نقوم هذه التجربة، ولكن نريد أن نشير فقط إلى أن الجامعة المصرية حاولت استجلاب رموز علمية من الغرب، لتزرع بذوراً جديدة في الدراسات اللغوية، ولكن هذه البذور لم تؤت أكلها في ذلك الزمن، وإنما أثمرت فيما بعد.

١ ـ ٣ ـ ٢ ـ ٣ ـ الحوار والجدل حول اللغة العربية:

لعل الجدل حول اللغة العربية هو الذي هيأ المناخ الثقافي لإعادة النظر في نظرية النحو العربي، مسايرة للتغيرات الاجتماعية والثقافية. يقول أنور الجندي: «ولقد كان للغة العربية قصة طويلة عريضة، ومعارك متعددة بين حماتها وخصومها، وكان للدعوة التغريبية التي كانت تجتاح العالم العربي في فترة ما بين الحربين أثرها في محاولة خلق لغات إقليمية مصرية وسورية وعراقية ومغربية للقضاء على اللغة العربية وإدخالها إلى المتحف إسوة باللغة اللاتينية، ولكن هذه المحاولات المتعددة قد فشلت وانتصرت اللغة العربية وبقيت»[٢].

---

(١) Genevieve Cheveau, Jean Dubois, et Michel Kail, La Linguistique, encyclopoche.p9.
L.Chiss, J.Filliolet, D. Maingueneau, Linguistique française, p.15.

(٢) أنور الجندي، المعارك الأدبية ص٧٣.

ولقد أورد صاحب المعارك الأدبية[1] مجموعة من المقالات المتصارعة حول اللغة العربية، منها ما يمجد اللغة العربية ويحاول أن يبقي عليها ويعدها لغة حية، ومنها ما يرى أن اللغة العربية انتهت بانتهاء العصر العباسي، فلا داعي لتجديدها إلا بإحلال لغات عامية مكانها؛ لأن اللغة العربية أصبحت مرتبطة بجماعة خاصة، وتستعمل فقط في المحاضرات والكتابة، فيما تعد اللغة العامية لغة الاستعمال اليومي.

وهناك مشكل آخر هو ارتطام اللغة العربية بالمصطلحات الأعجمية الجديدة، فهل يجب تعريبها وإخضاعها للموازين الصرفية العربية، أو إدخالها على علاتها، دون تغيير أو تحوير. وأورد أنور الجندي مجموعة من المقالات تتناول معركة حول الكتابة بالحروف اللاتينية، فهل نحتفظ بالحرف العربي أو نغيره بالحرف اللاتيني؟ فيرى أحدهم «أن اللغة العربية تظهر في ثوب غير مقيس عليها وصورة مبهمة مشكلة لا تجلي من جمالها شيئاً»[2]، ويقصد بذلك رسم كتابتها، ويرى أن أحسن حل لهذا الرسم هو ما قام به مصطفى كمال باختيار الحرف اللاتيني لكتابة اللغة التركية، الذي يعد في نظره إنجازاً رائعاً، إذ أصبح الطفل غير معان من قراءة المكتوب قراءة صحيحة.

وهناك جدل ثالث قام حول مفهومات ثقافية، فمن مُشِيْد بالثقافة العربية الأصلية، ومن مشيد بالثقافة الغربية، وكان الرافضون للثقافة الغربية يرون فيها وسيلة من وسائل الاستعمال وطمس الهوية العربية الإسلامية، بينما يرى المتحمس لها أنها لقاح جديد للثقافة العربية لتساير العالم المتحضر المعاصر.

وإشارتي لهذا الموضوع هي نتيجة لاعتقادي الراسخ أنها من العوامل الأساس التي أسهمت في إحياء النحو العربي أو تجديده، أو تقديم البديل، ولم يكن الحديث في النحو العربي بدعاً في هذا المجال، فالسياسة والاقتصاد والاجتماع كانت كلها مجالات لهذا السجال الذي كان بين المفكرين في كل قضية من القضايا.

---

(١) نفسه ص٧٣، ٨٩.

(٢) عبد العزيز فهمي، المعارك الأدبية، الأنور الجندي ص٩٠.

الفصل الثاني

الاتجاه التقليدي

٢ ـ ١ ـ تقديم:

رغم أن موضوعنا يتعلق بالمؤلفات اللغوية العربية الحديثة في علاقتها بالنحو العربي، فليس معنى ذلك أن النحو العربي كان مبسطاً ومفهوماً، ولم يتبرم به الدارسون والشعراء والكتاب فحسب، بل كانت هناك معاناة في دراسته وتتبع أدلته وشوارده وأصوله وفروعه. . . يقول إبراهيم مصطفى: «اتصلت بدراسة النحو في كل معاهده التي يدرس فيها بمصر، وكان اتصالاً طويلاً وثيقاً، ورأيت عارضة واحدة لا يكاد يختص بها معهد دون معهد، ولا تمتاز بها دراسة عن دراسة، هي التبرم بالنحو، والضجر بقواعده، وضيق الصدر بتحصيله، على أن ذلك من داء النحو قديماً، ولأجله أُلّف التسهيل والتوضيح والتقريب، واصطنع النظم لحفظ ضوابطه وتقييد شوارده»[(١)]

ونلحظ هذا في ما كتبه القدماء، يقول الجاحظ للأخفش: «أنت أعلم الناس بالنحو، فلم لا تجعل كتبك مفهومه كلها، وما بالنا نفهم بعضها ولا نفهم أكثرها؟ وما بالك تقدم بعض العويص وتؤخر بعض المفهوم؟»[(٢)]

ورد عليه الخفش بأن كتبه لم توضع لعامة الناس. ويحس ابن السراج أن في النحو العربي زوائد يمكن الاستغناء عنها، فعلل النحويين ضربان: ضرب يؤدي إلى كلام العرب، كقولنا: كل فاعل مرفوع، وضرب آخر: يسمى

(١) إبراهيم مصطفى، إحياء النحو ص. ب.

(٢) الجاحظ، الحيوان ١/ ٩٠، ٩١.

علة العلة لا يكسبنا ـ في نظره ـ أن نتكلم كما تكلمت العرب، ولهذه العلة غرض آخر ليس هو غرضه في كتابه يقول: «وغرضي في هذا الكتاب ذكر العلة التي إذا اطردت وصل بها إلى كلامهم فقط، وذكر الأصول والشائع لأنه كتاب إيجاز»[1].

أما الجرجاني فيخصص مبحثاً للعازفين عن النحو فيقول على لسانهم: «وإنما أنكرنا أشياء كثرتموه بها، وفضول قول تكلفتموها، ومسائل عويصة.

تجشتم الفكر فيها، ثم لم تحصلوا على شيء أكثر من أن تغربوا على السامعين، وتعايوا بها الحاضرين»[2]. وثورة ابن مضاء القرطبي (ـ ٥٩٢هـ) على النحاة في بعض أصولهم معلومة خص لها مؤلفاً هو «الرد على النحاة»، ولا داعي للتفصيل فيه الآن لأننا سنعود إليه لاحقاً.

ويرى ابن الأثير (ـ٦٢٢هـ) أن في النحو ما يحتاج إليه، وفيه ما لا يحتاج إليه يقول: «ومع هذا فإنه وإن احتيج إليه في بعض الكلام دون بعض لضرورة الإفهام، فإن الواضع لم يخص منه شيئاً بالوضع، بل جعل الوضع عاماً، وإلا فإذا نظرنا إلى ضرورته وأقسامه المدونة وجدنا أكثرها غير محتاج إليه في إفهام المعاني»[3]

وأما هجوم ابن خلدون على النحاة فواضح جدّاً في كتابه «المقدمة» إذ يقول: «ولا تلتفتن في ذلك إلى خرفشة النحاة، أهل صناعة الإعراب القاصرة مداركهم عن التحقيق، حيث يزعمون أن البلاغة لهذا العهد ذهبت، وأن اللسان العربي فسد، اعتباراً بما وقع في أواخر الكلم من فساد الإعراب الذي يتدارسون قوانينه، وهي مقالة دسها التشيع في طباعهم، وألقاها القصور في أفئدتهم»[4]، ويقول في موضع آخر: «فإن العلم بقوانين الإعراب إنما هو علم بكيفية العلم، ولذلك نجد كثيراً من جهابذة النحاة والمهرة في صناعة العربية

---

(١) ابن السراج، الأصول في النحو ١/ ٣٦.

(٢) الجرجاني، دلائل الإعجاز ص٢٩.

(٣) ابن الأثير، المثل السائر ١/ ٤١.

(٤) ابن خلدون، المقدمة ص٥٥٦.

المحيطين علماً بتلك القوانين إذا سئل في كتابه سطرين إلى أخيه، أو ذي مودته، أو شكوى ظلامة، أو قصد من قصوده، أخطأ فيها عن الصواب وكثيراً من اللحن ولم يجد تأليف الكلام لذلك. . .»[١].

والواقع أن في كلام ابن خلدون كثيراً من الصواب؛ لأن صناعة النحو شيء واللغة شيء آخر، فاللغة الموصوفة من إنتاج المتكلم، والنحو آلة واصفة من إنتاج النحوي، وهو ما عبر عنه ابن خلدون حين يقول: «فمن هذا تعلم أن تلك الملكة هي صناعة العربية، وأنها مستغنية عنها بالجملة»[٢].

وابن خلدون يحتاج في الفصول التي كتبها عن صناعة النحو إلى دراسة خاصة، لغنى الأفكار التي يوردها والتي يعتقد أنها ناتجة فقط عن شخص يكره العرب، وإنما هي أفكار موضوعية، تضع علم النحو في مكانه، وتصنفه في مجال العلوم الصناعية.

هذه قفزات في تاريخ علم العربية أردنا فقط أن نشير من خلالها إلى تبرم كثير من العلماء أو عامة الأدباء بالنحو، وكأن النحو معقد يجب تبسيطه للناس.

فالإحساس بتعقيد النحو لم يظهر في العصر الحديث فقط، بل أحس به العلماء وعامة الناس منذ زمن بعيد.

٢ ـ ٢ ـ إبراهيم مصطفى:

صدر كتاب «إحياء النحو» لإبراهيم مصطفى سنة ١٩٣٧م، ولكن ميلاد الفكرة (فكرة الإحياء) تعود إلى سبع سنوات قبل هذا التاريخ، فبداية دراسة المشروع تبتدئ من سنة ١٩٣٠م.

وعنوان الكتاب يشير إلى الحركة الثقافية التي عرفتها مصر أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، وسبق القول: إن حركة الإحياء والتجديد

---

(١) ابن خلدون، المقدمة ص٥٦٠.

(٢) نفسه ص٥٦٠.

ليست مقتصرة على النحو، وإنما النحو عنصر في منظومة هذه الحركة، فهناك إحياء في الأدب والنقد والبلاغة، وإحياء في أصول الحكم، وإحياء في المجتمع . . .

ومشروع إحياء النحو يتمثل في:

١ ـ تغيير منهج البحث النحوي للغة العربية.

٢ ـ تسهيل أصول النحو على المتعلمين الذي يهدف إلى:

أ ـ تقربهم من اللغة.

د ـ هدايتهم إلى الفقه بأساليبها[١]

وليس غرضنا عرض آراء إبراهيم مصطفى كاملة لأن الكتاب يغنينا عنها، وإنما سنركز على مدى بلوغه الهدف الذي سطره في بداية مؤلفه، وهو تغيير منهج البحث النحوي في اللغة العربية وتعديل نظرية النحو العربي التي تعتمد الأسس التالية:

السماع ـ القياس ـ التعليل ـ العامل.

السماع:

إن المدونة التي اعتمدها إبراهيم مصطفى هي نفسها التي اعتمدها النحاة الأوائل القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف والشعر العربي القديم[٢].

القياس:

لم يظهر لنا واضحاً في مؤلفه، ولم ينتقده، وكأن القياس في نظره لا علاقة له بالموضوع.

التعليل:

إن العلل الأوائل التي اعتمدها النحاة هي المعتمدة عنده فلم يلغها من بحثه؛ لأنها علل علمية تستهدف التعليم، وإن كانت علله مختلفة عن علل النحاة[٣]

---

(١) إبراهيم مصطفى، إحياء النحو ص. أ.

(٢) إبراهيم مصطفى، إحياء النحو ص٣٨، ٦٠، ٦٥، ٦٦، ٨٦، ٨٧، ٩٠، ٩١، ٩٢، ٩٣، ٩٤، ٩٩.

(٣) نفسه ص١٠.

العامل:

إن إبراهيم مصطفى صب جام غضبه على العامل، فأساس كل بحثهم فيه: «أن الإعراب أثر يجلبه العامل» فكل حركة من حركاته وكل علامة من علاماته، إنما تجيء تبعاً لعامل في الجملة، إن لم يكن مذكوراً ملفوظاً فهو مقدر ملحوظ»[1]

ومنشأ هذه النظرية ـ في نظره ـ تأثرهم بالفلسفة الكلامية التي كانت شائعة بينهم غالبة على تفكيرهم، آخذه حكم الحقائق المقررة لديها[2].

ورغم انتقاده الشديد لمنهج النحاة، فإنه يجد مبررات قوية لاتباعهم ذلك المنهج، يقول «وليس من عيب في أن ينتفع النحاة بما بين أيديهم من الفلسفة ومن العلوم التي يدرسونها، ولا في أن يصطنعوا في تفكيرهم النمط المألوف في زمنهم، والسبل المرسومة للجدل أيامهم، فإن للتفكير في كل زمان مناهج متبعة، ومبادئ مسلمة قد لا يخلص منها إلا من تعلق بوحي، وإذا نحن جهلناها لم نستطع أن نقدر منشأ كل رأي وغايته، ومتسرب الخطإ إليه أو إحاطة الصواب به.

من أجل ذلك نرى طريق النحاة في استخدام فلسفة أيامهم ـ أو استخدامها أيامهم ـ أمراً طبيعيّاً لا مأخذ فيه بل لا مندوحة عنه لمن أراد أن يفكر. ولكن علينا أن ننظر مبلغ توفيقهم في نظرهم، وإصابتهم للغاية التي سعوا إليها وهي الكشف عن أحكام الإعراب وأسراره»[3].

وأما الهدف الثاني من مؤلفه: «إحياء النحو» بعد تغيير المنهج النحوي للغة العربية، فهو تقريب المتعلم من تعلم اللغة العربية الفصيحة، ويرى أن في النحو العربي القديم «اختلاف الأقوال واضطراب الآراء وكثرة الجدل التي لا تنتهي إلى فيصل ولا حكم»[4]. مما أفسد النحو وأبعد المتعلم عن اللغة

---

(١) نفسه ص٢٢.

(٢) إبراهيم مصطفى، إحياء النحو ص٣١.

(٣) نفسه ص٣٤.

(٤) نفسه ص. ب.

العربية. وكان النحو عملاً شاقّاً على التلميذ في المدارس الابتدائية والثانوية إذ: «اختير له جملة من القواعد قدر أنها تفي بما يحتاج إليه لإصلاح الكلام وتقويم اللسان ثم كانت خصومة هادئة قاسية بين طبيعة التلميذ وبين هذا المنهاج والقائمين عليه، أما التلميذ فقد بذل الجهد وأعيا، ولم يبلغ من تعلم العربية أرباً، وأما أصحاب المنهج، فقد رأوا أن يزيدو في منهجهم، ويكملوا للتلميذ حظه من القواعد. . .»[1].

والواقع أن النحو ما كان في يوم من الأيام وسيلة لتعليم اللغة، فاللغة لا تتعلم بواسطة القواعد التجريدية، وإنما اللغة نشاط وممارسة، تكتسب بالمزاولة والممارسة والمشاركة، والنحو علم وصناعة أبدعها النحاة لوصف اللغة، وليس بالضرورة أن يكون نحو ما هو المثل الأعلى لوصف اللغة، يقول تمام حسان: «إن اكتساب «سليقة الشطرنج» إن صح هذا التعبير لا يكون باستظهار القواعد، وإنما تكون بالمشاركة في اللعب، هذا تماماً شأن اللغة، ويستطيع كل الأطفال الصغار أن يتعلموا بالمشاركة، بدليل أنهم جميعاً يتعلمون لغة أمهاتهم، ولكنهم لايستطيعون هضم الرطانة النظرية وحشود المصطلحات الدالة على أمور مجردة»[2]

فكثرة الخلافات والجدل والآراء التي يتحدث عنها إبراهيم مصطفى وغيره، ويرونها إفساداً للنحو هي ـ في نظري ـ رؤية نحاة متأخرين لنحاة متقدمين يعتبرون الآلة النحوية غير مكتملة عند الأوائل، وتحتاج إلى ترميم أو إصلاح، فنقد نحوي متأخر لمتقدم، أو آخر لمعاصر له، ليس دليلاً على جدل فارغ، أو رأي يريد الطعن في رأي نحوي آخر لمجرد الطعن، وإنما الآراء محاولة لصياغة الآلة النحوية بشكل آخر، لتكون أكمل آلة للوصف، وهكذا. . . وليس هناك كمال مطلق وإنما الكمال لله وحده. وتعدد الآراء في العلم الواحد دليل على سيرورته وتطوره.

---

(١) إبراهيم مصطفى، إحياء النحو ص. ج.

(٢) تمام حسان، تعليم النحويين النظرية والتطبيق ص١٠١.
المناهل، العدد، ٨، السنة الرابعة، مارس، ١٩٧٧م.

فهل غير إبراهيم مصطفى في مؤلفه منهج النحو كاملاً؟ إن ملاحظاته لا تشمل النحو برمته، وإنما تمس جزءاً ضئيلاً منه وهو العلامة الإعرابية وعلاقتها بالمعنى، ولم أستطع تحديد ما يقصده بالمعنى، هل يقصد به الوظيفة التركيبية، أو المعنى النحوي، أو المعنى الوظيفي، فهو حين يقول: «والعربية ـ لغة القصد والإيجاز ـ أتلتزم علامات الإعراب على غير فائدة في المعنى، ولا أثر في تصويره»[١] يقصد المعنى الوظيفي.

وحين يقول: «لقد أطلت تتبع الكلام أبحث عن معان لهذه العلامات الإعرابية»[٢] فهو يقصد الوظيفة التركيبية.

وعلى كل فقد خلص إلى أن:

١ ـ الرفع علم الإسناد، ودليل على أن الكلمة يُتحدث عنها.

٢ ـ الجر علم الإضافة سواء كانت بجر أم بعد حرف.

٣ ـ الفتحة ليست بعلم على إعراب، ولكنها الحركة الخفيفة المستحبة.

فهل النحاة العرب في القرون السابقة لم يتحدثوا في مجلداتهم الضخمة إلا عن العلامة الإعرابية؟ ألم يتحدثوا عن الربط والمطابقة والتقديم والتأخير والحذف والزيادة (الحشو) والإسناد، واطراد هذه الخصائص وشذودها.

أنا لا أدَّعي أن إبراهيم مصطفى يجهل هذه الأمور، فهو عالم نحوي مبرز، لكن الوقوف بالتغيير النحوي عند العلامة الإعرابية، يعتقد منه أن النحاة ما كان همهم إلا ذلك.

ولكن الذي أوحى له بهذا التصور هو اعتماده تعريفاً وحداً من تعريفات النحو: «إنه علم يعرف به أحوال أواخر الكلم إعراباً وبناء»، ولا ينسب هذا التعريف لشخص بعينه بل يقول: «يقول النحاة» وكأن النحاة جميعاً متفقون على هذا التعريف، وسأورد بعض التعريفات النحوية، ليعرف القارئ أن تعريف النحو الذي أورده إبراهيم مصطفى ليس هو التعريف الوحيد.

---

(١) إبراهيم مصطفى، إحياء النحو ص. و.

(٢) نفسه ص. و.

- ابن السراج: «علم استخرجه المتقدمون فيه من استقراء كلام العرب»[1].

- ابن جني: «النحو انتحاء سمت كلام العرب، في تصرفه من إعراب وغيره، كالثنية والجمع، والتحقير، والتكسير والإضافة والنسب والتركيب وغير ذلك، ليلتحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة، فينطق بها، وإن لم يكن منها، وإن شذ بعضهم عنها رد به إليها»[2].

- صاحب «المستوفى»[3]: «النحو صناعة علمية ينظر لها أصحابها في ألفاظ العرب من جهة ما يتألف بحسب استعمالهم، لتعرف النسبة بين صيغة النظم، وصورة المعنى، فيتوصل بإحداهما إلى الأخرى»[4].

- الخضراوي[5]: «النحو علم بأقيسه تغير ذوات الكلم وأواخرها، بالنسبة إلى لغة لسان العرب»[6].

- ابن عصفور[7]: «النحو علم مستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب الموصلة إلى معرفة أحكام أجزائه التي ائتلف منها»[8].

- صاحب «البديع»[9]: «النحو صناعة علمية يعرف بها أحوال كلام العرب من جهة ما يصح ويفسد في التأليف ليعرف الصحيح من الفاسد»[10].

---

(١) ابن السراج، الأصول في النحو ١/ ٣٥.

(٢) ابن جني، الخصائص ١/ ٣٤.

(٣) صاحب المستوفى، لم يحل محقق كتاب الاقتراح على هذا النحوي، وأعتقد أنه علي بن مسعود بن محمود بن الحكم الفرخان القاضي كمال الدين أبو سعد، يقول السيوطي: «إنه صاحب المستوفى في النحو، أكثر أبو حيان من النقل عنه، وسماه هكذا ابن مكتوم في تذكرته» السيوطي. بغية الوعاة ٢/ ٢٠٦.

(٤) السيوطي، الاقتراح ص٣٠.

(٥) الخضراوي محمد بن يحيى بن هشام الخضراوي الأندلسي (٥٧٥ ـ ٦٤٦هـ) السيوطي، بغية الوعاة ١/ ٢٦٧.

(٦) السيوطي، الاقتراح ص٣٠.

(٧) ابن عصفور علي بن مؤمن بن محمد الاشبيلي. (٥٩٧ ـ ٦٦٩هـ).
السيوطي، بغية الوعاة ٢/ ٢١٠.

(٨) السيوطي، الاقتراح ص٣٠.

(٩) لم أعرف من هو صاحب البديع.

(١٠) السيوطي، الاقتراح ص٣٠.

ـ السكاكي: «إن علم النحو هو أن تنحو معرفة كيفية التركيب فيما بين الكلم لتأدية أصل المعنى مطلقاً، بمقاييس مستنبطة من استقراء كلام العرب، وقوانين مبنية عليها ليحترز بها من الخطإ في التركيب»[١].

ـ أبو علي الفارسي: «النحو علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب»[٢].

ـ ابن الطراوة[٣]: «النحو تسديد الذهن للتمييز بين الاستقامة في الكلام والإحالة»[٤].

ـ أبو زكريا يحيا السوسي البعقيلي[٥]: «النحو آلة يستعان بها على فهم خطاب الله»[٦].

فهذه مجموعة من التعريفات شرقية وأندلسية ومغربية، وهي ليست كل التعريفات، فقول جل الباحثين: يقول النحاة بدل تعيين نحوي بعينه، يدخل النحاة في زمرة واحدة، مع أن النحاة وإن اتفقوا في الأصول فهم مختلفون في الفروع، وخلافاتهم ناتجة عن إيمان أحدهم بهذه القولة وعدم إيمان الآخر بها، وثقة هذا النحوي بهذه الرواية أو الشاهد وعدم ثقة الآخر بهما...

أو أن المتأخر رأى أن المتقدم لم يحسن القياس في ظاهرة نحوية... والغاية من النحو تختلف من عصر إلى آخر، ومن رؤية نحوي إلى آخر، فقوله: يقول النحاة، دون تحديد، لا ينصف النحاة ولا ينير عقول القراء.

فالنحو كما يراه إبراهيم مصطفى هو قانون تأليف الكلام، وبيان لكل ما

---

(١) السكاكي، مفتاح العلوم ص٣٣.

(٢) محمد إبراهيم البنا، ابن الطرواة ص٦٦.

(٣) سليمان بن محمد بن عبد الله المالقي (٤٣٨ ـ ٥٢٨هـ).
انظر: محمد إبراهيم البنا، ابن الطراوة ص٩.
السيوطي، بغية الوعاة ٦٠٢/١.

(٤) محمد إبراهيم البنا، ابن الطراوة ص٦٦.

(٥) جاء في مخطوط مسجل تحت رقم ٤٧٤٧ بالرباط، نحو، «توفي سيدي يحيى مؤلف هذا الكتاب عام ١١٦٠هـ بالوباء».

(٦) أبو زكريا يحيى السوسي، المنهل العذب الحاوي ص٢.

يجب أن تكون عليه الكلمة في الجملة، والجملة مع الجمل، حتى تتسق العبارة ويمكن أن تؤدي معناها[1].

وإذا عدنا إلى التعريفات السابقة وجدنا أن نقد إبراهيم مصطفى لتعريف النحاة لا ينبني على صواب؛ لأن النحو العربي اهتم بالجملة ومكوناتها، واستنباط قوانين تأليف الكلام، فاتهام النحو العربي باقتصاره على أواخر الكلم تجن عليه، وإذا ما أعطى النحاة العرب قيمة للعلامة الإعرابية فلأنها كانت هي مصدر فساد السليقة الفصيحة[2].

وليس معنى ذلك أنهم أهملوا مكونات تأليف الكلام، والقوانين التي تحكم ضم الكلم بعضها إلى بعض.

وينتقد النحاة في طريقة التصنيف: «فليس» درست في باب كان، وكان عليهم في نظره دراستها في باب النفي مع ما ولا ولن...[3].

وليس هذا عيباً في نظرنا، فطرق التصنيف تعود إلى تصور النحوي، فهو الذي يفرض عليه طريقة التصنيف، فإذا كان المعنى في نظر إبراهيم مصطفى هو أساس التصنيف، فإن نظرية العامل عند النحاة كانت أساس التصنيف، ومع ذلك يصعب أن نضع النحاة في نهج واحد في التصنيف فنهج ابن السراج يخالف نهج سيبويه والمبرد، والجرجاني يخالف الجميع في «دلائله»، وابن هشام يخالف الأوائل في «مغنى اللبيب» والزمخشري يبتدع لنفسه تصنيفاً آخر، فالمسألة ليست متعلقة بنحوي دون آخر وإنما هي متعلقة بنظر المؤلف، فإذا حبذ إبراهيم مصطفى تصنيفه، فليس هو الكمال وإنما هي وجهة نظر تحترم.

ويرى في مقدمة «إحياء النحو» أن النحاة العرب حين قصروا النحو على البحث في أواخر الكلم قد أخطأوا العربية من وجهين:

---

(١) إبراهيم مصطفى، إحياء النحو ص١.

(٢) انظر: ما قاله إبراهيم مصطفى عن فساد السليقة وهو يعتمد العلامة الإعرابية. إحياء النحو ص٩، ١١.

(٣) إبراهيم مصطفى، إحياء النحو ص٤.

أولاً: تصنيفهم للنحو، حرم القراء من أسرار العربية ومقدرتها في التعبير وإخفاء فقه أساليبها.

ثانياً: اهتمامهم بالجانب اللفظي وإهمالهم للمعنى.

أما أسرار العربية وفقهها فليس من اهتمام النحو، فعلوم العربية متعددة:

النحو والصرف والأصوات وفقه اللغة والبلاغة... وكل علم من هذه العلوم يهتم بمستوى معين من اللغة. فالنحو أسس ليعرف قوانين تأليف الكلام واستخراج ما ينتمي من الجمل نحوياً إلى اللغة وما لا ينتمي إليها، وأما «فقه العربية في مفرداتها» ففقه اللغة عند علماء العرب هو المؤهل لذلك.

أما المستوى الفني، والبحث في أسرار العربية، فالبلاغة هي المؤهلة لذلك أكثر من النحو، وإذا أمكن للنحوي ألا يهتم كثيراً بالبلاغة، فالبلاغي لا مندوحة له من معرفة النحو، وهو ما رد به الجرجاني على من يرى أن النحو لا فائدة فيه[١]

والغريب في الأمر أن إبراهيم مصطفى يعد كتاب «مجاز القرآن» لأبي عبيدة معمر بن المثنى (٢٨٨هـ) رائداً في تبيان ما في الجملة العربية من تقديم وتأخير أو حذف[٢]. وما هو مصدر أبي عبيدة في مؤلفه هذا؟ إن كتاب سيبويه هو المصدر الأساس، فقد تحدث عن التقديم والتأخير والحذف، أليس هو القائل في بداية الكتاب «كأنهم يقدمون الذي بيانه أهم لهم وهم ببيانه أعنى، وإن كانا جميعاً يهمانهم ويعنيانهم»[٣].

وهذا القول هو الذي كان أساساً انطلق منه الجرجاني في «دلائل الإعجاز»[٤]، إذ يربط سيبويه بين التقديم والتأخير والمعنى.

وحين يعد إبراهيم مصطفى الضم علم الإسناد يدخل الفاعل ونائب

---

(١) الجرجاني، دلائل الإعجاز ص٢٨، ٢٩.

(٢) إبراهيم مصطفى، إحياء النحو ص١١.

(٣) سيبويه، الكتاب ١/ ٣٤.

(٤) الجرجاني، دلائل الإعجاز ص١٠.

الفاعل والمبتدأ في خانة واحدة، يجمعها كون هذه المكونات مسنداً إليه، وليس للنحاة خلاف في ذلك من حيث الحكم الإعرابي، فهذه الأبواب تصنف في قسم المرفوعات، ولكن الخلاف بين إبراهيم مصطفى والنحاة البصريين هو الفاعل والمبتدأ.

فهما في نظر البصريين بابان مختلفان، وفي نظر إبراهيم مصطفى باب واحد، ويرجع الخلاف إلى ما يلي:

إن النحاة البصريين يقولون: إن الفاعل يجب أن يتأخر عن الفعل ولا يتقدم بأي حال، أما المبتدأ فأصله التقديم وربما جاء متأخراً في اللفظ، فللمبتدأ من الحرية في علاقته بالخبر في الجملة ما ليس للفاعل.

أما إبراهيم مصطفى فيرى ألا فرق بين تقديم الفاعل وتأخيره، فقولك: «ظهر الحق» و«الحق ظهر» كلام عربي سائغ، والبصريون يرفضون أن يتقدم لفظ «الحق» في «ظهر الحق» وهو فاعل، ولا يقبلون أن يتأخر «المبتدأ» من «الحق ظهر» وهو مبتدأ[(١)].

ويعد قول النحاة حكماً صناعيّاً لا أثر له في الكلام، والواقع في نظري أن الأمر غير ذلك، فإذا احتكمنا إلى المستوى الصوري فالحق مع إبراهيم مصطفى، ولكن إذا اعتمدنا المحتوى المنطقي فهناك فرق بين المبتدأ والفاعل، أو ليس يهم إبراهيم مصطفى المعنى أكثر من اللفظ؟ ولقد أكدت الدراسات اللسانية المعاصرة وجهة نظر النحاة البصريين، فالوظيفيون يعدون المبتدأ وظيفة تداولية، إذ هو الذي يحدد مجال الخطاب الذي يعتبر الجمل بالنسبة إليه، وارداً[(٢)]، وعد المبتدأ وظيفة تداولية لارتباطه بالمقام[(٣)]، فموقعه خارج الحمل، وعندما يؤخر هذا المبتدأ يطلق عليه وظيفة الذيل، وتعده اللسانيات التوليدية تفكيكاً؛ لأن العنصر المفكك ينقل من موقع داخلي إلى موقع خارجي.

---

(١) إبراهيم مصطفى، إحياء النحو ص٥٥.

(٢) أحمد المتوكل، الوظائف التداولية ص١١٥.

(٣) نفسه ص١١٦.

فجملة «ظهر الحق»، ينقل فيها الحق إلى اليمين ويترك أثراً ضميراً «الحق ظهر (هو)»[1].

والنحاة البصريون يفرقون بين الفاعل والمبتدأ بالسؤال، فقولك «ظهر الحق» هو جواب لسؤال ماذا حدث؟ وقولك «الحق ظهر» هو جواب لسؤال ماذا ظهر؟

السؤال والجواب يجرنا إلى الحكم التالي: يقول إبراهيم مصطفى: «مثال: ابن مالك لحذف المبتدأ، أن يقال في جواب كيف زيد؟ دنفٌ؛ أي: عليل، فإذا قيل في الجواب دَنِفٌ؛ أي: «اعتل» جعلوا الفاعل مستتراً»[2].

والواقع أن جواب كيف زيد؟ هو دنفُ، ولا يمكن أن نجيب بالفعل «دنف»، فلا يمكن أن يسأل السائل كيف زيدُ؟ فيجاب عنه مَرِض، وإنما الإجابة تكون «مريض».

يقول الشاعر:

قيلَ لِي كَيْفَ أنْتَ؟ قُلْتُ عَليلٌ   سَهَرٌ دَائِمٌ وحُزْنٌ طَويلُ

ولقد أورد ابن الأنباري تفسيراً آخر للتفريق بين الفاعل والمبتدأ، يقول: «فإن قيل: لم زعمتم أن قول القائل: «زيد قام» مرفوع بالابتداء دون الفعل، ولا فصل بين قولنا: «زيد ضرب»، و«ضرب زيد». قيل لوجهين: أحدهما: أنه من شرط الفاعل ألا يقوم غيره مقامه مع وجوده، نحو قولك: «قام زيد» فلو كان تقديم زيد على الفعل بمنزلة تأخيره لاستحال قولك: «زيد قام أخوه» و«عمرو انطلق غلامه» ولما جاز ذلك، دل على أنه لم يرتفع بالفعل، بل

---

(١) الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية ١/١٢٩ والفرق بين هذا التصور (التوليدي) وتصور النحاة العرب، أن النحاة العرب يعتبرون المبتدأ أصل في مكانه، والتصور التوليدي يرى أن هذا الاسم منقول من داخل الجملة إلى خارجها تاركاً أثراً ضميرياً.

ويقول أحمد المتوكل مقارناً بين النحو الوظيفي والنحو التوليدي: «هناك نقاط مشتركة كثيرة بين تحليلنا للجمل المبتدئية، وتحليل الأستاذ عبد القادر الفاسي الفهري، لما يقترح تسميته بالجمل المفككة، بالرغم من انتماء التحليلين إلى إطارين نظريين مختلفين، وظائف تداولية ص١١٥، هامش ١.

(٢) إبراهيم مصطفى، إحياء النحو ص٥٦.

بالابتداء، والوجه الثاني: أنه لو كان الأمر على ما زعمت، لوجب ألا يختلف حال الفعل، فكان ينبغي أن يقال: «الزيدان قام، والزيدون قام» كما تقول: «قام الزيدان»، و«قام الزيدون»، فلما لم يقل إلا «الزيدان قاما» و«الزيدون قاموا» دل على أنه يرتفع بالابتداء دون الفعل»[1]

ولما افترض إبراهيم مصطفى أن الضم علم الإسناد وجد أن بعض الظواهر اللغوية لا تسايره في افتراضه، فباب المنادى تحمل بعض أقسامه «الضم» وليس بإسناد، فوجد مخرجاً حين أقر أن النحاة وفقوا حين جعلوا الحركة ضمة بناء لا حركة إعراب[2]

ولكنه اصطدم بالأمر نفسه في باب «إن وأخواتها» لأننا نجد الاسم في باب إن «مسنداً إليه» وهو منصوب. يقول: «أما النوع الثاني وهو اسم إن فإنه متحدث عنه وحقه الرفع على أصلنا الذي قررناه، ولكنه منصوب، ولا نتحرج أن نقول: إن النحاة أخطأوا فهم هذا الباب وتدوينه ثم تجرأوا على تغليط العرب في بعض أحكامه»[3].

وقد استشهد ببعض العبارات التي تدعم تأويله وتفسيره ولكن هذه العبارات إذا ما قيست بالعبارات التي اعتمدها النحاة حين عدوا الاسم بعد «إن» منصوباً، تدرج في باب النادر الذي سعوا إلى تأويله، وهو نفسه لا ينكر أن النصب هو الغالب على اسم إن[4] والنحاة كانوا يتعاملون مع المطرد فالغالب فالكثير، فما فعله النحاة من تأويل للعبارات غير المطردة لتستقيم مع نظريتهم النحوية هو ما فعله إبراهيم مصطفى في تأويله للعبارات بطريقته حتى تستقيم الظاهرة اللغوية مع الأصل الذي حدده في بداية مؤلفه، هو أن الضم علم الإسناد. وأما العلامة الإعرابية الثالثة وهي الفتحة، فهي في نظرة ليست إلا حركة خفيفة مستحبة عند العرب، نظيرة السكون في اللغة

---

(١) ابن الأنباري، أسرار العربية ص٨٣.

(٢) إبراهيم مصطفى، إحياء النحو ص٦٣.

(٣) نفسه ص٦٤.

(٤) إبراهيم مصطفى، إحياء النحو ص٦٧.

العامية[1]. ويبدو ألا أحد من النحاة القدماء أو اللسانيين المعاصرين على اختلاف أطرهم النظرية، يرى أن ليس للعلامة الإعرابية علاقة بالوظائف التركيبية أو الدلالية أو التداولية[2].

التوابع:

التوابع في نظره قسمان:

١ ـ قسم تكون فيه الكلمة الثانية مكملة للأولى في المعنى وهذا باب النعت[3].

٢ ـ قسم ثان لا تكون الكلمة الثانية فيه مكملة للأولى معنى «بل يكون الأول دالّاً على معناه، مستقلّاً بإفهامه والثاني دالّاً على معنى الأول مع حظ من البيان والإيضاح يجيء من قرن الكلمتين إحداهما إلى الأخرى»[4].

وهما بابا التوكيد والبدل، ويخرج العطف من التوابع لرجوعه إلى أحكام لفظية لا إلى قرائن معنوية.

والتفسير الأول في النعت، يرى أنه مأخوذ من قول سيبويه: «فصار النعت مجروراً مثل المنعوت لأنهما كالاسم الواحد، من قبل أنك لم ترد الواحد من الرجال الذين كل واحد منهم رجل ظريف، فهو نكرة، وإنما كان نكرة لأنه من أمَّة كلها له مثل اسمه، وذلك أن الرجال كل واحد منهم رجل، والرجال الظرفاء كل واحد منهم رجل ظريف، فاسمه يخلطه بأمته حتى لا يُعرف منها»[5] والحكم الذي أطلقه على النعت ينطبق ـ في نظرنا ـ على العطف، فقولك في النعت: «مررت برجل» يجوز؛ لأنك لا تريد رجلاً بعينه،

---

(١) نفسه ص٧٨.

(٢) تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها ص٢٠٥.
الفاسي الفهري، المعجم العربي ص٤٩.
أحمد المتوكل، الوظيفة والبنية ص٦٠.

(٣) إبراهيم مصطفى، إحياء النحو ص٧٨.

(٤) نفسه ص١٢٠.

(٥) إبراهيم مصطفى ١/ ٤٢١.

وعندما تريد التخصيص، يقول: «مررت برجل ظريف» والعطف نفسه كذلك، فعندما تقول: «جاء محمد»، لا تقصد إلا مجيء محمد وحده، وهو جائز، وعندما تقول: «جاء محمد وعلي» فأنت تقصد مجيء الاثنين معاً، وهذا ما سماه سيبويه الإشراك[1] والإشراك على مستوى المعنى، هو الذي سمي بالإتباع، ولو لم يقصد هذا المعنى (الإشراك) لذهب بالواو إلى معنى آخر، وهو ما ناقشه إبراهيم مصطفى في موضع آخر من كتابه «إحياء النحو» حين يقول: «إنك إذا أردت معنى المصاحبة، وكانت الواو في معنى «مع» وجب النصب، وكان ذلك سائراً مع أصلنا، فإن الاسم بعد هذه الواو من تمام الحديث. . . وإذا لم ترد معنى المصاحبة أو المعية فإنها واو العطف»[2]

فأعتقد أن المقياس الذي وضعه للتوابع سيكون العطف لا محالة من التوابع إن على مستوى المعنى أو على مستوى الإعراب.

وأخلص في النهاية إلى أن ما بذله إبراهيم مصطفى من جهد في سبيل تطوير النحو العربي لم يجد آذاناً صاغية، فبقيت محاولته في سلسلة محاولات التجديد، يرجع إليها تاريخيّاً لكونها منطلقاً لمحاولات أخرى تجديدية؛ لأن النحو العربي ليس علامات إعرابية فقط وإنما هو أكثر من ذلك.

وملحوظاتنا على إبراهيم مصطفى في مؤلفه «إحياء النحو» لا ندعي فيها العلم والمعرفة، أو جهل المؤلف؛ لأن المؤلف علم بارز في دراسة النحو، فهو الذي مارسه مدة طويلة بحثاً ودراسةً وتدريساً، وليس حبه للنحو هو الذي دفعه لإعادة النظر في منهجه، وإنما موجة الإحياء في عهده، على كل المستويات، جعلته يفكر في ميدانه بأداة الإحياء والتجديد، ومن عادة كل جديد أن ينتقد، فبرز محمد عرفة المدرس بكلية اللغة العربية بكتاب «النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة» طبع سنة ١٩٣٧م ينتقد فيه آراء إبراهيم مصطفى، وعنوان الكتاب دليل على الصراع بين القديم والجديد، أو بين الأزهر والجامعة المصرية.

---

(١) سيبويه، الكتاب ١/ ٤٣٧.

(٢) إبراهيم مصطفى، إحياء النحو ص١٦٢.

٢ ـ ٣ ـ لجنة وزارة المعارف المصرية:

لقد كوَّنت وزارة المعارف المصرية لجنة مكونة من الأساتذة: أحمد أمين وإبراهيم مصطفى المدرسين بكلية الآداب، وعلي الجارم المفتش الأول للغة العربية، ومحمد أبي بكر إبراهيم المفتش بوزارة المعارف، وأوكلت لها وضع تقرير لتيسير قواعد تدريس اللغة العربية، ونشر هذا التقرير سنة ١٩٣٨م، ومن اقتراحات هذه اللجنة:

١ ـ الاستغناء عن الإعراب التقديري.

٢ ـ الاستغناء عن علامات الإعراب الأصلية والفرعية وجعل العلامات كاملة أصولاً.

٣ ـ الاستغناء عن ألقاب علامات البناء والإعراب والاحتفاظ بألقاب واحدة والمستحسن في نظرهم المحافظة على ألقاب البناء.

٤ ـ تكون الجملة من جزأين الموضوع والمحمول.

أ ـ الموضوع وهو المتحدث عنه في الجملة ويكون مضموماً إلا إذا وقع بعد «إن» أو إحدى أخواتها.

ب ـ والمحمول هو الحديث ويكون:

ـ اسماً فيضم، إلا إذا وقع مع كان أو إحدى أخواتها.

ـ ظرفاً فيفتح.

ـ فعلاً أو مع حرف من حروف الإضافة أو جملة، ويكتفي في إعرابه ببيان أنه محمول.

ج ـ الموضوع والمحمول لا يلتزمان رتبة واحدة فيمكن التقديم والتأخير.

د ـ المطابقة بين الموضوع والمحمول في النوع والعدد.

هـ ـ الضمير المستتر في «زيد قام» لا وجود له، فالجملة مكونة من موضوع ومحمول، لا ضمير فيه، وفي مثل «أقوم» و«نقوم» الهمزة والنون قامتا مقام الموضوع.

ويشار إلى كل لفظ من الألفاظ بعد الموضوع والمحمول بالتكملة أو ما أطلق عليه النحاة الفضلات.

وهذه الاقتراحات لم يكتب لها النجاح، وبقي النحو على ما هو عليه؛ لأن هذه الاقتراحات لم تمس جوهر النحو العربي، إذ أرادت التخلص من المبدأ الأساس الذي يقوم عليه النحو العربي، وهو الأصل والفرع، وبالخروج عن مبدأ الأصل، لاعتماد الفروع وكأنها أصول، ستكثر القواعد، وهو ما لوحظ في الاقتراح المرتبط بالإعراب التقديري والمحلي.

فالنحو العربي يعتمد الأصول أساساً له، وعندما يجد لفظاً لا يساير هذا الأصل يبحث عن علة عدوله عن الأصل، فالفتحة والضمة والكسرة هي الأصول المطردة، ولكن هناك علل صوتية تحول دون إظهار هذه العلامات، مما جعلهم يعتمدون ما أطلق عليه الإعراب التقديري والمحلي واصطلاحاتهم في هذه العلل تدل على المستوى الصوتي، فالتعذر تعذر صوتي، والاستثقال علة صوتية، والمناسبة علة صوتية كذلك، وهذا ما جعل اللسانيين المعاصرين يفرقون بين القواعد التركيبية (على المستوى التركيبي) والقواعد الصوتية (على المستوى الصوتي)، إذ قد تتجانس العلامة الإعرابية على المستويين التركيبي والصوتي، وقد تتحمل الكلمة العلامة الإعرابية تركيبيّاً ولا تقبلها صوتيّاً، فالمهم في النظرية النحوية هو الاقتصاد في القواعد، وما نلاحظه على الاقتراح الأول للجنة هو تعدد هذه القواعد.

أما الاستغناء عن ألقاب البناء والإعراب بتوحيدها، فهو كسر لهيكل النحو العربي، الذي يفرق بين اللفظ في بنيته الذاتية، قبل دخوله التركيب، وبين اللفظ حين تسند إليه وظيفة تركيبية، وهذا مرتبط بما قلناه سابقاً عن المستويين التركيبي والصوتي، «فأين» مثلاً مبنية على الفتح دائماً؛ لأن بناءها الذاتي هو كذلك. وحين تدخل إلى مجال تركيبي مثل: «إلى أين»، فيجب أن نبحث عن الكسرة التي تتناسب وهذا التركيب. «فأين» في هذا التركيب مجرورة، ولكن بناءها على صيغتها تحول دون أن تغير الفتحة إلى الكسرة.

أما اقتراحهم تقسيم الجملة إلى: موضوع، ومحمول، وتكملة، فهو ما

عبر عنه النحاة المتأخرون بالعمدة والفضلة. والعمدة هي المسند والمسند إليه، وما بعدهما فضلات[1] وأما رأيهم في أن الموضوع والمحمول لا يلزمان موضعاً واحداً لمرونة اللغة العربية، فهذا لا يمكن أن نؤمن به اعتباطاً. فهناك مواضع ثابتة لكل ركن أصلاً، إلا أن التغير يكون خاضعاً لقواعد تركيبية ودلالية يتحدث عنها النحاة في كل باب، وذلك لأن أصحاب الاقتراح لا يفرقون، عكس النحاة البصريين، بين «ظهر الحق»، و«الحق ظهر» فالحق في الجملتين موضوع، وظهر محمول، وسبق أن وضحنا الفرق بينهما حين حديثنا عن «إحياء النحو».

وإلغاء الضمير المستتر يرجع إلى رأيهم في الموضوع والمحمول، ولكن عندما يصطدمون بفعل مثل: أقوم ونقوم، يجعلون الهمزة والنون إشارة إلى «الموضوع»، ويرجعون في هذا الأمر إلى ما قاله فقهاء اللغة: إن «أقوم» أصلها «أنا قوم»، و«نقوم» أصلها «نحن قوم» فحذفت «نا» من الجملة الأولى، والحاء والنون من الجملة الثانية، وهذا أصعب من أن يتصوره التلميذ في المؤسسات الابتدائية.

وأما حديثهم عن التكملة فلا يخالف ما قاله النحاة، بل النحاة العرب كانوا أدق في اصطلاحاتهم، فحين تقول اللجنة، تجيء التكملة لبيان الزمان والمكان ولبيان العلة ولتأكيد الفعل أو بيان نوعه، ولبيان المفعول ولبيان الحالة أو النوع، فهو ما عبر عنه النحاة بظرف الزمان والمكان، والمفعول لأجله، والمفعول المطلق، والحال، والتمييز، فهذه المصطلحات تعبر عن دلالة الكلمات داخل الجملة.

فهذه الافتراضات لم يكتب لها النجاح؛ لأنها لا تمس جوهر النحو ويظل النحو في دقائقه معبراً أميناً عن اللغة العربية التي يصفها، ومعبراً عن سليقة المتكلم العربي.

---

(١) الأستراباذي، الكافية في النحو ١/ ٢٠.

٢ ـ ٤ ـ شوقي ضيف:

في سنة ١٩٤٧م نشر شوقي ضيف كتاب «الرد على النحاة» لابن مضاء القرطبي، ورأى أن فيه آراء جريئة تنم عن ثورة على النحو العربي المشرقي البصري منه على الخصوص، وهذه الآراء دفعته لأن يدلي دلوه في طريق إصلاح النحو العربي، وهذه الآراء كفيلة بأن تخلصه من الشوائب التي علقت به نتيجة كثرة الفروع، يقول شوقي ضيف: «وإنه لحري بنا الآن أن نستجيب إلى هذا النداء، حتى نخلص الناس من صعوبات النحو التي ترهقهم من أمرهم عسراً، ولن يكفينا ذلك جهداً، فقد مهد ابن مضاء الطريق أمامنا، مما وضع من صوى وأعلام»(١).

ويمكن أن نلخص آراء شوقي ضيف في هذه المحاولة فيما يلي:

١ ـ الانصراف عن نظرية العامل: فشوقي ضيف مثل إبراهيم مصطفى يرى أن نظرية العامل هي التي جلبت على النحو كثرة الصعاب، وهي التي أوحت لهم بالتقدير وإنتاج العبارات غير الواردة في اللغة، ومن المعروف ـ في نظر شوقي ضيف ـ: «أن واجب النحوى أن يسجل ما وجد في اللغة فعلاً من صيغ وعبارات لا أن يفترض هو صيغاً وأحوالاً للعبارات لم ترد في اللغة»(٢)

والعلم الحق في نظرنا لا يسجل فقط ما هو كائن، ولكن عليه أن يتنبأ بالمستقبل، فنظرية النحو العربي في نظرنا لم تكن فقط لتصف مدونة جامدة، ولكن لتصف سليقة المتكلم العربي، في ظروف مختلفة، فالنحو العربي وضع إطاراً نظريّاً قابلاً للتوسيع، ويتنبأ بعبارات مستقبلية، فهو يصف ماضي اللغة وحاضرها ويحاول أن يتنبأ بمستقبلها، وهذا هو هدف القياس في النحو.

والنحو العربي ـ في نظر شوقي ضيف ـ كان يصنف أبوابه وفق نظرية العامل، وبإقصاء العامل يمكن تغيير تصنيف الأبواب، ويقوم التصنيف عنده

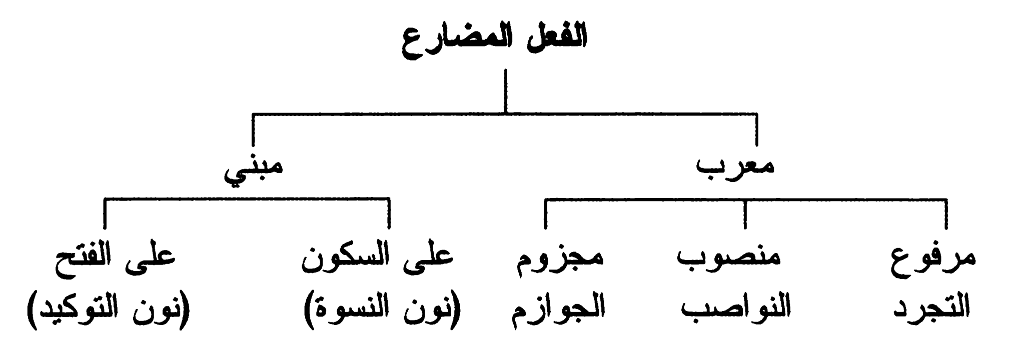
---

(١) شوقي ضيف، مقدمة الرد على النحاة ص٤٧.

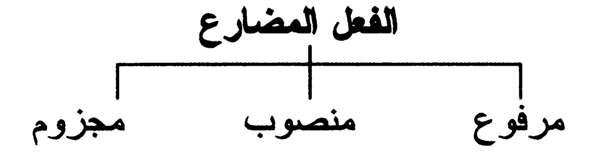
(٢) نفسه ص٤٩.

على مبدإ المجانسة «بحيث يجمع في الباب الواحد أحواله المختلفة، فباب مثل «الفعل المضارع المعرب» يجمع فيه الأقوال المشابهة له من مثل بنائه على الفتح وتسكينه»[1] ويمكن المقارنة بين رأي النحاة وما جاء به شوقي ضيف:

النحو العربي:



رأي شوقي ضيف:



فنون التوكيد تدخل في قسم الفعل المضارع المنصوب والمتصل بنون النسوة يدخل في قسم المجزوم.

ويقول شوقي ضيف عن تقسيم الفعل المضارع: «فإن الفعل المتصل بنون التوكيد يستمر منصوبا مع الجوازم ولكن هذا لا يغير القاعدة العامة في نصب المضارع، وهي أنه ينصب بعد «أنْ وأخواتها»، وكذلك إذا اتصل بنون التوكيد، وهو ينصب مع هذه النون حتى ولو سبقته أدوات الشرط»[2].

---

(١) شوقي ضيف، مقدمة الرد على النحاة ص٥٠.

(٢) شوقي ضيف، مقدمة الرد على النحاة ص٥٠.

فاستعمال شوقي ضيف لمصطلح النواصب والجوازم يدل على أنه لم يتخلص نهائيّاً من العامل، ولا يمكن للنحاة أن يتناقضوا مع أنفسهم فيقولون الجوازم وما بعدها ليس مجزوماً، إلا إذا كانت هناك علة صوتية أو صرفية تمنع ذلك الجزم، فإذا كان شوقي ضيف يبحث عن التجانس في الألفاظ فسيخل بالتجانس في النظرية، ولن يكون هناك علم، وإنما توجد ملاحظة قائمة على الحس لا ملاحظة تبنى على العقل، وللملاحظة قيمة تجريبية لا قيمة عقلية، والعقل هو الذي يبحث عن التجانس في الظواهر لاختلافها بالطبع.

ولشوقي ضيف في النواسخ رأي آخر في إعرابها. فالمرفوع بعد كان فاعل، والمنصوب حال، والمنصوب بعد «إن» مبتدأ، والمرفوع «خبر» و«مسيء» في جملة «ضربني العبد مسيئاً» خبر منصوب، و«ظلام» في قوله تعالى: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ﴾[1] خبر مجرور، وإني لا أعلم المعيار الذي يجعل به الكلمة مبتدأ أو خبراً، أهو أصل الجملة النواة أم البسيطة؟ فإذا كان الأمر كذلك فالأقرب أن نعرب المنصوب بعد «كان» خبراً لا حالاً؛ لأن قولنا: «كان محمد حاضراً» أصلها «محمد حاضر»، ويشترط في الحال أن يكون مشتقّاً، ونرى المنصوب بعد «كان» أحياناً لا يكون مشتقاً وذلك قولك: «كان أخوك زيداً»، و«كان زيد صاحبك». و«كان هذا زيداً»، و«كان المتكلم أخاك»[2] ويفضل أن يعرب «مسيئاً» خبراً باعتبار الأصل؛ أي: «العبد مسيء»، فإذا هناك اضطراب في الإعراب، وللإعراب عند نحاة التأسيس علاقة بالمعنى، فللخبر معنى، وللحال معنى آخر، ومع ذلك فإنه يرجع إلى قول النحاة في حديثهم عن الأصل والفرع حيث يقول: «وإذن فالأصل في المبتدإ الرفع، وقد ينصب في «باب إن» ولا «النافية للجنس»، ويجر في «باب رب»، أو إذا دخل عليه حرف من حروف الإضافة الزائدة، والأصل في الخبر أن

---

(١) سورة فصلت، آية: ٤٥.

(٢) سيبويه، الكتاب ١/ ٥٠.

يرفع، وقد ينصب في «باب ما ولا الحجازيتين» و«إن» في لغة ضعيفة، وقد يجر إذا دخل عليه حرف جر زائد»[1].

ثم يلاحظ أن ظواهر مبعثرة في كثير من أبواب النحو، وحري بالتصنيف الجديد أن يلم شعثها في باب واحد، والواقع أن النحاة العرب كانوا واعين بذلك، ولكن معيار التصنيف هو الذي كان يفرض عليهم أن يدرسوا ظاهرة ما في باب، وهي نفسها تدرس في باب آخر، فمثلاً يدرسون تقديم المفعول على الفاعل في باب الفاعل، وفي باب المفعول يعيدون دراسة تقديم المفعول على الفاعل[2] وهذا التكرار راجع إلى تصنيفهم الأبواب انطلاقاً من الوظائف.

ويخلص في هذا الشق الأول من التجديد إلى أن هدف «التصنيف الجديد للنحو أن يضم كل لفق إلى لفقه وسيغني عن العامل، بحيث يصبح النحو آلة محكمة لرصد الظواهر في لغتنا العربية»[3].

٢ ـ منع التقدير والتأويل في الصيغ والعبارات: هذا هو الأصل الثاني في نظر شوقي ضيف الذي يعد مبدأ لإعادة تصنيف النحو العربي، وهذا الأصل ينفي التقدير والتأويل، فالفاعل محذوف وليس مستتراً، وقد يوجد الفعل ولا داعي للبحث عن الفاعل إذا كان الفعل يدل بنفسه على الفاعل، وهذا ما رأيناه عند إبراهيم مصطفى، وإعراب صيغة التعجب فيه تمحل كثير، وعلينا أن نعربها ببساطة. ففعل التعجب فعل، والمتعجب منه مفعول به، فالفاعل حينما يحذف في باب نعم وبئس وباب الاستثناء وباب التنازع، فلا داعي لأن ندل عليه؛ لأن البحث عنه يستدعي التأويل والتقدير، وعلينا ألا نبحث عن متعلق الجار والمجرور بتقدير الاستقرار أو الكينونة، وإنما نعلقه بما يظهر في الجملة، ويعرب الجار والمجرور خبراً إذا سبق بمبتدأ، والأمر نفسه يتعلق بالنواصب والجوازم فالنصب والجزم ليس لنتيجة عامل ظاهر أو مضمر.

ويجب ـ في نظره ـ فصل مجموعة من التعابير المسكوكة التي لا تلين

---

(١) شوقي ضيف، الرد على النحاة ص٥٢.

(٢) انظر على سبيل المثال: ابن يعيش، شرح المفصل ١/ ٧٦، ٧/ ٦٣.

(٣) شوقي ضيف مقدمو الرد على النحاة ص٥٥.

للنحو العربي مثل: النداء والإغراء والتحذير، والمفعول المطلق. فالجمل في هذه الأبواب يجب أن تدرس على علاتها دون تحليلها.

وإن كل الآراء التي عبر عنها شوقي ضيف مستوحاة من رأي ابن مضاء القرطبي، وهذه الآراء تنسجم كذلك مع أراء إبراهيم مصطفى، مما يدل على أن رياح الاتجاه الوصفي هبت على المشرق في هذه الفترة. ولكنهم لم يستطيعوا التخلي عن النحو العربي، فبحثوا عن سند لهم في التغيير فوجدوه في تراثهم، وهو الرد على النحاة لابن مضاء القرطبي.

٢ ـ ٥ ـ عباس حسن:

عباس حسن من علماء النحو الذين أرادوا أن ينحوا بالنحو طريقاً جديدة، ولكن التجديد بقي على المستوى النظري فقط، أما تطبيق الآراء الجديدة على الواقع اللغوي فهو بعيد المنال. إذ سرعان ما يجد العالم نفسه وسط النحو العربي القديم. وقد ارتأينا أن نخصص لعباس حسن قسماً مسهباً في هذا الفصل، لتأليفه كتابين: كتاب نظري، يعرض فيه آراءه النقدية، «اللغة والنحو بين القديم والحديث»، وكتاب ضخم يعرض فيه أبواب النحو العربي مبرزاً فيه بين الفينة والأخرى بعض آرائه التي عرضها في كتابه النظري، وهذا الكتاب هو «النحو الوافي» الذي يعده صاحبه مرجعاً في النحو العربي للطلاب والأساتذة على حد سواء.

٢ ـ ٥ ـ ١ ـ المستوى النظري (اللغة والنحو بين القديم والحديث):

إنه كتاب ألفه عباس حسن سنة ١٩٦٦م، يشيد في مقدمته بعبقرية النحاة العرب القدماء، وما بذلوه من جهد فكري وعلمي في الاهتمام بوصف اللغة العربية إلى درجة قوله: «إني لا أرى لأولئك العلماء بيننا أنداداً، ولا أعرف لهم في أيامنا قرناء إلا طائفة يسيرة من رجال العلم الحديث في العربية ـ ونحوها ـ وهبوا أنفسهم له، وافتدوه بالنفيسين وماثلوا علماءنا القدامى في الصبر والدأب والتضحية، فكان لهم ما أرادوا»[(١)].

---

(١) عباس حسن، اللغة والنحو بين القديم والحديث ص٩.

ومع ما أدركه هؤلاء العلماء العرب من مقدرة علمية في النحو العربي، فإن مؤلفاتهم الكثيرة لم تخل من شوائب نقصت من قيمة علمهم، وأوقفت خطأ الإصلاح والتجديد، وهذه الشوائب هي التي سنتعرض لها بالتحليل والمناقشة.

٢ ـ ٥ ـ ١ ـ ١ ـ تاريخ اللغة العربية:

يرى عباس حسن أن اللغة العربة تمر بأطوار:

١ ـ طور الولادة.

٢ ـ طور الطفولة.

٣ ـ طور الشباب.

٤ ـ طور النضج.

٥ ـ طور الضعف.

والطور الأخير ـ في نظر المؤلف ـ هو الذي سمح بظهور النحو العربي، وهذا المنطق الذي يتحدث به عباس حسن هو منطق الحياة الطبيعية.

والواقع أن هذه المراحل التي يصف بها عباس حسن تاريخ اللغة العربية هي نتيجة للنحو التاريخي المقارن الذي ظهر في أوروبا في أواخر القرن الثامن عشر وبداية التاسع عشر الميلاديين، وهو أثر من آثار «داروين» في نظرية أصل الأنواع، فشليشر (١٨٢١ ـ ١٨٦٧م) يعتبر اللغة منظمة بيولوجية تخضع لضرورة التطور[١]

ونشر كتاباً بعنوان «النظرية الداروينية وعلم اللغة»، وكان جرجي زيدان من علماء اللغة العرب الأوائل الذين تأثروا بهذا المنهج، فكتب مؤلفه «الفلسفة اللغوية» سنة ١٨٨٦م وموضوعه: «البحث التحليلي في كيف نشأت اللغة العربية وتكونت، باعتبار أنها اكتسابية خاضعة لناموس الارتقاء العام»[٢]

---

(١) L. chiss j.Filliolet, Linguistique Française, p.14.

(٢) جرجي زيدان، الفلسفة اللغوية ص١٦.

فسواء أكان عباس حسن واعياً أم غير واع بهذا المصدر المعروف، فإنه يتعامل مع اللغة العربية بمنهج مر عليه أكثر من قرن من الزمان، لم يعد الباحثون اليوم مقتنعين بمراحل تكون اللغات؛ لأنها لا تخضع لمقياس علمي صارم، فتوجهوا إلى دراسة اللغة دراسة سانكرونية لا دراسة دياكرونية.

٢ ـ ٥ ـ ١ ـ ٢ ـ القياس:

يعرف القياس قائلاً: «محاكاة العرب في طرائقهم اللغوية، وحمل كلامنا على كلامهم في صوغ أصول المادة وفروعها وضبط الحروف وترتيب الكلمات وما يتبع ذلك»[١]. هذا تعريف عباس حسن للقياس (القياس الاستعمالي).

ولا يمكن لباحث أن يحد من حرية المؤلف في التعريف والإبداع، ولكن يمكننا الاختلاف معه حين يعقب على النحاة الأوائل قائلاً: «والقياس بهذا المعنى واضح الغاية، سهل الفهم، يغنينا عن التفصيل والتشعيب والالتواء والتعقيد الذي سلكه كثير من القدامى والمحدثين، وفتحوا بسببه أبواباً من المشكلات تكد العقل، وترهق الفكر وعقدوا بينه وبين القياس في علم «أصول الفقه» روابط وأشباها رتبوا عليها أحكاماً عجيبة لغوية، وشرعية، وأسرفوا في التفصيل والتفرع والاستدلال إسرافاً جاوز حد الإبانة وإيضاح الحقائق العلمية، واستحال ألغازاً ومعميات يضيق بها الصدر ويضل فيها الفهم»[٢].

وعندما يتحدث عباس حسن عن النحاة لا أدري المقصود بالنحاة؟ هل يقصد نحاة التأسيس؟ أو النحاة المتأخرين التابعين وأتباع التابعين؟ من خلال هذه القول يبدو لي أنه يتحدث عن نحاة القرن الرابع الهجري وما بعده؛ لأن الأوائل من النحاة لم يقولوا: إنهم يؤسسون نحوهم وأصولهم على غرار أصول الفقه، وما نعلمه هو أن ابن جني أول عالم يصرح بأنه يؤسس علم أصول النحو على غرار أصول الفقه[٣]

---

(١) عباس حسن، اللغة والنحو ص٢٢.

(٢) عباس حسن، اللغة والنحو ص٢٣.

(٣) ابن جني، الخصائص ١/ ٢.

وفترة تأسيس علم النحو وعلم الفقه وعلوم إسلامية أخرى كانت متداخلة، إلى حد يمكن القول: إن نسقاً علميّاً مشتركاً كان كل عالم يحاول أن يستفيد منه في علم خاص به، فالفقيه والبلاغي والنحوي والعروضي والمحدث. . . يستثمر هذا النسق العلمي في مرحلة التأسيس، وأما عملية التأثير والتأثر ـ في نظري ـ فقد تأتي متأخرة لتملأ ثغرة أو فراغاً منهجيّاً لم يستطيع العالم أن يفيد من النسق المشترك. فيستفيد من علاقة عالم آخر في مجال آخر بهذا النسق. وإذا كان اهتمام عباس حسن كبيراً باللغة العربية، فالنحاة العرب المتأخرون ـ في نظري ـ لم يعودوا يهتمون باللغة قدر اهتمامهم بالنظرية النحوية، وشحذ العقل وتقوية التفكير وترويضه، واستثمار علوم أخرى ظهرت في العالم الإسلامي، وهذا هو منهج التكامل المعرفي، فكيف يمكن للعالم الانغلاق على ذاته، حيث هناك علوم أخرى تجري حوله، وتتطور بسرعة، وهو لا يستطيع الاستفادة منها؟ إنه مظهر من مظاهر الجمود والانغلاق على الذات. وما كان علماؤنا العرب المسلمون القدماء منغلقين على ذواتهم، فاستفادوا في تحليلاتهم من المنطق وعلم النجوم والطبيعيات والفلسفة والطب والموسيقى. . .

٢ ـ ٥ ـ ١ ـ ٣ ـ القياس والسماعي (المطرد والشاذ):

إن عباس حسن لا يطمئن إلى ما عده النحاة العرب مطرداً وما عدوه شاذّاً؛ لأن الشاذ قليل والمطرد كثير، ولكن دلالة القلة عند النحاة غير معروفة، فقد تتجاوز الأمثلة عشراً ومع ذلك يعدونها شاذة، فيتصدى إلى تقسيم ابن جني في الاطراد والشذوذ منتقداً إياه، وملاحظاً الغموض والتناقض، فأما الغموض فمرده إلى اعتماده في الاطراد والشذوذ الشيوعَ والكثرةَ، ولقد سرد أمثلة ستة للمطرد في الاستعمال الشاذ في القياس، وهي: أخوص، استصوب، استحوذ، أغيل، استنوق، استتيس.

ويرى عباس حسن أن في العربية أكثر من هذه الستة مثل أروح اللحم، وأحوز الإبل، وأعور الفارس، وأحوش عليه الصيد، وأعوض بالخصم، وأفوق بالسهم، وأشوكت النخلة، وأحول الغلام، وأطولت، وأعول الرجل،

وأقولتني ما لم أقل، وأغيمت السماء، وأنوكتُ الرجل، وأغْوَهَ القوم، وأحوجني الأمر[١].

إن هذه الكلمات التي أوردها عباس حسن ـ في نظرنا ـ إما:

١ ـ أنها من الكلمات التي يجوز فيها الحفاظ على الأصل والقلب مثل: أروح الماء وأراح، إذا تغيرت ريحه، وأراح اللحم إذا أنتن[٢].

٢ ـ أو أنها من الكلمات التي أعلت يخاف عليها من اللبس، مثل: أقولتني، إذ لو قال المتكلم أقلتني لكان المعنى مغايراً.

٣ ـ أو أنها من الكلمات التي جاء أصلها مصححاً فبقيت مصححة مثل «أعور الفارس» لأنها من الفعل عور؛ فابن جني في الأمثلة التي أوردها يتحدث عن الكلمات الخارجة عن هذه الضوابط التي ذكرناها، فهناك قيود مفترضة على الصحة والإعلال عند المتكلم العربي.

وأما التناقض الوارد عند ابن جني ـ في نظر عباس حسن ـ وذلك حين يقول: «إن الشاذ في القياس والاستعمال معاً لا يجوز القياس عليه، ولا رد غيره إليه، ويضرب لذلك مثلاً بتتميم (مفعول) مما عينه واو، نحو: «ثوب مصوون» و«مسك مدووف» مع أن هذا التتميم لغة تميم. فهي تقول: «رجل مديون» كما تقول: «ثوب مصوون». وقد قرر ابن جني وغيره أن الناطق على قياس لغة من اللغات مصيب غير مخطئ»[٣].

ولكن يجب أن نربط هذا الكلام بكلام ابن جني حين يقول: «هذا حكم اللغتين إذا كانتا في الاستعمال متدانيتين متراسلتين أو كالمتراسلتين، فإما أن تقل إحداهما جدّاً أو تكثر الأخرى جدّاً، فإنك تأخذ بأوسعهما رواية وأقواهما قياساً، فإذا كان الأمر في اللغة المعمول عليها هكذا فيجب أن يقل استعمالها، وأن يتخير ما هو أقوى وأشيع منها، إلا أن إنساناً لو استعملها لم

(١) عباس حسن، اللغة والنحو ص٥٢.

(٢) ابن منظور، لسان العرب ٢/٤٥٨.

(٣) عباس حسن، اللغة والنحو ص٥٤.

يكن مخطئاً لكلام العرب، لكنه يكون مخطئاً لأجود اللغتين»[1].

فابن جني لا يمنع قطعاً القياس على اللغة الحجة، ولكن يسعى إلى توحيد اللغة وتجنيسها بدل تفريقها، واللغة في الواقع موحدة داخل منطقة جغرافية لغوية محددة، ولكن الخروج عن هذه المنطقة اللغوية، يؤدي إلى الخروج عن بعض قواعدها، إلى اللغة المجاورة، ولكن حرص النحاة العرب على جعل اللغات العربية في مستوى واحد هو الذي جلب لهم مشكل بناء النظرية النحوية.

ورغم هذا النقد الذي وجهه عباس حسن إلى ابن جني، فإنه يصل إلى نتيجة انتهى إليها ابن جني، فالرأي السديد ـ في نظره ـ «هو أن نجيل الفكر في الأنواع الأربعة التي عرضها ابن جني[2]. ومن جرى وراءه، فنرى نوعين منها ليسا موضع اختلاف، وإنما هما موضع الاتفاق بينه وبيننا»[3].

ويعني بهما النوع المطرد في القياس والاستعمال معاً، والنوع المخالف للقياس والاستعمال، حيث يجوز محاكاة الأول ورفض الثاني، فالنتيجة التي توصل إليها أخيراً هي ما قرره ابن جني سابقاً. ولربما كان ابن جني دقيقاً في كلامه، حين رفض النوع الرابع الشاذ في الاطراد والاستعمال، مشيراً إلى أن هناك قبائل تستعمل هذا الشاذ في الاطراد والاستعمال، وهي قبيلة تميم التي تعد حجة في اللغة، ويبقى الخلاف في المطرد في القياس الشاذ في الاستعمال، مثل: «باقل» فالقياس هو «مبقل» لأن الفعل رباعي (أبقل)، والرأي السديد في رأي عباس حسن، أن تقول: «مبقل» بدل باقل، سواء أقالته العرب أم لم تقله، وأن تبني من الفعلين «يدع ويذر» الفعلين «ودع ووذر» مع عدم ورودهما على لسان العرب لنستريح ـ من نظره ـ راحة مزدوجة.

١ ـ تجنب الخلافات حول ورود مثل هذه الكلمات.

---

(١) ابن جني، الخصائص ٢/ ١٢.

(٢) ابن جني، الخصائص ١/ ٩٧.

(٣) عباس حسن، اللغة والنحو ص٥٤.

٢ ـ تجنب مساءلة المراجع اللغوية عن اللفظ الشائع[1]

ولكن ما يريح عباس حسن في نظرنا لا يمكن أن يريح النحاة العرب القدماء إيديولوجيّاً وعلميّاً، فاللغة العربية في نظرهم مادة مقدسة لا يمكن التغيير فيها، والتغيير فيها؛ يعني: تغيير لغة القرآن نفسه، فالمحافظة على اللغة العربية كما وردت عن السلف مبدأ واجب وليس مستحباً.

ومن الناحية العلمية فقد أقروا أن اللغات حجة، ومن المستحيل أن يهملوا لغة دون مبرر، ولو أرادوا الاستراحة كما استراح عباس حسن لخلقوا لغة جديدة كلها قياس. ولا داعي لهذه الخلافات بينهم حول تركيب معين أو بنية صرفية خاصة، فالنحاة حاولوا أن يوفقوا بين نظريتهم النحوية المبنية أساساً على القياس والمدونة اللغوية، لكي لا يكون هناك بون شاسع بين النظرية والواقع اللغوي.

ولو اتفقنا مع عباس حسن في هذا المنظور، ماذا سنفعل بما أطلق عليه القدماء المطرد في الاستعمال الشاذ في القياس، مثل: استحوذ التي وردت في القرآن الكريم؟ أنحذفها من القرآن أم نغيرها لتساير القياس؟.

يقول عباس حسن عن هذا الصنف: «إننا إذا أردنا أن نصوغ «استفعل» من باع فلنا أن نقول: استباع، تطبيقاً للمقيس عليه، ولنا أن نقول: استبيع، كاستحوذ واستصوب، كما يجري على ألسنة الناس بفطرتهم»[2]

نحن الآن نشتكي من الخلافات اللغوية عند العرب القدماء، ويحاول عباس حسن أن يحذفها، وإذا به في هذه الفقرة يزيد في حدتها، فلو سمحنا للمتكلم أن يتكلم كيفما أراد لخرجنا بعدة لغات أخرى، وهذا يسبب عوائق إجرائية لبناء نظرية نحوية، فعوض أن نقرب البون بين النظرية والواقع اللغوي، فإننا نسهم في البعد بينهما، فعلينا أن نعرف عباس حسن منهجياً هل هو استقرائي المنهج أو استنباطي أو يخلط بينهما؟.

---

(١) عباس حسن، اللغة والنحو ص٥٥.

(٢) عباس حسن، اللغة والنحو ص٥٨.

٢ ـ ٥ ـ ١ ـ ٤ ـ النحو بين الداء والدواء:

يرى عباس حسن أن النحو «مصاب ببعض علل وآفات تكاد تكون متشاكلة متداخلة يعسر فصل واحدة في آثارها ونتائجها عن الأخرى»(١)

ويعتقد ألا أحد حاول وصف هذه العلل، وإبرازها مع كثرة ما كتب من كتب ورسائل في موضوع النحو، ومن هذه العلل في نظره.

٢ ـ ٥ ـ ١ ـ ٤ ـ ١ ـ تعدد الآراء النحوية في المسألة الواحدة واختلاف الأحكام، ويضرب أمثلة لإعراب «الأسماء الخمسة» عند الأشموني والصبان، و«المبتدأ والخبر» في شرح المفصل لابن يعيش، و«همع الهوامع» للسيوطي، و«شرح ابن عقيل» و«شرح الأشموني».

وهذه المصادر التي يعتمدها عباس حسن، كلها مصادر متأخرة زمناً، ولكي يبدي أصحابها رأياً جديداً أو ينحازون إلى رأي قديم فلا بد ـ وفق منهجها وزمن تأليفها ـ أن تعرض الآراء السابقة في الموضوع، وهذا من باب الأمانة العلمية.

ومع احترامي لرأي عباس حسن، فإني أتساءل متى كان تعدد الآراء في القضية الواحدة مشكلة؟ ومتى كان الاختلاف في التصور علة؟ بل أعتقد أن العكس هو الصحيح، فالرأي الوحيد هو المشكلة؛ لأنه لا يسمح للغير أن يعبر عن رأيه، ورأى أن النحاة العرب كانوا واعين بهذا الاختلاف، والدليل على ذلك هو عرضهم للآراء السابقة، وإبداء أرائهم بالحجة والدليل، وأعتقد أن سبب الاختلاف بين عباس وحسن وأمثاله، والنحاة العرب المؤسسين هو تصور كل منهم للنحو(٢).

فالنحو عند عباس حسن هو «الوصول إلى ضوابط محددة سليمة، يسهل استخدامها، والاستعانة بها في التفاهم الكلامي والكتابي على وجه محكم دقيق، لا فوضى ولا اضطراب شأن العلوم القاعدية المضبوطة التي تأخذ بيد

---

(١) عباس حسن، اللغة والنحو ص٦٥.

(٢) لقد قدمنا سابقاً مجموعة من تعريفات النحاة ص١٥١.

صاحبها إلى غاياتها»[1].

فالغاية من النحو ـ في نظره ـ غاية تعليمية، وغايته بالنسبة للنحاة الأوائل ـ مثل سيبويه ـ غاية علمية وصفية، فالنحو آلة لوصف كلام العرب، واختلاف مدونة من إقليم لغوي إلى إقليم آخر هو الذي جلب للنحاة مشاكل في آلتهم الوصفية التي أرادوها آلة متكاملة، فلم يكن النحو ـ في نظر النحاة الأوائل ـ قبل القرن الثالث الهجري، حصر القواعد للتعليم والتقويم اللغوي، قد يكون هذا على المستوى التجريبي البسيط، أما على المستوى العلمي فلا بد من الاختلاف.

فالقواعد الرياضية التي يتحدث عنها عباس حسن ـ على المستوى العلمي التجريدي الصرف لا على المستوى التعليمي ليس فيها خلاف؟ أليس هناك خلاف في المناهج والتصورات على المستوى النظري؟ هل علوم الفيزياء واحدة؟

ويعد عباس حسن «باب النواصب والجوازم» في كتاب «همع الهوامع» للسيوطي مثالاً على تعدد الآراء التي تفزع القارئ وتملأ نفسه حيرة واضطراباً[2].

ورجعت إلى باب الجوازم في «همع الهوامع» لأرى هذا التعدد الذي يفزع القارئ. فالسيوطي يتحدث في باب الجوازم عن «لام» الطلب، فيرى أنها نوعان: تكون لأمر أو لدعاء ﴿لِيُنفِقْ﴾[3] و﴿لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾[4] حركة اللام الكسرة، لضرورة الابتداء، ولكن لا يقف عند هذا الحد، وإنما ينبه إلى أن هذه اللام تفتح في لغة سليم إن فتح تاليها، بخلاف إذا انكسر، وتسكن إن تلت الفاء وثم والواو، ويورد في هذا اللام قراءة أخرى لبعض الآيات القرآنية بالتحريك ﴿وَلْيُوفُوا نُذُورَهُمْ﴾[5].

---

(١) عباس حسن، اللغة والنحو ص٦٧.

(٢) عباس حسن، اللغة والنحو ص٨٥.

(٣) سورة الطلاق، آية: ٧.

(٤) سورة الزخرف، آية: ٧٧.

(٥) سورة الحج، آية: ٢٧.

﴿وَلۡيَطَّوَّفُواْ﴾[1]، ﴿وَلِيَتَمَتَّعُواْۖ﴾[2] ويورد أقوالاً أخرى ترى أن السكون يلازم اللام[3].

فتعدد الآراء في هذه اللام يرجع إلى القراءات القرآنية التي لا يمكن ردها بقاعدة يفضلها شخص، أو إرادة نحو بسيط موحد، إذ قال أبو حيان: «ما قرئ به في السبعة لا يرد ولا يوصف بضعف ولا بقلة»[4] فالنحاة على المستوى النظري لم يكونوا يبحثون عن نحو بسيط، وإنما كانوا واصفين للغات عربية وقراءات قرآنية تعد حجة في نظرهم لمن أراد بناء نحو نظري، ولا شك أن ما بيناه في «همع الهوامع» نجد مثله في الكتب الموسوعية المتأخرة التي اعتمدت تعدد الآراء مثل: «شرح المفصل» لابن يعيش، و«مغني اللبيب» لابن هشام، و«حاشية الصبان» على الأشموني.

فليس هدفهم في النحو ـ في نظري ـ هو الوصول إلى ضوابط محددة سليمة يسهل استخدامها والاستعانة بها في التفاهم الكلامي والكتابي، على وجه محكم دقيق، وإنما هدفهم الوصف، وكل رأي عندهم قائم على معطى لغوي معين، أو على قياس على حكم آخر.

٢ ـ ٥ ـ ١ ـ ٤ ـ ٢ ـ ضيق المدونة المعتمدة (السماع):

يعيب عباس حسن على النحاة العرب اعتمادهم في الاحتجاج للغات محدودة صرح بها الفارابي في مؤلفه «الألفاظ والحروف» نقلها عنه السيوطي في «المزهر» و«الاقتراح»[5].

وقد برر الفارابي أسباب اختيار القبائل المحتج بها، وهو تبرير غير لساني. كما يرى عباس حسن، إذ الاقتصار على هذه القبائل ولهجاتها ليس

---

(١) سورة الحج، آية: ٢٧.

(٢) سورة العنكبوت، آية: ٦٦.

(٣) السيوطي، همع الهوامع ٢/ ٥٥.

(٤) السيوطي، همع الهوامع ٢/ ٥٥.

(٥) السيوطي، المزهر ١/ ٢١١.
السيوطي، الاقتراح ص٥٦.

من الموضوعية؛ لأن «لغات القبائل الست ولهجاتها لا تحوي جميع اللغات واللهجات التي في باقي القبائل الكثيرة، فذلك ينافي طبيعة اللغة، ويعارض القانون الواقعي الذي تسير عليه في نشأتها وتدرجها. . . ومن هنا ندتّ كلمات أصيلة وأساليب كثيرة صحيحة عما جمعه اللغويون، وفاتهم ذخر لغوي وافر، بسبب اقتصارهم في جمع اللغة على بعض القبائل دون بعض، بل على القليل دون الكثير، ومن ثم فات الرعيل الأول كثير من منابع الأخذ ومراجع الاستنباط، كشفت عنه الأيام بعد ذلك فأثبتت تقصير اللغويين، وقصور النحو المؤسس على ما جمعوه»[1]

ويبدو لي بداءة أنه يجب أن نفرق بين جمع اللغة كما ورد في كتب القدماء (جمع اللغة) واللغة العربية المادة؛ لأن اللغة التي دونها الرواة في رسائلهم كانت نواة للمعاجم العربية، إذ اهتموا بالوحدات المعجمية (شرحها، وبيان مترادفها، وتضاد ومشترك لفظها) أكثر من اهتمامهم بالتراكيب، ولهذا لا نجد كثيراً من الكلام الشفوي في المؤلفات النحوية، وإنما نعثر على الشعر العربي القديم والقرآن الكريم بقراءاته، ثم إن اعتماد النحاة مدونة مقيدة بالزمان والمكان هو الأصل؛ لأنه مهما حاولنا استقراء اللغة في فضاء غير محدد، لا يمكن أن نستقريها كاملة، وهذا ما يعبر عنه بالاستقراء الناقص، أو نستقري مجموعة كبيرة في اللغة ونستنبط منها مجموعة من القواعد، أو نؤسس نظرية استنباطية انطلاقاً من معطيات لغوية محدودة، وهو ما فعله النحاة، إذ أسسوا نظريتهم النحوية على المطرد في هذه المدونة، وما خالف المطرد أطلقوا عليه الغالب والكثير والقليل والنادر.

أما أنهم لم يحددوا مفاهيم هذه المصطلحات كما يدعي عباس حسن[2]، فلا أعتقد ذلك، يقول ابن هشام: «فالمطرد لا يتخلف والغالب أكثر الأشياء. ولكنه يتخلف، والكثير دونه والقليل دون الكثير، والنادر أقل من

(١) عباس حسن، اللغة والنحو ص٧٠.

(٢) عباس حسن، اللغة والنحو ص٧١، ٧٢.

القليل، فالعشرون بالنسبة إلى ثلاثة وعشرين غالبها، والخمسة عشر بالنسبة إليها كثير لا غالب، والثلاثة قليل والواحد نادر»[١].

والواقع أن كل نظرية تُبنى على منهج استنباطي لا بد أن تتراوح بين الاطراد والندرة، فإما أن نختار منهجاً استنباطيّاً فلا مناص من الاطراد والندرة، ولكن نكسب قليلاً من القواعد، أو نعتمد منهجاً استقرائيّاً في مدونة محدودة فلا بد لنا من كثرة القواعد إن نحن أردنا التخلص من النادر.

ويؤكد عباس حسن قرار المجمع اللغوي بالقاهرة القاضي بالاحتجاج بالعرب الذين يوثق بعربيتهم، وهم عرب الأمصار إلى نهاية القرن الرابع الهجري[٢]

وإن ما يعاب على النحاة العرب من اعتمادهم فترة زمنية طويلة، ومن تعدد القبائل، هو نفسه يعاب به على القرار الذي يريد أن يطيل الفترة الزمانية إلى القرن الرابع الهجري بدل القرن الثاني الهجري المعتمد عند النحاة العرب القدماء، ولا شك أن اللغة تطورت، وأن قبائل كثيرة غير متجانسة في لغتها، وهذا ما تترتب عنه البلبلة نفسها التي يخشاها عباس حسن وهي عدم انسجام القواعد، وأعتقد أن النحو المنسجم الذي يبحث عنه لا يوجد إلا في اللغات الاصطناعية، أما اللغات الطبيعية فلا أعتقد أننا سنجد فيها هذا النحو المثل، فالمتكلم نفسه وهو خاضع لمجتمعه اللغوي يخرج من قاعدة إلى قاعدة أخرى لأسباب مرضية أو نسيان أو تعب أو غير ذلك.

وإن التمادي في الخرق القاعدي سرعان ما يصبح نفسه قاعدة في سليقته، ولربما حاكاها غيره فأصبحت قاعدة مطردة بعد أن كانت شاذة.

ولقد أورد عباس حسن نقولاً عن الزبيدي في «تاج العروس»، تخص كلمة «شتان» والخلاف الوارد حولها، حول إعرابها وصيغتها الصرفية، وسمى هذا الخلاف بالبلاء القاتل[٣].

---

(١) السيوطي، المزهر ١/ ٢٣٤.

(٢) عباس حسن، اللغة والنحو ص١٢٩.

(٣) نفسه ص١٣٢.

إن اللغويين العرب في نظري ـ يجمعون لغة العرب المتعددة القبائل ولا يختارون أوضاعاً لغوية خاصة، وكل راو يروي ما سمعه، فهل يحرف الكلم عن مواضعه أو يصحف؟ وكان الرواة أشد الناس بعداً عن التصحيف، فكيف يمكن اختيار لغة دون أخرى ونسميها اللغة المثالية؟

كانت اللغات كلها عند النحاة حجة، فلا يمكنهم أن يؤسسوا نحواً مثاليّاً على لغة واحدة وأن يفرضوه على اللغات الأخرى ليخطئوها، وكان سيبويه محقّاً حين قسم الكلام إلى الأقسام المعروفة في باب الاستقامة من الكلام والإحالة، فمنه مستقيم حسن ومحال، ومستقيم كذب، ومستقيم قبيح ومحال كذب[1].

وهذا نوع من التخريج للأساليب التي يراها دون المستوى المطلوب تركيبيّاً أو دلاليّاً، والمستوى المطلوب هو المحقق في بنائه النظري.

٢ ـ ٥ ـ ١ ـ ٤ ـ ٣ ـ خلاف النحاة حول التداخل اللغوي:

أشار عباس إلى بيتين شعريين الأول للأعشى والثاني للفرزدق.

يقول الأعشى:

وَمَـــرَّ دَهْـــرٌ عَـــلَـــى وَبَـــارِ فَـــهَـــلَـــكَـــتْ جَـــهْـــرَةً وَبـــارُ

ويقول الفرزدق:

فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللَّهُ نِعْمَتَهُمْ إِذْ هُمْ قُرَيْشٌ وَ إِذْ مَا مِثْلَهُمْ بَشَرُ

والخلاف عند النحاة هو أن الفرزدق تميمي، وخالف لغته التميمية بتقديم خبر «ما» المشبهة بليس على اسمها، والأعشى جمع في بيت واحد صيغة (فَعَالِ)، وهي في الشطر الأول مبنية على الكسر، وفي الشطر الثاني معربة؛ أي: أنه جمع بين لغتين في صيغة (فعالِ).

وقد أورد عباس حسن بعض هذه الآراء وكل له حجته العقلية أو النقلية أو العقدية، ولكن صاحب «اللغة والنحو» يرى أن كثرة الآراء فيها من التناقض

---

(١) سيبويه، الكتاب ١/ ٢٥.

والتضارب والجلاد بسليط القول ما يدور معه الرأس»[١].

والواقع أن هذه الخلافات ـ في نظري ـ هي التي تثري النحو، بل تطوره وتغيره، وهي التي تجعله دوماً موضوع مساءلة وحوار، لا موضوع جمود وتحجر، والخلاف حول البيتين لم يكن خلافاً لسانيّاً بالدرجة الأولى، وإنما هو خلاف سوسيو لساني، وهو الذي ما زالت تعاني منه اللسانيات المعاصرة، فالمتكلم بصفة عامة كان شاعراً أو غير شاعر، ليس مستقرّاً في مكان واحد، ولا منعزلاً عن محيطه الاجتماعي ـ اللغوي، فهو يتأثر به بطريقة أو بأخرى، وقد يتسرب إلى لغته ما ليس منها، وفي المغرب حالياً أمثلة كثيرة، فالشمالي المتأثر بالإسبان يستعمل في لغته لفظة «بسيطة» للتعبير عن عملة نقدية، وحين ينتقل إلى الجنوب يتعامل في البداية مع أهل الجنوب بنفس اللفظ، فيكون مثاراً للسخرية، وسرعان ما يغير هذا اللفظ لينسجم مع أهل الجنوب، فتبدو في لغته أحياناً اللفظتان معاً، فالإنسان عند ترحاله من منطقة إلى أخرى، تبعاً لمبدأ التعاون والاجتماع، عليه أن ينسجم مع الجماعة الجديدة في لغتها وعاداتها، وقد يبقى محافظاً على لغته متعصباً لها، ولكن عليه أن يتقبل السخرية اليومية من مواقفه المتعصبة، ولكن عباس حسن لا يقبل هذه الآراء الكثيرة المتعارضة ـ في نظره ـ ويتساءل «أيُّ الآراء نأخذ؟ وأيها ندع؟ وما حجتنا في إيثار هذا أو ذاك؟ وكيف نضبط استعمالاتنا المختلفة مثل كلمة «وبار» وما شاكلها؟ وما نصنع في أسلوب كأسلوب «ليس الطيب إلا المسك»[٢].

إن النحاة العرب عندما كانوا يناقشون هذه الأساليب لم يكونوا يعتقدون أن يتساءل الناس ماذا يأخذون؟ وماذا يتركون؟ إنهم يحاورون ويناقشون، وخذ أي رأي ترتاح إليه، وتقتنع به، بل أهمل كل الآراء، واستحدث لك رأياً آخر مخالفاً لآرائهم، والمشكلة المطروحة في الأمثلة هي مشكلة علامة إعرابية،

---

(١) عباس حسن، اللغة والنحو ص٧٧.

(٢) عباس حسن، اللغة والنحو ص٨٠.

والاهتمام بالعلامة الإعرابية وحدها جلب كثرة المشاكل، مع أنه في غالب الأحيان لا تتأثر كثير من التراكيب دلالة بعدم تغير العلامة الإعرابية.

٢ ـ ٥ ـ ١ ـ ٥ ـ الخيار بين النحو والقرآن:

يرى عباس حسن أن هناك تناقضاً نحوياً بين نحو القرآن ونحو النحاة، فعلينا الاختيار بين الاثنين إما «الثبات على دعوانا فصاحة القرآن التي لا تدانيها فصاحة، وبلاغته التي لا تسمو إليها بلاغة، فتكون محاكاته فخراً ومحمدة، ولا تجرؤ القواعد البصرية ولا غيرها أن تمد إليها سلطانها بالتأويل والتمحل، بل يجب أن تسايره وتنضوي تحته وتخضع له، وإما أن ننزل عن تلك الدعوى لنخضع لسلطان القواعد ونعلن ولاءنا ولو خالفت القرآن وفصيح الكلام العربي»[١]

إننا قد ناقشنا سابقاً هذه الفكرة في ضوء مفهوم النحو عند النحاة الأوائل، وطبيعة منهجهم الاستنباطي، ومع ذلك سنحاوره ومعنا جديد وهو نظرة الشاطبي للقضية[٢]

لقد أورد عباس حسن مجموعة من الشواهد تثبت فصاحة القرآن وبلاغته، وتؤيد الاحتجاج لقراءاته متواترها وآحادها. ويسائل النحويين قائلاً: «ما رأي البصريين وأعوانهم في هذه النصوص وأشباهها أيتألونها أم يشكون في صحتها أم ماذا؟»[٣].

لا أحد يشكك في تلك النصوص، وقائلوها هم أنفسهم من العلماء الذين يدافعون عن نظرية النحو العربي (ابن خالويه، السيوطي، البغدادي، الدماميني، الشاطبي، ابن حزم، الزجاج) ومع ذلك يرى في هذه النصوص التي تثبت فصاحة القرآن تناقضاً إذ «صرحت في بعض نواحيها أنه قد يحوي القياسي وغير القياسي؛ أي: المطرد والشاذ فكيف نوفق بين الأمرين؟

---

(١) عباس حسن، اللغة والنحو ص٩٤.

(٢) نفسه ص٩٥. الشاطبي هو القاسم بن فيرّة (ـ ٥٩٠هـ).

(٣) نفسه ص٩٧.

الإجماع على أنه موضع حجة، والإشارة إلى أنه قد يحوي الشاذ، والشاذ عند جمهور النحاة لا يقاس عليه»[1].

ولو فصل عباس حسن بين اللغة موضوعاً، وبين النحو آلة للوصف، لأدرك أن ليس هناك تناقض، فالآلة مهما بلغت من الدقة في بنائها لن تصل إلى وصف الموضوع بدقة متناهية.

والنحاة كانوا مدركين تمام الإدراك ما قاله عباس حسن، ولهذا نجد الشاطبي يجيب سلفاً بكلام لم يقنع المؤلف[2].

١ ـ فالشاطبي ـ في نظره ـ جعل الكلام العربي (بما فيه القرآن الكريم) قياسيّاً وغير قياسي، والقياسي هو الكثير، والكثرة تجرد من المدونة المعتمدة، التي تفرز على أساسها نظرية نحوية استنباطية، التي تفرز مجموعة من القواعد، وتجرب هذه القواعد على مجموعة من المعطيات اللغوية، فما انصاع لها سمي مطرداً، وما خالفها على قلته سمي شاذّاً.

٢ ـ يعيب على الشاطبي أنه جعل القرآن يأتي بما لا يقاس عليه وإن كان فصيحاً وموجها في القياس وهذا غريب[3]. وقول الشاطبي ـ في نظري ـ صائب؛ لأن كل شاذ هو قياسي في لغته أو في مجموعته المتكلمة. ولم يحو القرآن لغة واحدة، وإنما جمع عدة لغات عربية، فوقع التداخل بين اللغات، وما يكون قياسيّاً في لغة ما، عندما يدخل لغة أخرى يصبح شاذّاً (كما سبق التوضيح). ولقد تحدث ابن جني عن الأعرابي الذي ينتقل لسانه[4]. ولاحظنا ذلك في بيت الأعشى الذي يجمع بين لغتين، فلو بقي المتكلم داخل مجتمعه، لكانت لغته قياسية، وهذا يستحيل على المجتمعات البشرية، التي يعزف أفرادها عن الركود في أماكن محددة محصنة داخل لغة واحدة، فلا بد من التداخل وهو ما يسبب ـ في نظري ـ المطرد والشاذ. وعندما حاول النحاة واللغويين دراسة اللغة، لم يعتمدوا مدونة واحدة.

---

(١) عباس حسن، اللغة والنحو ص٩٩.

(٢) عباس حسن، اللغة والنحو ص١٠٠.

(٣) عباس حسن، اللغة والنحو ص١٠١.

(٤) ابن جني، الخصائص ٢/ ١٢.

٢ ـ ٥ ـ ١ ـ ٦ ـ البديل في نظر عباس حسن:

بعد أن أبرز عباس حسن ما يعده بلبلة في النحو وكثرة الآراء والمتناقضات، حاول أن يقدم لنا بديلاً، ويتجلى في اتجاهين:

٢ ـ ٥ ـ ١ ـ ٦ ـ ١ ـ وضع نحو خاص لكل قبيلة يساير لغتها، ويلائم لسانها دون غيرها من القبائل، فيبدو النحو صافياً لا بلبلة فيه ولا اضطراب[١].

ومن البديل الأول، نرى الأثر اللساني الذي يقترح وضع خرائط لغوية يستنبط منها نحوها الخاص، ونحن لا نعيب على عباس حسن الأخذ بهذا المنهج لأنه المنهج السائد في وسطه العلمي، لكن التجارب اللسانية المتأخرة أثبتت عدم ملاءمة اللسانيات البنيوية؛ لأنها بدورها لا يمكن أن تقدم نحواً متجانساً إن اعتمدت السماع، أو رقعة لغوية متسعة، ولكن يمكن أن تقدم نحواً متجانساً إذا اعتمدت مدونة متجانسة، وهذا لا يمنع أن يتكلم متكلم لغة أخرى غير لغته إلا إذا افترضنا معايير خاصة في المتكلم اللغوي المثالي داخل منطقة لغوية معينة.

٢ ـ ٥ ـ ١ ـ ٦ ـ ٢ ـ أما البديل الثاني الذي يقدمه، فهو اختيار القرآن مدونه لغوية ينبني عليها نحو نموذجي يحتذى، ولنا على هذا البديل ملحوظتان:

أ ـ عندما نبني نحواً من القرآن الكريم، فسنكون أمام نحو للقرآن لا للغة العربية، وعندما نفرض على المتكلم اتباع هذا النموذج نكون قد قيدنا حرية اللغة، واللغة العربية سابقة على نزول القرآن، وبها نزل وما أرسل الله رسوله ﷺ إلا بلسان قومه، وكان القرآن معجزة من حيث إفحامه المتكلم العربي بلغته.

ب ـ ليس في القرآن لغة موحدة باعتراف اللغويين والنحاة[٢]، فأي لغة

---

(١) عباس حسن، اللغة والنحو ص١٠٦.

(٢) السيوطي، الإتقان في علوم القرآن ١/ ١٥٤.

نحتذي في القرآن؟ وعندما نصطفي لغة مطردة في القرآن الكريم، نكون قد أهملنا جزءاً لا يستهان به من القرآن ومن لغة العرب، وبأي منظور علمي نقصي هذا الجزء الكبير من المدونة، والمقصى من القرآن، أليس نحويّاً وبليغاً؟ فلا البديل الأول صالح ولا الثاني، وإن ما فعله النحاة العرب القدماء في نظري يعد نظرية وسطاً لا تهمل أي متكلم عربي ولا لغة القرآن بقراءاته.

وأثبتت التجارب اللسانية المعاصرة صلاحية النظريات الاستنباطية، التي تعتمد في بناء نظريتها مجموعة من المعطيات اللغوية، وما سايرها كان مطرداً، وما خالفها يكون استثناء ويسمح للمتكلم أن يتكلم بهذه اللغة الشاذة؛ لأن المتكلم يتقبل اللغة بشكل سلبي كما يقول دوسوسور[١].

فالمنهج المتبع عند عباس حسن تجميع قواعد النحاة ومحاولة استكشافها في القرآن، وإذا لم توجد لها شواهد في القرآن الكريم فلا بأس للبحث عنها في شواهد أخرى أدبية من كلام عربي، يكون قد نال «من الشهرة والذيوع ما جعله مشاعاً بين القبائل أو بمنزلة المشاع. وأمارة الشيوع أن يكون الحكم الذي يستنبط منه موافقاً لغة القبائل كلها، أو أكثرها مشتركاً بينها، وأن تكون القاعدة النحوية المنتزعة منه منطبقة على كلام تلك القبائل أو أغلبها[٢]»، ويمثل لكلام العرب من المعلقات وشعر الحماسة وبعض النصوص الشعرية والنثرية القديمة.

وإني أتساءل عما يريده عباس حسن، هل يستهدف بناء نظرية نحوية أو يبحث عن مبررات للقواعد النحوية العربية؟ وما معنى أن نأخذ جزءاً ونترك جزءاً آخر من نظرية نحوية مؤسسة على مبادئ عقدية ولغوية؟

إذا كنا نريد أن نكتفي بقواعد نحوية معينة، ونقول: إن هذا هو النحو

= ابن عباس، اللغات في القرآن.
التهامي الراجي، اللغة الآرامية في القرآن الكريم ص٥٠.
مجلة البحث العلمي. يناير، دجنبر، ١٩٦٨م.

(١) De Saussure, Cours de linguistique gén, p.30.

(٢) عباس حسن، الغة والنحو ص١٠٩.

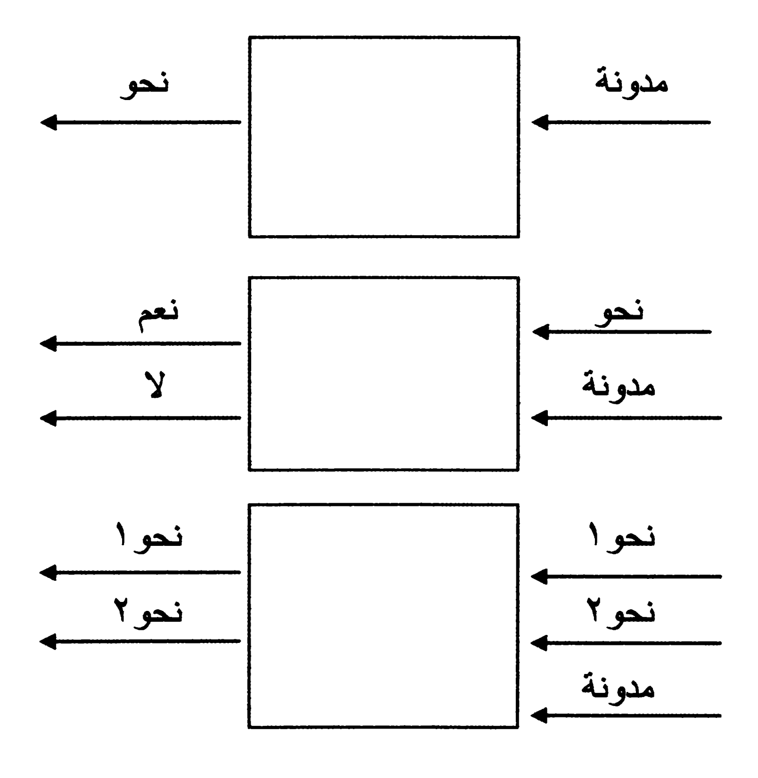
العربي، فليس الأمر كذلك، وإذا أردنا أن نكتشف مجموعة من القواعد ونفرضها على اللغة، فاللغة تنفر من ذلك، وإذا أردنا وصف لغة العرب فلا مفر من استقراء كل الشواهد اللغوية أو جلها، وإذا كنا نريد التعامل مع القواعد المطردة فيمكن أن نستغني برأي واحد من النحاة الرواد ونهمل الآراء الأخرى، وهذا مخالف للعلم، ويمكن في هذا المجال أن نسترشد بما قاله شومسكي عن الأوجه الثلاثة لعلاقة النحو بالمدونة[1].

١ ـ إجراء الاكتشاف.

٢ ـ إجراء التقرير.

٣ ـ إجراء التقويم.

ونلخصها على الشكل التالي:



(١) Chomsky, Structures syntaxiques, p.59.

ففي المرحلة الأولى نكتشف نحواً ما في المدونة، وفي المرحلة الثانية نقرر فيما إذا كان هذا النحو ملائماً أو غير ملائم. وفي المرحلة الثالثة نختار بين الأنحاء أقواها كفاية لهذه المدونة.

٢ ـ ٥ ـ ١ ـ ٧ ـ نظرية العامل:

من أسس نظرية النحو العربي المكون العاملي، والعامل، في نظر عباس حسن، مشكلة أخرى تضاف إلى المشاكل السابقة، وهو مرتبط بالعقيدة وجدل علم الكلام، إذ لا وجود لأثر دون مؤثر، فإن كل جملة تتكون من عامل ومعمول، وإذا ظهر المعمول ولم يظهر العامل فعلينا أن نبحث عنه بالتقدير، فالأثر، الرفع أو النصب أو الجر أو الجزم، لا يكون إلا بعامل، والعامل قوي وضعيف: فالقوي الفعل والضعيف الأدوات، وهو لفظي ومعنوي، ويشير عباس في موطن حديثه عن العامل، إلى أن العامل الحق هو المتكلم، كما بين ذلك ابن مضاء القرطبي، وقد سبقه إلى هذا الرأي ابن جني في كتابه «الخصائص»، وعلى كل فهذا الرأي في نظري لم يصادف صدى عند النحاة؛ لأنه يتعارض ومفهوم الدرس اللغوي، فاللغة من إنتاج المتكلم، والدرس اللغوي يضع نظرية نحوية يحاكي بها سليقة المتكلم، فيحاول الكشف عن الميكانزمات التي تحكم التغيرات الصوتية والتركيبية والدلالية، فحينما يلاحظ النحوي: «الشمسُ طالعةٌ» «إن الشمسَ طالعةٌ» «كانت الشمسُ طالعةً» فلا شك أنه يحتكم إلى المظاهر التوزيعية والعلاقات المركبية والاستبدالية.

∅ الشمسُ طالعةٌ

إن الشمسَ طالعةٌ

كانت الشمسُ طالعةً

«والعقل بعد ملاحظته الأشياء يحاول بطبعه وضع تفسير لها، ويواجه نفسه بالسؤال عن عللها، ولما كانت العلاقات العلية بين الأشياء لا تدرك بالحس كما تدرك الأشياء نفسها، كان الإنسان مضطراً إلى افتراض تفسير يعلل به ما يلاحظه، فإن نجح في تفسيره أخذ به واطمأن إليه، وإذا لم ينجح

افترض تفسيراً آخر، وثالثاً ورابعاً حتى يصل إلى تفسير صحيح تبرره الوقائع والحوادث المشاهدة»[١].

وهناك طرق عديدة لتحقيق الفروض، وطريقة التلازم في الوقوع هي التي اعتمدها النحاة في الأمثلة السابقة، «وتشتد هذه الطريقة إلى فكرة أن العلة والمعلول متلازمان في الوقوع: بحيث إذا وجدت العلة وجد المعلول، وللبحث عن علة أي ظاهرة تدرس حالتان أو أكثر من الحالات التي تقع فيها الظاهرة، وتحلل ظروف كل حالة على حدة، فإن وجد أنها تتفق في أمر واحد فقط، استنتج أنه من المرجح أن يكون ذلك الأمر المشترك الذي تتفق فيه جميع الحالات علة في حدوث الظاهرة المذكورة»[٢] ولكن نية عباس حسن المسبقة عن النحو العربي تجعله يهاجم النحاة بلا هوادة في جل ما شكل بناء نظريتهم، وهو العامل. ويقدم نماذج من أقوال النحاة تضر ـ في نظره ـ باللغة، والواقع ألا ضرر باللغة؛ لأن اللغة مادة من إنتاج المتكلم والنحو نظرية من صنع النحاة.

ومن الأمثلة الواردة: «محمد هاجماً أسدٌ».

ويرى أن هذا المثال خطأ عند النحاة على الرغم من شيوع مثل هذا التركيب، وشدة الحاجة البيانية إليه في الأساليب المختلفة[٣].

وإني لا أرى أن هذا المثال في نظر النحاة خطأ، وإنما هو انحراف عن النظرية التي صنعوها لأغراض نحوية دلالية، وإن كان هذا انحرافاً عند بعض النحويين فهو ليس انحرافاً عند الآخرين، والدليل على ذلك هو أن النحاة المتأخرين يخالفون سيبويه، جامع خيوط النظرية النحوية، في علاقة العامل بالمعمول في الحال، فإذا كان جمهور النحاة يرى ضرورة اتحاد العامل والحال في صاحبها فسيبويه يرى ألا بأس في اختلاف العامل، يقول

---

(١) أبو العلا عفيفي، المنطق التوجيهي ص٩٢.

(٢) نفسه ص٢.

(٣) عباس حسن، اللغة والنحو ص١٩١.

الخضري: «وعلى هذا فالشرط عند الجمهور الاتحاد تحقيقاً أو تقديراً، ومن هنا يظهر منعهم الحال من المبتدإ؛ لأن الابتداء لا يصلح عاملاً في الحال لضعفه، فيحتاج إلى عامل غيره والاختلاف ممنوع وأجازه سيبويه، بناء على مذهبه من جواز ذلك قال الرضي: وهو الحق، إذ لا دليل على وجوب الاتحاد ولا ضرورة تلجئ إليه»(١).

فالقول يظهر لنا مذهبين، مذهب سيبويه ومعه الرضي، ومذهب الجمهور، فلماذا نأخذ برأي الجمهور إذا ظهر لنا صواب سيبويه، ولماذا نضع النحاة جميعاً في زمرة واحدة ونحكم عليهم حكماً واحداً، فالخلاف جائز غير ممتنع، ومهما اختلف النحاة حول ظاهرة معينة، لن يوقفوها، أو يغيروها ما لم يرَ المجتمع اللغوي تغييرها.

وما يطلق عليه عباس حسن خطأ، وبنسبه إلى النحاة، لا أرى له أثراً في مؤلفاتهم الأصول، فحسب علمي المتواضع، أنه في اللغة، المطرد والغالب الكثير والشاذ، فما جاء متجانساً مع نظريتهم عدوه مطرداً، وذاك هو المثل، وما خالفهم وهو كثير يتأولون له وجهاً من الوجوه، والتأويل آلية من آلياتهم النحوية، وما خالفهم ولم يستطيعوا له تأويلاً عدوه نادراً أو شاذ، فلا أظن أنهم يخطئون كتاب الله تعالى لا شكلاً ولا مضموناً.

ويعقب على قول سيبويه: «اعلم أن ناساً من العرب يغلطون فيقولون إنهم أجمعون ذاهبون وإنك وزيداً ذاهبان»(٢).

يعقب قائلاً: فكيف يغلطون وهم من العرب؟ وقد نقلنا عنه وعن الثقات في مكان آخر ما يفيد أن العربي لا يغلط؟ والواقع أن العربي لا يغلط قول غير صائب «وهذا لأن العربي يتكلم بالكلمة إذا استهواه ضرب من الغلط، فيعدل عن قياس كلامه»(٣). فاللحن ظاهرة اجتماعية، والمقصود باللحن

---

(١) الخضري، حاشية الخضري على شرح ابن عقيل ٢١٨/١.

(٢) سيبويه، الكتاب ١٥٥/٢.

(٣) ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف ١٩١/١.

الانحراف عن النسق اللغوي لسبب من الأسباب (نسيان أو مرض أو تعب...) واللحن ينسب إلى الكلام بمفهوم دوسوسور أو إلى الإنجاز بمفهوم شومسكي، وهو موجود في العصر الجاهلي والإسلامي على السواء، ومع ذلك فالبغدادي يقول: «ومراد سيبويه بالغلط توهم عدم ذكر إن، لا حقيقة الغلط، كيف وهو القائل إن العرب لا تطاوعهم ألسنتهم في اللحن والخطإ كما نقل عنه في المسألة الزنبورية»[1].

وعباس حسن يرفض التوهم إجراء لتخريج هذه الأمثلة.

٢ ـ ٥ ـ ١ ـ ٨ ـ طرق التأليف النحوي:

يمكن أن نجمل نقد عباس حسن في طرق التأليف النحوي فيما يلي:

١ ـ وفرة المادة وتشتتها في مؤلفات عديدة دون أن يكون هناك مؤلف واحد يرجع إليه في تعليل ظاهرة تركيبية أو تصحيحها.

٢ ـ المادة النحوية لا توجد في مؤلفات النحو وحدها بل توجد في كتب أخرى، فيها آراء نحوية منفردة ككتب التفسير والبلاغة...

والواقع أن أي مجال معرفي لا يمكن جمعه في مؤلف واحد؛ لأن تأليف كتاب ما ليس بالضرورة تجميعاً لسابقه أو تنظيماً له، وإن كنا نعد مثل هذا العمل نافعاً تربويّاً، فالباحث يدرس مؤلفات سابقة، فيبدو له أن مجموعة من الآراء قابلة للنقاش، إما بوجود معطيات لغوية جديدة، أو لتطور وسائل علمية، فعباس حسن يريد أن يحصر العلم، وأن يقننه، بل يريد تجميده، كما يريد تجميد اللغة، عندما يرى أحياناً الاستناد إلى لغة القرآن فقط، وترجيح لغة على لغة أخرى، ومثل هذا الإجراء في نظري لا يساير التطور الاجتماعي والعلمي واللغوي الذي ينادي به هو نفسه، في كتابه «اللغة والنحو» فعندما نادى بتجميع الآراء في كتاب واحد، معناه النهاية، والمعيار الذي يرجع إليه، ولا يسمح لأحد أن يجدد في نظريته أو في لغته المعيار، وأعتقد أن كلام عباس حسن ناتج عن رؤيته للنحو: إنه نظر يرجع إليه في تصويب اللغة،

---

(١) البغدادي، خزانة الأدب ١٠/ ٣١٥.

ونحن نراه أنه آلة لوصف اللغة، فإما أن يكون استقرائياً يكثر من القواعد، أو استنباطيّاً يتنبأ بالتراكيب الجديدة التي لم يسبق للمتكلم أن أنتجها، والنحو القياسي في نظري هو من النوع الثاني الذي يتنبأ في نظر النحاة القدماء بالتراكيب الجديدة ما لم يرد سماع ما يخالفها.

ونرد على عباس حسن في الملحوظة الثانية قائلين: إن النحو في التراث العربي القديم أنحاء مختلفة، فهناك نحو النحاة، ونحو المفسرين، ونحو البلاغيين، ونحو الأصوليين، وعلينا أن نفرق بين هذه المستويات، فنحو النحاة صوري، في غالبه، وأما نحو المفسرين والبلاغيين فنحو وظيفي، ولهذا نجد الإعراب عند بعض المفسرين يختلف عن إعراب النحاة وإعراب النحاة قد يؤدي أحياناً في نظر المفسرين أو البلاغيين إلى الكفر والإلحاد وسوء الفهم.

فالزمخشري في «كشافه» ليس هو الزمخشري في «مفصله»، فالنحو في «المفصل» عام وفي «الكشاف» متصل بالآيات القرآنية، ووسائل إبلاغها وتبليغها. والجرجاني في «المقتصد» ليس هو الجرجاني في «دلائل الإعجاز». ونقدم قولاً فيه فصل بين النحو الصوري عند النحاة، والنحو الوظيفي عند المفسرين وعلماء البيان، يقول ابن هشام عن الحذف: «إن دليل الحذف نوعان: أحدهما: غير صناعي، وينقسم إلى: حالي ومقالي، كما تقدم، والثاني: صناعي، وهذا يختص بمعرفته النحويون لأنه إنما عرف من جهة الصناعة»[1].

فهو يفرق بين الحذف كما يفهمه النحاة، والحذف كما يفهمه علماء التفسير والبيان الذين يعتمدون المقام. ويقول في موضع آخر مفرقاً بين النحاة والمفسرين وعلماء البلاغة: «الحذف الذي يلزم النحوي النظر فيه هو ما اقتضته الصناعة، بأن يجد خبراً بدون مبتدأ أو بالعكس، أو شرطاً بدون جزءاً

(١) ابن هشام، مغني اللبيب ٢/ ٦٠٤.

أو بالعكس، أو معطوفاً عليه، أو معمولاً بدون عامل نحو: ﴿لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ﴾[1]. ونحو: ﴿قَالُواْ خَيْرًا﴾[2]. ونحو: «خيْرٍ عَافَاكَ اللهُ»[3]، وأما قولهم في نحو: ﴿سَرَٰبِيلَ تَقِيكُمُ ٱلْحَرَّ﴾[4]: إن التقدير «والبرد»، ونحو: ﴿وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيَّ أَنْ عَبَّدتَّ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ﴿٢٢﴾﴾[5] إن التقدير «ولم تعبدني»، **ففضول في فن النحو** وإنما **ذلك للمفسر**، وكذا قولهم: يحذف الفاعل لعظمته وحقارة المفعول أو بالعكس أو للجهل به أو للخوف عليه أو منه أو نحو ذلك فإنه **تطفل على صناعة البيان**»[6].

أما الدليل على أن إعراب النحاة قد يؤدي إلى الكفر في نظر البلاغيين أو المفسرين، فنستدل عليه بكلام الجرجاني حين يقول: ﴿وَلَا تَقُولُواْ ثَلَٰثَةٌ ۚ ٱنتَهُواْ خَيْرًا لَّكُمْ ۚ﴾[7] وذلك أنهم قد ذهبوا في رفع «ثلاثة» إلى أنها خبر مبتدأ محذوف، وقالوا: إن التقدير «وَلا تَقُولُوا آلِهَتُنَا ثَلاثَةُ...» وليس ذلك بمستقيم، وذلك أنا إذا قلنا: «أَتَقُولُوا آلِهَتُنَا ثَلَاثَةُ» كان ذلك والعياذ بالله شبه الإثبات أن ههنا آلهة»[8].

ومع ما بيّنّا من تباين العلوم عند القدماء، نجد عباس حسن ينتقد النحاة بالبلاغيين، وهو في هذا المجال لا يفصل بين علمي النحو والبلاغة، والواقع أن البلاغيين والنحاة وإن اتفقوا في مبادئ تجريدية، كالأصل والفرع والرد والعدول والحذف والتقديم والفصل والوصل... فإنهم يختلفون في تطبيق هذه المبادئ، لوجود قواعد أخرى فرعية مختلفة مرتبطة في البلاغة بالمقام.

---

(١) سورة العنكبوت، آية: ٦١، ٦٣، سورة لقمان، آية: ٢٤، سورة الزمر، آية: ٣٦، سورة الزخرف، آية: ٨٧.

(٢) سورة النحل، آية: ٣٠.

(٣) من كلام الأعراب.

(٤) سورة النحل، آية: ٨١.

(٥) سورة الشعراء، آية: ٢١.

(٦) ابن هشام، مغني اللبيب ٢/ ٦٥٠.

(٧) سورة النساء، آية: ١٧٠.

(٨) الجرجاني، دلائل الإعجاز ص٣٧٩.

ويرى عباس حسن، أن التعارض بين النحاة والبلاغيين غير مبرر يقول: «وأغرب من هذا أن يقول علماء البلاغة «محمد عدل» أبلغ من «محمد عادل» كما هو معروف، فكيف يصح في الأذهان وقوع مثل هذا الخلاف الجوهري بين علماء في فروع لغة واحدة، فيرى فريق أن هذا التركيب أبلغ في حين يراه آخر ليس أبلغ بل ليس صحيحاً، وإنما هو فاسد لا تصح إقامته ولا إقامة بنائه على نظائره المسموعة التي يجب الوقوف بها عند حد السماع، فأي تعارض وتناقض هذا؟»[1].

إن مصطلح التعارض يستعمل في علم واحد، يرجح فيه حكم على آخر، ولا تعارض أو ترجيح في نظري بين علمين مختلفين لهما أهداف مختلفة، فعلم النحو هدفه صحة التركيب، وهدف علم البلاغة الجمال الفني، وكم من قاعدة نحوية خرقت في سبيل الجمال الفني، فالبناء ليس هو الطلاء، فقد يكون البناء غير متين، ولكن الطلاء يخلق فيه شكلاً فنيّاً رائعاً، وقد يكون العكس، إذ يُبنى الجدار بناء متيناً، ولكن صاحب الطلاء لم يبلغ به الدرجة العليا من الجمال الفني.

٢ ـ ٥ ـ ١ ـ ٩ ـ علاج النحو:

يرى عباس حسن أن النحو يتم علاجه في العصر الحديث بوسيلتين:

١ ـ النحو المصفى: إذ يرى أن النحو خليط من الشوائب كالخلط في المدونة اللغوية التي تعتمد قبائل متعددة غير متجانسة لغوياً، والتضارب والاختلاف في الآراء مما لا طائل وراءه إلا تعب الذهن.

٢ ـ تنقية النحو من العلل الثواني والثوالث وقد سبقه إلى هذا ابن مضاء القرطبي.

ونرى أن النحاة القدماء كانوا مدركين لهذه الأمور حق الإدراك لهذا نرى أن العالم النحوي قد يضع مؤلفين، مؤلفاً يتجلى فيه ما ذكره عباس حسن مثل: «الجمل» للزجاجي، و«اللمع في العربية» لابن جني، و«الموجز» لابن

---

(١) عباس حسن، اللغة والنحو ص١٧٦.

السراج، و«الواضح في علم العربية» للزبيدي، و«عمدة الحافظ وعدة اللافظ» لابن مالك «ألفه سهلاً صغيراً مبسطاً يقع في خمس عشرة ورقة راعى فيه مصنفُهُ، كما يبدو من اسمه ـ أن يكون خلاصة وافية يعتمد عليها من أراد إتقان فن النحو العربي، ولذلك اتبع فيه المصنف منهجاً يكاد يكون فريداً في مصنفاته، فهو يجمع إلى المبالغة في الاختصار سهولة التعبير. والرفق في التناول مع وضوح العبارة بحيث لا يحتاج إلى فهمها وإدراك ما تحتويه إلى إعمال الفكر أو إمعان نظر»[1].

أضف إلى ذلك المنظومات في النحو، ونجد في المقابل كتباً تشرح هذه المؤلفات، وكتباً أخرى لا يتوجه بها أصحابها إلى الطلاب، وإنما يتوجهون بها إلى المتخصصين في العلوم اللغوية، فنجد كتباً تحلل ما هو مختصر في المختصرات، وتضيف إليه الخلافات النحوية.

والواقع أن المصادر التي اعتمدها عباس حسن في نقده هي مصادر متأخرة، من خصائصها الجمع بين الآراء السابقة في مختلف المصنفات، وإظهار سعة علمها في المجال اللغوي. وهذه المصادر هي:

١ ـ «همع الهوامع شرح جمع الجوامع في عمل العربية» للسيوطي (ـ ٩١١هـ).

٢ ـ «شرح الأشموني» على ألفية ابن مالك للأشموني (ـ ٩٠٠هـ).

٣ ـ «حاشية الصبان» على شرح الأشموني للصبان (ـ ١٢٠٦هـ).

٤ ـ «حاشية الخضري» على شرح ابن عقيل للخضري (ـ ١٢٨٧هـ).

وهذه مؤلفات متأخرة، عبارة عن حواش تجمع الآراء المختلفة، وحجج النحاة المتعددة، بينما لو اطلعنا على مؤلف واحد من المؤلفات المختصرة التي سبق ذكرها لما وجدنا التعارض بادياً، وليسمح لي القارئ أن أقتطف من «اللمع في العربية» لابن جني «باب الحال» واختيار هذا الباب اختيار اعتباطي، لا لشيء إلا للاطلاع على أن النحاة في مؤلفاتهم التعليمية، لا نجد فيها كثرة الآراء والخلافات.

---

(١) سورة النساء، آية: ١٧٠.

يقول ابن جني في «باب الحال»:

«اعلم أن الحال وصف هيئة الفاعل أو المفعول به، وأما لفظها فإنها نكرة تأتي بعد معرفة قد تم عليها الكلام، وتلك النكرة هي المعرفة في المعنى، والعامل في الحال على ضربين: متصرف وغير متصرف، فإذا كان العامل متصرفاً جاز تقديم الحال عليه وتأخيرها، تقول: «جاء زيد راكباً»، و«جاء راكباً زيد»، و«راكباً جاء زيد» كل ذلك جائز؛ لأن «جاء» متصرف، والتصرف هو التنقل في الأزمنة، تقول جاء، يجيء، جيئاً، فهو جاء...

فإن لم يكن العامل متصرفاً لم يجز تقديم الحال عليه، تقول في غير المتصرف: «هذا زيد قائماً»، فتنصب «قائماً» على الحال، بما في «هذا» من معنى الفعل لأن «ها» للتنبيه و«ذا» للإشارة، فكأنك قلت: أنبه عليه قائماً...»[1]

فهل في هذا الباب أقوال متعددة أو آراء مختلفة أو فلسفة تحتاج إلى كثير من الفكر؟ لا أعتقد ذلك، فهذا هو النحو المصفى الذي يتحدث عنه عباس حسن، ولكن لو قرأنا كتاب «الخصائص» لابن جني لوجدنا أفكاراً أخرى، لاختلاف هدف الكتابين.

٢ ـ ٥ ـ ٢ ـ المستوى التطبيقي (النحو الوافي نموذجاً):

إن لعباس حسن مؤلفاً آخر هو «النحو الوافي»، يعالج فيه أبواب النحو العربي مفصلة، ولكننا لا نعرف أي الكتابين أسبق؟ «النحو واللغة بين القديم والحديث» أم «النحو الوافي» أم أُلّفا في زمن واحد؟ إذ يحيل على «النحو الوافي» في كتابه «اللغة والنحو بين القديم والحديث»[2] ويحيل على هذا الكتاب في مؤلفه «النحو الوافي» حين يقول: «وقد بسطنا القول في هذا كله، وفي أسبابه ونتائجه في كتابنا الآخر الذي أشرنا إليه»[3] ويقصد «اللغة والنحو

(١) ابن جني، اللمع في العربية ص١٤٥.
(٢) عباس حسن، اللغة والنحو الوافي ص٦٠.
(٣) عباس حسن، اللغة والنحو الوافي ١/ ٩.

بين القديم والحديث» وهذا التداخل في الإحالة يشير إلى أنهما وضعا في زمن واحد، فكانت النظرية عنده مرتبطة بالتطبيق، وتساؤلنا سيركز على مدى وفاء عباس حسن لمنهجه النظري حين يصادف التطبيق، هل قدم لنا مؤلفاً في النحو يساير انتقاداته أو نراه يعجز عن الوفاء بوعود النظرية؟

ففي مقدمته لكتاب «النحو الوافي» يقر أن النحو العربي مر بمراحل، بدأت بالضعف وانتهت إلى النضج الكامل، إلا أن سيرورة النحو منذ نشأته «دخلته شوائب تمتد على مر الليالي وتغلغلت برعاية الصروف، وغفلة الحراس، فشوهت جماله وأضعفت شأنه»(١).

يبزغ فجر النهضة الحديثة في العالم العربي، فيظهر أناس يريدون تخليص النحو مما شابه عبر العصور، فيسارع كل إلى نجدته بما استطاع «وبما هو ميسر له، فمنهم من ذلّل للناشئة لغته واختصر قاعدته أو أوضح طريقة تدريسه، أو أراحهم من زائف العلل، وضار الخلاف، أو جمع بين مزيتين أو أكثر من هذه المزايا العظيمة الشأن»(٢)، لكن مع ظهور كل النوايا لإصلاح النحو لم يستطيع أحد أن يلم شعث هذا النحو بتخليصه من كل شوائبه، فظهرت محاولة عباس حسن ـ كما يزعم هو نفسه ـ لتخليص النحو من كل شائبه، فألَّف كتابه «النحو الوافي» معتمداً مجموعة من المبادئ رسمها في دستور كتابه(٣). وسنعالج هذه المبادئ كاملة مع عدم مراعاة ترتيبها، وسنناقشها في ضوء نظرية النحاة التي قدمناها في الباب الأول.

٢ ـ ٥ ـ ٢ ـ ١ ـ السماع (المدونة):

يرى عباس حسن أنه اختار في مؤلفه «الأمثلة ناصعة بارعة في أداء مهمتها، من توضيح القاعدة وكشف غامضها في سهولة ويسر واقتراب» وترك «كثيراً من الشواهد القديمة المرددة بين أغلب المراجع النحوية؛ لأنها مليئة

---

(١) عباس حسن، النحو الوافي ١/ ٤.

(٢) عباس حسن، النحو الوافي ١/ ٤.

(٣) نفسه ١/ ٥.

بالألفاظ الصعبة، وبالمعاني البعيدة التي تتطلب اليوم من المتكلم عناء وجهداً لا يطيقهما، ولا يسمح وقته للسعي وراءها»[1].

حقيقة، إن المؤلف يقدم للأبواب النحوية بمجموعة من الأمثلة البسيطة الواضحة لإفهام التلميذ أو الطالب القواعد النحوية؛ لأن غرضه ليس وصف اللغة العربية، ولا تأسيس نظرية نحوية جديدة، وإنما غرضه تقريب المتعلم من القواعد بهذه الأمثلة، لذا فاختلاف الغايات يؤدي إلى اختلاف الوسائل، فالنحو العربي القديم لم يكن هدفه تقريب القواعد للمتعلمين، وإنما كان هدفه وصف اللغة العربية في مراحل التأسيس، وسد الثغرات النظرية في هيكل النحو العربي في المراحل المتأخرة، وغير المطلع على كتاب «النحو الوافي» يعتقد أن المؤلف كان وفيّاً لقوله هذا، ولم يستشهد بشواهد قديمة شعرية كانت أم نثرية، ونظرة على المؤَّلف ولو في جزئه الأول، تقدم لنا مكونات المدونة المعتمدة، إضافة إلى الأمثلة البسيطة.

أولاً: الشعر:

لقد اعتمد المؤلف الشعر العربي القديم والحديث في مدونته، وقد بلغ عدد الأبيات المستشهد بها خمسة وعشرين ومئتي بيت (٢٢٥)[2] موزعة على أربع وخمسين ومئة صفحة (١٥٤).

---

(١) عباس حسن، النحو الوافي ٦/١.

(٢) هذه الأبيات المحال عليها توجد فقط في الجزء الأول من النحو الوافي.

١٧، ٤٨، ٥٦، ٦٠، ٦١، ٦٣، ٨١، ١٠٨، ١٠٩، ١١٠، ١١١، ١١٧، ١٢٥، ١٣٨، ١٥٨، ١٧٩، ١٨٣، ١٨٥، ١٩٢، ١٩٤، ٢٠٣، ٢٢٢، ٢٢٥، ٢٢٩، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٧، ٢٧٠، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٩، ٢٨١، ٢٨٥، ٢٩٠، ٢٩٤، ٢٩٥، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٢٢، ٣٣٣، ٣٣٨، ٣٤٤، ٣٤٨، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٤، ٣٥٨، ٣٦٠، ٣٦٢، ٣٦٧، ٣٧٣، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٨، ٣٩١، ٣٩٣، ٣٩٥، ٣٩٧، ٤٠٩، ٤١٢، ٤١٦، ٤١٨، ٤٢٤، ٤٣٠، ٤٣٦، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٦، ٤٤٨، ٤٥٠، ٤٥٥، ٤٥٧، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦٢، ٤٦٦، ٤٧٧، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٩٥، ٤٩٨، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥١٥، ٥٢٠، ٥٢٨، ٥٣٩، ٥٤١، ٥٤٣، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥٢، ٥٥٥، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٦، ٥٦٨، ٥٧١، ٥٧٩، ٥٨٤، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩٢، ٥٩٤، ٥٩٥، ٦٠٢، ٦٠٤، ٦٠٧، ٦١٠، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٦٠، ٦٦٢، ٦٦٤، ٦٦٩، ٦٧٤، ٦٧٦، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٧٠٨، ٧١٠.

وتخص الأبواب التالية:

- الكلام وما يتألف منه.
- المعرب والمبني.
- المعارف.
- المبتدأ والخبر.
- نواسخ الابتداء (كان وأخواتها).
- أفعال المقاربة والرجاء والشرع.
- الحروف الناسخة.
- لا النافية للجنس.

ولم ينسب المؤلف جل الأبيات إلى أصحابها. ولم يستند المؤلف في ذكره لهؤلاء الشعراء إلى أي معيار زماني أو مكاني كما فعل النحاة العرب المؤسسون، مع العلم أن الدراسات اللسانية المعاصرة (البنيوية على الخصوص) تشدد على تحديد زمان ومكان المدونة (الأطلس اللغوي).

فهو يعتمد الشعراء العباسيين كالبحتري والمتنبي، وشعراء العصر الحديث كأحمد شوقي وإسماعيل صبري (ـ ١٩٢٣م)، ناهيك عن الشعراء القدماء الذين لهم نصيب الأسد في المدونة.

ثانياً: القرآن الكريم:

إن شواهد المؤلف من القرآن الكريم كثيرة تكاد تضاهي شواهده من الشعر[١] ولم يستثن من شواهده القراءات القرآنية[٢]

---

(١) الشواهد القرآنية في الجزء الأول فقط من النحو الوافي.
ص٤١، ٤٧، ٤٨، ٥٤، ٥٥، ٥٨، ٥٩، ٦٠، ٦٥، ٨١، ٩٧، ١٥٨، ١٧٩، ٢٠٠، ٢٤٤، ٢٥٣، ٢٥٨، ٢٦٥، ٢٦٧، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٣٢٢، ٣٤٣، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٦، ٣٦٢، ٣٦٧، ٣٧٣، ٣٨٥، ٣٩٣، ٤٠١، ٤١٤، ٤٢٤، ٤٤٨، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦٨، ٤٧١، ٤٧٧، ٥٠٧، ٥٣٦، ٥٤١، ٥٤٨، ٥٥٤، ٥٥٩، ٥٦٦، ٦٢٧، ٦٤٤، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٦٩، ٦٧٧، ٧٠٧، ٧١٠.

(٢) ص١٥٧، ١٨٥، ٢٠٠، ٢٠٥، ٣٤٣، ٤٦٧، ٦٧٦.

ثالثاً: الأقوال:

استشهد بقول علي رضي الله عنه في موضعين[١].

رابعاً: الكلام المنثور:

إن عباس حسن يقسم اللهجات العربية إلى ضعيفة وقوية، والقوية يمكن الأخذ بها في عصرنا هذا، والضعيفة يجب إهمالها، ولا أدري ما هو المقياس الذي يجعل لغة ما ضعيفة وأخرى قوية؟ وهل نحن في عصرنا يمكن أن نتحكم في لغتنا بأن نأخذ من هذه اللهجة أو نترك تلك؟ ألم يعب هو نفسه على النحاة اعتبارهم بعض اللهجات من الشواذ تسمع ولا يقاس عليها؟ ألم يقل: إنه سيخلص النحو من الشواذ؟ فلم يتحدث عن هذه اللهجة؟ ألا يمكن بحديثه هذا أن يبلبل الأفكار، وهو الذي يريد ألا يقدم للطلاب من النحو ما يبلبل أفكارهم، يقول: «في بعض اللهجات العربية تنقلب ألف المقصور ياء عند إضافته لياء المتكلم، وتدغم الياءان، ففي مثل: هدىً يقال: هُدَيَّ في كل حالات الإعراب فيكون معرباً بالياء التي أصلها الألف بدل حركات الإعراب التي كانت مقدرة على الألف، وهذا مما ناب فيه حرف عن حركة أصلية وهو من **اللهجات الضعيفة التي لا يحسن العمل بها اليوم**»[٢].

ويتحدث عن لغات لم تعد مستعملة إلا في كتب النحو القديمة، فلم يوردها المؤلف؟ مع محاولته تخليص النحو من الشوائب، ففي الأسماء الستة يتحدث عن اللغة التي تعرب بالحروف واللغة التي تستعمل القصر واللغة التي تستعمل النقص[٣] ويخلص في النهاية إلى تثبيت هذه اللغات، مع أنه من المفروض نفيها ما دمنا غير محتاجين إلى استعمالها في عصرنا الحاضر تخليصا للنحو من الشوائب، ولكنه يستدرك قائلاً: «بالرغم من تلك اللغات المتعددة التي وردت عن العرب في الأسماء الستة، يجدر بنا أن نقتصر على

---

(١) عباس حسن، النحو الوافي ١/٣٦٧، ٥٤٤.

(٢) عباس حسن، النحو الوافي ١/١٠٦.

(٣) عباس حسن، النحو الوافي ١/١١١، ١١٢.

اللغة الأولى التي هي أشهر تلك اللغات وأفصحها، وأن نهمل ما عداها حرصاً على التيسير، ومنعاً للفوضى والاضطراب الناشئين من استخدام لغات ولهجات متعددة»[1].

ويعلل عرضها لتعميم الفائدة وإعانة الطلاب على فهم النصوص القديمة[2] والقول نفسه يكرره عند حديثه عن المثنى[3].

١ ـ إلزام المثنى وملحقاته الألف في جميع أحواله بحركات مقدرة عليها «عندي كتابان نافعان»، «اشتريت كتابان نافعان».

٢ ـ إلزام المثنى الألف والنون في جميع أحواله، مع إعرابه بحركات ظاهرة على النون المنونة كأنه اسم مفرد، وهذه لغة ـ في نظرة ـ قليلة جدّاً: «عندي كتابانُ نافعانُ» و«اشتريت كتاباناً نافعاناً»، ويعلق قائلاً: «إعراب المثنى وملحقاته بالحروف هو أشهر المذاهب الصحيحة في الاستعمال الكلامي والكتابي، وأما اللغات الأخرى الصحيحة فلا يسوغ استعمالها اليوم بالرغم من جواز محاكاتها، وإنما تذكر للمتخصصين»[4] ألا تعد محاكاة هذه اللغات إسهاماً في الاضطراب، فاللغة المعاصرة طرحت لغات قديمة يجيز عباس حسن محاكاتها، ويقول مبرراً سرد الآراء المختلفة: «والقصد من سرد الآراء التي تخالف هذا الأحسن والأيسر فهم النصوص القديمة الواردة بها دون أن نبيح اليوم استعمالها، ومن الإساءة للغتنا أن نفتح الأبواب المؤدية إلى البلبلة، والاضطراب فيما ننشئه من كلام، وإلى التعسير من غير داع فيما نمارسه من شؤون الحياة»[5].

ورغم أن عباس حسن يحاول درء البلبلة والاضطراب وتوحيد المسموع فإنه يدفع إلى البلبلة بجوازه بعض الظواهر الصرفية، وكان من الممكن

---

(١) نفسه ١/ ١١٤.

(٢) نفسه ١/ ١١٤.

(٣) نفسه ١/ ١٢٤.

(٤) نفسه ١/ ١٢٣.

(٥) نفسه ١/ ١٥٤، ١٦٤، هامش ج.

تفاديها، يتحدث عن جمع المفرد الثلاثي جمع مؤنث سالماً، إذا كان المفرد اسماً مؤنثاً ثلاثيّاً صحيح العين ساكنها غير مضعفها مختوماً بالتاء أو غير مختوم بها، وأردنا جمعه جمع مؤنث سالماً فإنه يراعي في جمعه ما يلي:

١ ـ إذا كانت فاء المفرد مفتوحة: وجب تحريك العين الساكنة بالفتح في الجمع تبعاً للفاء.

ظَرْفُ ⇐ ظَرَفاتُ

٢ ـ إذا كانت فاء المفرد مضمومة: جاز في العين ثلاثة أشياء:

الضم ⇐ لُطفُ لُطُفات

الفتح ⇐ لُطفُ لُطَفات

السكون ⇐ لطف لُطْفات

إلا إذا كانت لام المفرد ياء فلا تضم العين في الجمع:

غُنْيَةُ ⇐ غُنْياتُ

٣ ـ وإذا كانت فاء المفرد مكسورة: جاء في العين ثلاثة أشياء.

الكسر ⇐ سِحْر سِحِرات

الفتح ⇐ سِحْر سِحَرات

السكون ⇐ سِحْر سِحْرات

ويبدو لي أننا إذا أمعنا النظر في الأمثلة السابقة وحاولنا تيسير اللغة على الطفل أو على المتكلم ألا نقدم له هذه الاحتمالات، بل من الواجب علينا أن نختار القاسم المشترك بينها، وهو الفتح، فالثلاثي المفرد سواء أكان مضموم الفاء أو مكسورها أو مفتوحها تفتح عينه في جمع المؤنث السالم.

والخلاصة مما سبق هي أن عباس حسن لم يضع معايير مضبوطة لاختيار مدونته مسايرة للنحاة العرب القدماء، وهذا ما يجعلني أدخل هذه الشواهد في باب الاستشهاد لا في باب الاحتجاج[1]

---

(١) في نظرنا هناك فرق بين الاحتجاج والاستشهاد، فالاحتجاج متعلق بالنحاة المؤسسين للنظرية النحوية =

٢ ـ ٥ ـ ٢ ـ ٢ ـ في النحو بين السماع والقياس:

إن عباس حسن يرجح القياس على السماع، والمسموع مطرد وشاذ والشاذ يجب أن يهمل، ولكننا نجده حائراً بين الأمرين، يقول عن جمع المؤنث السالم: «إن كل ما ختم بتاء فجائز جمعه جمع المؤنث السالم»[١]، ولكن تصادفه مجموعة من الكلمات المختومة بالتاء لا تنضبط للقياس، فما العمل؟

يقول صاحب «النحو الوافي»: «لعل السبب في عدم جمع هذه الكلمات جمع مؤنث سالم، كما يقال، أنها لم تسمع عن العرب، وهو سبب لا ينهض حجة ولم يأخذ به بعض النحاة، فأجاز جمعها جمع مؤنث سالم، ورأيه حسن لجريانه على الأصول اللغوية العامة وإن كان الأفضل مراعاة الرأي الشائع»[٢].

فأي رأي يأخذ به عباس حسن؟ إن ما توصل إليه هو رأي النحاة العرب القدماء القائل: يجوز القياس، ما لم يسمع سماع يخالفه، ويستدل ببيت شعري شاذ، أجمع جمهور النحاة على عدم القياس عليه، لتضمنه عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة. وهو قول الشاعر[٣]:

وَلَوْ أنَّ مَجْداً أَخْلَدَ الدَّهْرَ وَاحِداً   مِنَ النَّاسِ أبْقَى مَجْدُهُ الدَّهْرَ مُطْعِمَا

ولقد قال الشاعر[٤]:

لَيْسَ شَيْءٌ إلا وَفِيهِ إِذَا مَا   قَابَلَتْهُ عَيْنُ البَصِيرِ اعْتِبَارُ

يرى عباس حسن أن «الواو» الداخلة على خبر النواسخ زائدة، ومن الأحسن العدول عنها وعدم استعمالها: «إن الأحسن العدول عن زيادتها برغم

= طبقاً لحجج مضبوطة خاضعة لمعايير صارمة، أما الاستشهاد فهو كل كلام شعراً كان أم نثراً قديماً أم حديثاً يستشهد به لإظهار قاعدة توصل إليها النحاة.

(١) يفضل المؤلف أن تكون سالم صفة للمؤنث لا للجمع.

(٢) عباس حسن، النحو الوافي ١/ ١٦٨.

(٣) عباس حسن، النحو الوافي ١/ ٢٦٢.

(٤) نفسه ١/ ٥٦١.

أن وجودها جائز حرصاً على دقة التعبير وبعداً عن اللبس الذي قد ينشأ بين هذه الواو والأخرى التي للحال أو لغيره، فلكل واحدة موضع تستعمل فيه، ومعنى تؤديه، وتركها يريحنا مما قال بعض النحاة الأقدمين في تأويل النصوص المشتملة عليها»[1].

وقد تقدم أن قلنا: إن عباس حسن يتصور النحو على غير ما يتصوره النحاة العرب الأقدمون، فالنحاة لايمكنهم تغيير النصوص، وأقصى ما يمكنهم عمله هو تأويلها، أما عباس حسن فيريد من النحاة تحريف النصوص لتناسب النظر النحوي. وهذا محال، فاللغة يغيرها أصحابها المتكلمون بها دون تدخل النحاة، ويتحدث المؤلف عن خبر أفعال الشروع، ويرى أن خبرها يكون جملة فعلها مضارع، ونادراً ما نجد خبرها مفرداً، ولا يصح محاكاة هذا النادر بل يجب الوقوف فيه عند المسموع[2].

ولقد انتقد في كتابه «اللغة والنحو بين القديم والحديث» النحاة لذكرهم مصطلح النادر، وعدم تعريفهم المقصود بالندرة، ولكنه يستعمل المصطلح نفسه، ولم يحدده تحديداً علميّاً على الرغم من أن النحاة حدوده تحديداً نسبيّاً.

وحيرة المؤلف بين القياس والسماع تجعله حائراً بين تبني رأي أحد المذهبين، إذ يورد رأي البصريين في قضية من القضايا، ويرد عليها برأي الكوفيين، وقد ينحاز إلى رأى دون آخر، فيقول في جمع فَعْلان على فَعْلى: «ورأي الكوفيين أنسب، وأدلتهم مقبولة، وفيها قرار المجمع اللغوي بإباحة جمع فَعْلان فَعْلَى. فالأخذ بالرأي الكوفي سائغ وإن كان رأي البصري أقوى»[3].

ويقول في موضع آخر: «هذا رأي البصريين ومن يؤديهم، ويخالفهم

---

(١) نفسه ١/ ٥٦١.

(٢) عباس حسن، النحو الوافي ١/ ٦١٦.

(٣) نفسه ١/ ١٦٣، هامش ٣.

الكوفيون فلا يتمسكون بشرطي منع «أفْعل» و«فَعْلان» ومؤنثهما، وأدلتهم وشواهدهم كثيرة مقبولة، ولا معنى اليوم لإهدار رأيهم، وخاصة إذا منع لُبْساً وإن كان الأول الأكثر وأفصح. . .»[١].

فلم التفضيل بين الآراء؟ ولم يوردها أصلاً؟. . .

٢ ـ ٥ ـ ٢ ـ ٣ ـ التعليل:

إن المؤلف يؤكد في دستور كتابه «الفرار من العلل الزائفة وتعدد الآراء الضارة في المسألة الواحدة، فلهما من سوء الأثر وقبيح المغبة ما لا يخفى، وحسبنا من التعليل أن يقال المطابقة للكلام العربي الناصع»[٢] وإن هذا الرأي الذي عبر عنه، قد سبقه إليه ابن مضاء القرطبي منذ قرون في كتابه «الرد على النحاة»، يقول: «ومما يجب أن يسقط من النحو العلل الثواني والثوالث، وذلك مثل سؤال السائل عن «زيد» في قولنا: «قام زيد»، لم رفع؟ فيقال لأنه فاعل، وكل فاعل مرفوع، فيقول: ولِمَ رفع الفاعل؟ فالصواب: أن يقال له: كذا نطقت به العرب أُثبت ذلك بالاستقراء من الكلام المتواتر»[٣]

فابن مضاء لا ينهى عن التعليل كليّاً، ولكن ينهى عن العلل الثواني والثوالث، ولربما يقصد عباس حسن بالعلل الزائفة العلل الثواني والعلل الثوالث.

ولكن، هل تشبث بالمبدإ الذي حدده في دستور المؤلف؟ يقول عن المعطوف على اسم «إن» بعد إيراد الخبر، في مثل: «إن الشعر محمود في مواطن والنثر»: «يجوز أمران: النصب والرفع، ويكفي معرفة هذا الحكم من غير تعليل، وبالرغم من جواز الأمرين فالنصب هو الأوضح والأنسب، لموافقته في النصب اسم إن المنصوب؛ أي: المعطوف عليه فلا عناء معه ولا شبهة»[٤] فيرمى في هذا إلى الابتعاد عن التعليل، ولم يدر أنه في آخر الأمر

---

(١) عباس حسن، النحو الوافي ١/ ١٤٣، هامش.

(٢) نفسه ١/ ٨.

(٣) ابن مضاء القرطبي، الرد على النحاة ص١٣٠.

(٤) عباس حسن، النحو الوافي ١/ ٦٦٥.

يتشبث بالتعليل، فقوله: «فالنصب هو الأوضح والأنسب لموافقته لاسم إن» هو تعليل، وكان عليه أن يتوقف عند موافقته لكلام العرب، مع أن كلام العرب فيه النصب على العطف، والرفع على الابتداء، فإن كان هذا تعليلاً ضمنيّاً لم ينتبه إليه المؤلف، فنجده في موضع آخر يصرح بالتعليل ويذكر آراء النحاة المتعددة في ظاهرة المعطوف على اسم إن بعد تمام الخبر[١] والمبرر الوحيد لإيراد كثرة الآراء هو حاجة المتخصصين لها، وعلى المتخصصين ـ في نظرنا ـ أن يرجعوا إلى الآراء في مظانها.

٢ ـ ٥ ـ ٢ ـ ٤ ـ العامل:

إن عباس حسن يرفض نظرية العامل، ويرى أنها تجلب كثيراً من المشاكل، وسبق أن تحدثنا عن هذه المشاكل في نظره[٢] ولكن حين يصل إلى التطبيق في «باب المبتدإ والخبر» مثلاً، يرى أن أول الجملة خال من عامل أصلي، ويقسم العوامل إلى ثلاثة أقسام:

١ ـ أصلي لا يمكن الاستغناء عنه (أدوات النصب وبعض حروف الجر).

٢ ـ زائد (الباء ومن).

٣ ـ شبيه بالزائد (رب، لعل).

وتنقسم من حيث ظهورها وعدم ظهورها لفظاً إلى عوامل لفظية ومعنوية، فالعوامل اللفظية تظهر في النطق والكتابة، والمعنوية تدرك بالعقل، فعباس حسن لا يختلف عن النحاة في هذه العوامل، ولكنه يشعر بالتردد أحياناً فيقول: «والعوامل بنوعيها اللفظية والمعنوية ليست في الحق والواقع هي التي تؤثر بنفسها، وإنما الذي يؤثر ويحدث حركة الإعراب هو المتكلم، ولكن النحويين نسبوا إليها العمل والتأثير لأنها المرشدة إلى تلك الحركات اللازمة لكشف المعاني، ولا بأس بما وصفوا، وإنه لجليل الشأن»[٣].

---

(١) نظراً لتعدد الآراء نحيل القارئ على النحو الوافي ١/ ٦٦٠ ـ ٦٧٠.

(٢) انظر: ص٢٠١ من هذا البحث.

(٣) عباس حسن، النحو الوافي ١/ ٤٤١.

ويقول في موضع آخر: يمكن الأخذ بنظرية العامل دون التشدد والمبالغة، «ولا داعي للتشدد في البحث عن العامل ونوعه مع عدم الحاجة إليه ولا في الخضوع له وركوب الشطط لإظهار آثاره؛ لأن المعنى جلي كامل بدون ذلك التشدد وذلك الخضوع هو الجانب المعيب في نظرية العامل النافعة الجميلة»[١].

يجب علينا ابستمولوجياً أن نأخذ بالمبدإ كاملاً أو أن نتركه كاملاً، أما أن نقبله في موضع ونهمله في موضع آخر فليس من الاطراد العلمي في شيء، فعندما نفترض بداءة أن كل متأثر لا بد له من مؤثر وأثر فلا بد أن نبحث عن كل عنصر غير ظاهر إذا وجد العنصران الآخران. فإذا وجد المؤثر فيجب البحث عن المتأثر والأثر، وإذا وجد المتأثر فلا بد من البحث عن المؤثر أو الأثر (العلامة الإعرابية).

٢ ـ ٥ ـ ٢ ـ ٥ ـ المصطلح:

المصطلح في «النحو الوافي» هو مصطلح النحاة العرب القدماء، يقول عباس حسن: «أما الاصطلاحات العلمية المأثورة المستقرة فلا أفكر في تغييرها، إيماناً واقتناعاً بفائدتها وبما سجله العلماء قديماً وحديثاً من ضرر هذا التغيير الفردي ووفاء بما اشترطوه في تغيير المصطلحات»[٢].

٢ ـ ٥ ـ ٢ ـ ٦ ـ مقارنة: «المفعول معه بين عباس حسن والسيوطي»:

نريد أن نعقد فقرة للمقارنة بين ما كتبه عباس حسن عن «باب المفعول معه»، في «النحو الوافي»، وما كتبه السيوطي في «همع الهوامع» لنرى مدى تخلص المؤلف من التفكير النحوي العربي منهجاً وشرحاً.

---

(١) عباس حسن، النحو الوافي ١/٤٧٨.

(٢) نفسه ١/٦.

<table>
<tr><th colspan="2">المفعـول معــه</th></tr>
<tr><th>عبـاس حسـن</th><th>السيــوطــي</th></tr>
<tr><td>تعريـف.
اسم مفرد فضلة قبله واو، بمعنى مع مسبوقه، بجملة فيها فعل أو شبيهه في العمل، وتلك الواو تدل نصاً على اقتران الاسم الذي بعدها باسم آخر قبلها في زمن حدوث (حصول) الحدث مع مشاركة الثاني للأول في الحدث أو عدم مشاركته.

زيادة وتفصيل وهو شرح للتعريف.
الجمل الآتية لا تشتمل على المفعول معه مع ذكر الواو.
أقبل القطار والناس منتظرون (جملة).
اشترك محمد وحامد (عمدة).
خلطت القمح والشعير (المعية تفهم من الفعل).

شاهدت الرجل مع زميله (عدم وجود واو المعية).

كل زارع وحقله (مقترنان)
الواو ليست للمعية لعدم ورودها بعد جملة نظرت علياً وحليماً قبله (عدم حصولهما في زمن موحد)</td><td>تعريـف.
اسم فضلة بعد واو، وتلك الواو وبعد جملة ذات فعل أو اسم بمعناه.

تحليل التعريف.

خرج بالاسم الجملة (جاء زيد والشمس طالعة).
خرج بالفعل (لا تأكل السمك، وتشرب اللبن).
خرج بالفضلة العمدة:
(اشترك زيد وعمرو).
خلطت البر والشعير (تفهم المعية من العامل لا من الواو)
خرج ما يفيد المعية بدون واو
بعت العبد بثيابه
جئت مع عمر عدم وجود الواو
كل رجل وضعيته (غير مقبولة إن قدر الخبر مقترنان)</td></tr>
<tr><td>عباس حسن، النحو الوافي ٢/ ٢٨٣ ـ ٢٨٤.</td><td>السيوطي، همع الهوامع ١/ ٢١٩.</td></tr>
<tr><th colspan="2">احكـام المفعـول معــه</th></tr>
<tr><td>١ ـ النصب، والناصب إما الفعل الذي قبله أو ما يشبه الفعل في العمل.
٢ ـ لا يجوز أن يقدم على عامله مطلقاً، ولا أن يتوسط بينه وبين الاسم المشارك له والمقارن.
٣ ـ لا يجوز أن يفصل بينه وبين واو المعية فاصل، ولو كان الفاصل شبه جملة.</td><td>وناصبه ما سبقه من فعل أو شبهه وقيل الواو.
ولا يقدم على عامله ولا مصاحبه خلافاً لابن جني.
ولا يفصل بين الواو والمفعول معه بظرف ولا بغيره.</td></tr>
<tr><td>عباس حسن، النحو الوافي ٢/ ٢٨٦.</td><td>السيوطي، همع الهوامع ١/ ٢٢٠.</td></tr>
</table>

حـالات الاسـم الواقـع بعد الـواو	
١ ـ جواز العطف والنصب. ٢ ـ جواز الأمرين والنصب أحسن. ٣ ـ وجوب العطف وامتناع المعية. ٤ ـ امتناع العطف ووجوب النصب.	ما يجوز فيه العطف والمفعول معه. ما يختار فيه النصب مع جواز العطف. ما يجب فيه العطف ولا يجوز النصب. ما يجب فيه النصب ولا يجوز فيه العطف. ما يختار فيه العطف مع جواز النصب.
عباس حسن، **النحو الوافي** ٢/٢٨٨.	السيوطي، **همع الهوامع** ١/٢٢١.

٢ ـ ٥ ـ ٢ ـ ٧ ـ خاتمة:

والخلاصة التي توصلنا إليها من خلال المقارنة أن عباس حسن يعتمد اعتماداً كلياً ما ورد في الكتب النحوية القديمة، كـ«همع الهوامع» و«حاشية الخضري» و«حاشية الصبان على الأشموني»، مع تميز هذه المؤلفات بالشرح والتحليل وإيراد الآراء المختلفة في الموضوع، مع تفسير كل لرأيه، سواء أكان هذا الرأي منطلقاً من نظرية النحو العربي، أم من معطيات لغوية جديدة عثر عليها في الشعر العربي القديم أم من بعض اللهجات العربية، وكثرة الآراء وتعليلها، إن لم تفد شيئاً فإنها تشحذ الفكر، وتدعو إلى التدبر والتأمل، وتترك باب الاجتهاد مفتوحاً، وليس كل رأي صائباً في جميع الأحوال، ولو بدا الرأي في أول أمره صائباً فلا بد من تجريبه، وزعزعته بالنقد البناء، ليتقدم الفكر وتتطور طرق التحليل، فعباس حسن يعتمد نظرية العامل منهجاً للتحليل، والعلاقة الرتبية بين العامل ومعمولاته تركيباً ومعنى، والأمثلة هي نفسها التي وردت في الكتب النحوية القديمة، مع إضافة بعض الأمثلة المقيسة على الحجج القديمة، فالمؤلف لم يستطع التخلص من إسار النظرية النحوية العربية القديمة مع شدة انتقاده لها في مؤلفيه معاً.

فهل يستطيع اللسانيون العرب الذين يتبنون نظريات لسانية معاصرة قطع الصلة نهائيّاً مع النحو العربي القديم؟ هذا ما سنراه فيما يلي من هذا البحث.

الفصل الثالث

الاتجاه الوصفي

٣ ـ ١ ـ تقديم:

إن كثيراً من اللسانيين العرب يجدون النحو العربي قد وصل إلى درجة من العقم لم يعد صالحاً في كثير من الأحوال، لهذا وَلُّوا فكرهم تجاه الغرب يستلهمون منه نظريات لسانية علمية معاصرة، يمكن أن تكون آلة دقيقة لوصف اللغة العربية، بديلاً عن النحو العربي القديم (المعياري). واللسانيات في الغرب ليست مدرسة واحدة، بل هناك مدارس عديدة، إن لم نبالغ، نقول: إن كل لساني يمثل مدرسة خاصة به، ولهذا توجه النحاة العرب إلى هؤلاء اللسانيين، يتبنون نظرياتهم، محاولين توظيفها في دراسة اللغة العربية، فمن تابع لـ(فيرت) Firth، ومن تابع لـ(كَيوم) Gillaume، ومن تابع لـ(كَروس) Gross، ومن تابع لـ(شومسكي) Chomsky. . .[1]

ونحن لا نرى ضرراً في هذه التبعية إن كانت تسعى إلى تطوير البحث اللساني في اللغة العربية، أما إذا كانت هذه التبعية من أجل التبعية. أو سعياً وراء الشهرة، أو انبهاراً «بالموضة»، فسينطفئ نورها، لا محالة، بعد اشتعاله.

وإن اللسانيات، على اختلاف مدارسها، تتفرع من أسس واحدة نظرية ومنهجية، وسنحاول أن نبين هذه الأسس.

---

(١) تمام حسان من مصر، التهامي الراجي من المغرب، محمد الحناش من المغرب، عبد القادر الفاسي الفهري من المغرب، ومازن الوعر من سوريا.

٣ ـ ٢ ـ دوسوسور[1] De Saussure مؤصل الدرس اللساني:

لا شك في أن كل الكتابات اللسانية تتفق على أن دو سوسور هو المؤسس الأول للسانيات المعاصرة، فهذا العالم عندما دخل جامعة جونيف Genève سنة ١٨٧٥م لم يكن هدفه دراسة اللغة، وإنما أَمَّها للتخصص في الفيزياء والكيمياء طبقاً لتقاليد أسرته، وأثناء دراسته الجامعية العلمية، كان يحضر محاضرات القانون والعلوم والعقائد، وكانت له معرفة باللغة الفرنسية والألمانية والإنجليزية واللاتينية واليونانية، فهذا النوع من التكامل المعرفي، كان هو السبب في انتقاله إلى الدراسة العلمية للغة، ففكره فكر علمي، ولا شك أن كل موضوع يبحث فيه سيكون متأثراً بهذا الفكر العلمي، وفي سنة (١٨٧٥ ـ ١٨٧٦م) تابع دراسته في جامعة ليبزيج Leibzig، حين كانت ألمانيا آنذاك مركزاً للدراسات الفيلولوجية، حيث تأسست حركة الشبان الفيلولوجيين، وهم النحاة الجدد، وفي السنة نفسها أصبح دوسوسور عضواً في جمعية اللسانيات بباريس، وفي سنة ١٨٧٩م في ليبزيج نشر مذكرته في موضوع «النظام الأولي للصوائت في اللغات الهندوأوروبية، وفي السنة الموالية حصل على الدكتوراه في موضوع: «الاستعمال المطلق للإضافة في السنسكريتية» ليصبح أستاذاً للسانيات في المعهد التطبيقي للدراسات العليا بباريس، ورجع بعدُ إلى جونيف فاستحدث كرسياً للغات الهندو أوروبية، وفي بداية سنة ١٩٠٧م أصبح أستاذاً للسانيات العامة حيث عبر عن آرائه وأفكاره في محاضرات ألقاها سنة (١٩٠٧ ـ ١٩١١م)، وكانت جوهر المحاضرات التي جمعها شارل بالي Charles Bally وألبرت سيشهاي Albert Sechehaye ونشراها في كتاب أطلق عليه «محاضرات في اللسانيات العامة»، وكانت هذه المحاضرات هي المنطلق الأساس لكل لساني أتى بعد سوسور، فالمبادئ التي حددها سوسور في محاضراته كانت الأساس لكل المدارس اللسانية المعاصرة.

---

(١) ولد في ٢٦ ـ ١٠ ـ ١٨٥٧.

٣ ـ ٣ ـ المبادئ الأساس في اللسانيات العامة:

٣ ـ ٣ ـ ١ ـ أسبقية اللغة المنطوقة على اللغة المكتوبة في البحث اللساني:

إن الدراسات الفيلولوجية التي اهتم بها دوسوسور ومن سبقه، كانت تهتم باللغة الأدبية المكتوبة، دراسة لنصوصها وتحليلاً لها، وتناست اللغة الحية المنطوقة داخل الجماعة المتكلمة، فظهرت اللسانيات المعاصرة لتدرس اللغة نطقاً قبل دراستها كتابة، وذلك للأسباب التالية:

أ ـ إن اللغة المنطوقة تاريخياً أقدم من اللغة المكتوبة، وهي أكثر شيوعاً، وربما يرجع أقدم نظام للكتابة إلى سبعة آلاف سنة[١] بينما يرجح أن اللغة المنطوقة ظهرت مع ظهور الإنسان، وقد تظهر لغة إنسانية منطوقة، وليس ضرورة أن توجد لها رموز كتابية.

ب ـ ليس هناك ارتباط وثيق بين اللغة المنطوقة والمكتوبة، إذ قد تغير الكتابة من نظام رمزي إلى نظام رمزي آخر، ومع ذلك يبقى النطق هو نفسه كتغيير الأتراك للحرف العربي بالحرف اللاتيني.

ج ـ قد توجد كلمات متجانسة صوتيّاً ومختلفة كتابيّاً.

د ـ إن الكتابة لا تستطيع أن تعوض الخصائص الصوتية للعبارات اللغوية، كالنبر والتنغيم، فرغم تمثيل هذه الأصوات بعلامات ترقيم التعجب والاستفهام والإخبار، فإن المظهر الكتابي لا يرقى إلى المستوى الصوتي، للعبارة اللغوية.

٣ ـ ٣ ـ ٢ ـ اللسانيات علم وصفي:

يرى دوسوسور أن الدرس اللغوي مر عبر التاريخ بمراحل ثلاث متتالية:

---

(١) Lyons, Linguistique générale, p. 41.

اخترعت الكتابة منذ حوالي ستة آلاف سنة ق.م، بينما يبلغ عمر جنس الإنسان العاقل وحده ما يقرب من خمسة وثلاثين ألف سنة؛ أي: أن أجدادنا المباشرين عاشوا ما يقرب من سبعة وعشرين ألف سنة بدون قراءة أو كتابة.

عاطف وصفي، الأنثروبولوجيا الثقافية ص٢٥٦.

١ ـ مرحلة النحو:

وهذا النحو وضعه اليونان، وسار على منواله الفرنسيون، وكان مؤسساً على المنطق بعيداً عن العلمية، هدفه تمييز العبارات الصحيحة من العبارات اللاحنة فهو إذن نحو معياري[١]، ولم يكن معتمداً اللغات الطبيعية عامة في معطياتها، وإنما كان مهتماً باللغة الأدبية التي تبدو في نظر النحاة لغة نقية، فهو نحو للغة خاصة ولطبقة اجتماعية خاصة، وليس نحواً للغات الأخرى أو للهجات، ولكل لهجة نحوها ونقاؤها وجمالها.

٢ ـ المرحلة الفيلولوجية[٢]:

ويرى سوسور أنه ظهرت سابقاً في الإسكندرية «مدرسة فيلولوجية»، ولكن المصطلح مرتبط أساسا بحركة علمية أبدعها فريديك أوغوست ولف Friedrich August Wolf ابتداء من سنة ١٧٧٧م، وتهتم هذه الدراسة بتأويل النصوص وتحليلها وتفسيرها، ونقدها، ولكن لم يكن موضوع هذه الدراسة اللغة وحدها، بل قد يؤدي تحليلها إلى الاهتمام بالتاريخ الأدبي والأخلاقي، وعندما يتعرض الباحث للدرس اللغوي في هذه النصوص فذلك لكي يقارن النصوص في مختلف العصور، وليبين خصائص المؤلفين من خلال ما يكتبونه فباختصار لم تكن هذه المرحلة مهتمة باللغة في حد ذاتها، وإنما كانت دراسة اللغة وسيلة للوصول إلى معارف أخرى، ويرجع لها الفضل في تأسيس اللسانيات التاريخية.

٣ ـ مرحلة النحو المقارن[٣]:

وهذه المرحلة بدأت عندما اكتشف الدارسون أنه من الممكن مقارنة اللغات بعضها ببعض، ففي سنة ١٨١٦م درس (فرانز بوب Franz Bopp) العلاقات التي تجمع اللغة السنسكريتية واللغة الجرمانية واليونانية واللاتينية في كتابه «نظام الصرف في السنسكريتية».

---

(١) De Saussure, C.L.G, p.13.

(٢) نفسه ص١٣.

(٣) نفسه ص١٤.

إن هذه المراحل التي مرت بها الدراسة اللغوية أسهمت في ولادة علم جديد هو اللسانيات التي ترتكز على منهج علمي مضبوط، لا تهتم بانتقاء في اللغة، ولا تفضل لغة على لغة.

فمادة اللسانيات كل مظاهره اللغة الإنسانية، سواء أكانت هذه اللغة من إنتاج جماعات بدائية، أم متحضرة، قديمة أم معاصرة، ولا تهتم باللغة ذات العبارات الجيدة فقط، بل إن كل العبارات اللغوية، مهما تنوَّعت، كتابية كانت أم شفوية تمثل مادة «مادة اللسانيات».

٣ ـ ٣ ـ ٣ ـ اللسانيات جزء من السميولوجيا:

إن اللسانيات هي دراسة وصفية للغة التي هي مؤسسة اجتماعية، ولكن تتميز بسمات متعددة عن مؤسسات أخرى سياسية وقانونية.

فاللغة، نسق من الأدلة تعبر عن الأفكار، وتقارن بالكتابة، وألفبائية الصم ـ البكم، والطقوس الرمزية، والإشارات العسكرية، ولكنها تعد أهم هذه الأنساق. ولهذا يمكن التنبؤ بعلم يدرس حياة الأدلة داخل الحياة الاجتماعية، ويكون جزءاً من السيكولوجيا الاجتماعية، وبالتالي السيكولوجيا العامة، ويمكن أن يطلق عليه السميولوجيا[١].

٣ ـ ٣ ـ ٤ ـ اللسانيات تدرس اللسان كبنية:

يرى جون لاينز John Lyons أن السمة التي تميز اللسانيات المعاصرة وبعض العلوم هي البنيوية[٢] فما هي البنيوية؟

إن نحن تجاوزنا اللسانيات إلى علوم أخرى لن نجد مفهوماً مدققاً للبنية «فهي الكلمة السحرية التي تحوي من المعاني ما لا حصر له، حتى لقد قيل عنها إنها لفظ متعدد الدلالات[٣] ولكنها في اللسانيات كما يرى جورج

---

(١) De Saussure, C.L.G, p. 33.

(٢) Lyons, Linguistique générale, p.41.

(٣) زكرياء إبراهيم، مشكلة البنية ص٧.

مونان Georges Mounin ليس لها ذلك البعد الميتافيزيقي، وإنما تعني أساساً البناء بالمعنى الشاسع للكلمة. فتحليل بنية لسانية معناه عزل وحدات حقيقية من البناء (موضوع التحليل)(١) ويربط المؤلف نفسه بين البنية والوظيفة فنحن لا نضع جزءاً بجانب آخر إلا لوظيفة ما(٢)

وهي في عرف كثير من الباحثين نسق من العلاقات أو مجموعة من الأنساق يربط بعضها ببعض(٣).

وهي في نظر بياجي Piaget... مجموعة تحويلات تحتوي على قوانين كمجموعة (تقابل خصائص العناصر) تبقى أو تغتني بلعبة التحويلات نفسها دون أن تتعدى حدودها أو أن تستعين بعناصر خارجية(٤)

وللبنية في نظر بياجي خصائص ثلاث:

أولاً: الشمولية:

ويقصد بها أن البنية لا تتألف من عناصر خارجية مستقلة عن الكل، بل تتكون من عناصر داخلية خاضعة للقوانين المميزة للنسق.

ثانياً: التحويلات:

تحتوي البنية على دينامية ذاتية من التحويلات تتألف من سلسلة من التغيرات.

ثالثاً: الضبط الذاتي:

إن البنية تنظم نفسها بنفسها دون الخضوع إلى عامل خارجي. ومع أن دوسوسور يعد أب اللسانيات المعاصرة فإننا لا نجد في مؤلفه (المحاضرات) مصطلح «بنية». وإنما كان يستعمل مصطلح «نسق» وإذا لم

---

(١) G. Mounin, clefs pour la linguistique, p.91.

(٢) نفسه ص٩٣.

(٣) Lyons, Linguistique générale, p. 41.

(٤) بياجي، البنيوية ص٨.

يكن مصطلح «البنية» حاضراً في مؤلفه، فإن مفهوم «البنية» في دراسة اللغة موجود، وربما كان هذا المفهوم حاضراً في مؤلفات القرن التاسع عشر، عند النحاة المقارنين. يقول جان كويزنيه: «بينما كان النحويون وأنصار النحو المقارن يجتهدون لإنشاء صلات مشتركة بين العناصر أو البادئات (مفردها بادئة) (morphème)، للغات التي يفترضون قرابتها، كان سوسور يتمسك بإثبات أن العناصر الألسنية ليست معطاة بشكل مباشر، وأن كل مبحث هو بالضرورة لتعريفها، وإن اكتشافها لا ينفصل عن اكتشاف علاقاتها المتبادلة»[١].

٣ ـ ٣ ـ ٥ ـ أسبقية الدراسة السانكرونية في اللسانيات:

إن دوسوسور يستعمل مصطلحي «السانكروني والدياكروني» دلالة على أن اللغة يمكن أن تدرس من منظورين: منظور سانكروني يصف اللغة في حالة معينة وفي زمن معين، فاللسانيات السانكرونية في نظر دوسوسور تهتم بالعلاقات المنطقية والسيكولوجية التي تربط الحدود[٢] المتواجدة والمكونة للنسق كما هو متصور داخل نفس الضمير الجمعي، ومنظور ديالكروني يعتمد دراسة التطورات التي تطرأ على لغة ما منذ عهودها الأولى، فهو يدرس العلاقات المتتالية التي تربط الحدود على غير ما يتصورها الضمير الجمعي، والتي يعوض بعضها البعض دون تكوين نسق بينها[٣].

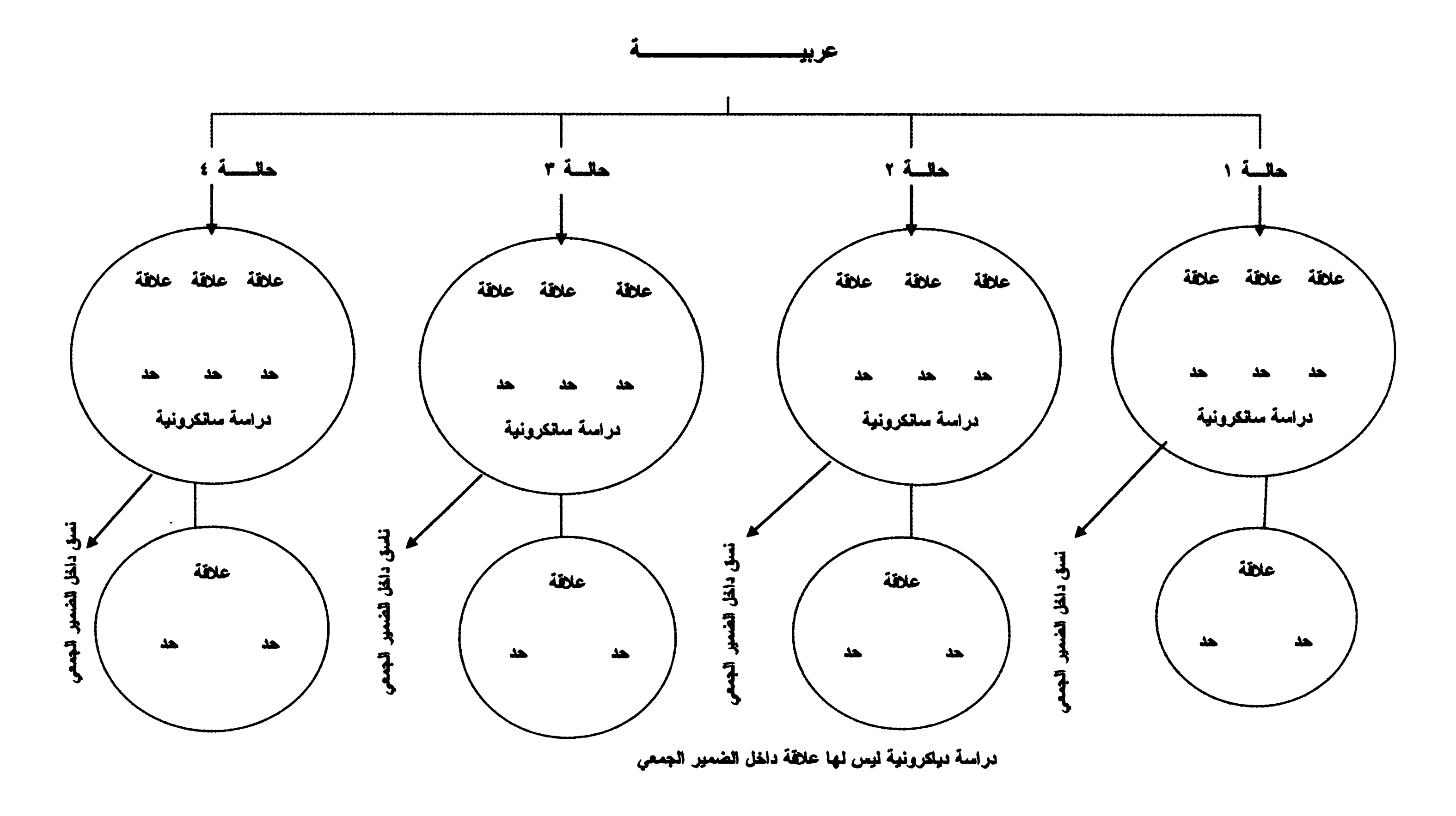
ويمكن أن أمثل للمنظورين بالشكل التالي:

---

(١) جان كويزنيه، البنيوية ص٤٦.
الفكر العربي المعاصر، العدد ٧/٦، تشرين الأول والثاني، ١٩٨٠م.
وانظر كذلك: Ducrot, Le Structuralisme en linguistique, p.43 - 44.

(٢) De Saussure, C.L.G, p. 140.

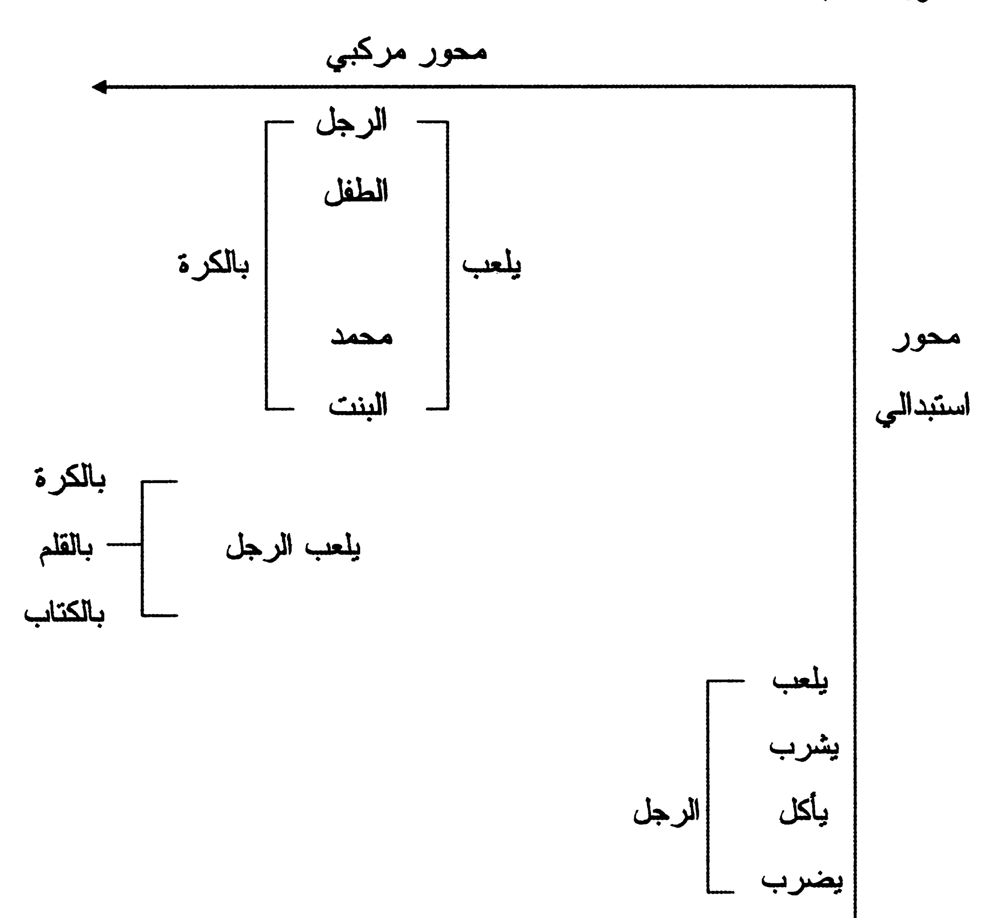
(٣) نفسه ص١٤٠.



عربيـــــــــــة
حالــة ١
علاقة علاقة علاقة
حد حد حد
دراسة سانكرونية
علاقة
حد حد
نسق داخل الضمير الجمعي
حالــة ٢
علاقة علاقة علاقة
حد حد حد
دراسة سانكرونية
علاقة
حد حد
نسق داخل الضمير الجمعي
حالــة ٣
علاقة علاقة علاقة
حد حد حد
دراسة سانكرونية
علاقة
حد حد
ناسق داخل الضمير الجمعي
حالــة ٤
علاقة علاقة علاقة
حد حد حد
دراسة سانكرونية
علاقة
حد حد
نسق داخل الضمير الجمعي
دراسة دياكرونية ليس لها علاقة داخل الضمير الجمعي

٣ ـ ٣ ـ ٦ ـ المحور المركبي والمحور الاستبدالي:

إن اللغة تتكون من مجموعة من العناصر، والعنصر لا يكتسب قيمته إلا من علاقته مع عنصر آخر، وهذه العلاقة تكون على محورين: محور أفقي، ومحور عمودي، فالعناصر، على المحور الأفقي، تكون على شكل تآلفات، وتشكل العناصر مجموعات أحدها يستدعي الآخر، على المحور الاستبدالي، إذ يسمح لكل عنصر أن يحل، موضع صاحبه داخل المجموعة، فإذا استطعنا أن نجعل عنصراً مكان صاحبه؟ أمكننا القول: إن العنصرين يوجدان على محور الاستبدال.



فكل العناصر التي توجد داخل الحاضنات يمكن أن يحل أحدها مكان الآخر. تلك مجموعة من المبادئ التي اعتمدتها اللسانيات المعاصرة في تحليلاتها، وهدفنا من التذكير بها هو معرفة استثمار اللسانيين العرب لهذه المبادئ أو إغفالها جملة وتفصلاً.

٣ ـ ٤ ـ منهج اللسانيات الوصفية:

إن المنهج البنيوي أساساً هو منهج استقرائي أو تصنيفي، ولذا يعتمد الأقوال المحققة. فكل لساني يريد دراسة لغة ما عليه أن يجمع الأقوال المحققة، أو ما يطلق عليه «المدونة» ولكن المشكل المنهجي هو كيفية تجميع هذه الأقوال لدراستها، فاعتماد اللساني على شخص واحد يجمع أقواله لدراستها تكون النتيجة التي يخلص لها هي دراسة مظاهر من اللغة لا اللغة كلها، والاعتماد على مؤلف شعري أو نثري لشاعر معين، ينتج عنه خصائص لغة هذا الشاعر أو الكاتب الذي يمثل جانباً من النسق اللغوي لا النسق كله، ولهذا يرى أندري مارتيني أن المؤلفات الأدبية لفترة محددة تقدم فكرة غير تامة عن اللغة المحتج بها[١].

ويرى في موضع آخر أن باحثين لسانيين في لغة واحدة يصلان إلى أوصاف مختلفة، لهذه اللغة، لانطلاقهما من مدونتين مختلفتين[٢].

مستويات التحليل:

إن اللساني الوصفي بعد أن يجمع معطيات لغوية يبحث عن منهج للتحليل، وأغلب اللسانيين يقسمون تحليل الجملة، على الأقل، إلى ثلاثة مستويات:

١ ـ المستوى الفونولوجي.

٢ ـ المستوى التركيبي.

---

(١) Martinet A,Eléments de linguistique générale, p.30.

(٢) نفسه ص٣١.

٣ ـ المستوى الدلالي.

فهم ينطلقون من البسيط إلى المركب، إذ الجملة في نظرهم تتكون من أصغر عنصر، هو الفونيم[١].

فيكون الفونيم هو موضوع الدراسة الصوتية في فرعيها الفونتكي والفونولوجي، وللفونيم عدد محدود في اللغات، وله مظهران مظهر فزيولوجي، ومظهر فيزيائي، فيدرسون في الأول أقسام الجهاز الكلامي وما يترتب عنه من مخارج الأصوات، ويدرسون في المظهر الثاني صفاته، شديد، رخو، مجهور، مهموس. . .

أما الفرع الثاني فيدرسون فيه المقاطع الصوتية، كما يدرسون المظاهر الأخرى التي تساير الجملة كالنبر والتنغيم، وإذا لم يكن للأول أثر على المعنى فإن للثاني علاقة بالمعنى، فالنبر على مقطع يؤدي إلى معنى، والنبر على مقطع آخر يؤدي إلى معنى آخر، وكذلك التنغيم. . . أما على المستوى التركيبي فيدرسون مجموعة القواعد التي تربط الكلمات داخل الجمل، ولكن طبيعة القواعد تختلف من نحو إلى نحو[٢].

ويجد اللسانيون أنفسهم في دراستهم للتركيب مضطرين للصرف. لأن الجنس والعدد والشخص تتعلق بمعلومات لا يقدمها لنا المعجم، وإنما يقدمها علم الصرف، فقولنا مثلاً: «التلاميذ غادروا المؤسسة»، جملة سليمة التركيب ولكن الجملة: «التلاميذ غادر المؤسسة»، جملة لاحنة. فالنحو يطلب منا المطابقة في العدد في الجملة، ولكنه لا يستطيع أن يقدم لنا كيفية التطابق، فالصرف هو الذي يقدم لنا أن الفعل المسند إلى الجماعة يكون على الشكل التالي. (فعل +وا) مثلاً.

وأما المستوى الأخير فهو المستوى الدلالي، ويتحدثون فيه عن علم المعجم، كالكلمة وحقولها الدلالية والاشتقاق والمترادف، والمتضاد. . .

---

(١) انظر: مفهوم الفونيم، تمام حسان، مناهج البحث في اللغة ص١٥٧.

Jean Dubois; le dictionnaire de linguistique; phonéme,p.372

(٢) عند دراستنا للنحو عند تمام حسان سنعرف هذه القواعد

ثم يمرون إلى الدلالة الاجتماعية وهي ارتباط المقام بالمقال. هذه نظرة موجزة عن منهج التحليل عند الوصفيين[1] وبما أن موضوعنا مرتبط أساساً بالمستوى التركيبي فلن ندرس في المؤلفات اللسانية العربية إلا ماهو مرتبط بهذا المستوى.

٣ ـ ٥ ـ أنيس فريحة:

٣ ـ ٥ ـ ١ ـ تقديم:

إن مؤلفات أنيس فريحة توحي بأن هذا الباحث كان متحمساً جدّاً للسانيات الوصفية، في حين كان الوسط الثقافي الذي كان يعيش فيه غير راضٍ عن هذا العلم الجديد يقول: «ولكن مما يؤسف له أن يظل هذا العلم الحديث أمراً مجهولاً عند عامة المتأدبين. وموضع استهزاء عند عامة الناس الذين ينظرون إلى اللغة وعلمها أنها من الدراسات الفارغة التي لا علاقة لها بواقع الحياة[2]

ورغم الصيحات التي نادى بها أنيس فريحة في مؤلفه الأول، ١٩٥٥م، لاستقبال العلم الجديد، فإن طائفة قليلة هي التي اقتنعت بهذا العلم وحاولت تطبيقه على اللغة العربية و«تبدو معالم هذه الحركة اللغوية المباركة في إنتاج جماعة ممن درسوا علم اللغة الحديث ثم عادوا إلى بلادهم ليطبقوا العلم الجديد على العربية»[3]. ويذكر جماعة من المؤلفين قدموا اقتراحات جديدة في النحو صنفناهم، داخل الاتجاه التقليدي، وذكر آخرين سنتعرض لهم استقبالاً ونخص بالذكر منهم تمام حسان. ولم يخرج نفسه من دائرة الوصفيين[4]

---

(١) هناك مؤلفات لسانية عديدة تتحدث عن هذه المستويات واعتمدنا نحن كتاب، Lyons; sémantique linguistique, p.11.

(٢) أنيس فريحة، نظريات في اللغة ص٣٣.

(٣) أنيس فريحة، في اللغة العربية وبعض مشكلاتها ص٨٣.

(٤) أنيس فريحة، نظريات في اللغة ص٨٧.

في اللغة العربية وبعض مشكلاتها ص٨٣.

والواقع أن المؤلف لشدة إعجابه بهذا العلم الجديد، حاول أن يقدم مبادئه العامة لقراء العربية، ولم يتبن نظراً لسانيّاً معيناً يكون نبراسه في التطبيق، ولهذا قال في مقدمة مؤلفه «نحو عربية ميسرة»، سنة ١٩٥٥م. «ولسنا في دراستنا القضية اللغوية نتكلم بلسان مدرسة فكرية ولا نعبر عن رأي مؤسسة كائنة ما كانت، إنما تمثل هذه الدراسة وجهة نظر المؤلف واقتناعه الشخصي»[١].

فاللسانيات ليست مدرسة واحدة، وإنما هي مدارس متعددة أوربية وأنجلوسكسونية، ورغم اختلافاتها فهي تنطلق من مبادئ واحدة وضع دوسوسور أسسها.

وهذه المبادئ الموحدة هي التي يحاول أنيس فريحة طرحها في مؤلفاته، وبدل أن يتحدث عن لغة لاتينية فهو يتحدث عن لغة عربية؛ لأن اللسانيات لا تفرق بين لغة ولغة، واللسانيات نظرية عامة للغة سواء أكانت هذه اللغة شرقية أم غربية قديمة أم حديثة.

٣ ـ ٥ ـ ٢ ـ تعريف اللغة:

تبدو اللغة من الأمور الطبيعية عند الإنسان، فهي كالأكل والشرب والمشي، ولكن عندما يريد الباحث تعريفها يصعب عليه ذلك، فيختار أنيس فريحة تعريفاً واحداً يسقط عليه انتقاداته، وهذا التعريف هو: «اللغة مجموعة أصوات للتعبير عن الفكر»[٢].

فهل اللغة أصوات؟ يرى أن هناك أنواعاً من الأصوات، كالأصوات الطبيعية، والأصوات الحيوانية والأصوات التي تخرج من خياشيم الإنسان، ولكنها لا تنتمي إلى اللغة، وهو ما جعل اللسانيين يحددون هذه الأصوات «بالفونيمات» وهي «مجموعة الوحدات الصوتية التي تشكل النظام الصوتي للغة، وتتمثل الفونيمات بحروف الهجاء»[٣].

---

(١) أنيس فريحة، نحو عربية ميسرة ص٨.

(٢) نفسه ص٣٣.

(٣) أنيس فريحة، نحو عربية ميسرة ص٣٣.

يحذر القارئ من أن يقرن الفونيمات بحروف الهجاء؛ لأن عدد الفونيمات في اللغة قد يتعدى حروف الهجاء، ويتكون فونيم واحد من حرفي هجاء كتابة، كفونيم الثاء في الإنجليزية Thin والذال في mother، والفونيم الواحد قد يختلف من لفظ إلى لفظ آخر (P) في speaker ليس هو (P) في PARK، فالأذن العادية لا تستطيع التمييز بين متغيرات الفونيم، ولكن الآلة تستطيع تبيان ذلك.

ويناقش الشق الثاني من التعريفات وهو أن اللغة تعبير عن الفكر. قائلاً: ولكن اللغة ليست تعبيراً عن الفكر فقط بل «قد تكون تعبيراً عن شعور وعاطفة، وقد يكون منشؤها العاطفة والشعور لا الفكر: اللغة للغناء، للشعر، للأقاصيص، للأساطير، للخرافات فهي بهجة ومتعة وهي متنفس عن حزن وألم»[١]

فما هي اللغة إذن؟ إن لم تكن تعبيراً عن الفكر: «اللغة أكثر من مجموعة أصوات، وأكثر من أن تكون أداة للفكر أو تعبيراً عن عاطفة، اللغة جزء من كياننا البسيكولوجي الروحي، وهي عملية فزيائية اجتماعية بسيكولوجية على غاية من التعقيد»[٢].

وهي تتناول أربعة أمور:

أ ـ متكلم.

ب ـ مخاطب.

ج ـ أشياء (أو فكر) يتكلم عنها.

د ـ كلمات أو مفردات (أو إشارات ملامحية أو يدوية) وهي مجموعة فونيمات لها في الذهن صور معينة أي معان.

وفي هذا التقسيم إشارة إلى ما عبر عنه بالتواصل الذي يفترض فيه على الأقل وجود شخصين مرسل ومرسل إليه، للمدار الكلامي[٣]

---

(١) أنيس فريحة، نحو عربية ميسرة ص٣٥.

(٢) أنيس فريحة، نحو عربية ميسرة ص٣٦.

(٣) De Saussure, G.L.L,p.27.

ويمثل أنيس فريحة لهذه العملية الكلامية الفزيائية السيكولوجية بطلب الابن من والده قطف تفاحة، فإما أن يلبي الوالد طلب ابنه فيقطف له التفاحة ويقدمها له، أو يرفض فيجيبه بعدم الاستطاعة، يتساءل أنيس فريحة، كما تساءل اللسانيون وعلماء النفس قبله: «تبدأ العملية بالصور المرئية، بعالم الأشياء المحيط بنا وهو العامل المؤثر، فيشتهي الولد تفاحة وتستحيل الصورة الذهنية إلى صورة كلامية تعبيرية: «اقطف لي يا بابا تفاحة» كيف تحولت الصورة الذهنية إلى صورة صوتية؟ أين كانت هذه الكلمات في دماغ الولد؟ ما العلاقة بين العامل المؤثر وبين النطق؟ ما جرى؟ وكيف تم؟ ثم إن هذه الأصوات التي فاه بها الولد انتقلت إلى أذن الأب بوساطة تموجات في الهواء ثم إلى دماغه ثانياً، كيف؟ ماذا كان رد الفعل؟ كيف فهم المخاطِب المخاطَب؟ ماذا دار في دماغ الوالد عند سماع الفونيمات، وهل المعنى في الصوت؛ أي: أن المعنى قائم في الاختبار؟ أي: ما العلاقة بين الأصوات والمعنى؟ وكيف توصل إلى حكم أولاً في العقل ثم استحال الحكم إلى أصوات تعبيرية فقال له: نعم أو لا؟[١] وهذا المثال الذي أورده أنيس فريحة، هو المثال الذي قدمه قبلُ بلومفليد عن «جاك وجيل»[٢].

ونرى أن أثر المذهب السلوكي واضح في هذا المثال، ويشير إليه أنيس فريحة بقوله: «اللغة تصرف رمزي ولا تفسر إلا على أساس المؤثر ورد الفعل»[٣].

والواقع أن هذا التعريف الذي أورده أنيس فريحة ماهو إلا واحد من بين التعريفات المتعددة[٤].

---

(١) أنيس فريحة، نحو عربية ميسرة ص٣٧.

(٢) Bloomfield. L, Le langage, p.26-30.

(٣) أنيس فريحة، نحو عربية ميسرة ص٣٧.

(٤) عبد الله الجهاد. تعريف اللغة والنحو في كتاب الخصائص لأبي جني، ١٣٩ ـ ١٥١، س٨٨، ـ ٨٩، رسالة مرقونة، كلية الآداب، عين الشق، الدارالبيضاء.

٣ ـ ٥ ـ ٣ ـ اللسانيات:

إن أنيس فريحة يترجم linguistics[١] بعلم اللغة، الذي يعنى باللغة إطلاقاً؛ أي: لا يدرس لغة دون أخرى وإنما يتناول اللغة كظاهرة إنسانية اجتماعية، يدرس نواميسها العامة من صوت وتركيب وأسلوب[٢]، فهو جزء من درس الموصّلات[٣]، واللغة في هذا العلم تخضع للوسائل العلمية كباقي الظواهر الأخرى الطبيعية والكيميائية والفزيائية، والسيكولوجية، فاللغة إذن شيء خاضع للوصف والتحديد والتقييد والخضوع للمختبر[٤].

ومع أن اللغة مستمرة متدافقة متغيرة تأبى التقيد فإن كل الظواهر الطبيعية هي كذلك متغيرة مستمرة، ولكن يمكن وصفها في حالة سكونها، فعلماء اللغة ينظرون إلى اللغة على أنها لغة الساعة التي يصفونها بها أو على أنها لغة القرن الرابع والخامس أو التاسع عشر، وهذا الوصف الدقيق للغة في نقطة معينة من الزمان والمكان هو العلم ذاته[٥]، فعلم اللغة غير مرتبط بلغة الزمن المعاصر وإنما يدرس أي لغة قديمة أو حديثة.

٣ ـ ٥ ـ ٣ ـ ١ ـ رؤية اللسانيات للغة:

ويلخصها أنيس فريحة فيما يلي:[٦].

١ ـ ليس هناك لغة أفضل من لغة.

٢ ـ للغة مجرى.

٣ ـ لا اعتبار للكتابة وقواعدها في علم اللغة إنما الاعتبار للفظ.

٤ ـ اللغة أكثر من فونيمات.

---

(١) Linguistique عند علماء العربية تعرب بـ: علم للغة، وعلم اللغة، وعلوم اللغة، واللسانيات، واللسنيات، والألسنية.

(٢) أنيس فريحة، نحو عربية ميسرة ص٦٤.

(٣) نفسه ص٥٨.

(٤) نفسه ص٥٩.

(٥) نفسه ص٦٠.

(٦) أنيس فريحة، نحو عربية ميسرة ص٧٢.

٥ ـ توافق اللغة والفكر وتفاعلهما.

٦ ـ إن الوحدة الكلامية هي التعبير التام (الجملة).

٧ ـ ليس للغة كيان بدون إنسان.

٣ ـ ٥ ـ ٣ ـ ٢ ـ اللسانيات علم موضوعي:

إن اللغة في نظر علم اللغة (اللسانيات) تخضع للتجريب كما تخضع الظواهر الطبيعية، وبما أن الظواهر الطبيعية تدرس مجردة عن الذات، فيمكن للغة أن تدرس كذلك بطريقة موضوعية، فما هو هذا الأسلوب العلمي الذي يجعل من اللغة موضوعاً قابلاً للدرس والتحليل دون تدخل الذاتية.

يرى أنيس فريحة أن الموضوعية تتمثل في المراحل التالية:

١ ـ البدء بالملاحظة والمراقبة وتدوين هذه الملاحظات.

٢ ـ جمع مقدار كاف من المعطيات.

٣ ـ وضع نظرية موقتة تفسر الظواهر الملاحظة.

٤ ـ تجريب هذه النظرية في معطيات أخرى للتأكيد من اطرادها.

٥ ـ إذا ثبت عدم سريان النظرية على جميع الظواهر فيجب تعديلها.

٦ ـ بعد التعديل تجرب هذه النظرية مرة أخرى إلى أن يثبت تفسيرها لجميع الظواهر.

٧ ـ في حالة اطراد النظرية نعلن قانوناً أو قواعد علمية.

٣ ـ ٥ ـ ٣ ـ ٣ ـ مستويات الدرس اللغوي:

جل الباحثين اللسانيين العرب في الخمسينيات أخذوا مذاهبهم اللسانية من إنجلترا ولذا نرى مدرسة لندن هي المسيطرة، ويعدها أنيس فريحة الممثل الرئيسي للدرس اللغوي[١] وتقوم هذه المدرسة على ما يلي:

١ ـ تسجيل اللغة واللهجة المنوى درسها.

٢ ـ يؤتى بشخص يمثل هذه اللغة (informateur).

---

(١) أنيس فريحة، نحو عربية ميسرة ص٧٠.

٣ ـ يسمع إليه مراراً وتكراراً وتسجل لغته.

٤ ـ ثم يبدأ الباحث بالتحليل وفق المستويات التالية:

أ ـ المستوى الصوتي[(١)].

ب ـ المستوى التركيبي.

ج ـ المستوى المعجمي.

د ـ المستوى الدلالي.

٣ ـ ٥ ـ ٤ ـ نقد النحو العربي:

يرى أنيس فريحة أن أسس الداء في النحو العربي تعود إلى ثلاث نقاط.

٣ ـ ٥ ـ ٤ ـ ١ ـ نشأة النحو العربي:

١ ـ إن نشأة النحو تكلم فيها كثير من الباحثين، وكل من يتحدث عن نشأة النحو العربي لا بد أن يشير إلى الروايات المتعددة المتناثرة في كتب الطبقات كـ«طبقات اللغويين والنحويين» للزبيدي، و«طبقات النحويين» للسيرافي و«مراتب النحويين» لأبي الطيب اللغوي و«الفهرست» لابن النديم، وكل هذه الروايات تنسب نشأة النحو إلى الإمام علي أو زياد أو أبي الأسود الدؤلي، ولكن أنيس فريحة يرى أن النحو «نشأ ونما وتكامل إبان ازدهار علم الكلام والفلسفة، وأثر علم الكلام والفلسفة ظاهر في العلوم اللسانية»[(٢)].

وأنيس فريحة من الباحثين الذين يردون نشأة النحو إلى مصادر خارجية، إذ الأثر الإغريقي، في نظره، باد في علوم اللغة العربية، فالإغريق وضعوا للغتهم نحواً خاضعاً للمنطق، «فإن أرسطو كان يرى أن للغته تركيباً خاصّاً، وهذا التركيب هو المنطق السليم، فراح يضع للغته صرفاً فلسفياً مبنياً على العلة والمعلول، والعامل والمعمول، والفاعل والمنفعل، وأدخل التقدير والإضمار»[(٣)].

---

(١) أنيس فريحة، يستعمل المرتبة بدل المستوى، نحو عربية ميسرة ص٧٠.

(٢) أنيس فريحة، في اللغة العربية وبعض مشكلاتها ص٦٠.

(٣) نفسه ص٦١.

والعرب لم يستفيدوا مباشرة من الفلسفة الإغريقية ولكن أخذوا هذا العلم من السريان الذين كانوا وساطة بين الإغريق والعرب، لارتباطهم بالإغريق والعرب، «لأن السريان سبقوا العرب في وضع لغتهم على سنن الإغريق بشهادة لغويي السريان أنفسهم، ولأن العلة النحوية، لا بل نضج النحو العربي بكامله أسبق في الزمن من احتكاك العرب بالفلسفة الإغريقية والمنطق الإغريقي»[1]

ونحن وإن كنا نتفق معه على أن العرب يمكنهم الاستفادة من غيرهم في حقل العلوم، فلا يمكننا أن نتفق معه على أن النحو العربي كان نسخة للنحو السرياني أو الإغريقي أو الهندي؛ لأن القضايا المنطقية المطروحة لا نعثر عليها بشكل واضح في كتاب سيبويه الذي يعد في نظرنا جمعاً لآراء سابقيه وتنظيماً لها، فإذا كان النحاة السابقون استفادوا من ثقافة غيرهم عن طريق التجارة، فذلك عبر الملاحظة والاستشارة، فالعقل لا يمكن حده ولا ربطه بفكرة دون أخرى فالذهن البشري يختزن ويوظف حين الحاجة، وليس المجال هنا مناقشة الآراء القائلة بالمرجعية الخارجية أو الداخلية وإنما نحن نعرض آراء أنيس فريحة في نقده للنحو العربي[2]

٢ ـ ضخامة التأليف في النحو العربي على امتداد القرون مما صعب معه الاستيعاب قديماً وحديثاً، فوجد القدماء والمحدثون على السواء أنفسهم مضطرين إلى التسهيل والتقريب والتوضيح. . . «وإن جميع الكتب القديمة والحديثة لا تخرج في روحها ومبدئها وأسلوبها ومصطلحاتها وتبويبها وإسرافها عن الإطار الذي صيغت فيه قواعد اللغة في القرن الثاني والثالث للهجرة»[3]

٣ ـ إن علوم اللغة عند القدماء كانت رياضة فكرية يحتدم فيها الخلاف

---

(١) أنيس فريحة، في اللغة العربية وبعض مشكلاتها ص٢٤.
نظريات في اللغة ص١٢١ ـ ١٢٣.

(٢) لم نرد مناقشة آراء أنيس فريحة لأننا أرجأناها إلى مناقشة آراء تمام حسان، لتشابه الآراء النقدية، ولأن تمام حسان أهم من يمثل هذا الاتجاه نقداً وإعطاء بديل.

(٣) أنيس فريحة، في اللغة العربية وبعض مشكلاتها ص٦٢.

بين النحاة، كل يحتكم إلى الحجة، والحجة إما أن تكون عقلية أو لغوية.

٣ ـ ٥ ـ ٤ ـ ٢ ـ أصول النحو:

أولاً: الاحتجاج:

وهو مرادف للسماع[١] فعلماء اللغة عندما جمعوا المدونة من أفواه العرب كانوا على حق وأسلوبهم أسلوب علمي[٢].

وأما علماء الصرف والنحو فقد أقصوا كلام المولدين من كلامهم، واكتفوا بكلام الجاهليين وشعرهم، ولم يقع الاتفاق في نظره بين النحاة على مدونة واحدة زماناً ومكاناً، مما جلب الفوضى في الاحتجاج جعلت جماعة من النحاة تحتج بقبيلة، وأخرى تحتج بقبيلة أخرى، فلا تقرع الحجة بمثلها من قبيلة واحدة ولكن من قبائل مختلفة: «وهذا الاحتجاج نشأ عنه كثير من الاختلاف في تفسير كثير من الظواهر اللغوية وأدى إلى تباين التخريج الإعرابي، فهذا يعمل بناء على استشهاد وذاك يعمل بناء على استشهاد مضاد»[٣]، وإن كان الجميع متفق على الاحتجاج بالقرآن الكريم.

والاعتماد على كلام القدماء في الاحتجاج مبدأ سليم إلا أن الأخذ به وحده يحد من خاصية التوليد ومن الارتجال والإبداع في اللغة[٤].

وأعتقد أن التطور اللغوي لا يكون تطوراً كبيراً في التركيب، وإنما التطور الواسع مجاله المعجم، فالتوليد والارتجال يكون في المعجم لا في التركيب.

ثانياً: السماع والقياس:

السماع نقل نص ثابت معترف بفصاحته وبلاغته، والقياس «مبدأ لغوي يعتمد على العقل بناء على ما له نظير في اللغة، بشرط أن يكون المستشهد به

---

(١) أنيس فريحة، نظريات في اللغة ص٧٩.

(٢) أنيس فريحة، في اللغة العربية وبعض مشكلاتها ص٩٠.

(٣) أنيس فريحة، في اللغة العربية وبعض مشكلاتها ص٩٠.

(٤) أنيس فريحة، نظريات في اللغة ص٨٠.

قد ورد على لسان عربي»[1].

ويعد الأصلان مبدأين سليمين ولكن المغالاة في الخلاف بينهما بين البصرة والكوفة «قد أفسد على كليهما انتهاج منهج موضوعي في دراستهم اللغوية وذلك للإسراف والتكلف اللذين يبدوان في حجج كل من المدرستين لدعم وجهة نظرها»[2].

ثالثاً: التعليل:

وهو إيجاد العلة التي تسبب الإعراب[3]، فإن الحركة الإعرابية تكون في آخر اللفظ داخل تركيب معين نتيجة العامل، فتغير هذه الحركة يتبع تغير العامل.

رابعاً: االعامل:

يرى أنيس فريحة أن العامل نتيجة لتأثر النحو العربي بالمقولات الأرسطية، وخصوصاً مقولتي الفعل والانفعال، ويسرد العوامل عند النحاة العرب، ويرى أن الخلاف[4] بين النحاة كان حول تقدير العوامل، والتقدير اجتهاد شخصي، وما هو شخصي تتعدد فيه الآراء.

٣ ـ ٥ ـ ٥ ـ مقارنة بين اللسانيات الوصفية والنحو العربي:

٣ ـ ٥ ـ ٥ ـ ١ ـ أقسام الكلم:

يرى أنيس فريحة أن نحويي العرب قسموا الكلم من حيث المعنى إلى ثلاثة أقسام: «اسم يدل على ذات أو شيء غير مقترن بزمن، وفعل، ويدل على حركة أو حدث أو فعل مقترن بزمـن، وحرف (الكوفة سمته أداة) وهو للدلالة على علاقة»[5].

---

(١) أنيس فريحة، في اللغة العربية وبعض مشكلاتها ص٩١.

(٢) أنيس فريحة، في اللغة العربية وبعض مشكلاتها ص٩١.

(٣) أنيس فريحة، نظريات في اللغة ص٨٠.

(٤) أنيس فريحة، في اللغة العربية وبعض مشكلاتها ص٩٨.
نظريات في اللغة ص١٤٣.

(٥) أنيس فريحة، في اللغة العربية وبعض مشكلاتها ص٩٥.

وهذا التقسيم أثر لتقسيم فلاسفة اليونان للوجود (ذوات، وأفعال، وعلاقة) وإن كنا نذهب مع الباحث إلى أن التقسيم ثلاثي عند نحاة العرب، فلا نرى معه أن الحدود التي قدمها للاسم والفعل والحرف يشترك فيها كل النحاة[١]. أما لسانيو المدرسة الوصفية فلا يرون أن التقسيم ثلاثي، ولكن هناك أكثر من هذا العدد.

٣ ـ ٥ ـ ٥ ـ ٢ ـ الأصل والفرع:

يرى أنيس فريحة أن النحاة العرب في الصرف العربي اعتبروا الجذر أصلاً للكلمة، وأخذوا له وزن فَعَلَ (فَعِل أو فَعُلَ) ميزاناً توزن به الأفعال، وكل فعل خرج عن هذا الأصل عُدَّ فرعاً، والعدول عن الأصل يؤدي إلى البحث عن التعليل. فـ«قام» أصلها «قَوَمَ»، فما العلة في عدولها عن «قوم» إلى «قام»؟.

أما المدرسة الوصفية فترى أن الأفعال جميعاً أصول، فالفعل العربي يأتي على أوزان مختلفة قام، باع، مد، دعا، رمى...

ولكن هدف النحو العربي ـ في نظرنا ـ كان هو البحث عن الاقتصاد في القواعد. والعلوم المعاصرة تحاول أن تضبط كثيراً من الظواهر في أقل ما يمكن من القواعد.

٣ ـ ٥ ـ ٥ ـ ٣ ـ مفهوم الجملة:

إن النحو العربي في نظر أنيس فريحة أرجع كل جملة إلى حكم منطقي[٢] واللغة لا تخضع للمنطق الصارم «فعندما نغضب ونثور فنشتم ونسب، وعندما نتعجب ونتفجع ونادي ونستغيث. في مثل هذه الحالات تكون الجمل التي نتفوه بها حكماً منطقيّاً»[٣].

---

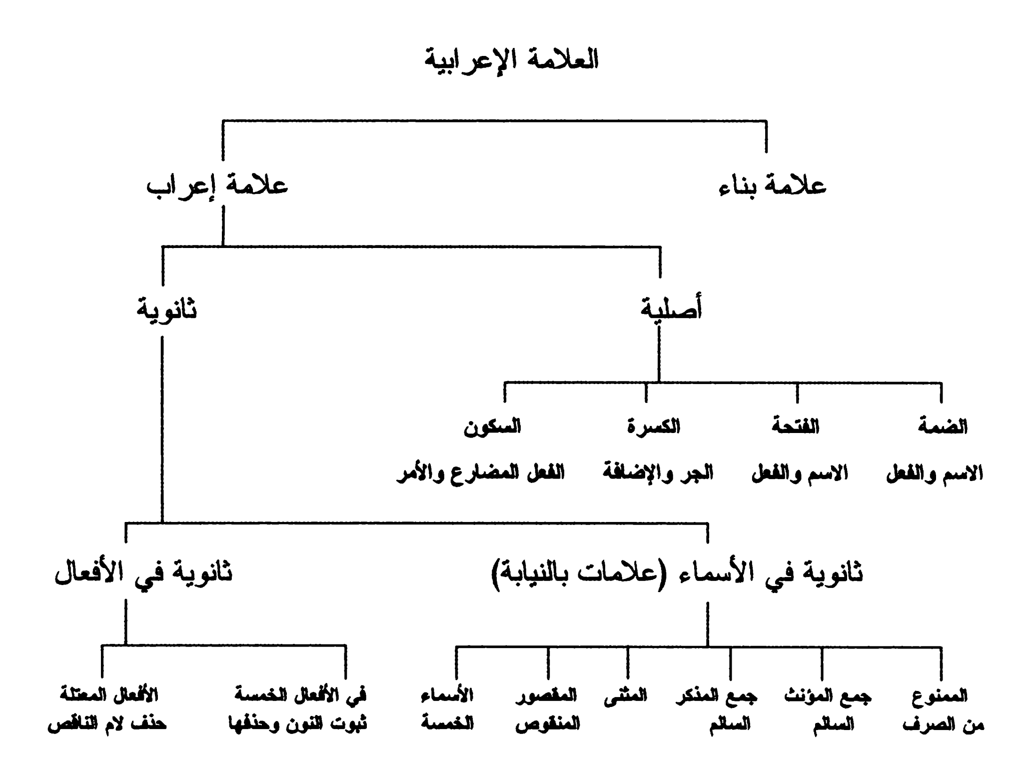
(١) أبو القاسم الزجاجي، الإيضاح في علل النحو ص٤٨ ـ ٥٥.

(٢) أنيس فريحة، في اللغة العربية وبعض مشكلاتها ص٩٧.

(٣) أنيس فريحة، في اللغة العربية وبعض مشكلاتها ص٩٧.

فالجملة إما فعلية أو اسمية، وكل الجمل يجب أن تؤول إلى هذا الأصل. فجملة «سقيا لك»، يجب أن تكون (اللهم اسق) سقيا (هذا هو دعائي) لك. فنحن نأتي بتقدير لتقسيم الجملة وفق الأصل الذي افترضه النحاة.

والمدرسة الوصفية لا تقوم على هذا الافتراض المسبق بل تستقري الجمل في اللغة، وتبين الأنماط والأصناف المتنوعة التي تحويها هذه اللغة.



٣ ـ ٥ ـ ٥ ـ ٤ ـ العلامة الإعرابية:

ويمكن أن نلخصها في الخطاطة السابقة[١].

أما أصحاب المدرسة الوصفية فيرون[٢]:

١ ـ لا مسوغ لاعتبار العلاقات أصلية وفرعية.

٢ ـ لا مسوغ لتسمية هذه العلامات: بناء تارة، وإعراب أخرى.

٣ ـ لا داعي لتقدير الحركات على المقصور.

٤ ـ الابتعاد عن الإعراب المحلي والإعراب التقديري لعدم ملاءمته للوصف.

٣ ـ ٥ ـ ٥ ـ ٥ ـ التنوين:

النحاة العرب يقسمون التنوين إلى خمسة أقسام:

أ ـ تنوين مقابلة (جمع مؤنث سالم).

ب ـ تنوين تمكن (الأسماء، محمد).

ج ـ تنوين تنكير (في الأسماء المختومة بويه).

د ـ تنوين عوض (كل).

هـ ـ تنوين الترنم (يلحق بالقوافي).

أما المدرسة الوصفية في نظر أنيس فريحة، فلا ترى إلا تنويناً واحداً، والتنوين كما في «ولد» يدل على أن المنون غير محدد أو غير معروف بل شائع في جنسه، وأما «الولد» فإن مدلولها محدد، نعني ولداً معيناً محدداً معروفاً عند المتكلم والمخاطب[٣].

فالتنوين على هذا الأساس معاقب لـ(أل).

فكل هذه الأفكار التي دافع عنها أنيس فريحة بحماس والتي استمدها من

---

(١) انظر: الخطاطة المرافقة.

(٢) أنيس فريحة، في اللغة العربية وبعض مشكلاتها ص١٠٤.

(٣) أنيس فريحة، في اللغة العربية وبعض مشكلاتها ص١١٠.

اللسانيات الوصفية، سنجدها تتحطم على ركائز النظريات الصورية التي أخذت منحى آخر يخالف الوصفيين. وأبرزت انتقادات حادة للمدرسة الوصفية.

٣ ـ ٥ ـ ٦ ـ البديل:

نتساءل الآن ما هو البديل أو النموذج الذي قدمه أنيس فريحة للنحو العربي؟ وإلى أي حد استطاع أن يتجاوز الانتقادات التي أبداها ضداً على تصور النحاة العرب.

٣ ـ ٥ ـ ٦ ـ ١ ـ أقسام الكلم[1]:

إن تقسيم الكلم إلى ثلاثة أقسام لا يرضي أنيس فريحة.

ولهذا يقترح تقسيماً سداسياً يتكون من: الأسماء، والضمائر، والأفعال، والصفات والظروف، والأدوات.

أولاً: الاسم ويبحث فيه على المنوال الآتي:

١ ـ تعريفه.

٢ ـ أنواعه.

٣ ـ تصريفه.

٤ ـ حالته الإعرابية.

ثانياً: الضمير:

أما الضمير فهو أنواع يدخل في بابه بعض ما أدخل في الاسم عند النحاة العرب.

والضمائر في رأي أنيس فريحة ضمائر شخصية وضمائر إشارة وضمائر وصل وضمائر استفهام.

ثالثاً: الفعل:

أما الفعل فيبحث فيه على المنوال التالي:

---

(١) أنيس فريحة، في اللغة العربية وبعض مشكلاتها ص٧٢.
نظريات في اللغة ص١٨١.

١ ـ اشتقاقه.

٢ ـ زمنه.

٣ ـ صوغ المجهول.

٤ ـ ما يشتق منه.

٥ ـ الحالة الإعرابية.

رابعاً: الصفة ويبحث فيها على الشكل التالي:

١ ـ تعريفها.

٢ ـ أنواعها.

٣ ـ تصريفها.

٤ ـ الحالة الإعرابية.

خامساً: الظرف ويبحث فيه على المنوال التالي:

١ ـ تعريفه.

٢ ـ أنواعه.

ويدخل في هذا الباب ما سمي عند النحاة العرب بالمفعول لأجله والحال والتمييز.

٣ ـ ٥ ـ ٦ ـ ٢ ـ التركيب (النحو):

إن المعجم في تغير مستمر، ولكن التركيب بطيء التغير وموضوعه الجملة المفيدة ويبحث فيه.

١ ـ المعرب والمبني.

٢ ـ الجملة البسيطة والمركبة.

أ ـ تعريفها.

ب ـ مكوناتها.

هذا مخطط عام لاقتراحات أنيس فريحة فما هو الجديد؟

وأين هي اللسانيات في هذا المخطط؟

٣ ـ ٥ ـ ٧ ـ أنيس فريحة بين النظر والتطبيق:

أولاً: إن المؤلف لم يحدد لنا اللغة العربية (المدونة) فعن أي لغة يتحدث، عن اللغة الجاهلية أو ما بعدها، أو اللغة المعاصرة؟ أ يتحدث عن لغة الجرائد أو لغة الشعر؟ أ يتحدث عن اللهجة أو اللغة؟

فاللسانيات تلزم الباحث بتحديد المدونة مسبقاً فالنحاة رغم ما أخذ عليهم من اتساع في المدونة زماناً ومكاناً واختياراً فإنهم، على الأقل، حددوها وفق منظورهم اللغوي والعقدي.

ثانياً: فهل يكفي أن نقول: هكذا نطقت العرب لنكون لسانيين؟ وهل العلم يكتفي بالوصف دون التفسير؟

ثالثاً: كنا نتمنى من أنيس فريحة أن يطبق المنهج التجريبي على اللغة العربية، وهو القائل بصلاحية تطبيق المناهج التجريبية في العلوم البحتة على اللغة. فأين هي مناهج العلوم التجريبية؟

- جمع المدونة.
- تدوين الملاحظات.
- استنتاج القواعد.
- تجريبها مرة أخرى على المدونة.
- رفض القواعد أو تغيرها..

كل ما قيل نظرياً لم أره مطبقاً عمليّاً؟ رأينا فقط تغييراً في أقسام الكلم، وإدماج باب في أبواب أخرى، فالحديث عن المبني والمعرب هو حديث عن البناء والإعراب، ألم يقل المؤلف: إن الحركة في البناء والإعراب حركة واحدة، فلماذا هذا التقسيم؟

ويبدو لي أن الباحث لم تكن له خطة واضحة في البحث والانتقاد، فحين يتحدث عن الاشتقاق في باب الفعل «الثلاثي وما يشتق منه من أفعال جديدة لخلق معان جديدة... يشتق من الفعل اسم فعلي (مصدر) واسم

الفاعل واسم المفعول واسم المكان والزمان واسم مصدر بميم وآخر بتاء»[1]

فهو يذهب مذهب الكوفة التي ترى أن الفعل أصل المشتقات، عكس البصريين الذين يرون أن المصدر أصل المشتقات، ولكل حججه[2].

والواقع اللساني يرفض المصدر والفعل أصلين للمشتقات ويرى أن الجذر هو أصل المشتقات، وليس الباحث بجاهل للأمر إذ يقول: «لكي نتحاشى الانزلاق في هذا الجدل نفترض ـ كما نفترض في الرياضيات ـ أن هنالك جذراً هو أصل المشتقات، غير أننا لا نستطيع أن نتبين شكله ولا وزنه ولا طريقة استعماله»[3].

يرى أنيس فريحة ـ في نظرنا ـ أن الجذر هو أصل المشتقات، وتطبيقياً يرى أن الفعل هو أصل المشتقات. . .، والباحث نفسه يشعر بالهوة الفاصلة بين النظري والتطبيقي في أعماله قائلا: «ولكن إذا اتهمنا القارئ بأننا نظريون نعني بالنظريات والمبادئ العامة والمخططات الغامضة فإننا نقره على اتهامه إذ إننا نشعر أن هذه النظريات التي نادينا وننادي بها تحتاج إلى أمرين قبل أن يقبل بها المربون والمعلمون.

١ ـ كتاب في القواعد يطبق هذه النظريات.

٢ ـ اعتماد هذا الكتاب في مدرسة أو مدرستين لمقابلة النتائج مع المدارس الأخرى التي تتبع النظام القديم[4]

وكيفما كان الحال، فهذه صيحة من الصيحات التي تنادي بإدخال علوم معاصرة غربية إلى العالم العربي، كما تنادي بإعادة النظر في البحث اللساني العربي، لتزويده بآليات جديدة قادرة على خلق دينامية في البحث على مستوييه النظري والعملي أو (التربوي).

---

(١) أنيس فريحة، في اللغة العربية وبعض مشكلاتها ص٧٣.

(٢) ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ٢٣٥.

(٣) أنيس فريحة، في اللغة العربية وبعض مشكلاتها ص١١٩.

(٤) أنيس فريحة، في اللغة العربية وبعض مشكلاتها ص٨٢.

٣ ـ ٦ ـ تمام حسان:

٣ ـ ٦ ـ ١ ـ تقديم:

يعد تمام حسان من رواد الرعيل الأول الذين حاولوا رفع مشعل اللسانيات الحديثة داخل المجتمع العربي، ولقد كان هذا الباحث اللساني عضواً ضمن البعثات التي سافرت إلى إنجلترا، لتعود محملة بتجارب الغرب في ميدان البحث اللساني، وهو من الباحثين الذين نوه بهم أنيس فريحة[(١)].

وتمام حسان لم يقتنع بالثقافة الغربية المعاصرة لأنها غربية، وإنما كان يرى أن هذه العلوم إنسانية، فإذا نبتت في بيئة ما فعلى كل إنسان في الشرق أو في الغرب، في الشمال أو في الجنوب، أن يسهم في سقيها ورعايتها؛ لأنها ملك للجميع، يقول: «الثقافة المعاصرة التي بدأت ذات يوم في أوروبا، ثم انتهى بها الأمر إلى أن تكون عالمية وملكاً لشعوب الأرض جميعاً لا يستقل بها شعب دون شعب، فدورها هذا شبيه بدور الثقافة الهلينية، بدأت باليونان وانتهت باشتراك شعوب المشرق جميعاً في بناء صرحها»[(٢)]

٣ ـ ٦ ـ ٢ ـ رؤية تمام حسان للاتجاه الوصفي:

إن ممارسة تمام حسان للمنهج الوصفي في إنجلترا جعلته يرى أنه المنهج الموضوعي المفضل، وهو جوهر الدراسات اللغوية المعاصرة[(٣)].

ولا ينفي الباحث نفسه أن ملامح هذا المنهج كانت معروفة عند قدماء الهنود في دراستهم للغة السنسكريتية[(٤)] وعند بعض علماء العرب في دراستهم للغة العربية، مثل سيبويه في «الكتاب»، والجرجاني في «أسرار البلاغة» و«دلائل الإعجاز»[(٥)]

---

(١) أنيس فريحة، نظريات في اللغة، ص٣٣، ٨٧، ١١٥.
أنيس فريحة، في اللغة العربية وبعض مشكلاتها ص٨٣.

(٢) تمام حسان، وظيفة اللغة في مجتمعنا المعاصر ص٣٨.
المجلة، السنة، ١٠، ع، ١١٤، ١٩٦٦م.

(٣) تمام حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية ص٣.

(٤) تمام حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية ص١٥.

(٥) تمام حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية ص٢.

٣ ـ ٦ ـ ٢ ـ ١ ـ اللغة بين المتكلم والباحث اللساني:

إن تمام حسان في مؤلفه «مناهج البحث في اللغة»[١] خص فصلاً مطولاً للحديث عن تاريخ اللسانيات، وتوقف كثيراً عند المبادئ الأساس التي انطلقت منها اللسانيات المعاصرة كالمادة والموضوع، والدياكروني والسانكروني، واللغة والكلام، وهي المبادئ التي سبق أن تحدثنا عنها بإيجاز.

ولكن أهم ما أورده تمام حسان في باب المقابلات هو اللغة بين المتكلم والباحث اللساني، أو بين اللغة كمادة والبحث كنظرية، فالمادة مظهر واحد، والأطر النظرية التي تبحث في هذه المادة مختلفة، وهذا ما لم يدرك في عالمنا العربي قبل ظهور اللسانيات، فكان يعتقد أن النحو العربي كإطار نظري الذي وصف اللغة العربية، هو العربية نفسها، وتغيير النحو العربي يؤدي حتماً إلى تغيير اللغة، بينما هي من الثوابت والمجتمع اللغوي هو الذي يغيرها، والنحو كإطار نظري هو من المتحولات، ويمكن للفرد الواحد أن يغير الإطار النظري أو يطوره إذا ما رأى أن هذا النحو يحتاج إلى تغيير. ويأتي تمام حسان ليعلن هذا الفارق فيما يلي: «اللغة بالنسبة للمتكلم معايير تراعى، وبالنسبة للباحث ظواهر تلاحظ، وهي بالنسبة للمتكلم ميدان حركة، وبالنسبة للباحث موضوع دراسة، وهي بالنسبة للمتكلم وسيلة حياة في المجتمع، وبالنسبة للباحث وسيلة كشف عن المجتمع: المتكلم يشغل نفسه بواسطتها، والباحث يشغل نفسه بها، ويحسن المتكلم إذا أحسن القياس على معاييرها ويحسن الباحث إذا أحسن وصف نماذجها. اختلاف الأساليب في استخدامها اختلاف في الجمال والفن والتطبيق، واختلاف الطرق في بحثها اختلاف في الدقة والتناول والبحث، والنص على لسان الأديب موضوع للتذوق ولكنه في يد الباحث موضوع للدراسة، وأخيراً اللغة في خدمة المجتمع والمنهج في خدمة اللغة»[٢].

---

(١) تمام حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية ص٣٣ ـ ٦٦.

(٢) تمام حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية ص٣.

والمتكلم يراعي المستوى الصوابي الاجتماعي، والباحث يرى المستوى الصوابي النحوي. فالأول، في نظر تمام حسان، يتكلم وفق معايير لغوية صاغها المجتمع، ولا محيد له عنها إلا بالتطور، والباحث يخطئ المستوى الصوابي الاجتماعي بالمعايير التي خلقها وجعلها مقياساً يقيس به كل ظاهرة لغوية ليضعها في خانة الاستقامة أو خانة الإحالة، والجدل الذي كان يدور قديماً بين النحاة والشعراء هو جدل حول المعايير الصارمة التي يضعها النحوي والمعايير الاجتماعية والفنية التي يتبعها الشاعر(١).

٣ ـ ٦ ـ ٢ ـ ٢ ـ منهجان لدراسة اللغة:

ولعل تمام حسان يقصد بالمنهج: المنهج العلمي، وهو فرع من المنطق، ويطلق عليه منطق العلوم، أو فلسفة العلم، والمراد بالمنهج العلمي «الطريقة التي يسلكها العقل في دراسة موضوع أي علم من العلوم للوصول إلى قضاياه الكلية التي يطلق عليها اسم القوانين، أو هو الطريقة التي يبني بها العلم قواعده ويصل إلى حقائقه»(٢).

وتنقسم مناهج العلوم إلى قسمين:

القسم الأول: المناهج الخاصة التي تعالج موضوعاً بعينه وهي متنوعة بتنوع العلوم.

القسم الثاني: المناهج العامة أو المناهج المنطقية وهي الطرق العقلية التي يستخدمها الباحث في كسب المطالب العلمية(٣).

والمنهج العلمي في طرقه الإجرائية يعتمد بدقة جميع العمليات العقلية كالتحليل والتركيب والتخيل، والملاحظة والموازنة والتجريد والتعريف والتصنيف والتقسيم ويوظف كل أنواع الحجج من استقراء وقياس وتمثيل. . .(٤).

---

(١) تمام حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية ص١١.

(٢) تمام حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية ص١١١.

(٣) أبو العلا عفيفي، المنطق التوجيهي، ص١١٢.

(٤) أبو العلا عفيفي، المنطق التوجيهي، ص١١٣.

وتمام حسان يتحدث عن المنهج ويقصد به النوع الأول المتعلق بعلم خاص من العلوم وهو اللسانيات، ويراه قسمين:

١ ـ منهج يعمد إلى اللغة فيتخذها مادة للملاحظة والاستقراء والوصف ولا ينظر إليها باعتبارها معايير تتبع، وإنما تستقرى كظواهر في اللغة، صوتية كانت أم صرفية أم تركيبية أم معجمية.

٢ ـ منهج يغلب القاعدة على الاستعمال ويفرضها قانوناً يجب أن يحترم وأن يتبع[(١)].

٣ ـ ٦ ـ ٢ ـ ٣ ـ المنهج الاستقرائي:

ويرى تمام حسان أن هذا المنهج يمر بثلاث مراحل: الملاحظة والاستقراء والتقعيد[(٢)] والاستقراء عنده في هذه العبارة يبدو أنه يقصد المعنى اللغوي لا الاصطلاحي؛ لأن الاستقراء كمنهج يقابل القياس وهو ما عبر عنه في موضع آخر[(٣)]

والمعلوم عند فلاسفة العلم أن المنهج الاستقرائي يمر بمراحل ثلاث:

ـ الملاحظة والتجربة.

ـ مرحلة الفروض.

ـ مرحلة النظريات القوانين.

يقول فيليب فرانك: «فالمادة التي تبدأ منها والتي يجب أن تستخرج منها المبادئ تتكون أولاً من النتائج التي حصلنا عليها من خلال مشاهدتنا وتجاربنا ويمكن أن نسميها «مادة الرؤية» ومن ناحية أخرى فإن مادة البناء المباشر للمبادئ هي الكلمات والمعادلات الرياضية مع القواعد التي تربط هذه الكلمات والمعادلات بعضها ببعض أو قواعد تركيب الجمل من الكلمات أو المنطق الاستنتاجي. . .

---

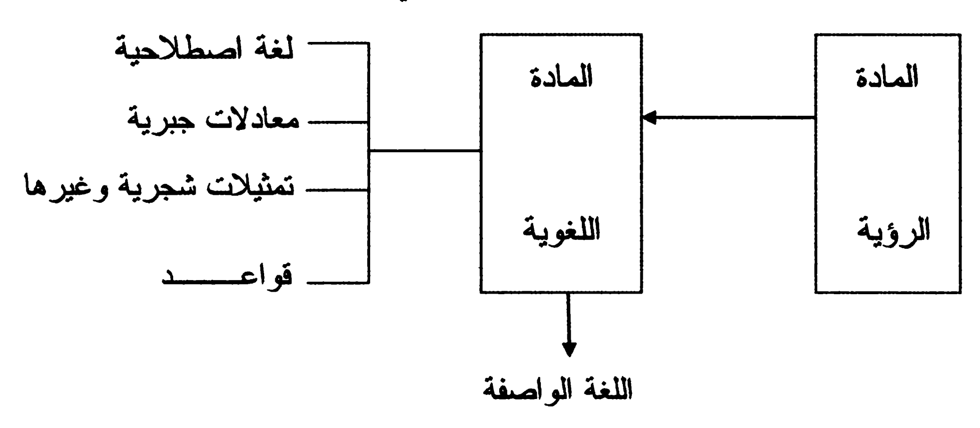
(١) تمام حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية ص٢٣.

(٢) نفسه ص١٣٥.

(٣) تمام حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية ص١٥٨.

ويمكننا أن نقول: إن على العلم أن يصنع بنية «للمادة اللغوية» وذلك على أساس «مادة الرؤية» ويمكن أن تسمى خطوات بناء مثل هذه البنية «الاستقراء»[1].

ويمكن تمثيل هذه المراحل بالشكل التالي:



٣ ـ ٦ ـ ٢ ـ ٤ ـ المنهج الاستقرائي والبحث اللساني:

٣ ـ ٦ ـ ٢ ـ ٤ ـ ١ ـ الملاحظة:

إن اللغة في تطور دائم، ودراستها بهذا الشكل المتغير على مر الزمن لا يسمح للباحث وصفها بدقة، لهذا يجب اختيار مرحلة بعينها من لغة بعينها لتوصف وصفاً استقرائياً[2] ولكن اختيار مرحلة معينة وافتراضها مرحلة ثابتة استاتيكية غير ديناميكية فكرة منهجية خالصة[3] فاللغة إذن موضوع من موضوعات الوصف كالتشريح[4].

وتمام حسان في نظرنا يستوحي المنهج السلوكي في دراسة اللغة، فهو يعد ممارسة اللغة عادة من العادات الآلية كعملية التنفس أو تقلص العضلات أو ما شابه ذلك «لأن له من عملية كسب اللغة والتعود على استعمالها إحساساً

---

(١) فيليب فرانك، فلسفة العلم ص٣٦٦.

(٢) تمام حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية ص١٦، ٢٦.

(٣) نفسه ص٨٧.

(٤) نفسه ص١٦.

مبهماً بهذه الوظائف شبيهاً بإحساسه بما يلزم من تعريف عضلات ذراعه، تعريفاً خاصّاً يؤدي إلى ثنيه أو مده، مع جهله جهلاً تامّاً بتركيب هذه العضلات ووظائفها»[١].

وتشبيه اللغة بالعادات الأخرى يعد في نظرنا مجانباً للصواب. فاللغة ظاهرة سيكولوجية، والعادات الأخرى ظواهر فزيولوجية، حقيقة إن اللغة لا تبدو لنا إلا في مظهرها الفزيولوجي، ولكن تظل مرتبطة أشد الارتباط بالمظهر النفسي، وهذا ما حاولته النظريات التوليدية التحويلية والوظيفية في تحليلها فيما بعد ضدّاً على النظريات السلوكية، معتمدة على ما توصل إليه علم النفس اللغوي.

وسبيل الملاحظة اختيار شخص بعينه يسمى «مساعد البحث» Informateur، ويشترط فيه تمام حسان:

١ ـ أن يكون هذا الشخص ممثلاً للهجة التي يتكلم بها[٢].

٢ ـ أن يكون أُمِّيّاً لا يقرأ ولا يكتب.

٣ ـ أن يكون مستقرّاً في مكان خاص لم يرحل عن مكان لهجته حتى لا يتأثر باللهجات الأخرى[٣].

وإذا كانت هذه خصائص «مساعد البحث» فلم يعاب على النحاة العرب والرواة في أخذهم اللغة عن المجتمع البدوي دون الحضري، بل الاعتماد على قبائل معدودة يشترطون فيها شروطاً محددة.

وتمام حسان في دراسته وبحثه لم يتقيد بهذه الشروط يقول: «لقد حدث حين درست لهجتي الخاصة (لهجة الكرنك مركز أبي طشت بمديرية قنا) لدرجة الماجستير أن اتخذت نفسي مساعداً لنفسي، حيث كنت طالب البحث، فلما سجلت رسالتي للدكتوراه في دراسة أصوات لهجة عدن وتشكيلها

---

(١) نفسه ص١٢٤.

(٢) تمام حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية ص١٤.

(٣) تمام حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية ص١٥٧.

الصوتي، حدث أن اتخذت مساعداً لي عدنياً كان يدرس القانون في لندن»[1].

فأين هو شرط الأمية (قراءة وكتابة)؟ وإذا لم نستطع أن نطبق منهجنا على مساعد البحث، الموضوع، فكيف يمكن تطبيقه على الموضوع والذات في آن واحد.

وإن الاعتماد على مساعد واحد لا يعطي نتيجة حتمية للبحث، فمن طرق البحث التجريبي التكرار في ظروف مختلفة، وهذا ما يؤكد عدم صلاحية اعتماد مساعد واحد، يقول تمام حسان: «ويجب على الطالب إذا أراد أن يستوثق من أمانة المساعد أو من انتباهه أن يخادعه أحياناً؛ لأن المساعد قد يرضى في بعض الأحيان بنطق غير صحيح ويدعي صحته، إما تأدباً منه مع الطالب أو لتعبه أو عدم انتباهه»[2].

والملحوظ من كلام تمام حسان أننا لسنا أمام مساعد عادي وإنما نحن أمام محاور معاند، والبحث العلمي يفرض علينا أن نستخلص النتائج من إنسان عادي يتكلم بطلاقة دون معرفة مسبقة بأن لغته موضوع للبحث.

أما آلية الوصف فيمكن اختزالها في قول تمام حسان: «وعلى الباحث... أن يختار بنفسه الأسئلة وطرقها والمادة التي يدرسها، وكيفية حفظها، وتسجيلها، واستعمالها بعد التسجيل وعليه بعد ذلك اختيار الآلات التي تعينه في بحثه، واختيار الأسئلة التي يطرحها على الآلات لتجيب هذه الآلات عنها، فلكل آلة حدودها وطبيعة الحقائق التي يمكن استخراجها منها»[3].

٣ ـ ٦ ـ ٢ ـ ٤ ـ ٢ ـ التقسيم (التجريد):

والتقسيم والتجريد في نظر تمام حسان أساسان لكل نشاط علمي أيّاً كان نوعه، والتجريد هو إبداع المصطلحات الفنية التي تدل على الأقسام، ومن لم

---

(١) تمام حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية ص٧٦.

(٢) تمام حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية ص٧٧.

(٣) نفسه ص٧٧.

تمام حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية ص١٤.

يضبط هذين الأساسين يظل تائهاً في فوضى المفردات المبعثرة، ويجب أن يكون التقسيم موضوعيّاً منبعثاً من عقل واعٍ[1]

والمصطلح الفني يجب أن تتوفر فيه الشروط التالية[2]:

١ ـ لا يدل المصطلح إلا على مدلول واحد.

٢ ـ أن يدل بالحقيقة العرفية لا بالمجاز.

٣ ـ أن تكون الدلالة جامعة مانعة تمنع من التداخل مع مصطلحات أخرى.

٤ ـ أن تكون صيغة المصطلح مختصرة.

٥ ـ أن يكون منسجماً في صيغته مع بنية اللغة المحمول إليها.

٣ ـ ٦ ـ ٢ ـ ٤ ـ ٣ ـ التقعيد:

إنه المرحلة النهائية بعد الملاحظة والتقسيم، وللقاعدة خصائص[3]:

١ ـ إن القاعدة وصف لسلوك عملي معين مطرد في تركيب اللغة.

٢ ـ القاعدة جزء من المنهج لا من اللغة.

٣ ـ أن تتصف القاعدة بالعموم وليس ضروريّاً أن تتصف بالشمول.

٤ ـ أن تكون القاعدة مختصرة.

٥ ـ ما دامت القاعدة نتيجة من نتائج الاستقراء فمن الضروري إيراد بعض الشواهد والأمثلة التي جرى عليها الاستقراء لتكون سنداً للقواعد وإيضاحاً لها، ويحسن أن تكون الشواهد والأمثلة كثيرة إلى حدٍّ ما.

٣ ـ ٦ ـ ٢ ـ ٥ ـ مستويات الدرس اللغوي:

إن «المعنى» هو الهدف المركزي التي توجه إليه كل دراسة للغة، وكل مستوى من مستويات الدرس اللغوي يسهم بجزء كبير في توضيح هذا المعنى[4]

---

(١) تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص٢٣٥، ٢٣٦.
تمام حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية ص١٥٢.

(٢) تمام حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية ص١٥٩.

(٣) نفسه ص١٦١ ـ ١٦٣.

(٤) تمام حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية ص١١٦.

واللغة هي منظمة من الأجهزة المتكاملة[1] وهي كلغة الشطرنج، قطع اللعب فيها هي الأصوات والصيغ والأبواب والكلمات، والقوانين هي القواعد التي تصف الاستعمال اللغوي، والعلاقة بين قطع اللعبة هي العلاقة بين التقسيمات اللغوية، وهذه العلاقة هي التي يبحث عنها الباحث اللغوي ولا يمكن أن يدرسها متكاملة مرة واحدة، ولكن يبحث في كل علاقة على حدة.

فعلم التشكيل الصوتي يدرس العلاقة بين الصوت والصوت، وعلم الصرف يدرس العلاقة بين الصيغة والصيغة، وعلم النحو يدرس العلاقة بين الباب والباب، وعلم المعجم يدرس العلاقة بين الكلمة والكلمة في معناها المعجمي[2].

ولقد أبان تمام حسان هذه العلاقات نظرياً وتطبيقياً في مؤلفيه[3].

٣ ـ ٦ ـ ٣ ـ نقد النحو العربي:

يعد تمام حسان حلقة في سلسلة من اللسانيين العرب المعاصرين الذين رأوا في النحو العربي القديم عوائق تحول دون تطوره، بل وجدوه نحواً مبنيّاً على منهج غير علمي، لا يتناسب والمناهج العلمية المستحدثة في الغرب، ومعظم الناس الذين يشتكون من داء النحو العربي ـ في نظر تمام حسان ـ لم يستطيعوا تشخيصه؛ لأن نقدهم انْصَبّ على جزئيات النحو دون البحث في البناء النظري الذي يقوم عليه[4].

وإن البناء النظري ليس مستنبطاً من اللغة كما يتصور الباحثون، وإنما هو بناء متكامل أسهم في بنائه نحاة التأسيس، فالجهاز النحوي صناعة من اختراع النحاة، والمخترع قد يُكَوِّنُ آلة كاملة تتقن الوصف، وقد يُكَوِّن آلة ناقصة تحتاج للتعديل، إن بالترميم أو بالتبديل، فكما اخترع النحاة جهازهم النحوي،

---

(١) تمام حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية ص١٥٢.
(٢) نفسه ص١٥٣.
(٣) اللغة العربية معناها ومبناها.
مناهج البحث في اللغة.
(٤) تمام حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية ص١.

اخترع القراء جهازهم الصوتي، واخترع علماء الصرف جهازهم الصرفي، فتغير الجهاز لا يعني تغيير المادة التي اخترع من أجلها الجهاز، فلا اجتهاد في تغيير اللغة، ولكن الاجتهاد في تغيير الجهاز الذي لا يمكن أن يغلق أبداً[١].

وسنركز في إبراز نقد تمام حسان للنحو العربي على الأسس النظرية التي قام عليها هذا البناء.

٣ ـ ٦ ـ ٣ ـ ١ ـ السماع:

ينتقد تمام حسان السماع عند النحاة العرب من مستويين:

١ ـ مستوى الزمان.

٢ ـ مستوى المكان.

أولاً: مستوى الزمان:

إن النحاة العرب اعتمدوا مدونة لغوية امتدت فترات متعاقبة من تاريخ اللغة العربية دامت حوالي ثلاثة قرون، مئة وخمسون سنة قبل الإسلام، ومثلها تقريباً بعد الإسلام تنتهي بانتهاء عصر الاحتجاج، واللغة في هذه الحقبة الزمنية الممتدة، لا يمكن في نظر تمام حسان أن تظل جامدة دون أن تتطور تركيبيّاً وصوتيّاً[٢] ويرى في موضع آخر أن النحاة العرب أخذوا شواهدهم من فترة لغوية دامت أكثر من خمسة قرون كاملة[٣]

ولي على هذا القول الأخير السؤال التالي: ما المقصود بالنحاة العرب؟

فإذا كان القول الأول الذي يعد الفترة الزمنية ثلاثة قرون، فهو يتحدث عن العصر الأول ومنه سيبويه، وأما قوله الثاني فهو غير محدد (أكثر من خمسة قرون).

ويمكن تقسيم أجيال النحاة في نظري إلى ما يلي:

١ ـ الجيل الأول (فترة التأسيس).

---

(١) تمام حسان، مناهج البحث في اللغة ص٦٦.

(٢) تمام حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية ص٢٥.

(٣) تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها ص١٤.

٢ ـ الجيل الثاني (فترة الاجتهاد).

٣ ـ الجيل الثالث (فترة التفسير والشرح والتأويل).

٤ ـ الجيل الرابع (فترة الاتباع).

وإذا ما نحن وضعنا خمسة قرون على هذا التقسيم فسنجدها تنتهي عند الجيل الثاني (فترة الاجتهاد)، ويكون ابن جني واحداً من هؤلاء الذين استشهدوا بكلام ذوي عصرهم.

وابن جني حينما أراد تجاوز نحاة التأسيس في شروط السماع فإنه تجاوزهم بقيود صارمة قلما ينضبط لها شعراء وأعراب مرحلة القرن الرابع الهجري[١].

ثانياً: مستوى المكان:

إن النحاة العرب في دراستهم اللغة العربية لم يعتمدوا لهجة واحدة، وإنما بحثوا في لهجات متعددة يخلطون بينها، ويحاولون إيجاد نظام نحوي عام يشملها[٢] «ونسي النحاة أن القبائل الفصيحة لا تمثل لهجة واحدة، وأن استخراج نحو واحد من لهجات متعددة لا يكاد يمثل واحدة من اللهجات، كما أن اللغة المدروسة لم تكن مقصورة على اللهجة المعاصرة المسموعة والمنطوقة، وإنما ضربت في القدم إلى أيام امرئ القيس، وهكذا تجاهل نحو النحاة عامل التطور في اللغة»[٣].

ومن الموضوعية في نظر تمام حسان الالتزام بمادة واحدة متجانسة، ويحسن أن نقتصر مثلاً في دراسة اللغة على القرآن والحديث النبوي الشريف «وأن تعتبر دراسة القواعد فيهما دراسة لمرحلة معينة من تطور هذه اللغة، ثم يطلق اللغويون سراح اللغة تتطور بعد ذلك كما تشاء وتسجل كل مرحلة من

---

(١) ابن جني، الخصائص ٢/٥ ـ ١٦.

(٢) تمام حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية ص٢٥.
اللغة العربية معناها ومبناها ص١٤.

(٣) تمام حسان، أصول النحو وأصول النحاة ص٧٨.
مجلة المناهل، العدد ١٠، السنة، ١٩٧٧م.

مراحل تطورها بدراسة صرفية ونحوية وصوتية ومعجمية شبيهة بالدراسات التي اقتصرت على القرآن والحديث»[1].

ولا أرى أن النحاة العرب القدماء كانوا غافلين عن هذا المنهج، وإنما كان من أهدافهم المحافظة على الارتباط القائم بين مصدر التشريع الإسلامي الأول والأمة العربية الإسلامية، وأن تبقى هذه العلاقة ثابتة مستمرة، والتجربة واضحة في الأمم الغربية التي أطلقت العنان لتطور اللغة، فاللغة الشعرية الهوميرية باتت غريبة عن المعاصرين، بيد أن شعر عنترة وأمثاله ما زال مألوفاً عند الطلاب العرب، بل الكتب المقدسة في الديانات الأخرى لم يعد لها مكان إلا في الكنائس والبيع. أما القرآن الكريم بلغته المنزلة فليس مجالاً للغموض ولا يحتاج إلى كثير من العلم اللغوي ليقرأ ويفهم، وربما كان هذا هو هدف النحاة الذين خافوا من زيغ الشعوب العربية الإسلامية عن المصدر الأساس.

والاكتفاء بلغة القرآن والحديث النبوي ـ في نظر تمام حسان ـ يكفل فائدتين.

١ ـ معرفة تامة بلغة القرآن والحديث اللذين يمثلان لهجة بعينها من لهجات العربية.

٢ ـ الاعتراف بوجود اللهجات العربية التي عاشت إلى جانب هذه اللهجة[2].

ولكن لغة القرآن كما يحدثنا علماء العرب أنفسهم ليست لغة واحدة، وإنما هو خليط من اللغات، لغات الشمال ولغات الجنوب[3].

بل فيه لغات غير لغات العرب، وإن كان الخلاف قائماً بين علماء

---

(١) تمام حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية ص٧٨.

(٢) تمام حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية ص٧٨.

(٣) السيوطي، الإتقان في علوم القرآن ١/ ٢٨٣.

ابن عباس، اللغات في القرآن.

القرآن في هذه القضية[1].

٣ ـ ٦ ـ ٣ ـ ٢ ـ القياس:

إن تمام حسان تحدث عن الصوغ القياسي كما تراه اللسانيات المعاصرة[2] كما تحدث عن القياس كما يراه النحاة العرب[3] ولكن ما يهمني هو نقده للقياس النحوي، وهذا النقد يرتكز على فكرتين اثنتين.

١ ـ تقسيم ابن جني الرباعي.

٢ ـ قياس الأحكام.

٣ ـ ٦ ـ ٣ ـ ٢ ـ ١ ـ تقسيم ابن جني الرباعي:

يقول تمام حسان: «والذي يهمنا من كلام ابن جني هٰهنا أن نشير إلى القسم الثاني من هذه الأقسام الأربعة وهو المطرد في القياس الشاذ في الاستعمال، وهذا القسم لا يبدو أنه استعمل في كلام العرب، إذ إن الأمثلة التي أوردها ابن جني على هذا القسم تنحصر في بيت وقراءة ومثال»[4].

فالبيت لا يستبعد أن يكون مصنوعاً، والقراء مجمعون على أن «ودعك» بالتشديد في قوله تعالى: ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ ۝٣﴾[5].

ويبدو من كلام تمام حسان أن التقسيم المنطقي هو الذي فرض على ابن جني هذا القسم ليبحث بعد ذلك عن أمثلة قليلة لا تجعل منه قسماً مقنعاً، وعدم إيراد كثير من الأمثلة ـ في نظرنا ـ لا يعد حجة على أن هذا القسم غير مبرر، فابن جني يقدم الأمثلة، وعلى الباحث أن يبحث عن أمثلة أخرى.

ويتساءل عن القسم الثالث المطرد في الاستعمال الشاذ في القياس:

---

(١) السيوطي، الإتقان في علوم القرآن ١/ ٢٨٨.
قد يعترض القارئ بأن المقصود هنا باللغة المفردات المعجمية، ولكن المعجم في نظر تمام حسان. مستوى من مستويات الدرس اللغوي، وبتضافره مع المستويات الأخرى يؤدي إلى القصد.

(٢) تمام حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية ص٣٠ ـ ٤٠.

(٣) تمام حسان، الأصول ص١٧٠ ـ ١٨٦.

(٤) تمام حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية ص٣٧.

(٥) سورة الضحى، آية: ٣.

«فلست أدري كيف يرضاه اللغويون، فالقياس يقصد به دائماً أن يكون جارياً على الاستعمال المطرد، فإذا كان القياس مخالفاً للاستعمال المطرد فلست أدري مبناه ولا وجهه، وإن كل مبنى وكل وجه يمثل هذا القياس لا يقبل مهما أجاد المدافعون عنه في دفاعهم»[1].

وأنا لا أذهب مع تمام حسان مذهبه؛ لأن النحاة العرب استَقْروا المطرد فوجوده يخضع لقواعد كلية، وحينما حاولوا تطبيق هذه القواعد الكلية على بعض الكلمات أو التراكيب في اللغة وجدوها لا تنضبط إلى هذه القاعدة الكلية المستنبطة من المطرد، ولنقدم مثالاً من كتاب سيبويه، **القاعدة الكلية**:

يقول سيبويه: «إذا كان الحرف الذي قبل الحرف المعتل ساكناً في الأصل، ولم يكن ألفاً فإنك تسكن المعتل وتحول حركته على الساكن، وذلك مطرد في كلامهم»[2].

استقوَم ⇐ استقام

أطوَل ⇐ أطال

تطبق القاعدة إذا لم تؤد إلى اللبس، أما إذا كانت ستؤدي إلى اللبس فلا يقع اعتلال.

يقول سيبويه: «ولا يعتل في فاعلت لأنهم لو أسكنوا حذفوا الألف والواو والياء في فاعلت، وصار الحرف على لفظ ما لا زيادة فيه من باب قلت وبعت، فكرهوا هذا الإجحاف بالحرف والالتباس»[3].

قاولت ⇐ قلت

بايعت ⇐ بعت

ولكن هناك كلمات خرجت عن القياس.

يقول سيبويه: «وقد جاءت حروف على الأصل غير معتلة، مما أسكن ما

---

(١) تمام حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية ص٣٨.

(٢) سيبويه، الكتاب ٤/ ٣٤٥.

(٣) سيبويه، الكتاب ٤/ ٣٤٦.

قبله فيما ذكرت لك قبل هذا، شبهوه بفاعلت إذ كان ما قبله ساكناً كما يسكن ما قبل واو فاعلت. **وليس هذا بمطرد.**

وذلك نحو قولهم: أجودت، وأطولت، واستحوذ، واستروح، وأطيب، وأخيل، وأغيلت وأغيمت واستغيل فكل هذا فيه **اللغة المطردة**، إلا أنا لم نسمعهم قالوا: إلا اسْتَرْوَح إليه، وأغيلت، واستحوذ، بينوا في هذه الأحرف كما بينوا في فاعلت، فجعلوها بمنزلتها في أنها لا تتغير»[1]

فالكلمات الأولى سمعت معلة ومصححة، وأما الكلمات الأخيرة القليلة فهي التي لم تسمع إلا مصححة. ويلخص ابن الحاجب كلام سيبويه قائلاً:

«قال سيبويه سمعنا جميع الشواذ المذكورة معلة على القياس، ألا استحوذ واستروح الريح وأغيلت، قال: ولا منع من إعلالها، وإن لم يسمع؛ لأن الإعلال هو الكثير المطرد، وإنما لم تعل هذه الأفعال دلالة على أن الإعلال في مثلها غير أصل بل هو للحمل على ما أعل»[2].

وفي باب التركيب يمكن أن أحيل القارئ على عود الضمير على مفسره:

فالقاعدة الكلية:

عود الضمير على المفسر المتقدم رتبة، المتأخر لفظاً.

عود الضمير على المفسر المتقدم لفظاً، المتأخر رتبة.

عود الضمير على المفسر المتقدم لفظاً ورتبة.

عود الضمير على المفسر المتأخر لفظاً ورتبة.

فالثلاثة الأولى مطردة، والأخيرة في نظر بعض النحاة شاذة وردت فيها بعض الأبيات الشعرية[3].

---

(١) سيبويه، الكتاب ٤/٣٤٦.

(٢) الأستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب ٣/٩٧.

(٣) ابن جني، الخصائص ١/٢٩٤.
الجرجاني، المقتصد ١/٣٣٢.
ابن الأنباري، الإنصاف ١/٦٨.
ابن عقيل، شرح الألفية ١/٤٩٣.

٣ ـ ٦ ـ ٣ ـ ٢ ـ ٢ ـ قياس الأحكام:

سبق أن تحدثنا في الباب الأول عن قياس الأحكام عند النحاة العرب، ولكن تمام حسان يرى أن هذا القياس ليس موضوعاً للنحاة، وإنما هو موضوع للفقهاء، وهو يحذو حذو ابن مضاء القرطبي في هذا الأمر القائل: «والعرب أمة حكيمة، فكيف تشبه شيئاً بشيء وتحكم عليه بحكمه. وعلة حكم الأصل غير موجودة في الفرع، وإذا فعل واحد من النحويين ذلك جهّل، ولم يقبل قوله، فلم ينسبون إلى العرب ما يُجَهَّل به بعضهم بعضاً، وذلك أنهم لا يقيسون الشيء بالشيء ويحكمون عليه بحكمه إلا إذا كانت علة حكم الأصل موجودة في الفرع»[1]. وتبعاً لهذا القول يرى تمام حسان: «أن الأقرب إلى الصواب أن قياس حكم على حكم للاشتراك في العلة هو أشبه باستخراج الأحكام الفقهية منه بمنهج دراسة اللغة، فللأصوليين أن يتكلموا عن الأصل والفرع والعلة والحكم لأن نشاطهم كله يقوم المضاهاة والأقيسة المنطقية، أما اللغة ومنشؤها العرف تبعد عن القياس بُعْدَ العرف عنه، والأولى أن تدرس كل حالة على علاتها في ضوء استقراء شامل وأن تستخرج قاعدتها من هذا الاستقراء وألا يحمل حكم شيء منها على حكم شيء آخر»[2].

١ ـ والملاحظ على القولين معاً أنهما ينطلقان من مذهب مخالف لمذهب النحاة العرب الأوائل، فابن مضاء القرطبي يتبنى المذهب الظاهري الذي يبعد العلل عن منهجه لأن العلة مرتبطة بالقياس. وتمام حسان يريد أن ينطلق من المذهب الوصفي، الذي يرى دراسة الظواهر على علاتها دون البحث عن الشبه أو التفسير.

٢ ـ إن القولين لا يفرقان بين المتكلم والباحث (على الأقل في هذين القولين)، فالمتكلم حر في لغته، يتكلم كيفما شاء وفق العرف اللغوي. ولكن الباحث كذلك حر في تبني المذهب الذي يراه صالحاً، فإذا كانت العرب أمة

---

(١) ابن مضاء القرطبي، الرد على النحاة ص١٣٤.

(٢) تمام حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية ص٤٠.

حكيمة في لغتها، فالباحث يريد أن يكتشف هذه الحكمة بمنهج يستنبطه بنفسه، وعندما يقيس الباحث ظاهرة على ظاهرة أخرى، فهو لا يدعي أن هذا ما يريده المتكلم فعلاً، وقد سبق أن تحدثنا عن الخليل الذي وصف العرب بحكمتها، ولكن العلل هي من اكتشاف الباحث عن طريق المقارنة والمماثلة، وليست تلك العلل نهائية، بل قد يخطئ الباحث فيها، ليسمح لباحث آخر في البحث عن علل أخرى باكتشاف معطيات جديدة.

٣ ـ إن هجوم ابن مضاء القرطبي وتمام حسان على النحاة العرب القدماء في قياسهم ينطلقان فيه من القياس الذي عرفه الأصوليون المتأخرون، ونحن نحاكم سيبويه في قياسه بما توصل إليه الأصوليون والمناطقة المتأخرون.

ونحن إن أردنا أن نقارن بين قياس الفقهاء وقياس النحاة فعلينا أن نلتمس المقارنة عند معاصري سيبويه من الفقهاء أو القريبين منه زمناً (فترة تدوين أصول الفقه)، مع العلم أني قدمت سابقاً رأياً أرى فيه أن عملية التأثير والتأثر في فترة التأسيس غير واردة، وأن العلوم الإسلامية ترجع إلى منظومة معرفية واحدة، يستقي كل باحث منها ما يناسب علمه أو معرفته. وعملية التأثير تأتي متأخرة بعد تدوين العلوم في مؤلفات خاصة. فما القياس الذي يعتمده سيبويه؟ إنه اجتهاد، فقياس ظاهرة على ظاهرة اجتهاد منه، وكل اجتهاد قد يؤدي إلى الصواب وقد يؤدي إلى الخطأ، وما هو القياس في عرف أصولي الفقه (فترة التدوين)؟

يقول الإمام الشافعي (ـ٢٠٤هـ) «قال: فمن أين؟ قلت: يقال بالقياس فيما لا كتاب فيه ولا سُنَّة ولا إجماع؟ أفالقياس نص خبر لازم؟

قلت: لو كان القياس نص كتاب أو سنة قيل في كل ما كان نصَّ كتاب: «هذا حُكْمُ الله»، وفي كل ما كان نص السُّنَّة «هذا حكم الله»، ولم تقل له «قياس».

قال: فما القياس؟ أهو الاجتهاد؟ أم هما مفترقان؟.

قلت: هما اسمان لمعنى واحد»[1].

والشافعي يؤمن بأن القائسين يتفقون في أشياء ويختلفون في أخرى يقول: «والقياس من وجهين: أحدهما: أن يكون الشيء في معنى الأصل، فلا يختلف القياس فيه. وأن يكون الشيء له في الأصل أشباه، فذلك يلحق بأولاها به وأكثرها شبهاً فيه، وقد يختلف القياسيون في هذا»[2].

وسيبويه حين يشبه شيئاً بشيء في اللغة يكون منتمياً إلى الوجه الثاني الذي تحدث عنه الشافعي، يقول سيبويه: «هذا باب الحروف الخمسة التي تعمل فيما بعدها كعمل الفعل فيما بعده... وهي إن، ولكن، وليت ولعل وكأن، وذلك قولك: «إن زيداً منطلق»، و«إن عمراً مسافر»، و«إن زيداً أخوك» وكذلك أخواتها.

وزعم الخليل أنها عملت عملين: الرفع والنصب، كما عملت كان الرفع والنصب حين قلت: «كان أخاك زيد». إلا أنه ليس لك أن تقول: «كأن أخوك عبدَ الله»، تريد كأن عبدَ الله أخوك»؛ لأنها لا تصرف تصرف الأفعال ولا يضمر فيها المرفوع كما يضمر في كان، فمن ثم فرقوا بينهما كما فرقوا بين ليس وما، فلم يجروها مجراها ولكن قيل هي بمنزلة الأفعال فيما بعدها وليست بأفعال»[3].

فإن وأخواتها تشبه كان، وعلة الشبه هي العمل في عنصرين اثنين والحكم هو الرفع والنصب، فقياس الشبه هو الذي تحدث عنه الشافعي، ويمكن لقائس آخر أن يشبه بغير هذا الشبه.

٣ ـ ٦ ـ ٣ ـ ٣ ـ التعليل:

إن تأثر النحو العربي بأرسطو ـ في نظر تمام حسان ـ كان في التعليل. وأرسطو هو صاحب العلل الأربعة المشهورة المادية، والصورية، والفاعلية،

---

(١) الشافعي، الرسالة ص٤٧٦.

(٢) نفسه ص٤٧٩.

(٣) سيبويه، الكتاب ٢/١٣١.

والغائية[1]. ويربط تمام حسان السؤال «لماذا» بالعلة الغائية: «والسؤال عن العلة بقولك: «لماذا» في الشؤون الإنسانية يجاب عنه بالطبع كقاعدة بذكر العلة الغائية أكثر ما يجاب عنه بذكر العلة الصورية أو الفاعلة»[2].

ويعطي تفسيراً عامّاً لسؤال العالم «لماذا؟». فالعالم عندما يتساءل بـ(لماذا؟) لا يتساءل عن الغيبيات، ولا يذهب فكره بعيداً عن ظاهرة علمية، فعندما تساءل «نيوتن» عن سقوط التفاحة من أعلى الشجرة إلى الأرض، لم يكن يبحث عن الغاية أو الحكمة في ذلك، وإنما أراد بسؤاله الكشف عن سبب سقوط الأشياء على الأرض علميّاً وعدم صعودها إلى أعلى، وبتساؤله هذا اكتشف الجاذبية بكونها ظاهرة عامة في الأشياء على سطح الكرة الأرضية، ولم يقف عند حدود الوصف، بل بحث عن قوانين الجاذبية لصياغتها صياغة رياضية، فالسؤال (لماذا) لا يأخذ بعداً واحداً وإنما يأخذ البعد النقيض لاكتشاف القوانين الصارمة، وعندما نتساءل في العلم ب (لماذا) لا نبحث دوماً عن الغرض، وإنما نبحث عن السبب الذي يؤدي بنا إلى اكتشاف القانون، وبإعطاء «لماذا» بعداً واحداً هو الغاية، قيل: إن كل منهج علمي يحاول استعمال (لماذا) يعد منهجاً غيبيّاً وتخمينيّاً لا علميّاً. يقول تمام حسان: «إن المعروف في كل منهج علمي من مناهج البحث في الوقت الحاضر أنه يعني أولاً وآخراً بالإجابة عن «كيف» تتم الظاهرة أو تلك، فإذا تعدى هذا النوع من الإجابة إلى محاولة الإجابة عن (لماذا) تتم هذه الظاهرة أو تلك لم يعد هذا منهجاً علميّاً، بل لا مفر من وصفه بالحدس والتخمين، وتفسير الإرادة والبحث عن الحكمة الإلٰهية في وجود هذه الظواهر»[3].

---

(١) قد بدا من تمام حسان سهو أو خلط في هذه العلل، ولا بد من تصحيح المثال الذي قدمه، فعلل الأرسطية أربعة أنواع: علل مادية، وعلل صورية، وعلل فاعلة، وعلل غائية. فالمواد التي بني بها المطعم هي العلل المادية وليست الصورية أو الفاعلة كما يقول تمام حسان، أما العلة الصورية فكونه مطعماً مكوناً من هذه المواد، وليست صورة أخرى، أما العلة الفاعلة فهي العمال الذين بنوا المطعم، والعلة الغائية هي تقديم الطعام للراغبين فيه.
اللغة بين المعيارية والوصفية ص٤٣.

(٢) تمام حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية ص٤٠.

(٣) تمام حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية ص٤٣.

والواقع أن التجارب العلمية المتأخرة في المجالات الإنسانية والعلمية لا تساند تمام حسان في رأيه هذا، فكلود ليفي ستراوس Levi Strauss يرى أن الوصف والتصنيف لم يكونا وليدي العصر الحديث، وإنما هما وليدا المجتمعات البدائية[1]، والتفسير (أو التعليل) هو الوجه الصحيح للعلم وهو الجانب الاستكشافي، يقول صلاح قنصوه: «ويكاد يجمع معظم فلاسفة العلم على أن التفسير هو أكثر وظائف المنهج العلمي أهمية. وإذا كان الوصف يجيب على السؤال «ماذا هناك» فإن التفسير يجيب على السؤال «كيف يحدث» أو لماذا يحدث على هذا النحو؟ ما يوجد هناك؟ ولا موجب لإثارة نزاع بيزنطي حول «كيف» و«لماذا» طالما كنا لا نعني «بلماذا» الدلالة الميتافيزيقية القديمة لمعنى العلة الباطنة في طبيعة الأشياء ونظام الكون، وكأن هناك علة غائية تحكم كائنات الطبيعة. فالواقع أن السؤال «لماذا» تحدث الأمور على هذا النحو أو ذلك إنما يدفع العالم إلى الإجابة عن سؤال، كيف تكون العلاقة بين الحوادث؟ فلماذا ـ هنا ـ هي الحافز الأصلي لإثارة المشكلة العلمية»[2].

ويرى تمام حسان «أن العلة الغائية هي المسيطرة على النحو العربي. فيكون بالتالي نحواً خالياً من المنهج العلمي الذي يرتضيه تمام حسان، ويقدم لنا نموذجاً من الخصائص لابن جني يتحدث فيه أبو اسحاق عن رفع الفاعل ونصب المفعول»[3].

وقد قسم أبو القاسم الزجاجي العلل إلى تعليمية وقياسية وجدلية، وإن ابن مضاء القرطبي رفض العلل الثواني والثوالث، والعلل التعليمية هي المؤدية إلى القوانين التي نبحث عنها، أما العلل الأخرى فهي أسئلة الفلاسفة لا أسئلة العلماء.

---

(١) Nicolas Ruwet.Introduction à la grammaire générative, p.11.

(٢) صلاح قنصوه، فلسفة العلم ص١٣٠.

(٣) تمام حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية ص٤٤.

٣ ـ ٦ ـ ٣ ـ ٤ ـ العامل:

يرى تمام حسان أن العلة مرتبطة بالمنطق الأرسطي، والعامل مرتبط بالعلة، وبما أنه يرفض العلة والتعليل، فلا مراء أنه يرفض العامل، ويرى أن النحاة العرب مختلفون في العامل.

١ ـ إما أن يكون لفظاً أو معنى.

٢ ـ إنه المتكلم، وهو رأي ابن جني وتبعه ابن مضاء القرطبي.

٣ ـ الله ﷻ وهو رأي أهل الحق.

أما القول الأول فينتقده بكلام ابن مضاء القرطبي الذي يرى:

أ ـ أن لا بد للفاعل أن يكون موجوداً عند حدوث الفعل.

ب ـ ألا ينطق بالمعمول في الجملة بعد عدم وجود العامل في اللفظ.

ح ـ أن العامل إما أن يكون مريداً كالحيوان أو طبيعيّاً كالنار، وليست المعاني النحوية أيّاً من هذين.

وقولهم: «العامل هو المتكلم» في نظر تمام حسان يتنافى مع الطابع الاجتماعي للغة، كما يرفض أن يكون ﷻ هو العامل النحوي. وما المبرر في اختلاف «عمله ـ سبحانه ـ فيما بعدها في الحجاز عن عمله جل شأنه فيما بعدها في ديار بني تميم على ساحل الخليج العربي، وهل كان هذا الاختلاف لعلة غائية يعلمها سبحانه»[١].

ويخلص في النهاية أن ليس هناك عامل، وإنما اللغة منظمة من الأجهزة، «وكل جهاز منها متكامل مع الأجهزة الأخرى ويتكون من عدد من الطرق التركيبية العرفية المرتبطة بالمعاني اللغوية»[٢].

وحين ندرس المستوى النظري في الفكر النحوي العربي يجب ألا نعزله عن المنظومة المعرفية التي نشأ داخلها، والنحاة لم يكونوا نحاة فقط بل كانوا فقهاء ومفسرين، وبلاغيين ومناطقة، وكانت كل هذه المعارف تتفاعل حين

---

(١) تمام حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية ص٥١.

(٢) نفسه ص٥١.

ينظرون إلى الفكر النحوي، ولهذا عندما يتحدثون عن العامل والمتكلم والله ﷻ، فهذه العناصر في نظرهم ليست متفرقة، وإنما هي نتيجة لمقولتهم العقدية والفلسفية والنحوية والكلامية... «إن كل معلول لا بد له من علة»، فالألفاظ بعضها معلول لبعض، واللغة بكاملها معلولة للإنسان المتكلم بها، والمتكلم معلول بالعلة الأولى وهي الله ﷻ، يقول ﷻ: ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ رَمَىٰ﴾[1].

يقول الزمخشري في شرح هذه الآية: «يعني أن الرمية التي رميتها لم ترمها أنت على الحقيقة؛ لأنك لو رميتها لما بلغ أثرها إلا ما يبلغه أثر رمي البشر، ولكنها كانت رمية الله حيث أثرت ذلك الأثر العظيم، فأثبت الرمية لرسول الله ﷺ لأن صورتها وجدت منه، ونفاها عنه لأن أثرها الذي لا يطيقه البشر فِعْلُ الله ﷻ فكأن الله هو فاعل الرمية على الحقيقة»[2].

ويقول ابن يعيش: «اعلم أن المصدر هو المفعول الحقيقي لأن الفاعل يحدثه ويخرجه من العدم إلى الوجود... وليس كذلك غيره من المفعولين، ألا ترى أن زيداً من قولك: «ضربت زيداً» ليس مفعولاً لك على الحقيقة، وإنما هو مفعول الله سبحانه، وإنما قيل له مفعول على معنى أن فعلك وقع به»[3].

فالملاحظ أن العقيدة الإسلامية ثاوية خلف كل العلوم الإسلامية ولا يمكن إنكار أثرها في تداخل تلك العلوم.

ويرى تمام حسان أن النحاة تحدثوا كثيراً عن العامل باعتباره تفسيراً للعلاقات النحوية، أو بعبارة أخرى باعتباره مناط «التعليق» وجعلوه تفسيراً لاختلاف العلامات الإعرابية[4]. ويقول في موضوع آخر: «لقد اتجه النحاة بقولهم بالعامل النحوي إلى إيضاح قرينة لفظية واحدة فقط هي قرينة الإعراب

---

(١) سورة الأنفال، آية: ١٧.

(٢) الزمخشري، الكشاف ٢/٢٠٧.

(٣) ابن يعيش، شرح المفصل ١/١١٠.

(٤) تمام حسان، اللغة العربية، معناها ومبناها ص١٨٥.

أو العلامة الإعرابية، فجاء قولهم بالعامل لتفسير اختلاف هذه العلامات بحسب المواقع في الجملة فكانت الحركات بمفردها قاصرة عن تفسير المعاني النحوية»[1]

ويعلل فساد نظرية العامل فيما يلي:

١ ـ إن المعربات أقل من المبنيات في اللغة العربية.

٢ ـ الحركة تدل على أكثر من باب.

ولهذا «كان الاتكال على العلامة الإعرابية باعتبارها كبرى الدوال على المعنى، ثم إعطاؤها من الاهتمام ما دعا النحاة إلى أن يبنوا نحوهم كله عليها، عملاً يتسم بالكثير من المبالغة وعدم التمحيص»[2].

إن تمام حسان يتخذ من نحاة ما بعد فترة الاجتهاد سنداً قويّاً لنقده. وهل كان النحاة في فترة التأسيس والعصور الموالية يؤمنون بأن العلامة الإعرابية هي كبرى القرائن للتدليل على المعنى؟

ومما يدل على أن تمام حسان يستند في نقده للنحو العربي إلى المؤلفات المتأخرة قوله: «ويكفي لإظهار اهتمامهم بهذه العلامة الإعرابية أن أطلقوا على تحليل النص تحليلاً نحويّاً اسم الإعراب: وهو ـ كما علمونا ـ اسم يطلق على تفسير أواخر الكلمات بحسب العوامل»[3]

وأرى أن تمام حسان يخلط بين مفهومين للإعراب، مفهوم نجده عند سيبويه: تغير المجاري لتغير العوامل. ومفهوم ثان نجده في مؤلفات أخرى «كإعراب ثلاثين سورة من القرآن» لابن خالويه، و«البيان في غريب إعراب القرآن» لابن الأنباري... وهو إبراز الوظائف التركيبية والدلالية، أو ما أطلق عليه تمام حسان «التحليل» وهو تعريب للمصطلح الغربي «L'analyse grammatical» و«L'analyse logique» ويمكن أن أنبِّه في هذا المجال إلى أن

---

(١) تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها ص٢٣١.

(٢) تمام حسان، نفسه ص٢٣٢.

(٣) نفسه ص٢٣٢.

هناك فرقاً بين الإعراب الصوري المستقل عن المعنى والإعراب المرتبط بالمعنى، وقد قدم لنا تمام حسان نموذجاً للنوع الأول[1]، وهذا المثال لا يعبر عن فكرة النحاة؛ لأنهم لم يسقطوا المعنى أثناء تحليلهم النحوي، ويكفي أن نقرأ ما كتبه ابن جني في باب (الفرق بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى)، يقول في آخر الباب: «فإن أمكنك أن يكون تقدير الإعراب على سمت تفسير المعنى فهو ما لا غاية وراءه، وإن كان تقدير الإعراب مخالفاً لتفسير المعنى، تقبلت تفسير المعنى على ما هو عليه، وصححت طريق تقدير الإعراب، حتى لا يشذ شيء فيها عليك»[2].

وطرح العامل جانباً يجعل تمام حسان مكتفياً في تحليل الكلمات المعربة بقوله: «مرفوع أو منصوب أو مجرور دون قولنا مرفوع بكذا أو منصوب بكذا، بل يمكننا ـ إذا أردنا ـ أن نقول مثلاً: «مرفوع على الفاعلية» و«منصوب على المفعولية» وهلمّ جرّا. . .»[3].

وقولنا مرفوع، ومنصوب ومجرور فقط ليس من العلمية في رأينا، بل يمكن لأي طفل تعلم الحركات أن يقول هذا الكلام، وسيكون حديثنا في هذه الحال منصباً على المفردات وكأنها خارجة عن العبارة اللغوية، أما عندما نقول مرفوع على الفاعلية أو المفعولية فسنربط آنذاك بين لفظ ولفظ آخر وهذا ما أطلق عليه النحاة العرب العامل. فعندما يقولون: مرفوع بكذا معنى ذلك أن بين المعمول والعامل علاقة إسناد أو علاقة تعدية أو علاقة نسبة (الإضافة)، وتأويل العامل ـ في نظر تمام حسان ـ قد يخرج الجملة من الإنشاء إلى الخبر «فقد قال النحاة بحذف الفعل وجوباً في النداء. ولا يستقيم معنى النداء وهو إنشائي مع تقدير الفعل؛ لأن الكلام مع تقديره يصبح خبراً والأوضح فيه أنه من الجمل التي تعتمد الأداة ومعناها»[4].

---

(١) تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها ص١٨٣.

(٢) ابن جني، الخصائص ١/ ٢٨٤.

(٣) تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها ص٢٣٣.

(٤) تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها ص٢١٩.

وحسب علمي المتواضع، لا يقول النحاة بحذف الفعل، وإنما يتحدثون عن العامل في المنادى، يقول ابن الأنباري: «فإن قيل: فما العامل فيه النصب؟ قيل: اختلف النحويون في ذلك، فذهب بعضهم إلى أن العامل فيه النصب فعل مقدر والتقدير فيه أدعو زيداً وأنادي زيداً، وذهب آخرون إلى أنه منصوب بأيّاً لأنها نائب عن أدعو وأنادي»[(١)].

والنحاة العرب يعلمون حق العلم أن «يا عبد الله» ليست هي «أدعو عبد الله»، ولكن نظرية العامل، المكون المركزي في نظرية النحو العربي، حتمت عليهم البحث عن العامل، وما دام المنادى منصوباً أصلاً فلن يكون عامله إلا الفعل أو ما ينوب عنه، وحين يبرز النحاة العامل تقديراً فلا لشيء إلا للتمثيل، وقد مثل سيبويه بعبارات لا يتكلم بها.

ومع أن تمام حسان لا يرغب في نظرية العامل معتقداً أنه انسلخ منها ببنائه منهجاً آخر سليماً يعتمد الوصف أساساً له، فإنه يبدو من خلال ما يقول أحياناً أنه لم يستطيع التخلص من ثقافته النحوية الأصلية، يقول: «والنون علامة على مورفيم الرفع الذي يعبر عن باب رفع المضارع في حالة تجرده من الناصب الجازم»[(٢)].

ما المقصود بالناصب والجازم؟ هذان المصطلحان يدلان على نظرية العامل؛ لأن النصب والجزم لا يكونان إلا بعامل، والذي دفع تمام حسان إلى هدم نظرية العامل، واعتبارها خرافة[(٣)] فكرة الجرجاني «التعليق»، ولشدة إعجابه بهذه الفكرة رغم عدم تأكده من التفسير الذي يقدمه للتعليق عند الجرجاني يقول: «ولعل من المؤسف أن نضطر اضطراراً إلى أن نفهم من مصطلح عبد القاهر ما لم ينص هو على معناه نصاً صريحاً، ذلك بأن عبد القادر لم يقصد قصداً مباشراً إلى شرح ما يعنيه بكلمة التعليق»[(٤)] مع

---

(١) ابن الأنباري، أسرار العربية ص٢٢٧.

(٢) تمام حسان، مناهج البحث في اللغة ص٢٢١.

(٣) تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها ص١٨٩.

(٤) نفسه ص١٨٨.

العلم أن للجرجاني مؤلفاً يعتمد فيه العوامل النحوية (المقتصد) ويكتب مؤلفاً في العوامل المئة الذي أشار إليه تمام حسان نفسه[1].

٣ ـ ٦ ـ ٣ ـ ٥ ـ المعيارية:

سبق أن قدمنا أن دوسوسور قسم مراحل الدراسة اللسانية إلى مراحل، وتحدث عن المرحلة الأولى الذي أطلق عليها النحو المعياري la grammaire normative، وتلقف بعض اللسانيين العرب هذا المصطلح وأسقطوه على النحو العربي. ولهذا وجدنا تمام حسان يؤلف مؤلفاً يطلق عليه «اللغة بين المعيارية والوصفية»[2].

ويرجع تمام حسان معيارية النحو العربي إلى اختلاف بين نحاة التأسيس والاجتهاد ونحاة التبعية.

فالنحاة الأوائل اعتمدوا النصوص من أفواه الرواة ومشافهة الأعراب، فأخضعوا منهجهم للاستقراء والوصف، واكتشاف القواعد، ولما وصل النحاة إلى مرحلة التبعية وجدوا أنفسهم وجهاً لوجه مع تجربة جديدة، هي أن يتكلموا في النحو دون اعتماد معطيات لغوية جديدة، فأصبحت الروايات القديمة مقاييس متحجرة، كان من الواجب ـ في رأي النحاة ـ على طلاب الفصاحة أن يحتذوها، وبدأ الكلام فيما يجوز من التراكيب وما لا يجوز[3]

ولم يعد النحاة المتأخرون يفكرون في اللغة تفكيراً وصفيّاً بل رسموا لأنفسهم مجموعة من المعايير يقيسون بها كلام المتكلم، ومدى صواب هذا المتكلم خاضع لمدى قربه من هذه المعايير، وكل متكلم لا تطبق عليه هذه المعايير إما أن يكون شاذّاً أو مخطئاً ينبغي ألا يدخل في دائرة الاستعمال العام[4].

---

(١) نفسه ص١٨٥.

(٢) يحيل تمام حسان على دوسوسور في حديثه عن المعيارية في مؤلفه اللغة بين المعيارية والوصفية ص٣٥.

(٣) تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها ص٣٥.

(٤) نفسه ص١٨.

ورغم اعتراف تمام حسان بأن النحو المعياري لم يظهر إلا بعد انتهاء مرحلة الاجتهاد فإنه يعمم ويصرح في موضوع آخر أن النحو العربي نحو معياري يقول: «إن الغاية التي نشأ النحو العربي من أجلها وهي ضبط اللغة وإيجاد الأداة التي تعصم اللاحنين من الخطأ فرض على هذا النحو أن يتسم في جملته بسمة النحو التعليمي لا النحو العلمي، أو بعبارة أخرى أن يكون في مجموعة نحواً معيارياً لا وصفياً»[١].

إن القول: إن النحو العربي كله نحو معياري، قول يحتاج إلى فضل نظر وتمام حسان نفسه أشار إلى أن سيبويه والجرجاني جردت كتابتهما من المعيارية[٢].

ويمكن أن نقول إن نحو القرون الأربعة الهجرية الأولى كان نحواً وصفياً وفيه كثير من الاجتهاد.

ويرى تمام حسان أن قول ابن مالك:

«فَمَا أبيحَ افْعَلْ وَدَعْ مَا لَمْ يُبَحْ»

يلخص النظرة المعيارية في النحو العربي[٣].

ومن لم يرجع الشطر إلى موضعه يعتقد أن ابن مالك يتحدث بشكل عام، وإنما هذا الشطر متعلق بباب الاشتغال، يتحدث فيه ابن مالك عن المشغول عنه وحالاته الإعرابية ويصل إلى أن يرجح فيه الرفع قائلاً:

والرَّفْعُ فِي غَيْرِ الَّذِي مَرَّ رَجَحْ   فَمَا أبيحَ افْعَلْ وَدَعْ مَا لَمْ يُبَحْ

أي: علينا الاعتماد على السماع أولاً، والقياس ثانياً، وهذا مبدأ نحوي تحدثنا عنه سابقاً.

وعلى كل حال لا يمكن أن نجعل النحو العربي بكامله نحواً معيارياً لأن المؤلفات النحوية متنوعة منها التعليمي ومنها العلمي.

---

(١) تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها ص١٣.

(٢) تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها ص٢.

(٣) تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها ص١٣.

٣ ـ ٦ ـ ٣ ـ ٦ ـ النحو العربي والمنطق الأرسطي:

يقول عبد القادر المهيري: «منذ أن أذاع (أ. ماركس Merx) آراءه حول هذا الموضوع في المحاضرة التي ألقاها بالمعهد المصري مقتفيا أثر (كَويدي .Guidi I) ومستعرضاً الحجج الدالة ـ في نظره ـ على مدى ما نقله النحاة العرب من الفلسفة اليونانية إلى فنهم، ما انفك جل من تحدثوا عن النحو العربي يرددون هذه الآراء لا يكاد الشك يخامرهم في سدادها ولا في تصويرها لحقيقة معطيات النحو العربي»[(١)].

وتمام حسان من هؤلاء الباحثين الذين رأوا أثراً واضحاً للمنطق الأرسطي في النحو العربي، ولن أتحدث في هذه الفقرة عمن يؤيدون هذا الرأي أو يخالفونه، وإنما هناك مؤلفات قامت بهذا العمل، وأبانت آراء المؤيدين والمناهضين، وحجج كل منهم[(٢)].

وإنما سأشير فقط إلى رأي تمام حسان، وكيف يرى هذا الأثر؟.

يقول: «أما النحو العربي فإن أثر المنطق فيه يبدو من جانبين اثنين أولهما جانب المقولات وتطبيقها في الفكر النحوي العام، وثانيهما الأقيسة والتعديلات في المسائل النحوية الخاصة مع ما يساير ذلك من محاكاة التقسيمات اللغوية التي جاء بها أرسطو في دراساته، والتي ذكرنا أنه خلط فيها بين النحو والمنطق»[(٣)].

---

(١) عبد القادر المهيري، نظرات في التراث اللغوي العربي ص٨٥.

(٢) عبده الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث ص٦١ ـ ١٠٥.
عبد القادر المهيري، نظرات في التراث اللغوي العربي ص٨٥ ـ ٩٩.
عبد الفتاح الدجني، النزعة المنطقية في النحو العربي.
جمال عبد العلي العمراني، الصلة أم الفصل فيما بين المنطق الفلسفي والنحو العربي في القرن الرابع الهجري ص٢٠٥.
أعمال ندوة الفكر العربي والثقافة اليونانية، ٧ ـ ١٠ ماي ١٩٨٠م، الطبعة الأولى، ١٩٨٥م، منشورات كلية الآداب، الرباط.

(٣) تمام حسان، مناهج البحث في اللغة ص٢٥.

٣ ـ ٦ ـ ٣ ـ ٦ ـ ١ ـ تأثر النحو العربي بالمقولات العشر:

١ ـ **مقولة الجوهر**: ويظهر أثرها في أصل وضع الكلمة، وأصل وضع الجملة.

٢ ـ **مقولة الكم**: ويظهر هذا الأثر في الكمية الصوتية التي يتحدث عنها نحاة العرب «فالحرف المشدد بحرفين وإن قصرت مدته عن مدة الحرف المفرد في بعض النطق»(١) وما دام الحرف المشدد هو زيادة في المبنى، ينتج عنه خلاف في المعنى، وبهذا فرق بين عَبَدَ وعَبَّدَ.

٣ ـ **مقولة الكيف**: ويظهر أثرها في أسماء أنواع الأفعال: المقصور والأجوف والناقص.

٤ ـ **مقولة الزمان**: ويظهر الأثر في تقسيم العمل من حيث الزمن دون مراعاة استعمالاته فهو إما ماض أو مضارع أو أمر، ولكن هذا التقسيم الصارم لا ينضبط حين الاستعمال، فالفعل جاء في «إذا جاء علي أكرمته» رغم دلالة صيغته على الماضي فهو يدل على الاستقبال في الاستعمال.

٥ ـ **مقولة المكان**: ولهذه المقولة اتصال بأصل الوضع الذي تحدث عنه النحو العربي، فرتبة الفاعل محفوظة بعد الفعل مثلاً، والإعلال والإبدال يقع في مكان معين.

٦ ـ **مقولة الإضافة**: «وقد فهم النحاة العرب كل فعل بالإضافة إلى فاعله، فإذا لم يكن للفعل فاعل مذكور في الجملة فلا أقل من أن يقدره النحاة ليكون تفكيرهم متمشياً مع منطق المقولات»(٢).

٧ ـ **مقولة الوضع**: ويقرن بما جاء في النحو العربي بمصطلح الموضع أو المحل، فلكل كلمة أو جملة محل إعرابي.

٨ ـ **مقولة الملك**: وهاته المقولة لم يستطيع تمام حسان تبيانها بوضوح، فيرى أن النحاة العرب اهتموا بالحرف الصحيح، «وهذا الحرف إما أن يكون

---

(١) نفسه ص٢٨.

(٢) تمام حسان، منهاج البحث في اللغة ص٢٩.

منصوباً أو مجروراً أو مرفوعاً فالحركة إذاً وصف للحرف الصحيح وملك عين له[1].

٩/ ١٠ ـ الفاعلية والقابلية (أن يفعل وأن ينفعل): هاتان المقولتان في نظر تمام حسان مسؤولتان عن نظرية العامل التي سبق أن بيّنّا رأيه فيها، ورغم ما قدمه من أثر المنطق في النحو فإنه لم يكن مقنعاً في ذلك، وإنما يبدو أن هناك إسقاطاً قسريّاً، واجتهاداً فقط.

ولعل ما يبرز هذا القول هو ما طرحه محمد عابد الجابري في العلاقة بين المنطق الأرسطي والنحو العربي إذ يقدم الجدول التالي[2]:

الجوهر	**الفعل**
الكم	اسم المرة أمثلة المبالغة
الكيف	اسم الهيئة الصفة المشبهة أفعال التفضيل
الإضافة	؟
المكان	اسم المكان
الزمان	اسم الزمان
الوضع	؟
الملكية	؟
الفعل	اسم الفاعل
الانفعال	اسم المفعول
؟	المصدر
؟	اسم الآلة

---

(١) نفسه ص٣٠.

(٢) محمد عابد الجابري، العلاقة بين اللغة والفكر في الثقافة العربية، ندوة البحث اللساني والسيميائي ص٥٠، ٧ ـ ٨ ـ ٩ ماي، ١٩٨١م الطبعة الأولى، ١٩٨٤م.

ويتساءل الجابري عن غياب لمقابل مقولات الإضافة والوضع والملكية قائلاً: «إن كثيراً من القضايا الميتافيزيقية التي كانت موضوع نزاع بين المتكلمين والفلاسفة لها علاقة بغياب مقولات الإضافة والوضع والملكية من المشتقات النحوية العربية... لأن النصوص الدينية في نظرهم تمتنع عن ذلك، إن مقولات الإضافة والوضع والملكية لا تحمل في نظرهم على الإنسان إلا على سبيل المجاز. فالإنسان لا يملك وإنما المالك هو الله وما يضاف إلى الإنسان ليس له على الحقيقة؛ لأن الفاعل على الحقيقة هو الله وحده، وكذلك الشأن في الوضع فهو من عند الله»[1].

فالجابري حين يغيب المقولات الثلاث نجد تمام حسان يظهرها، وهذا التباين بين الرأيين راجع في نظري إلى اختلاف في تأويل المقولات الأرسطية في علاقتها بالنحو العربي.

٣ ـ ٦ ـ ٣ ـ ٦ ـ ٢ ـ التأثر بالمنطق الأرسطي في العلل والأقيسة[2]:

ومع حديث الباحثين عن علاقة النحو العربي بالمنطق الأرسطي فإنهم يصلون أخيراً إلى أن هذه العلاقة لم تر النور قبل القرن الثالث للهجرة؛ لأن «التاريخ لا يقدم شيئاً ماديّاً مؤكداً عن اتصال النحاة الأوائل بالمنطق الأرسطي اتصالاً مباشراً»[3].

ويقول عبد القادر المهيري: «وليس لدينا ـ في الحالة الراهنة ـ أية وثيقة تثبت ذلك إثباتاً علمياً. والآراء التي أبديت في هذا الموضوع لا نظنها تتجاوز التخمين والافتراض»[4].

٣ ـ ٦ ـ ٣ ـ ٦ ـ ٣ ـ تأثر النحو بأقسام الكلام:

إن تمام حسان ينتقد النحاة القدماء أنهم قسموا الكلام دون تبيان معايير التقسيم يقول: «ولقد قسم النحاة القدماء الكلمات على أسس لم يذكروها لنا،

---

(١) نفسه ص٥٠.

(٢) سبق أن تحدثنا عن نقد تمام حسان للعلة النحوية.

(٣) عبده الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث ص٦٢.

(٤) عبد القادر المهري، نظرات في التراث اللغوي العربي ص٩١.

وإنما جابهونا بنتيجة هذا التقسيم إلى: اسم وفعل وحرف»[١].

وإذا كان المقصود بالنحاة القدماء نحاة التأسيس أمثال سيبويه وغيره ممن سبقوه فنحن لا نخالفه، ولكن إذا كان المقصود بالنحاة المتأخرين فنحن لا نشاطره الرأي. حقيقة، إنهم لم يعتمدوا المعايير التي اعتمدها الباحث في مؤلفاته[٢] وإنما لهم معايير أخرى اعتمدها تمام حسان نفسه وأضاف إليها.

ويكفي أن نرجع فقط إلى ألفية ابن مالك التي يقول فيها:

بِالجَرِّ وَالتَّنْوِينِ وَالنِّدَا والْ ... وَمُسْنَدٍ لِلاسْمِ تَمِيزٌ حَصَلْ
بِتَا فَعَلْتَ وأتَتْ ويَا افْعَلي ... ونُونِ أقبِلَنّ فعلُ يَنْجَلي
سِوَاهُما الحرْفُ كهل وفِي وَلَمْ ... فِعْلُ مُضارِعُ يَلي لَمْ كَيَشَمْ[٣]

ويرى تمام حسان أخيراً أن النقد الذي وجهه للنحو العربي كان لا مفر منه ولهم العذر في منهجهم الذي اعتمدوه «لأنهم وجدوا أنفسهم فيه طلائع للباحثين، ولم يكن بين أيديهم تجارب من سلفهم تضيف إلى ذكائهم حكماً ولا إلى بصيرتهم رشاداً، كالذي نجده الآن من تجاربهم ومن صوابهم وخطئهم، وإذا كنا ننقد إنتاجهم الآن فإنما نفعل ذلك ولنا سلاح لم يكن لهم»[٤].

ومع ذلك فلم تكن سقطات النحاة إلا غلطات منهجية خاصة «أما جمع المادة واستقراؤها وتقسيمها وتسمية أقسامها ومفهوماتها ثم وضع القواعد التي تصف جهات الشركة بين المفردات فقد تم كله على نحو يثير الإعجاب، وقد بذل فيه من الجهد ما سوف يظل أثره ملحوظاً أبد الدهر»[٥]

---

(١) تمام حسان، مناهج البحث في اللغة ص٢٣٠.
(٢) مناهج البحث في اللغة ص٢٣٠.
اللغة العربية معناها ومبناها ص٨٦.
(٣) انظر كذلك: ابن السراج، الأصول في النحو ١/٣٦.
ابن جني، اللمع في العربية ص٩٠.
(٤) تمام حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية ص١٨٢.
(٥) نفسه ص١٦٤.

٣ ـ ٦ ـ ٤ ـ تمام حسان بين النظرية والتطبيق:

إن تمام حسان بنقده للدراسة اللغوية عند العرب القدماء وإبراز ما ظهر من ثغرات، أصبح لزاماً عليه أن يقطع النظر عن نفوذ الدراسات القديمة على تفكيره، ويبدأ بالدراسة على أساس منهج وصفي يتوخى الاستقراء والتقعيد من جديد[١].

هذا الكلام نظري فهل طبقه في مؤلفه «اللغة العربية معناها ومبناها»؟ هذا ما سنحاول الإجابة عنه.

٣ ـ ٦ ـ ٤ ـ ١ ـ هيكل كتاب «اللغة العربية معناها ومبناها».

الكتاب مقسم وفق التقسيم البنيوي إلى مستويات:

ـ النظام الصوتي.

ـ النظام الصرفي.

ـ النظام النحوي.

ـ الظواهر السياقية.

ـ المعجم.

ـ الدلالة.

ولا نهتم في دراستنا إلا بالنظام النحوي، وقد أبان عن موضوعاته في مقال له[٢]

ـ النحو نظام من القرائن التي تعبر عنها مبان مأخوذة من الصرف.

ـ القرائن إما معنوية وإما لفظية.

ـ القرائن المعنوية هي العلاقات السياقية.

ـ القرائن لا تعمل إلا متضافرة فلا يمكن لواحدة أن تستقل بأداء المعنى.

---

(١) تمام حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية ص١٧٤.

(٢) تمام حسان، تعليم النحو بين النظرية والتطبيق ص١٢٧.
المناهل، العدد، ٧، السنة، ١٩٧٦م.

ـ النظام إحدى القرائن اللفظية وهو ينقسم إلى (التلازم والتنافي والتوارد)

ـ قد يتضح المعنى بدون إحدى القرائن فيمكن الترخص فيها.

ـ القول بتضافر القرائن يغني عن القول بالعامل.

ـ القول بالترخيص يفسر الشاذ والقليل والنادر والقراءات الشاذة ويضع كل ذلك في إطار القاعدة.

٣ ـ ٦ ـ ٤ ـ ٢ ـ المدونة اللغوية:

وقبل أن نقوم بتحليل هذه العناصر ومقارنتها بما قاله النحاة العرب لا بد أن نضع نصب أعيننا المنهج الوصفي الذي تحدث عنه تمام حسان بحماس وأراد تطبيقه، والذي يقوم على الملاحظة فالاستقراء فالتقسيم فالتبويب، فاستنتاج القوانين.

والملاحظة لا تكون إلا بوضع المادة المدروسة فوق بساط البحث، وفق معايير صارمة، والمادة المدروسة في كتاب تمام حسان هي اللغة العربية بدليل عنوان الكتاب. ولكن ما هي هذه اللغة العربية؟

فالمنهج إذن منهج غربي والمادة هي اللغة العربية، يقول: «ولكنني لا أستطيع أن أغمط حق النظرية التي بنيت عليها هذه الدراسة، وهي نظرية جاءت نتيجة تجارب القرون في الغرب، فهيكلها هيكل غربي وتطبيقها على اللغة العربية هو القسط الذي أنا مسؤول عنه»[1]. فتطبيق المنهج يحتم احترامه كاملاً، والمنهج الغربي الذي يتحدث عنه تمام حسان هو المنهج الوصفي الذي يتعامل مع مدونة خاصة في اللغة، إن كانت اللغة قديمة، أو مع مساعد البحث إن كانت اللغة معاصرة، فهل استطاع تمام حسان في مؤلفه أن يبقى وفياً لهذا المنهج الغربي؟

يقول تمام حسان: «ويقوم تطبيق النظرية في هذا الكتاب على اللغة العربية الفصحى أولاً وقبل كل شيء، وحين يقضي المقام بالتمثيل من

---

(١) تمام حسان، مناهج البحث في اللغة ص١٣.

اللهجات العامية يجد القارئ أن معظم الأمثلة قد جاءت من لهجة الكرنك بمديرية قنا. وقد درستها لرسالتي التي حصلت بها على الماجستير من جامعة لندن، ولهجة عدن في جنوب بلاد العرب، وقد حصلت لدراستها على الدكتوراه من نفس الجامعة، فأما ما عدا ذلك من ذكر لهجات أخرى فأمثلة مقتبسة من بطون المراجع أو من ذاكرتي السمعية»[1]. لقد دافع تمام حسان عن المنهج الوصفي بحرارة مفرطة في مؤلفه «اللغة بين المعيارية والوصفية»، ووضع شروطاً صارمة على مساعد البحث، ولكننا لم نعرف المعايير العلمية التي جعلته يختار مدونته في مؤلفه «اللغة العربية معناها ومبناها» المتجلية في:

١ ـ اللغة العربية الفصحى.

٢ ـ لهجة الكرنك.

٣ ـ لهجة عدن.

٤ ـ لهجات أخرى من بطون المؤلفات.

٥ ـ ذاكرته السمعية[2].

ألا يمكن أن نلاحظ أن تمام حسان تجاوز النحاة العرب الذين وضعوا معايير زمانية ومكانية (اجتماعية وفنية) لاختيار المدونة، فهو يدرس اللغة العربية الفصحى، أية فصحى؟ فصحى النحاة العرب (السماع) أم فصحى المراحل الزمانية المتأخرة التي تحدث عنها واعترف بأن لغة العصور العباسية لغة متطورة[3]، أم يدرس لغة العصر الحديث. وفي هذه الحال لم يبق الباحث محصوراً في قرنين من الزمان وبيئة محدودة في المكان. وإذا انتقلنا إلى دراسة

---

(١) تمام حسان، مناهج البحث في اللغة ص١٣
اللغة العربة معناها ومبناها ص٢٢٨ ـ ٢٢٩.

(٢) لقد تساءل قبلنا بوجمعة الأخضر عن اللغة العربية في كتاب تمام حسان فقال: «أخذ الأستاذ تمام حسان يدرس اللغة العربية ولكن اللغة العربية التي درسها. أية لغة هي؟ فهو مثلاً عندما يدرس الجانب الصوتي، يعكف على دراسة طريقة النطق في القرآن، للقراء المصريين... وعندما يتحدث في المستوى الدلالي، فهو يجمع أمثلة من القرآن، أمثلة من الشعر، أمثلة من الأمثال، أمثلة من العامية» ندوة البحث اللساني والسيميائي ص٢٢٥، ٧ ـ ٨ ـ ٩، ماي ١٩٨١م.

(٣) تمام حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية، ص١٨٨ ـ ١٨٩ ـ ١٩٠.

اللهجات فهو لم يتحدث عن لهجات العرب القدماء وإنما تحدث عن لهجات المحدثين. وهنا تصعب المقارنة بين الفصحى الممتدة منذ قرون، واللهجات المعاصرة وخصوصاً المصرية، أضف إلى ذلك ذاكرته السمعية، التي يصعب قبولها ممثلاً للمدونة اللغوية في المذهب الوصفي؛ لأن الباحث سيكون هو الموضوع والباحث في آن واحد فأين مساعد البحث؟.

ولعل هذا الخلط في المدونة هو الذي جعل بوجمعة الأخضر يتهم اللسانيين العرب الذين يسيرون على منوال تمام حسان بالفوضى، وهي فوضى تابعة «من غياب موقف واضح مما يسمى باللغة العربية، وبالتالي من موضوع البحث اللساني العربي كمحاولة ذات أبعاد خاصة وعامة. فلئن كان الباحث العربي يعتبر أن موضوع دراسته هو اللغة العربية، فإنه على مستوى الملاحظة لا ينطلق من معطيات لغوية معينة»[١].

٣ ـ ٦ ـ ٤ ـ ٣ ـ التعليق:

إن المفتاح الذي اعتمده تمام حسان في دراسته للغة العربية هو مفهوم «التعليق» الذي كان أساساً للتبويب والتقسيم. والتعليق كما يراه هو مذهب عبد القاهر الجرجاني في كتابه «دلائل الإعجاز»: «وهو أذكى محاولة لتفسير العلاقات السياقية في تاريخ التراث العربي»[٢]

والتعليق عند الجرجاني كما يؤوله تمام حسان هو إنشاء العلاقات بين المعاني النحوية، بواسطة ما يسمى بالقرائن اللفظية والمعنوية والحالية، ويرى أنه مضطر لهذا التفسير لأن الجرجاني لم ينص صراحة على مقصوده بالتعليق، ولكن هناك إشارات عامة جاءت في سياق نص الكتاب[٣].

والواقع أن الجرجاني خص فقرة لظاهرة التعليق، يقول الجرجاني:

---

(١) بوجمعة الأخضر، مفهوم اللغة في البحث اللساني العربي المعاصر ص٢٢١.
ندوة البحث اللساني والسيميائي. . ٧ ـ ٨ ـ ٩ ماي ١٩٨١م.

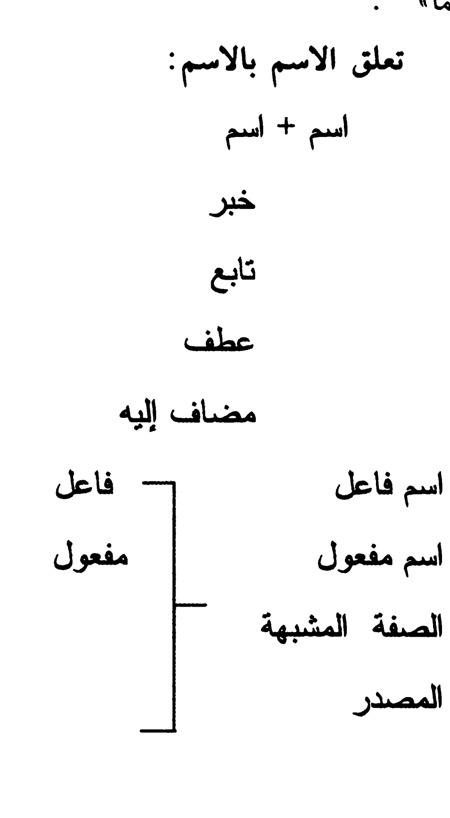
(٢) تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها ص١٨٦.

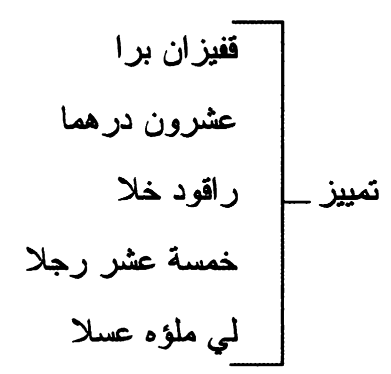
(٣) نفسه ص١٨٨.

«معلوم أن ليس النظم سوى تعليق الكلم بعضها ببعض، وجعل بعضها بسبب بعض.

والكلم ثلاث، اسم وفعل وحرف، وللتعليق فيما بينها طرق معلومة، وهو لا يعدو ثلاثة أقسام: تعليق اسم باسم، وتعلق اسم بفعل، وتعلق حرف بهما»[1].

تعلق الاسم بالاسم:





(١) الجرجاني، دلائل الإعجاز (المدخل) ص٤.

تعلق الاسم بالفعل:

فعل + اسم

فاعل

مفعول

مفعول مطلق

مفعول فيه

مفعول معه

خبر كان

حال

التمييز

طاب زيد نفسا

حسن وجها

المستثنى

تعلق الحرف بهما:

تعلـــق

فعل | اسم | حرف

الفعل + حرف + اسم تعدية الفعل بحرف الجر

حرف الجر

الواو بمعنى مع إلا

الفعل (اسم + حرف + اسم)

↓

العطف

جملة

حرف + (فعل + اسم)

الاستفهام

الشرط

الجزاء

هذه هي أنواع التعليق عند الجرجاني. وإذا كان تمام حسان يرى أن التعليق أحسن بديل عن العوامل فإن الجرجاني بحديثه عن التعليق لا يلغي العوامل، يقول: «... وبأن يكون الأول يعمل في الثاني عمل الفعل، ويكون الثاني في حكم الفاعل أو المفعول»[١]، ويقول أيضاً: «... إلا أن الفرق أنها لا تعمل بنفسها شيئاً لكنها تعين الفعل على عمل النصب»[٢].

---

(١) الجرجاني، دلائل الإعجاز (المدخل) ص٤.

(٢) نفسه ص٦.

وهذا ما أطلقنا عليه في الباب الأول (الوسائط العاملية)، ويجزئ تمام حسان التعليق إلى نوعين من القرائن: القرائن اللفظية والقرائن المعنوية، وبما أن الغاية التي يسعى إليها الناظر في النص هي فهم النص[١]، فعليه أن يبحث عن وسائل لغوية وغير لغوية تمكنه من الوصول إلى هذا الهدف. أما الوسائل اللغوية فهي القرائن المقالية (لفظية ومعنوية)، وأما الوسائل غير اللغوية فهي القرائن الحالية (المقام).

ولإرادة التحليل اللغوي لا يمكن الاكتفاء بقرينة واحدة بل لا بد من البحث عن مجموعة من القرائن تتضافر مع بعضها للوصول إلى الدلالة النحوية أو الدلالية الاجتماعية. وفكرة القرائن المقالية والمقامية التي يتحدث عنها تمام حسان ليست جديدة كل الجدة على التراث اللغوي العربي القديم، فقد تحدث عنها ابن جني في القرن الرابع الهجري في باب «القول على الإعراب»[٢]

العلامة الإعرابية:

«الإعراب هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ، ألا ترى أنك إذا سمعت: أكرم سعيد أباه، وشكر سعيدا أبوه، علمت برفع أحدهما ونصب الآخر الفاعل من المفعول».

الرتبة:

«فإن قلت: فقد تقول: ضرب يحيى بشرى، فلا تجد هناك إعراباً فاصلاً وكذلك نحوه، إذا اتفق ما هذه سبيله مما يخفى في اللفظ حاله، ألزم الكلام من تقديم الفاعل وتأخر المفعول ما يقوم مقام بيان الإعراب».

الإسناد:

«فإن كانت هناك دلالة أخرى من قبل المعنى وقع التصرف فيه بالتقديم والتأخير نحو: أكل يحيى كمثرى».

---

(١) تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها ص١٩١.

(٢) ابن جني، الخصائص ١/٣٥.

المطابقة:

ويستغنى عن الرتبة في معرفة المعاني النحوية بالمطابقة في ضربت هذا هذه، وكلم هذه هذا.

الحال (المقام):

«وكذلك لو أومأت إلى رجل وفرس، فقلت: كلم هذا هذا فلم يجبه لجعلت الفاعل والمفعول أيهما شئت؛ لأن في الحال بياناً لما تعني، وكذلك قولك ولدت هذه هذه، من حيث كانت حال الأم من البنت المعروفة غير منكورة».

الإتباع:

«وكذلك إن ألحقت الكلام ضرباً من الإتباع جاز لك التصرف لما تعقب من البيان نحو ضرب يحيى نفسَه بشرى أو كلم بشرى العاقل مُعَلّى، أو كلم هذا وزيداً يحيى».

فابن جني يرى أن العلامة الإعرابية وحدها قاصرة عن الوصول إلى معاني النحو، فلا بد من قرائن (أو دلالات حسب تعبير ابن جني) لمعرفة الفاعل من المفعول. ولكن ابن جني لم يقدم لكل قرينة مصطلحاً خاصاً لها، فجاء هذا الباب بعنوان الإعراب، جاعلاً العلامة الإعرابية هي المركزية، والقرائن الأخرى مساعدة، ولهذا قال: «فهذا طرف من القول أدى إليه ذكر الإعراب»[1].

والقرائن عند تمام حسان نوعان: قرائن لفظية وقرائن معنوية.

القرائن المعنوية هي: الإسناد، التخصيص، النسبة، التبعية.

٣ ـ ٦ ـ ٤ ـ ٣ ـ ١ ـ القرائن المعنوية:

وحين دراستنا لما قاله تمام حسان عن هذه القرائن لم نجده يتجاوز ما قاله النحاة العرب بدليل المصطلحات النحوية التي استعملها.

---

(١) ابن جني، الخصائص ١/٣٦.

فالإسناد عرف عند النحاة العرب.

والتخصيص الذي يتفرع إلى:

التعدية: وهي المفعول به.

الغائية: وهي المفعول لأجله، والمضارع بعد اللام وكي والفاء ولن وإذن.

المعية: وهي المفعول معه، والمضارع بعد الواو.

الظرفية: المفعول فيه.

التحديد والتوكيد: المفعول المطلق.

الملابسة: الحال.

التفسير: التمييز.

الإخراج: الاستثناء.

المخالفة: الاختصاص وبعض المعاني الأخرى.

أما النسبة فهي معاني الحروف التي تحدث عنها النحاة، وخصوا لها مؤلفات خاصة[1].

أما التبعية فهي التوابع (النعت والعطف والتوكيد والبدل). فما الفرق بين النحاة العرب وتمام حسان؟

إن النحاة عندما تحدثوا عن هذه الأبواب تحدثوا عنها بخصائص بنيوية ودلالية، وأما تمام حسان فيرى أننا كي نعرف الباب (معنى من معاني النحو) علينا أن نوظف هذه القرائن التي تقودنا في نهاية المطاف إلى المعنى النحوي فالمعنى الاجتماعي، فلنقرأ مثلاً ما قاله ابن جني في باب الفاعل: «اعلم أن الفاعل عند أهل العربية كل اسم ذكرته بعد فعل، وأسندت ونسبت ذلك الفعل إلى ذلك الاسم، وهو مرفوع بفعله، وحقيقة رفعه بإسناد الفعل إليه، والواجب وغير الواجب في ذلك الاسم سواء، تقول في الواجب: «قام زيد» وفي غير

---

(١) أبو القاسم الزجاجي، حروف المعاني.

الواجب: «ما قام ويد» و«هل يقوم زيد» واعلم أن الفعل لا بد له من فاعل، ولا يجوز تقديم الفاعل على الفعل، فإن لم يكن مظهراً بعده فهو مضمر فيه لا محالة، تقول: «زيد قام» فزيد مرفوع بالابتداء، وفي «قام» ضمير زيد وهو مرفوع بفعله، فإن خلا الفعل من الضمير لم تأت فيه بعلامة تثنية ولا جمع. . .فإن كان فيه ضمير جئت فيه بعلامة التثنية والجمع تقول: «الزيدان قاما»، و«الزيدون قاموا» علامة الجمع، فإن كان الفاعل مؤنثاً جئت في الفعل بعلامة التأنيث تقول: «قامت هند». . . وقد يجوز مع الفصل تذكير الفعل مع التأنيث الحقيقي كقول الشاعر:

إِنَّ امْـرَأً غَـرَّهُ مِـنْـكُـنَّ وَاحِـدَةٌ   بَعْدِي وبَعْدَكِ فِي الدُّنْيَا لَمَغْرُورُ

ولم يقل غرته»[1].

فابن جني ذكر في هذا الباب كل القرائن التي يعرف بها الفاعل.

الفاعل

اسم (أقسام الكلم)

علاقته مع الفعل (إسناد)

علامته الإعرابية (الرفع)

التضام (لا بد للفعل من فاعل)

الرتبة (تأخر الفاعل عن الفعل)

المطابقة:
- لا تطابق في العدد
- التطابق في الجنس

الفصل بين الفعل والفاعل

فالنحاة قدموا لنا جل المعلومات البنيوية والدلالية التي تساعدنا على التحليل اللغوي.

---

(١) ابن جني، اللمع في العربية ص١١٥.

وما قلته عن الفاعل يمكن أن نفسر به كل ما جاء به تمام حسان في القرائن المعنوية، والقرائن المعنوية هي التي أطلق عليها النحاة (دلالة الباب): دلالة الحال، دلالة المفعول المطلق، دلالة المفعول له. يقول ابن مالك:

المفعول المطلق:

المَصْدَرُ اسْمُ **مَا سِوَى الزَّمَان مِنْ** مَدْلُولَيِ الفِعْلِ كَأمْنٍ مِنْ أمِنْ

المفعول له:

يُنْصَبُ مَفْعُولاً لَهُ المَصْدَر إن أبَانَ تَعْلِيلاً كَجُدْ شُكْراً وَ دِنْ

المفعول معه:

المفعول معه هو الاسم المنتصب بعد واو **بمعنى مع.**

الاستثناء:

«اعلم أنك إذا قلت: «خرج القوم إلا زيداً»، كان زيد المستثنى من القوم لأنك قد أخرجته من جملتهم»[1]، ولهذا أطلق عليه تمام حسان «الإخراج» يقول تمام حسان: «وعلاقة الإخراج قرينة معنوية على إرادة باب المستثنى، فالمستثنى يخرج من علاقة الإسناد حين نفهم هذه القرينة المعنوية من السياق. فإذا قلنا «جاء القوم إلا زيداً» فإننا قد أسندنا المجئ إلى القوم وأخرجنا زيداً من هذا الإسناد»[2].

ومن القرائن المعنوية عنده المخالفة[3]. ويتحدث فيها عن الاختصاص وغيره، وهو غير مرتاح لتفسير النحاة لمعنى «باب الاختصاص» الذين يجعلون فيه الاسم المنصوب بمعنى أخص، ويسمي هذه القرينة (المخالفة) للمقارنة التي يعقدها بين عبارتين:

نَحْنُ العربَ نُكْرِمُ الضَّيْفَ

نَحْنُ العربُ نُكْرِمُ الضَّيْفَ

---

(١) الجرجاني، المقتصد ٢/ ٦٩٩.

(٢) تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها ص١٩٩.

(٣) نفسه ص٢٠٠.

والنحاة العرب عندما تحدثوا عن الاختصاص تحدثوا عنه كقرينة معنوية يقرن به بين جملتي الخبر والإنشاء.

يقول سيبويه: «هذا باب من الاختصاص يجري على ما جرى عليه النداء فيجيء لفظه على موضع النداء نصباً لأن موضع النداء نصب، ولا تجرى الأسماء فيه مجراها في النداء؛ لأنهم لم يجروها على حروف النداء ولكنهم أجروها على ما حمل عليه النداء، وذلك قولك: «إنا معشرَ العرب نفعل كذا» وكذا كأنه قال: أعني، ولكنه فِعْلُ لا يظهر ولا يستعمل كما لم يكن ذلك في النداء»[1].

فالمقارنة في نظري عند سيبويه بين عبارتين:

الاختصاص: إنا مَعْشَرَ العَرَبِ نَفْعَلُ كذا.

النـــــداء: إنا مَعْشَرَ العَرَبِ نَفْعَلُ كذا.

فالعبارتان متشابهتان لفظاً ولا فرق بينهما إلا بالرجوع إلى أصل الجملة:

الاختصاص: إنا أخص معشر العرب نفعل كذا.

النداء: إنا يا معشر العرب نفعل كذا.

والياء في النداء عند بعض النحاة العرب عوض عن الفعل أدعو.

وهذا اللبس بين النداء والاختصاص يظهر في العبارة التالية: «اللهم اغفر لنا أيتها العصابة» فأنت لم تَدْعُ العصابة ولكنك اختصصتها[2].

أما القرينة المعنوية الأخيرة فهي النسبة، ويقصد بها معاني حروف الجر، ومعنى الإضافة. وقد تحدث النحاة عن معاني الحروف بصفة عامة وضمنها حروف الجر[3].

---

(١) سيبويه، الكتاب ٢/٢٣٣.

(٢) المبرد، المقتضب ٣/٢٩٨.

(٣) أبو القاسم الزجاجي، معاني الحروف.
الحسن بن قاسم المرادي، الجنى الداني.
الجرجاني، العوامل المئة ص١٥٩.
ابن هشام، مغني اللبيب، الجزء الأول.
السيوطي، الإتقان في علوم القرآن ٢/٤٢ ـ ٦٣٦.

٣ ـ ٦ ـ ٤ ـ ٣ ـ ٢ ـ القرائن اللفظية:

والقرائن اللفظية يقسمها تمام حسان إلى أنواع:

١ ـ العلامة الإعرابية.

٢ ـ الرتبة.

٣ ـ الصيغة.

٤ ـ المطابقة.

٥ ـ الربط.

٦ ـ التضام.

٧ ـ الأداة.

٨ ـ النغمة.

وإن كل ما تحدث عنه تمام حسان في القرائن اللفظية ذكره النحاة في كتبهم ماعدا قرينة التنغيم.

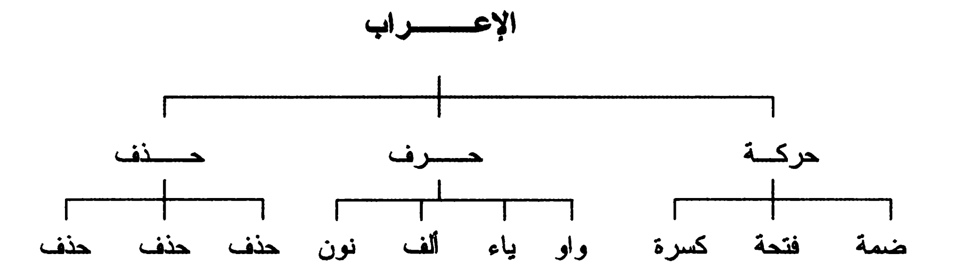
أولاً: العلامة الإعرابية:

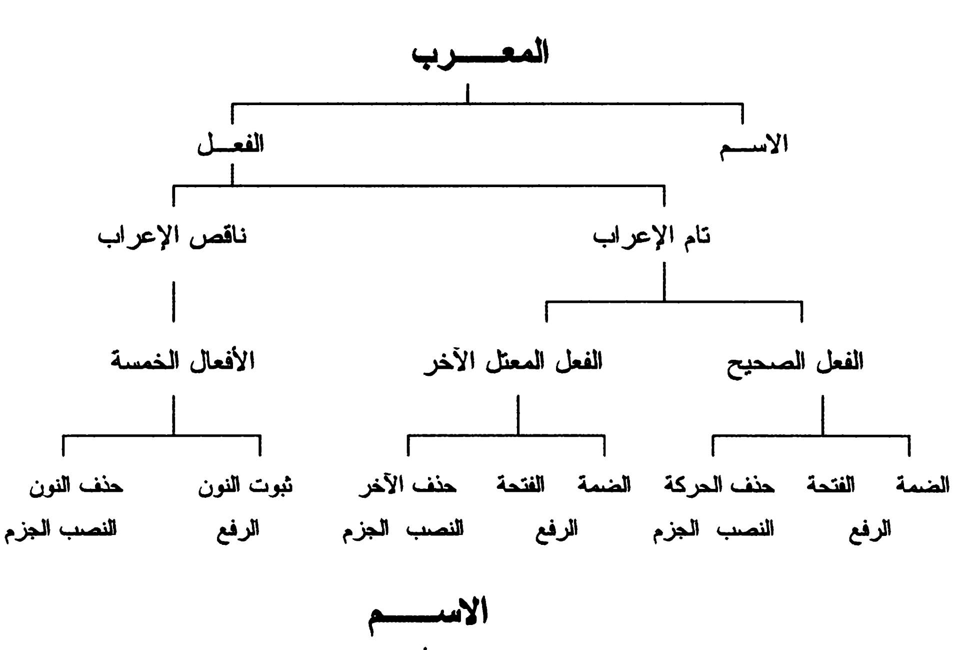
ويرى أن النحاة العرب تحدثوا عن العلامة الإعرابية (الإعراب) كقرينة لفظية، بل يتجاوز النحاة أنفسهم في الحديث عن العلامة الإعرابية، في كتبهم ويقدم خطاطه لذلك الإعراب[1] ولكنه في ذلك التقسيم يتجاوز العلامة الإعرابية، فالجرجاني يرى العلامة الإعرابية على الشكل التالي[2]:

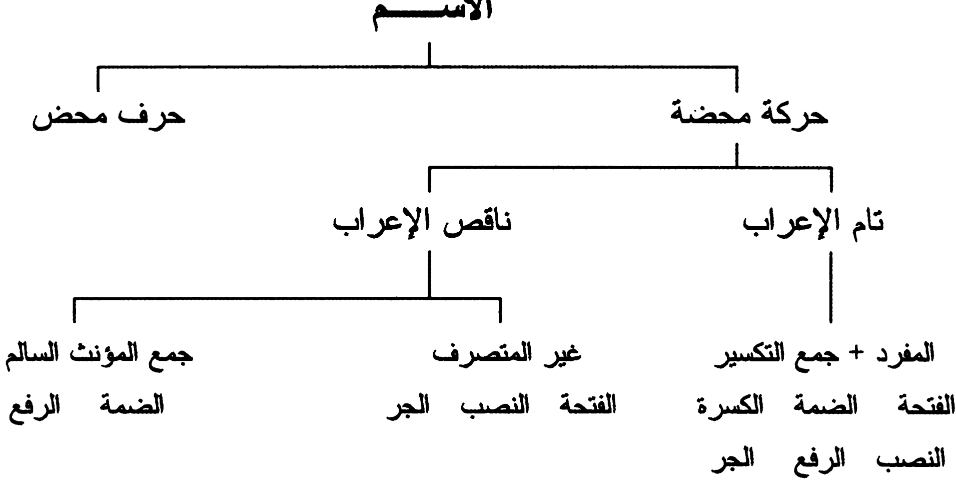
---

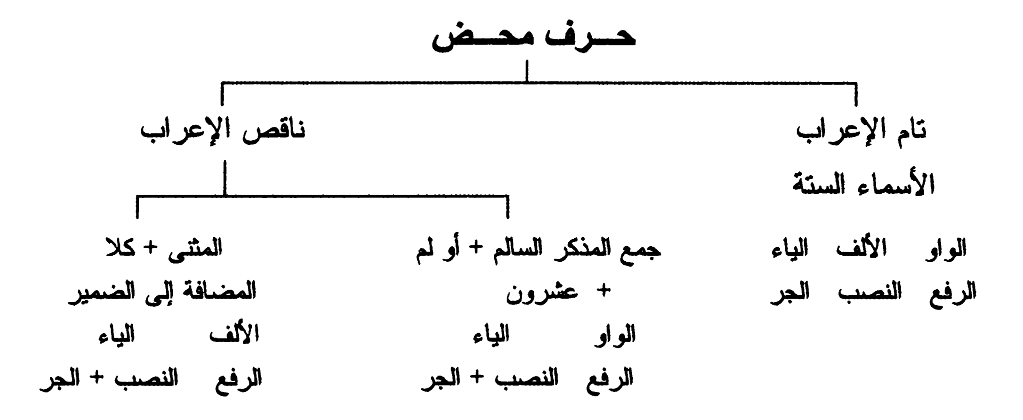
(١) تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها ص٢٠٥.

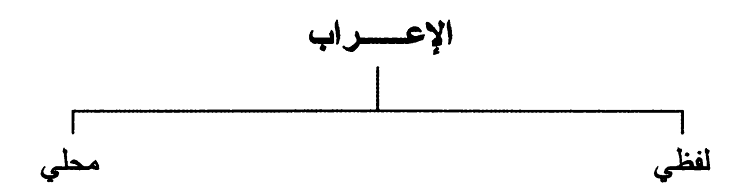
(٢) الجرجاني، العوامل المائة، الخطاطة من تصميمي، وحاولت ما أمكن احترام تقسيم الجرجاني، وقدمت هذه الخطاطة ليقارنها القارئ مع خطاطة تمام حسان.


الإعـــــراب
حركـــة
حـــرف
حـــذف
ضمة
فتحة
كسرة
واو
ياء
ألف
نون
حذف
حذف
حذف


المعـــــرب
الاســـم
الفعـــل
تام الإعراب
ناقص الإعراب
الفعل الصحيح
الفعل المعتل الآخر
الأفعال الخمسة
الضمة
الفتحة
حذف الحركة
الرفع
النصب الجزم
الضمة
الفتحة
حذف الآخر
الرفع
النصب الجزم
ثبوت النون
حذف النون
الرفع
النصب الجزم


الاســـــم
حركة محضة
حرف محض
تام الإعراب
ناقص الإعراب
المفرد + جمع التكسير
الفتحة الضمة الكسرة
النصب الرفع الجر
غير المتصرف
الفتحة النصب الجر
جمع المؤنث السالم
الضمة الرفع





فالجرجاني توقف عند هذا الحد ولم يتجاوزه بينما انتقل بنا تمام حسان إلى الإعراب المحلي للجمل، والجمل لا تظهر عليها العلامة الإعرابية، فالجرجاني في تقسيمه كان أقرب إلى المنهج الوصفي من تمام حسان، فهذا المنهج حسب علمنا المتواضع يهتم بالجملة المحققة؛ أي: يهتم بالعلامة الإعرابية الظاهرة، أما العلامة الإعرابية الخفية فلا قيمة لها في تحديد المعنى، ف «ضرب موسى عيسى» لا تظهر العلامة الإعرابية لا على الفاعل ولا على المفعول، ولهذا لجأنا إلى الرتبة، وإذا لم تكن العلامة الإعرابية تحقق عنصراً معنويّاً فلا داعي لذكرها في التقسيم؛ لأن المنهج الوصفي يرفض التقدير، والتقدير تخمين، ولهذا فالعلامة الإعرابية التي تعد قرينة لفظية هي الضمة والكسرة والفتحة التي تظهر على الاسم المفرد الصحيح وجمع المكسر. والألف والواو والياء في الأسماء الستة وفي جمع المذكر السالم وجمع المؤنث السالم وفي المثنى... وكل علامة لا تظهر في الجملة المحققة لفظاً لا تعد قرينة لفظية.

ثانياً: الرتبة:

يعد تمام حسان الرتبة من القرائن اللفظية التي يمكن الاستعانة بها على فهم المعنى، إن لم نستطع توظيف القرائن الأخرى. وأشرنا قبل إلى أن ابن جني تحدث عن دلالة الرتبة إذا كانت الألفاظ من المبنيات أو من الأسماء التي لا تظهر على أواخرها علامة إعرابية، ونحن لا نختلف مع تمام حسان في هذا المنحى، ولكننا نختلف معه حين يرى «أن من الرتب غير المحفوظة في النحو رتبة المبتدأ والخبر ورتبة الفاعل والمفعول ورتبة الضمير...»(١).

وأرى أنه يجب التفريق بين الرتبة في نظرية النحو العربي والترتيب في الكلام.

فالرتب في نظرية النحو العربي كلها محفوظة. ولو لم تكن هذه الرتب محفوظة لما تمكننا من دراسة تقنية التقديم والتأخير والحذف؛ لأن هذه التقنيات تشترط أصولاً محفوظة. وإليكم بعض الأمثلة من هذه الرتب:

مبتدأ + خبر

فعل + فاعل + مفعول مطلق + مفعول به مباشر ١،٢،٣ + مفعول به غير مباشر + ظرف زمان + ظرف مكان + مفعول له + مفعول معه.

ويعلق الخضري على ابن عقيل الذي قدم المفعول به على المفعول المطلق قائلاً: «فالأحق بالذكر أولاً هو المفعول المطلق وإنما قدم المفعول به في باب تعدي الفعل استطراداً لا قصد، وعند اجتماعها ترتبت على ما في قوله:

مَفَاعِيلُهُمْ رُتَبٌ فَصَدِّرْ بِمطْلَقٍ ... وَثَنِّ بِهِ فِيهِ لَهُ مَعَهُ قَدْ كَمُلْ

تَقُولُ ضَرَبْتُ الضَّرْبَ زَيْداً بِسَوْطِهِ ... نَهَاراً هُنَا تَأْدِيبَهُ وَأَمْراً نَكَلْ»(٢)

ويقول السيوطي: «التوابع نعت، وعطف بيان، وتوكيد، وبدل، وعطف نسق... (وإذا اجتمعت رتبت كذلك) بأن يقوم النعت لأنه كجزء من متبوعه،

---

(١) تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها ص٢٠٧.

(٢) محمد الخضري، حاشية الخضري على شرح ابن عقيل ١/١٨٧.

ثم البيان لأنه جار مجراه، ثم التأكيد لأنه شبيه بالبيان في جريانه مجرى النعت، ثم البدل لأنه تابع كلا تابع لكونه مستقلاً، ثم النسق لأنه تابع بواسطة»[1]. وإذا وجد مفعولان في جملة واحدة فلكل منهم رتبة محفوظة. يقول ابن مالك:

وَالأَصْلُ سَبْقُ فَاعِلٍ مَعْنَى كَمَنْ مِنْ أَلْبِسَنْ مَنْ زَارَكُمْ نَسْجَ اليَمَنْ[2]

فالمحتل للرتبة الأولى هو الفاعل في المعنى، ويليه في الرتبة الثانية المفعول في المعنى، فمن في «أَلْبِسَنْ مَنْ زَارَكُمْ نَسْجَ اليَمَنْ» هي المفعول الأول؛ لأنها اسم للّابس، والنسج هو المفعول الثاني لأنه الملبوس، وليس اختلال التركيب مرتبطاً فقط بما أطلق عليه تمام حسان الرتب (المحفوظة)، وإنما يصيب كذلك ما سماه الرتب (غير المحفوظة) لأن العدول عن أصل الرتبة لا يكون عدولاً اعتباطياً، وإنما هو تغيير خاضع لمجموعة من القيود التركيبية والدلالية. فرتبة الحال يراها تمام حسان غير محفوظة ويراها النحاة محفوظة أصلاً، وموضعها التأخير بعد العامل، لكن هل يجوز تغيير رتبها اعتباطاً دون اعتبار لقيود تركيبية؟

يقول السيوطي «وفي تقديم الحال على عاملها مذاهب أحدها المنع مطلقاً، وعليه الجرمي هي تشبيهاً بالتمييز والثاني الجواز مطلقاً إلا ما يأتي استثناؤه، وهو الأصح، وعليه الجمهور قياسا على المفعول به والظرف...»[3]. والتغيير في الرتبة مرتبط بنوع العامل[4]، ولقد استعمل النحاة مصطلحين الرتبة واللفظ.

التقدم في اللفظ والرتبة

التقدم في اللفظ دون الرتبة[5]

---

(١) السيوطي، همع الهوامع ٢/ ١١٥.

(٢) باب تعدي الفعل ولزومه من ألفية ابن مالك.

(٣) السيوطي، همع الهوامع ١/ ٢٤١.

(٤) نفسه ١/ ٢٤١ ـ ٢٤٣.

(٥) تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها ص٢١٥.

ويمكن أن نعوض المصطلحين بمصطلحي الرتبة والترتيب.

الرتبة = الرتبة = النية (الجرجاني)[1].

اللفظ = الترتيب = اللفظ (الجرجاني)[2].

ثالثاً: الربط:

ولا يخفى على باحث في اللغويات العربية القديمة أن تمام حسان اقتبس هذه القرينة من كل ما قاله ابن هشام في «مغني اللبيب» ـ بإيجاز ـ[3].

فالروابط في نظر ابن هشام تكون في:

أولاً: الجملة المخبر بها وروابطها عشرة:

١ ـ الضمير وهو الأصل (زيد ضربته).

٢ ـ الإشارة (وَ لِبَاسُ التَّقْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ)[4].

٣ ـ إعادة المبتدأ بلفظه (الحَاقَّةُ مَا الحَاقَّةُ)[5].

٤ ـ إعادة المبتدأ بمعناه (زَيْدٌ جَاءَنِي أَبُو عَبْدِ اللهِ).

٥ ـ عموم يشمل المبتدأ (زَيْدٌ نِعْمَ الرَّجُلُ).

٦ ـ أن يعطف بفاء السببية جملة ذات ضمير على جملة حالية منه كقول الشاعر:

وَإِنَسانُ عَيْنِي يَحْسِرُ المَاءُ تارةً فَيَبْدُو وَتَارَاتٍ يَجُمُّ فَيَغْرَقُ[6]

٧ ـ العطف بالواو (زَيْدٌ قَامَتْ هِنْدُ وَأَكْرَمَهَا).

٨ ـ شرط يشتمل على ضمير مدلول على جوابه بالخبر (زيد يقوم عمرو إن قام).

---

(١) الجرجاني، المقتصد ١/ ٣٣٣.

(٢) الجرجاني، دلائل الإعجاز ص١٦.

(٣) ابن هشام، مغني اللبيب ٢/ ٤٩٨ ـ ٥١٠.

(٤) سورة الأعراف، آية: ٢٥.

(٥) سورة الحاقة، آية: ١.

(٦) انظر، البغدادي، خزانة الأدب ٢/ ١٩٢.

٩ ـ (ال) النائبة عن الضمير (وَأَمَا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ وَنَهَى النَّفْسَ عَنِ الهَوَى فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ المَأْوَى)[١].

١٠ ـ كون الجملة نفس المبتدأ في المعنى ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١﴾[٢].

ثانياً: الجملة الموصوف بها. (أعْطِنَا كتاباً فقدناه).

ثالثاً: الجملة الموصول بها الأسماء. (فِيهِ ما تَطْلُبُهُ).

رابعاً: الجملة الواقعة حالاً. (جاءَ زَيْدٌ والشَّمْسُ طَالِعَةٌ).

خامساً: الجملة المفسرة لعامل الاسم المشتغل عنه. (زَيْداً ضَرَبْتُهُ).

سادساً/ سابعاً: **بدل البعض والاشتمال. (خَرَجُوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ).**

ثامناً: معمول الصفة المشبهة. (زَيْدٌ حَسَنُ وَجْهُهُ).

تاسعاً: جواب اسم الشرط المرفوع بالابتداء. (مَن يَأتِ مُبَكِّراً فَالرَّئِيسُ يُجَازِيه).

عاشراً: العاملان في باب التنازع، فلا بد من ارتباطهما إما بعاطف أو عمل أولهما في الثاني أو كون ثانيهما جواباً للأول إما جوابية الشرط أو جوابية السؤال. (قَامَ وَقَعَدَ أَخَوَاكَ).

ولقد أضاف تمام حسان الفاء الرابطة بين الشرط والجواب واللام الواقعة في جواب القسم.

رابعاً: التضام:

والتضام لا يخرج عما تحدث عنه النحاة العرب في أبواب الحذف والفروق والفصول، ودليل الحذف هو أن العنصر الظاهر يفتقر إلى العنصر المحذوف.

فابن هشام تحدث عن حذف المضاف إليه، وحذف الموصول الاسمي، وحذف الصلة، وحذف الموصوف، وحذف الصفة، وحذف المعطوف،

---

(١) سورة النازعات، آية: ٣٩ ـ ٤٠.

(٢) سورة الإخلاص، آية: ١.

وحذف المعطوف عليه، وحذف المبدل منه، وحذف المبتدأ، وحذف الخبر، وحذف المفعول، وحذف الحال، وحذف التمييز، وحذف الاستثناء، وحذف حرف العطف، وحذف فاء الجواب، وحذف واو الحال[1].

وتحدث ابن جني عن حذف الاسم وحذف الفعل وحذف الحروف[2].

أما الفروق والفصول فهي دليل التلازم بين عنصرين، ولهذا تحدث ابن جني عن:

الفصل بين المضاف والمضاف إليه، وبين الفعل والفاعل بأجنبي، وبين المبتدأ والخبر، وبين الصفة والموصوف، وبين الصلة والموصول بأجنبي، وبين الجازم والمجزوم، وبين الفعل وناصبه[3].

خامساً: الأداة:

يقول تمام حسان: «وأما الأدوات فبعضها يتطلب الأسماء كـ«ليتما» وإذا الفجائية، وإن وأخواتها والنواسخ الأخرى الداخلة على الجملة الاسمية، وبعضها يتطلب الأفعال كـ«إن» ولو ولولا ولوما وألا وهلا، وكذلك تنقسم بحسب الدخول على المفردات والدخول على الجمل، ولكل أداة معناها في التعليق النحوي»[4].

وهذا التقسيم هو الذي وضعه النحاة العرب في مؤلفاتهم، ولهذا التقسيم علاقة بالعامل، ولهذا عندما يجد النحاة هذه الأدوات تسبق الأفعال وكان عليها أصلاً أن تسبق الأسماء، أو سبقت الأسماء وكان عليها أن تسبق الأفعال، يضطرون إلى رد الجمل إلى أصولها وهو ما أدى بهم إلى تقدير الأفعال أو الأسماء.

وأما النحو الوصفي الذي يتبناه تمام حسان فلم يكن عليه أن يقسم هذا

---

(١) ابن هشام، مغني اللبيب ٢/ ٦٢٤ ـ ٦٤٩.

(٢) ابن جني، الخصائص ٢/ ٣٦٠ ـ ٣٨١.

(٣) ابن جني، الخصائص ٢/ ٣٩٠ ـ ٤١١.

(٤) تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها ص٢٢٠.

التقسيم لأنه تقسيم تجريدي أصلي غير مرتبط بالجملة المحققة، وأما الرأي السديد ـ في نظري من وجهة نظر وصفية ـ أن هذه الأدوات قد تدخل على الأفعال وعلى الأسماء، والدليل هو قولك: «إذا جاء فلان». . . و﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتۡ ۝١﴾.

أما النحاة فيردون الجملتين معا إلى أصل واحد:

إذا + عامل + معمول

إذا + فعل + اسم.

فإذاً «جاء فلان» تمثيل مطابق للأصل.

أما ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتۡ ۝١﴾ فهي جملة معدولة عن الأصل:

إذا عامل معمول

إذا فعل اسم

إذا ∅ السماء انشقت

تفسير للمحذوف

وكان هدفي من إثبات هذه المقارنة بين ما قاله تمام حسان عن القرائن اللفظية والمعنوية، وبين ما ورد في كتب النحاة العرب أن أدحض مقولة واحدة وهي: «لقد اتجه النحاة بقولهم بالعامل النحوي إلى إيضاح قرينة لفظية واحدة فقط هي قرينة الإعراب أو العلامة الإعرابية، فجاء قولهم لتفسير اختلاف هذه العلامات بحسب المواقع في الجملة فكانت الحركات بمفردها قاصرة عن تفسير المعاني»[1].

وقارئ هذا القول يظن فعلاً أن النحاة العرب لم يتحدثوا تماماً عن القرائن الأخرى، وإنما كان جل اهتمامهم منحصراً في العلامة الإعرابية، وعلاقتها بالعامل، وما العامل في نظري إلا مكون من مكونات النظرية النحوية، لا تفسر به فقط العلاقة الإعرابية وإنما تفسر به العلاقة المعنوية

---

(١) تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها ص٢٢١.

وتؤول به إجبارية المواقع واختيارها، فالعامل إن كان أصلاً وقوياً كالفعل مثلاً فإنه يسمح بتقديم أحد معمولاته عليه، وإن كان ضعيفاً يمتنع هذا التقديم.

وسبق أن تحدثنا قائلين: إن كل باب من أبواب النحو لا يخلو من هذه القرائن مجتمعة. والجرجاني نفسه الذي اعتمد التعليق بين أقسام الكلم لم يلغ نظرية العامل في مؤلفه «دلائل الإعجاز».

ولكن الفرق بين تمام حسان والنحاة العرب القدماء هو أنه جمع هذه القرائن للاستعانة بها في فهم جملة واحدة، بينما كان النحاة يقدمونها على أنها معلومات تخص كل باب على حدة، وعلى كل باحث في علم الإعراب أن يعلمها لأن منها ما يؤدي إلى إدراك المعنى ومنها ما يؤدي إلى سلامة البناء.

٣ ـ ٦ ـ ٤ ـ ٤ ـ الترخيص في القرائن:

يتحدث تمام حسان عن ظاهرة يطلق عليها «التَّرَخُص» أو «الرخصة» حين يقول: «فإذا كان من الممكن الوصول إلى المعنى بلا لبس مع عدم توفر إحدى القرائن اللفظية الدالة على هذا المعنى، فإن العرب كانت تترخص أحياناً في هذه القرينة اللفظية الإضافية لأن أمن اللبس يتحقق بوجودها وبعدمه»[(١)].

إن لفظ «رخصة» مصطلح من مصطلحات أصول الفقه، وأصول الفقه منهجيّاً لا تختلف عن أصول النحو العربي، لا على سبيل التقليد أو الاقتباس وإنما لأنهما معاً يستمدان منهجهما من منهج عربي إسلامي عام، هو منهج تجريدي يستمد منه كل علم ما يحتاجه، يقول الزجاجي: «هذا الذي ذكرناه هو الأصل وعليه أكثر مدار كلام العرب، وقد ذكرنا أن الشيء يكون له أصل يلزمه، ونحو يطرد فيه ثم يعترض لبعضه علة تخرجه عن جمهور بابه، فلا يكون ناقصاً للباب... وذلك موجود في سائر العلوم حتى في علوم الديانات»[(٢)]. «فالعزيمة» اطراد و«الرخصة» استثناء، والعزيمة «ما شرع من

---

(١) تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها ص٢٣٣.

(٢) الزجاجي، الإيضاح في علل النحو ص٧٢.

الأحكام الكلية ابتداء. ومعنى كونها كلية أنها لا تختص ببعض المكلفين من حيث هم مكلفون دون بعض ولا بعض الأحوال دون بعض»[1]

وأما الرخصة «فما شرع لعذر شاق استثناه من أصل كلي يقتضي المنع مع الاقتصار على مواضع الحاجة فيه»[2]. فالرخصة التي يتحدث عنها تمام حسان هي ما عبر عنه النحاة ب (خارج عن القياس): القليل والنادر والشاذ.

وأما ما سماه تمام حسان بالتَّرخُص لسبب المناسبة فتحدث عنه السيوطي في «معترك الأقران»[3] وأطلق عليه المناسبة، وقدم لنا نماذج كثيرة من القرآن الكريم.

ولكن النحاة العرب الذين كانوا يريدون رد كثير من الجمل إلى أصولها، لم يكونوا يرضون بالاستسلام للظاهرة في شكلها الملاحظ، وإنما أرجعوها إلى أصولها بواسطة تقنية التأويل، وإذا لم يجدوا للتأويل وجهاً أطلقوا على النموذج المحلل «يحفظ ولا يقاس عليه» فعملهم كان عقليّاً لا سمعيّاً.
وخلاصة القول: إن تمام حسان الذي دافع بحرارة عن المنهج الوصفي لم يلتزم به، وكان مؤلفه التطبيقي بعيداً عن مؤلفه النظري (اللغة بين المعيارية والوصفية).

١ ـ فالمدونة لم يعتمد فيها مساعداً للبحث، ولم يحدد لا زمانها ولا مكانها.

٢ ـ يعتمد ظواهر الحذف والتقدير، والمنهج الوصفي لا يؤمن بالحذف لأنه يصف الجمل المحققة.

ورغم عدم التزام الباحث بطرائق المنهج الوصفي التزاماً دقيقاً، فإنه قدم عملاً جباراً للنحو العربي مما ينم عن كفاءة عالية، وتمثل كبير لنظرية النحو

---

(١) الشاطبي، الموافقات ١/ ٢٢٣

(٢) الشاطبي، الموافقات ١/ ٢٢٤.

(٣) السيوطي، معترك الأقران ٢٦/١.
يقول شمس الدين بن الصائغ: «اعلم أن المناسبة أمر مطلوب في اللغة العربية يرتكب بها أمور من مخالفة الأصول».

العربي، والاستعانة بعلوم الغرب في تقديم هذا العمل المفيد، وبعد مرور سنوات على تأليف الكتاب «اللغة العربية معناها ومبناها» يوضح منهجه في كتابه قائلاً: «ووقفت في هذا الكتاب الذي أراه جهداً متواضعاً إلى استنباط منهج النحو العربي يحمل آثار المذهب البنيوي، ولكنه لا يلتزم به التزاماً مطلقاً، فلم أعتمد في تفكيري في مادة هذا الكتاب إلا على اجتهاد خاص في ضوء تكويني الشخصي في ظل أفكار النحاة العرب وما تعلمته من الدراسات الحديثة»(١).

وختاماً: نقول: إن الوصفيين الذين حاولوا وصف اللغة العربية بمنظور جديد لم يتجاوزوا النحو العربي في كثير من معطياته القديمة، «ومشكل المعطيات جر عليهم مشكل المنهج، فاستعمالهم لمعطيات القدماء جعلهم في كثير من الأحيان سجناء مناهج القدماء»(٢).

---

(١) تمام حسان، النحو بين النظرية والتطبيق ص١٢٥.
المناهل، العدد، ٧، السنة ١٩٧٦م.

(٢) الفاسي الفهري اللسانيات واللغة العربية ١/ ٥٢.

الفصل الرابع

الاتجاه التوليدي التحويلي

٤ ـ ١ ـ تقديـم:

لقد سيطر النشاط التجريبي على الدرس اللساني منذ سنة ١٩١٦م إلى سنة ١٩٥٧م، حيث ظهر تيار جديد، ينتقد المنهج الوصفي، وقد تمثل هذا التيار الجديد منهجيّاً وعلميّاً فيما كتبه العالم الأمريكي نعام شومسكي في كتابه «البنيات التركيبية» ولقد عد هذا الكتاب منعطفاً مهما في مسار الدرس اللساني، وإذا كان المنهج الوصفي يرى أن التحليل العلمي والموضوعي للغة يتجلى في:

١ ـ ملاحظة الواقع اللغوي.

٢ ـ تصنيف المادة اللغوية.

٣ ـ استنتاج قاعدة عامة.

٤ ـ التحقق من هذه القاعدة بالتجريب.

٥ ـ صياغة القاعدة الأخيرة الشمولية.

فإن الاتجاه التوليدي التحويلي يوظف منهجاً علميّاً آخر، ويرى أن عملية جمع المادة وتصنيفها عمل ليس ذا قيمة علمية، والاهتمام المنهجي الغالب على اللسانيات الأمريكية السابقة يقوم على التعريف الدقيق للمفهومات كـ(الفونيم) و(المورفيم) والمكونات المباشرة.

والفونيمات تدرك في الألفاظ كصياغة متماسكة في مستوى الأصوات، والمورفيمات عبارة عن متوالية للفونيمات، ولكن المشكل المنهجي في النظرية

اللسانية هو تقديم المعيار العام الذي يسمح بهذا التصنيف، وكان هدف التحليل اللساني للغات الخاصة في الدراسات البنيوية هو عزل وتصنيف هذه المستويات (فونيمات هذه اللغة، ومورفيماتها ومكوناتها المباشرة).

ويبدو النحو في هذا الاتجاه عبارة عن لائحة من العناصر، واللسانيات عبارة عن علم تصنيفي[1] وبنقد شومسكي لأسس النظرية البنيوية، خصوصاً التوزيعية، المعتمدة على علم النفس السلوكي، فإنه يريد أن يرد الاعتبار لعلم النفس المعرفي، ويطرح مجدداً مشكلة العلاقة بين اللغة والفكر، ويبحث عن العلاقة التي توجد بين اللسانيات والسيكولوجيا والفلسفة[2] «فقاد ثورة فعلية نجم عنها بروز أنموذج جديد للتفكير في اللغة أفرز مجموعة من الإشكالات يجب أن يعتني بها اللغوي، وضمنها الاهتمام بالجانب الداخلي الذهني للمتكلمين، عوض الاهتمام بسلوكهم الفعلي»[3].

ويمكن أن نلخص النقد الموجه إلى الاتجاه الوصفي في النقط التالية:

١ ـ اهتم الوصفيون بالمادة اللغوية المجمعة، ولم يهتموا بالقدرة الهائلة للفرد على إنتاج مجموعة من العبارات اللغوية، التي لم يسمعها من قبل، أو بمعنى آخر اهتموا بالماضي دون اهتمامهم بالحاضر وبالمستقبل.

٢ ـ ليس لهم حل لمشكلات الجمل الملبسة.

٣ ـ لا يفسرون العلاقة القائمة بين الإسناد للفاعل والإسناد لغير الفاعل.

٤ ـ لا يفسرون العلاقة القائمة بين الجمل البسيطة والجمل المركبة.

٥ ـ لا يهتمون بوظائف مكونات الجملة[4]

---

(١) Chomsky, une conception transformationnelle de la syntaxe, p.40 Langages 12/1966.

(٢) Pierre Caussat et autres, la linguistique, p.51 Encyclopoche Larousse.

(٣) الفاسي الفهري اللسانيات واللغة العربية ١/ ٦٥.

(٤) محمود أحمد نحلة، مدخل إلى دراسة الجملة العربية ص٣٢ ـ ٣٣.
رمضان عبد التواب، المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي ص١٨٧ ـ ١٩١.

٤ ـ ٢ ـ مفهومات عامة:

٤ ـ ٢ ـ ١ ـ مفهوم العلم:

لا شك في أن نقد شومسكي للبنيوية الأمريكية التي كانت تعتمد المنهج السلوكي في البحث اللساني ينم عن تصور آخر للعلم، وللتحليل اللساني، فإذا كانت اللسانيات البنيوية تعتمد المنهج الاستقرائي فإن المدرسة التوليدية التحويلية تعتمد المنهج الاستنباطي.

وإن التحليل اللساني في منظور التيار التوليدي التحويلي يعتمد الإجراءات التالية:

١ ـ وضع فرضية لغوية.

٢ ـ تطبيق الفرضية وتجريبها على مواد لغوية معينة.

٣ ـ إعادة صياغة الفرضية إذا دعت الحاجة إلى ذلك.

٤ ـ تثبيت الفرضية في حال اطرادها.

ولكن العلم لا يعالج فقط وقائع مادية محسوسة، وإنما يجد نفسه أمام وقائع تدرك آثارها، ولا تعرف أصولها، والعلم لا يستطيع أن يفسر أو يتنبأ بالوقائع المدركة في العالم الخارجي إلا إذا استطاع أن يعرف أصول الوقائع ليصل إلى عملية تفسير وجود هذه الوقائع، وليس غيرها، ولا بد في هذا المجال من عنصر الخيال والتجريد، فالذهن البشري ـ مثلاً ـ مكون من نسق داخلي لا نعرفه إلا من خلال آثاره الخارجية، ولو كسرنا جمجمة الإنسان فالكسر لا يسعفنا على الكشف عن هذا النسق الداخلي[1] لذا وجب أن نبني

---

(١) يقول شومسكي: «لنتأمل قليلاً المشكلة المتعلقة بتحديد طبيعة العلاقات النووية الحرارية في أعماق الشمس، ولنفرض بأن تقنيات البحث الفزيائي المتوفر لعلماء الفلك لا تسمح لهم بأن يدرسوا إلا الطاقة الضوئية المنبعثة من المجموعات الشمسية، وهكذا فإن علماء الفلك سيضعون نظرية فزيائية يمكن لها أن تشرح العلاقات النووية الحرارية داخل الشمس، تلك العلاقات لا يمكن رؤيتها على الإطلاق، إن الفرضية الفزيائية هنا هي أن علماء الفلك من خلال دراساتهم للطاقة الضوئية سيحددون عناصرها الكثيفة والمتشابكة، وذلك من خلال علاقات فزيائية دقيقة قادرة على توليد الطاقة الضوئية الحرارية». =

له نسقاً تصورياً تجريدياً، وهو ما يسمى بالنموذج، والنسق الداخلي للذهن البشري هو أصل النموذج، وإذا كان أصل النموذج واحداً، فإن النموذج المتصور متعدد بتعدد العلماء، والعلم قادر على أن يختار أقواها كفاءة، وأقربها إلى أصل النموذج، بالتجريب على الوقائع المادية.

والنموذج يتكون من عنصرين اثنين[1]:

١ ـ مجموعة من الألفاظ البدائية غير محددة.

٢ ـ مجموعة من العمليات الممارسة بوساطة هذه الألفاظ التي تسمح ببناء تصور للأصلي، ويمثل للنموذج بالشكل التالي:

الأصلي O

النموذج (س، ص) 6

حيث O الأصلي المتصور

و س مجموعة من الرموز

و ص مجموعة من العمليات

وبتطبيق العمليات (ص) على الرموز (س) تنتج صورة النموذج للأصلي 6 ولاختيار النموذج الأفضل لا بد من وجود مجموعة من الشروط المضبوطة التي تتجسد في النظرية، والنظرية تتكون من عنصرين اثنين:

١ ـ مجموعة من الفرضيات التي تحول الموضوع الأصل إلى موضوع للعلم؛ لأن الموضوع الأصل مجموعة من الخصائص تتداخل، وليس هناك ظاهرة محددة سلفاً، فالعالم هو الذي يخلق موضوعه.

٢ ـ يجب أن تحتوي النظرية على مجموعة من الشروط، وهي شروط الملاءمة التي تسمح باختيار نموذج دون آخر.

وشروط الملاءمة في النظرية التوليدية التحويلية هي[2]:

= حول الأسس البيولوجية للطاقات اللغوية ترجمة بتصرف وشرح مازن الوعر، تكامل المعرفة ص١٥١، عدد، ٩ ـ ١٩٨٤م، ط. الأولى، ١٩٨٥م.

(١) Alaine Berrendonner, Cours critique de grammaire générative, p.6.

(٢) Chomsky:Structures syntaxiques, P.58.

١ ـ الكفاية.

٢ ـ عدم التناقض.

٣ ـ التعميم.

٤ ـ ٢ ـ ٢ ـ مفهوم اللغة:

اللغة مجموعة من الجمل متناهية أو غير متناهية، لكل منها بعد طولي محدود مكون من مجموعة من العناصر المتناهية. واللغات الطبيعية تحتوي على مجموعة متناهية من الفونيمات، أو الحروف، وكل جملة عبارة عن توال متناه لهذه الفونيمات[١].

وهذا التعريف الذي يقدمه تشومسكي للغة ليس فقط تعريفاً صوريّاً، وإنما هو تعريف عام يصلح للغات الطبيعية، والاصطناعية على السواء[٢] والطفل الذي يستضمر مجموعة من قواعد لغته لا يستعملها بشكل تام داخل وسط مجتمعي معين، لهذا يجب في نظر تشومسكي التفريق بين مستويين في الظاهرة اللغوية، القدرة والإنجاز.

١ ـ القدرة:

وهي المعرفة التي يمتلكها المتكلم المستمع عن لغته[٣]، وهي أيضاً الملكة التي يمتلكها المتكلم المستمع المثالي للربط بين المستويين الصوتي والمعنوي في تطابق تام مع قواعد لغته[٤]

وكل شخص يمتلك لغة ما فإنه يستضمر نسقاً من القواعد التي تحدد الصورة الصوتية للجملة ومحتواها الدلالي الضمني، يقال عن هذا الشخص إنه نمَّى ما يمكن تسميته بقدرة لغوية خاصة[٥].

---

(١) . Ibid, p.15

(٢) Nicolas ruwet, Introduction à la grammaire generative,p.46

(٣) Chomsky, Aspects de la théorie syntaxique, p.14.

(٤) Chomsky, La linguistique cartésienne, p.13.

(٥) Ibid, p.125.

٢ ـ الإنجاز:

وهذه القدرة اللغوية لا يمكن أن تظل في مجال تجريدي، بل يجب أن تنفذ في الواقع، ويجب أن تجسد حتى يحدث التواصل، ويعد الإنجاز المظهر الثاني من الظاهرة اللغوية، الذي يحقق هذا النظام التجريدي من القواعد التي يمتلكها المتكلم المستمع المثال، فهو الاستعمال الفعلي للغة في مقامات محددة(١).

٤ ـ ٢ ـ ٣ ـ مفهوم النحو كنظرية:

إن هدف التحليل اللساني ـ في نظر شومسكي ـ هو عزل المتواليات النحوية عن المتواليات غير النحوية في لغة ما.

و«نحو» لغة ما هو آلة لا تولد إلا المتواليات النحوية(٢)، فكيف نروز هذه المتواليات لمعرفة نحويتها أو عدم نحويتها؟ يمكن معرفة نحوية المتوالية إذا قبلها الحدس اللغوي للمتكلم، وهو عبارة عن القدرة اللغوية الضمنية.

والنحو وصف للقدرة الضمنية للمتكلم المستمع المثالي الذي يعرف لغته جيداً(٣).

فهو إذن نموذج للقدرة؛ أي: يمكنه تمثيل النحو الضمني الذي تمتلكه الجماعة المتكلمة(٤) وهذه القدرة مشتركة بين المرسل والمرسل إليه(٥)، وللنحو وظائف تتجلى في:

١ ـ توليد الجمل النحوية بوساطة مجموعة من القواعد بشكل آلي، ومفهوم التوليد مفهوم رياضي(٦).

---

(١) Chomsky, Aspects de la théorie syntaxique, p.13.

(٢) Chomsky, Structures syntaxique, p.15.

(٣) Chomsky, Aspects, p.14.

(٤) Christian Nique, Initiation méthodique à la grammaire generative,p.21.
Nicolas Ruwet, Introduction à la grammaire, p.32.

(٥) Ruwet, Introduction, p.33.

(٦) نقول إن «٢» تولد مجموعة من الأعداء: ٢، ٤، ٨، ١٦، ٣٢... هذه الأعداد غير متناهية ويمكن =

٢ ـ وصف بنيوي للجمل النحوية[١].

وهذه بعض مظاهر الوصف البنيوي الذي يمكن للنحو أن يقدمها.

أ ـ يبين النحو أن الجمل طويلة كانت أم قصيرة تنتمي إلى بنية واحدة، وذلك لا يتأتى إلا بتعريف دقيق للوظائف النحوية والعلاقات النحوية والمقولات النحوية.

ب ـ يبين النحو أنه رغم تشابه الجمل في مظهرها الخارجي فإنها تؤول بشكل متباين.

ج ـ يكشف النحو عن اللبس التركيبي؛ أي: أن للجملة الواحدة تأويلين مختلفين.

د ـ يوضح النحو العلاقة الموجودة بين عناصر الجملة.

هـ ـ يبين النحو نمط الجمل (خبرية، إنشائية...)[٢].

٤ ـ ٢ ـ ٤ ـ صورنة النحو:

إن النحو الصوري[٣] عبارة عن رباعي منظم (م. غ، م.م، ج. ق).

حيث:

م. غ: عبارة عن مجموعة من المفردات غير المتناهية.

م. م: عبارة عن مجموعة من المفردات المتناهية.

ج: عبارة عن سلاسل يتحد فيها العنصران الأولان (م غ U م م)*

ق: مجموعة من القواعد.

وإذا أردنا أن نطبق هذا الرباعي على نحو شومسكي فسيظهر كما يلي:

= أن تنظم وفق قوى $٢^{١}$، $٢^{٢}$، $٢^{٣}$، $٢^{٤}$، $٢^{ن}$ وكل عدد مولد يجب أن يوافق، $٢^{ن}$ حيث «ن» عدد متحول، فالعدد «٩» مثلاً لا ينتمي إلى هذه السلسلة لأنه يوجد بين $٢^{٣}$، $٢^{٤}$؛ أي: بين ٨ و١٦.

(١) Chomsky, la notion de régle de grammaire,p.81. langages,12/1966.

(٢) Ruwet, Introduction, p.56.

(٣) Maurice Gross; Notions sur les grammaires formelles,p.79

Alain Berrendonner,Cours critique de grammaire générative, p.38 Thomas G. Pavel Modèles génératif en linguistique et sémiotique p. 7.8.

م. غ: م س، م ف، س، ف.

م. م: المورفيمات المنتمية إلى لغة ما.

ج: جملة.

ق:

I ج ← م س + م ف

II م س ← أداة + س

III م ف ← ف + م س

IV أداة ← ال

V س ← رجل، كرة.

VI ف ← ضرب، أكل

٤ ـ ٢ ـ ٥ ـ مكونات النحو:

إن النحو التوليدي ـ كما تصوره شومسكي في بداية سيرورته ـ نسق من القواعد يولد بشكل غير متناه مجموعة من البنيات، ويتكون النسق من ثلاثة مكونات:

١ ـ المكون التركيبي، وهو المولد الوحيد في هذا النسق، وهو الذي يقدم مجموعة من المعلومات الضرورية لتأويل وحيد لجملة ما، حيث الجملة متوالية من الصيغ لا متوالية من الأصوات[(١)].

٢ ـ المكون الفونولوجي وهو الذي يحدد الصورة الصوتية للجملة التي ولدها المكون التركيبي.

٣ ـ المكون الدلالي: وهو الذي يؤول الجملة المولدة تأويلاً دلالياً[(٢)].

فالمكونات الثاني والثالث ليس لهما إلا وظيفة التأويل، بينما المكون الأول هو المركزي، حيث يقدم مجموعة من المعلومات حول الصيغ.

---

(١) Chomsky, Aspects.31.

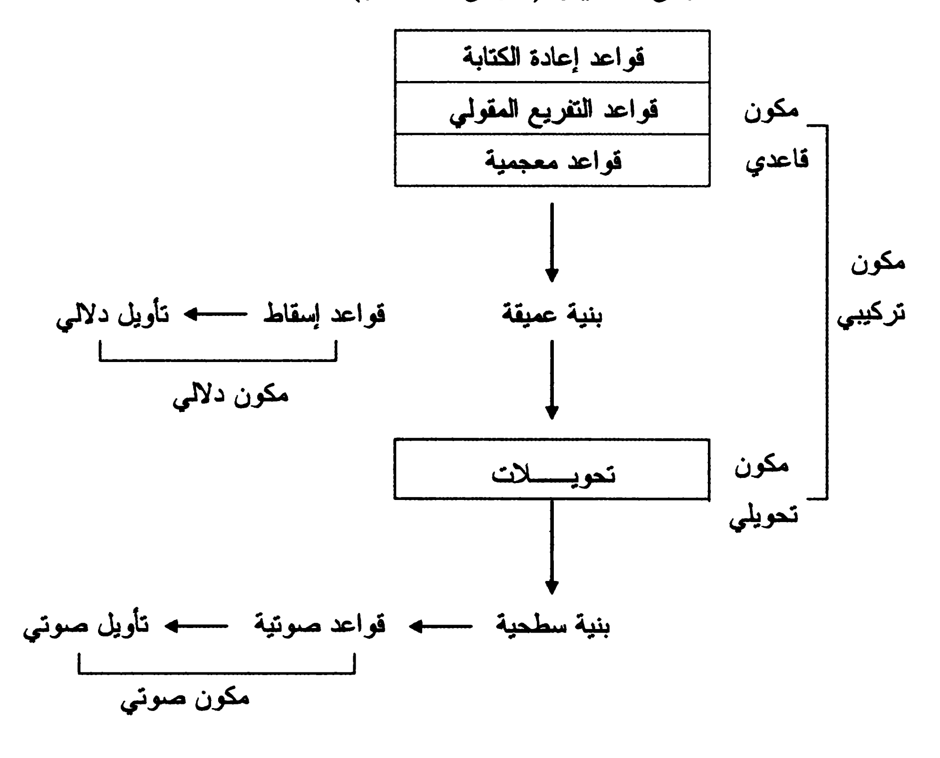
(٢) Ibid., p.31.

خصائصها اللازمة، وتعالقها داخل عبارة ما، وهذه المعلومات هي التي يؤولها المكونان الآخران[1] وقد تطورت آراء شومسكي تاريخيّاً عبر نماذج: النموذج المركبي، والنموذج المعيار، والنموذج المعيار الموسع، ونموذج الربط العاملي، وسأقف فقط عند نموذجي: المعيار، والربط العاملي لسببيين اثنين:

١ ـ يعد النموذج المعيار هو النموذج الذي انصبت عليه الانتقادات، ووقع فيه التغيير.

٢ ـ أما نموذج الربط العاملي فيعد المرجع المعتمد في مؤلفات الفاسي الفهري التي اخترناها لنتقرى فيها نقده للنحو العربي وإعطاء بديل في تفسيره للظاهرة اللغوية.

٤ ـ ٢ ـ ٥ ـ ١ ـ النموذج المعيار (نموذج المظاهر):



(١) Ibid., p.31.

يتكون نموذج المعيار من ثلاثة مكونات:

أولاً: المكون التركيبي:

ويتكون هذا المكون نفسه من جزئين:

أ ـ مكون قاعدي وهو عبارة عن:

أ: مجموعة من القواعد يطلق عليها قواعد إعادة الكتابة:

ج ← م س + م ف

م س ← أ + س

م ف ← ف + م س

حيث ج = جملة، وم س = مركب اسمي، وم ف = مركب فعلي و أ = أداة، و س = اسم و(←) تعاد كتابته.

ب ـ قواعد تفريع:

ويقصد بقواعد التفريع، أن لكل وحدة معجمية سمات فرعية خاصة بها تميزها عن وحدة معجمية أخرى لا تشترك معها في السمات جميعها، فالوحدة المعجمية مثل (س) لها سمة (ك) وسمة (ل) وليس لها سمة (ن)، يمكن أن نمثل لها بـ:

(س[+ك، + ل، − ن]

فـ (محمد) له السمات[+س]، [− نكرة] و[+ إنسان]. . .

(الرباط) لها سمات [+ س]، [− نكرة] و[− إنسان]. . .

(كتاب) له سمات [+ س]، [+ نكرة] و[− إنسان]. . .

ويمثل لها بـ:

(محمد)، [+س، − نكرة، + إنسان]

(الرباط)، [+س، − نكرة، − إنسان]

(كتاب)، [+ س، − نكرة، − إنسان]

وهذه القواعد التفريعية غير سياقية؛ أي: أنها لازمة للاسم.

فالجملة: «شرب الرجلُ الماءَ» نحوية والجملة: شرب الماءُ الرجلَ» غير

نحوية لأن فعل «شرب» ينتقي [+ فاعل حي]، [مفعول سائل] ونرى هذه القاعدة خرقت في الجملة الثانية، ويمكن أن نمثل للفعل شرب بـ:

شرب: + ف، [+فاعل حي]، [+ مفعول سائل] ويمكن أن نجد بنيتين متشابهتين مثل:

ضرب الرجلُ محمداً

ضرب الرجلُ المثلَ

ولكن بتغيير المواقع (الوظائف النحوية) يظهر لنا أن الجملتين غير متشابهتين:

ضرب محمدٌ الرجلَ

ضرب المثلُ الرجلَ

وهذا يعني أن فعل: «ضرب» صنفان

١ ـ ضرب، + ف [فاعل حي]، [+ مفعول (+ حي + مجسم)]

٢ ـ ضرب، + ف[+ فاعل حي]، [+ مفعول (− حي − مجسم+مجرد)]

ومن قواعد تفريع الفعل ما يطلق عليه بالقواعد التفريعية الصارمة؛ أي: أن الفعل إما أن يتطلب اسماً واحداً (س) أو يتطلب اسمين اثنين (س، س)، أو ما يطلق عليه، الفعل اللازم والفعل المتعدى، فإن كان الفعل لازماً يمثل له بـ:

ف + [+س −] ∅ + [−] الخط الأفقي؛ يعني: المكان الذي يحتله الفعل.

و ∅ مقولة فارغة.

وعليه فالقواعد التفريعية للفعل.

ضرب ١ + ف، [+ س −] + [− س]، [+ حي]،

[− + حي و+ مجسم]

ضرب ٢ + ف [+ س −] + [− س]، [+ حي]،

[− حي و− مجسم]

ج ـ المعجم:

ليس المعجم لائحة من الوحدات المعجمية وإنما هو مجموعة من السمات الصوتية والتركيبية والدلالية، وقاعدة الملء المعجمي، هي قاعدة تحويلية يتم بمقتضاها تحويل هذه السمات إلى وحدات معجمية[١].

وبالملء المعجمي تتحدد البنية العميقة[٢] للجملة، وهي التي تحدد المحتوى الدلالي

ثانياً: المكون التحويلي:

وهو عبارة عن مجموعة من القواعد التي تحول البنية العميقة إلى البنية السطحية، دون أن تغير المحتوى الدلالي، ومن هذه القواعد قاعدة الإضافة وقاعدة النقل، وقاعدة الحذف، وقاعدة التعويض.

ثالثاً: المكون الدلالي:

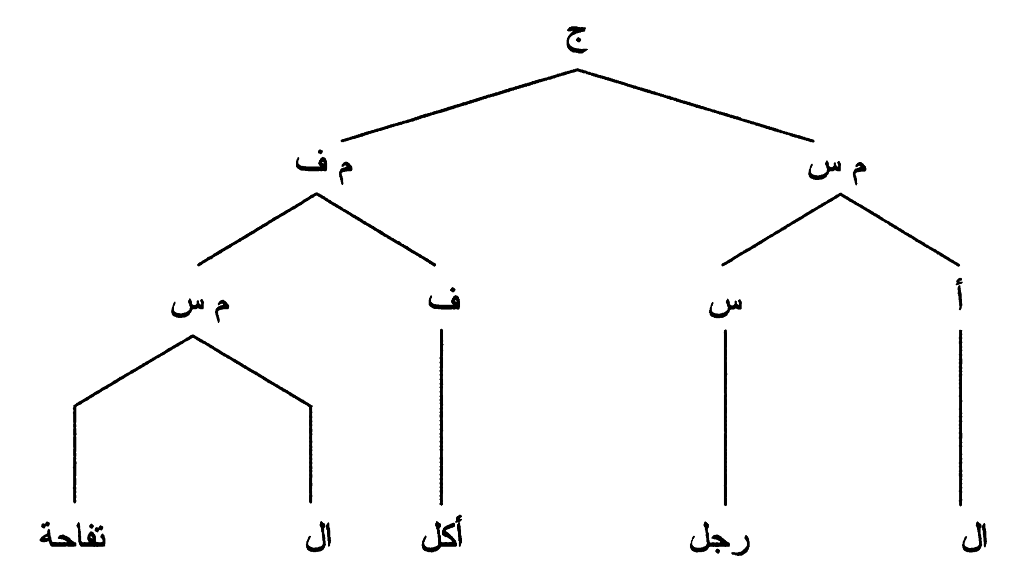
وهو يشبه العمل الذي يقوم به السامع عند تأويله للجملة دلالياً، إذ بعد إدخال الوحدات المعجمية في أماكنها (المواقع الدنيا للسامة المركبية)، يبدأ التأويل من الأسفل إلى الأعلى بملغمة (ادماج)، معاني الوحدات داخل المركبات إلى الوصول إلى معنى الجملة.

فالجملة: «الرجل أكل التفاحة» يمثل له بالسامة المركبية التالية:

---

(١) انظر طريقة التحويل في: Ruwet, Introduction, p.316.

(٢) لمعرفة جذور مفهوم البنية العميقة والبنية السطحية، ينظر ما كتبه تشومسكي في كتابه. La Linguistique cartésienne, p.60



وتؤول هذه الجملة انطلاقاً من السامة المركبية على الشكل التالي[1]:

١ ـ إدماج التعريف والسمات الدلالية للرجل.

٢ ـ إدماج التعريف والسمات الدلالية للتفاحة.

٣ ـ إدماج معنى الفعل ومعنى المركب الاسمي (المفعول).

٤ ـ إدماج المركب الاسمي الفاعل، والمركب الفعلي.

رابعاً: المكون الصوتي:

وهو مجموعة من القواعد الصوتية التي تجعل من البنية السطحية بنية محققة، بضم وتأليف السمات الصوتية لكل الفونيمات المكونة للصيغ الصرفية، وضم الصيغ بعضها إلى بعض صوتياً. وبتطبيق كل القواعد السابقة تحقق الجملة صوتياً ودلالياً بواسطة المكون التركيبي.

٤ ـ ٢ ـ ٥ ـ ٢ ـ نموذج الربط العاملي:

يمكن التمييز بين وجهتي نظر في الدراسة النحوية، وجهة تفضل أنساق القواعد، والأخرى تفضل أنساق المبادئ.

---

(١) Nicolas ruwet, Introduction, p. 249

أولاً: أنساق القواعد تتكون من ثلاثة أجزاء:

أ ـ المعجم.

ب ـ التركيب:

I ـ المكون القاعدي.

II ـ المكون التحويلي.

ح ـ المكونان التأويليان:

I ـ مكون الصورة الفونولوجية.

II ـ مكون الصورة المنطقية.

أ ـ المعجم يقدم مجموعة من الخصائص اللازمة للوحدات المعجمية التي يطلق عليها الوسم المحوري للوحدات المعجمية التي تكون رأس المركب، فالأفعال مثلاً تسند أدواراً محورية للمقولات التي تتطلبها كالفاعل والمفعول... والفضلة القضوية، فالمعجم يبين لنا أن الفعل يتطلب (م س وَ ج) أو (م س، م س).

فمدخل كلمة مثل «وضع» تتطلب فاعلاً هو المنفذ، وفضلتين (المحور والمكان) وضع < منفذ، محور، مكان >[1]

مثال: «وضع الرجل الكتاب على الطاولة».

ومدخل «أمر» يتطلب فاعلاً هو المنفذ (المصدر) وهدفاً، وفضلة قضوية.

أمر < منفذ (مصدر). هدف، فضله قضوية >

مثال: أمرته بأن يذهب إلى حال سبيله.

ويبين المعجم كذلك الخصائص الصوتية والدلالية المستقلة عن القواعد الخاصة.

---

(١) هذا التمثيل من اقتراح ستويل (١٩٨١) وهناك اقتراحان آخران:

١ ـ وضع: منفذ [محور، مكان] Levin et Rappaport (1986).

٢ ـ وضع س، ص، مكان؛ [ح، ع] Zubizarreta.

MALKA Rappaport et autres, Niveaux de representation lexical lexique et syntaxe en grammaire générative p.14,15.

ب ـ التركيب:

I ـ وتُولِّد قواعد المكون القاعدي (ع ـ بنية) التي تعد تمثيلاً للعلاقة بين الوظائف النحوية والأدوار المحورية، والموقع الذي تسند إليه وظائف نحوية يطلق عليه «موقع محوري»[(١)] وكل هذه المواقع المحورية التي تستقبل أدواراً محورية مملوءة معجميّاً في ع ـ بنية، ويعد العنصر (ضم) منها رغم عدم تحققه معجميّاً.

II ـ وقواعد المكون التحويلي تُسْنِدُ إلى كل ع ـ بنية، س ـ بنية، حيث الوظائف النحوية تحدد فيها شجريّاً، ويمكن أن يظهر في س ـ بنية عنصر ذو دور محوري في موقع غير محوري.

فـ«زيد» في «زيد أقْنِعَ بِالذَّهَابِ» يوجد في موقع غير محوري؛ لأنه منقول من مكان محوري يوجد فيه أثره، ولا يمكن أن يأخذ دورين محوريين في آن واحد، دور في المكان «المصدر» ودور في المكان «الهدف» وفق مبدأ المقياس المحوري، الذي ينص على أن كل موضوع يحمل دوراً محوريّاً واحداً، وكل دور محوري يسند إلى موضوع واحد فقط[(٢)].

[زيد] أقنِع ث بالذهاب (ضم)

فـ(س ـ بنية) تتكون انطلاقاً من (ع ـ بنية) بتطبيق قاعدة (النقل) حيث مقولة كبرى، فـ«زيد» نُقِلَ من مكان المفعول، وهو مكان محوري، إلى مكان فاعل الجملة الأم وهو موقع غير محوري.

أما [ضم] فهو عنصر، يحمل دوراً محوريّاً مستقلّاً، مربوط بمفعول الفعل «أقنع» وفق نظرية المراقبة فـ«زيد أقنع بالذهاب» مكونة من سلسلتين.

١ ـ زيد وأثره (ث).

٢ ـ ضم.

---

(١) لقد بين شومسكي هذه المواقع في أمثلة وضعها بين معقوفين، انظر:
Chomsky. Théorie du Gouvernement et du liage, p.72.

(٢) Ibid.,p.72.

ولكل من السلسلتين دور محوري.

و(س ـ بنية) في هذا النموذج مستوى من التمثيل أكثر تجريداً من ع ـ بنية لأنه يحتوي على عناصر ممثل لها في (ع ـ بنية) وغائبة في مستوى (س ـ بنية) وبتطبيق القواعد الفونولوجية على (ص ـ بنية) نحصل على الصورة الفونولوجية، وبتطبيق مكون الصورة المنطقية على ص ـ بنية نحصل على الصورة المنطقية

ج ـ المكونات التأويليان:

I ـ مكون الصورة الفونولوجية:

هو عبارة عن مجموعة من القواعد، من بينها قواعد النقل، وإعادة الترتيب أو ما أطلق عليه بالقواعد الأسلوبية.

II ـ مكون الصورة المنطقية

تنحصر الصورة المنطقية في مفهوم أساسي هو الدور المحوري، إذ كل دور محوري محصور في مركب اسمي أو فضلة قضوية لرأس المركب، والأدوار المحورية لا تسند إلى العبارات المسكوكة[1] ولا يسند دوري محوري إلا إلى موضوع واحد والموضوعات تنقم إلى:

١ ـ العوائد المحققة صوتيّاً.

٢ ـ الضمائر.

٣ ـ العبارات المحلية.

٤ ـ القضايا.

والخطاطة التالية توضح هيكل النموذج:

القاعدة

ع ـ بنية

انقل

(١) Chomsky. Théorie du Gouvernement et du liage, p.180.

س ـ بنية

حذف قواعد اشتقاق الصورة المنطقية

قواعد أسلوبية

قواعد صوتية

صورة منطقية

(بنية سطحية)

ثانياً: أنساق المبادئ التي توزع على الأنساق الفرعية التالية:

أ ـ نظرية سَ.

ب ـ النظرية المحورية.

ح ـ نظرية الإعراب.

د ـ نظرية الربط.

هـ ـ نظرية العجر الفاصلة.

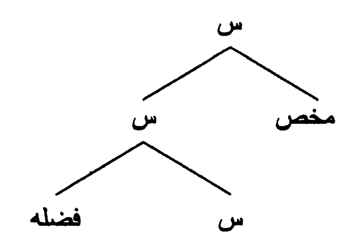
و ـ نظرية المراقبة.

ك ـ نظرية العمل.

وهذه الأنساق الفرعية المختلفة، يرتبط النسق الواحد منها بالأخر، فنظرية الربط ونظرية الإعراب يُشَكِّلَان في نظرية العمل، ونظرية الإعراب والنظرية المحورية مرتبطتان كذلك؛ لأن الإعراب يسند وفق دور محوري ونظرية العجر الفاصلة التي تطبق على (انقل) تدخل في علاقة السابق بالأثر...

أ ـ نظرية سَ:

تشير هذه النظرية إلى أن للمركب الفعلي والمركب الوصفي والمركب الاسمي والمركب الحرفي بنية واحدة، فكل مركب يتكون من رأس ومخصص وفضلة، فالمركب الفعلي رأسه (ف = فعل)، والمركب الاسمي رأسه (س = اسم)، والمركب الوصفي رأسه (ص = صفة)، والمركب الحرفي رأسه (ح = حرف) ويمثل لها بالشكل التالي:



حيث (س) مقولة معجمية متغيرة: ف، س، ص، ح.

ب ـ النظرية المحورية:

من أهداف هذه النظرية تصنيف العبارات اللغوية تبعاً لـ [+موضوع]/[ـ موضوع] ومن مبادئها «المقياس المحوري» المشار إليه آنفاً.

ج ـ نظرية الإعراب:

تعالج نظرية الإعراب إسناد حالة إعرابية مجردة إلى كل العناصر التي تشغل مواقع، مثل: الفضلات المباشرة أو الحرفية أو فواعل الجمل ذات الأزمنة المحددة، ومن مبادئها «المصفاة الإعرابية» التي تنص على أن كل مركب اسمي ذي محتوى صوتي يستقبل علامة إعرابية:

د ـ نظرية الربط:

وتهم العلاقة التي تربط بين العوائد والضمائر وبين سوابقها

هـ ـ نظرية العجر الفاصلة:

وهي تهم قواعد المحلات المنقول منها العنصر والمنقول إليها، فلا ينقل العنصر من محل إلى آخر اعتباطياً وإنما هناك قيود على النقل، ومن بين القيود قيد التحتية.

و ـ نظرية المراقبة:

وتهتم باختيار سابق (ضم).

ك ـ نظرية العمل:

ومن مبادئها مبدأ المقولات الفارغة التي تنص على أن كل أثر يجب أن يكون مربوطاً عاملياً، ويقوم مفهوم الربط بدور مركزي في توحيد الأنساق فالأدوار المحورية والعلامات الإعرابية تسند بواسطة العمل.

فواصف ظاهرة لغوية ما لا يحتاج فقط إلى نسق دون آخر، وإنما يستعين بكل هذه الأنساق متداخلة متكاملة. وقد أطلق على هذه الأنساق مصطلح (القوالب).

هذه نظرة سريعة عن بعض مفاهيم «نموذج الربط العاملي» التي وظفها الفاسي الفهري أثناء نقده للنحو العربي، وتقديم بديل لأوصاف النحاة العرب القدماء، ولم يكن غرضنا الإحاطة بها، وإنما كان هدفنا تقديم مفاتيح يجد لها القارئ شروحاً مفصلة في مظانها[١].

تلكم كانت بعض أسس النحو التوليدي التحويلي الذي تبنى مساراً لسانياً يختلف عن المنهج التصنيفي، سلاحه في ذلك منهج رياضي صارم، فكيف تعامل معه اللسانيون العرب؟

٤ ـ ٣ ـ امتداد اللسانيات التوليدية التحويلية إلى العالم العربي:

٤ ـ ٣ ـ ١ ـ تقديم:

إن اللسانيين العرب الذين انبهروا بالبنيوية أثناء دراستهم في الجامعات الغربية في الأربعينيات والخمسينيات في القرن العشرين باتوا من الرعيل الذي يجب أن يُتجاوز بتجاوز اللسانيات الوصفية نفسها، إذ ظهر جيل آخر من اللسانيين العرب الجدد الذين درسوا هم أيضاً في الجامعات الغربية، يتبنى اتجاهاً لسانيّاً توليديّاً تحويليّاً أسس على أنقاض الاتجاه الوصفي. فطفق لسانيو الاتجاه الجديد يوجهون النقد للسانيات الوصفية التي ظهرت في العالم العربي تبعاً لانتقاد التوليديين التحويليين في الغرب للاتجاهات الوصفية، لذا ظهرت ثلة من الباحثين اللسانيين تسعى إلى تطبيق هذا الاتجاه على اللغة العربية. ومن بينهم ـ على سبيل الذكر لا الحصر ـ الفاسي الفهري في المغرب[٢] وميشال زكريا في لبنان[٣] ومازن الوعر في سوريا[٤]، وموضوعنا

---

(١) ستتعرف على مؤلفاته ومقالاته من خلال التحليل.

(٢) ميشال زكرياء. الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية (النظرية الألسنية).
الألسنة التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية (الجملة البسيطة).

(٣) مازن الوعر: نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية.

(٤) Chomsky. Théorie du Gouvernement et du liage, p.180.

في هذا البحث هو وضع النحو العربي في مؤلفات هذا الاتجاه الجديد، كيف تعومل معه؟ هل أعيد توظيفه؟ هل لفظ أنفاسه نهائيّاً ولم يعد له وجود في هذه المؤلفات أو انتقد جانب منه وأخذ بجانب آخر؟ هذه الأسئلة هي ما سنحاول الإجابة عنها متخذين مؤلفات الفاسي الفهري نموذجاً للتحليل والمقارنة.

٤ ـ ٣ ـ ٢ ـ الفاسي الفهري:

٤ ـ ٣ ـ ٢ ـ ١ ـ تصوره للبحث اللساني العربي:

إذا كان «نقولا روفي» رائداً في تقديم كتاب يبسط نظرية النحو التوليدي للفرنسيين، في وقت كانت هذه النظرية مألوفة فقط في بعض الأوساط العلمية الرياضية والنفسية، وكانت شبه مجهولة عند اللسانين الفرنسيين(١)، فإن الفاسي الفهري رائد في نقل النظرية نفسها إلى المغرب في وقت كانت فيه بعض الدراسات الوصفية هي المسيطرة على الدرس اللساني(٢).

وهو ـ وإن لم يشذ عن لساني الغرب في تعريف(٣) اللسانيات بمفهومها العام ـ يرى أن «المعطيات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لها قيمتها في تحديد الصيغة أو الصورة التي يكون عليها البحث محليّاً»(٤) فالبحث العلمي ليس محايداً، ولكنه خاضع لعوامل تؤثر فيه، منها ما هو اجتماعي، ومنها ما هو اقتصادي، ومنها ما هو سياسي.

---

(١) Nicolas Ruwet, Introduction à la grammaire générative, p.9.

(٢) الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربي ١/٦٢.
ملاحظات حول الكتابة اللسانية ص٢٢. مجلة تكامل المعرفة.
وإنصافاً لهذا الرجل تاريخياً نقول: إن هذا الباحث اللساني قد كرس حياته العلمية لخدمة اللسانيات العربية من خلال الاتجاه التوليدي التحويلي، داخل المغرب وخارجه، بمحاضراته في الكلية، وبمقالاته المكتوبة باللغة العربية، والفرنسية والإنجليزية، وبتأسيس جمعية البحث اللساني، هدفها تطبيق هذا الاتجاه على اللغة العربية، وبإشرافه على رسائل جامعية عليا تسير في الاتجاه نفسه.

(٣) دراسة اللغة لذاتها ومن أجل ذاتها دراسة علمية صارمة.

(٤) الفاسي الفهري، عن نظرية لتطور الفكر اللغوي، مجلة المهد ص١٧٧، العدد ٣ ـ ٤، السنة الأولى، عمان، الأردن.

ولعل هذه العوامل هي التي دفعته إلى أن يقسم البحث اللساني العربي إلى قسمين.

١ ـ لسانيات العربية.

٢ ـ اللسانيات العربية.

الأول: يهدف إلى وصف اللغة العربية في نسقها القديم أو الحديث أو الوسيط، كما يؤرخ للفكر المتصل بهذه اللغة، والثاني عبارة عن «تصور عربي للظاهرة اللغوية»[١].

ويبدو لي أن النصف الأول متعلق بموضوع البحث والتحليل (اللغة العربية).

والصنف الثاني: متعلق بالباحث (العربي) الذي يساهم في تطوير النظرية اللسانية العامة من خلال ما يتوصل إليه من نتائج أثناء تحليله لظاهرة لغوية في اللغة العربية أو غيرها، «ومهما يكن فإن هناك علاقة بين لسانيات العربية واللسانيات العربية من جهة، وبين هذه وتلك واللسانيات العامة من جهة ثانية وهي علاقة تكمن أساساً في تصور الظاهرة اللغوية عموماً، والظاهرة اللغوية العربية خاصة»[٢].

واللغة العربية ـ في نظره ـ لغة طبيعية تنتمي إلى اللغات البشرية، فهي كباقي اللغات مثل الفرنسية والإنجليزية والألمانية، وتنضبط إلى مجموعة من القواعد الصوتية والصرفية والتركيبية كسائر اللغات، وتنعت بـ«لغة عربية» لأن لها خصائص عربية، وليس معنى ذلك أنها «تنفرد بخصائص لوحدها، وأن هذه الخصائص لا توجد في أي لغة من اللغات»[٣].

---

(١) الفاسي الفهري، عن نظرية لتطور الفكر اللغوي ص١٧٧، المهد.
وفي موضع آخر يقسم البحث في اللسانيات العربية إلى أقسام ثلاثة: قسم وصفي (لسانيات الظواهر)، وقسم تاريخي (تاريخ اللغة العربية أو تاريخ الفكر اللغوي العربي)، وقسم إبستيمي يدخل فيه إمكان نقل وترجمة بعض المفاهيم من التراث إلى النماذج الحديثة.
اللسانيات واللغة العربي ١/١٥١.

(٢) الفاسي الفهري، عن نظرية لتطور الفكر اللغوي ص١٧٧، المهد ص٣ ـ ٤.

(٣) الفاسي الفهري، عن نظرية لتطور الفكر اللغوي ص١٧٧، المهد ص٣ ـ ٤.

ولقد سار البحث اللساني العربي الحديث في اتجاهين:

١ ـ اتجاه يهدف إلى بناء أنحاء للغة العربية أطلق عليه «لسانيات الظواهر».

٢ ـ اتجاه يهتم بدراسة التراث النحوي/اللغوي/البلاغي وهو صنفان:

أ ـ صنف يهدف إلى شرح المادة الموجودة في التراث وتنظيمها.

ب ـ صنف آخر يهدف إلى عصرنة هذا التراث[١].

٣ ـ ٣ ـ ٢ ـ ٢ ـ نقده للسانيات التجريبية العربية:

لقد انتقد اللسانيون الوصفيون العرب النحو العربي القديم؛ لأنه نحو معياري، بعيد أن يكون علماً معتمداً الوصف والتحليل دون التقدير والتعليل، والنقد الموجه إلى النحو العربي «المعياري» لم يكن نقداً نابعاً من الداخل، وإنما استمد رؤيته النقدية من نقد البنيوية في الغرب للنحو المعياري التقليدي. ويظهر النحو التوليدي التحويلي في الغرب لينتقد الاتجاه الوصفي الذي ساد فترة من الزمن، ويعده تحليلاً تصنيفيّاً، والعمل التصنيفي مارسه الإنسان المتوحش قبل قرون من الزمن كما يقول ليفي ستروس[٢]

انتقل النقد الموجه إلى اللسانيات الوصفية إلى العالم العربي، ليظهر على شكل جدل وحوار علميين في ندوات علمية[٣] أو مناقشات في مؤلفات، فالنحو التوليدي في نظر أحد ممثلي الاتجاه الوصفي عند العرب منهج لما

= هذا موجز لما أورده الفاسي من تشابه للغة العربية واللغات الأخرى.
صرفياً: نظام العربية صرفياً يختلط فيه الجذر والصيغة مثل بعض اللغات الأفريقية واللغات السامية
تركيباً: رتبة (ف، فا، مفع) موجودة في الإيرلندية والغالية والعبرية القديمة.
ظاهرة الإعراب: توجد في العربية كما توجد في الروسية والألمانية واللاتينية القديمة.

(١) الفاسي الفهري، ملاحظات حول الكتابة اللسانية ص٢٠ تكامل المعرفة.
اللسانيات واللغة العربية ١/٥٩.

(٢) Nicolas Ruwet, Introduction à la grammaire générative, p.11

(٣) ندوات علمية في المغرب: على سبيل المثال:
لسانيات وسميائيات، ١٦ ـ ١٨، أبريل ١٩٧٦م، بالرباط.
البحث اللساني والسيميائي، ٧ ـ ٨ ـ ٩ ماي ١٩٨١م بالرباط.

يستقر له الأمر حتى الآن[1] «فهو مغامرة ما تزال في إطار التجربة، والخلاف بينه وبين الآخرين من أنصار المناهج التحويلية يشكل هوة أوسع في بعض صورها من الفرق بين المنهجين التحويلي والوصفي»[2].

ويرى أنصار النحو التوليدي التحويلي أنه ليس مغامرة، وإنما هو اتجاه جديد في العلم، ومنهج يمكن أن يرمم به النحو العربي القديم[3].

والخلاف بين الاتجاهين هو خلاف في مفهوم «العلم» فالعلم في نظر أنصار الاتجاه الأول هو التساؤل بـ«كيف» وليس التساؤل بـ«لم» لما في «لم» من الحدس والتخمين. والعلم في نظر أنصار الثاني قائم على تفسير الظاهرة دون الوقوف عند الوصف، يقول الفاسي الفهري: «ولا يدلنا تمام حسام على مرجع في الموضوع نسترشد به؛ لأنه شيء «معروف» كما يقول، وطبعاً نحن لا نعرف هذا، بل نعرف عكسه، ونعرف أن النظرية العلمية يجب أن ترقى إلى مستوى تفسيري، ولا تكتفي بالملاحظة الخارجية في جميع الأحوال، بل تبحث في الكيف وفيما وراء الكيف، فأين هذا العلم «المعروف»؟»[4].

والوصفيون العرب يرون أن النحاة العرب ليسوا علميين عندما يردون الظواهر الصرفية أو التركيبية إلى أصولها؛ لأن الواقع التجريبي لا يؤيد إجراءاتهم، فـ«قام» أصلها «قام» لا «قَوَمَ» كما يدعي النحاة العرب، وإن وصف اللساني للظاهرة يجب أن يقارن بالكيماوي الذي يحلل المادة إلى عناصرها الأولى دون البحث عن التعليل[5] ينتقد الفاسي الفهري هذا الاتجاه قائلاً:

---

(1) ١٩٧٦م.

(2) تمام حسان، النحو العربي ومناهج التحليل ص٦٨.
اللسانيات سميائيات ١٦ ـ ١٨ أبريل ١٩٧٦م.

(3) الفاسي الفهري، لسانيات وسميائيات ص٦٩.

(4) الفاسي الفهري، ملاحظات حول الكتابة اللسانية ص١٩
تكامل المعرفة، اللسانيات واللغة العربية ١/ ٥٨.

(5) أنيس فريحة، نظريات في اللغة ص١١٤.

«فما أكثر الكيماويين الذين يعملون بهذه الطريقة، ويرفضون كل تجديد، وكل بنية افتراضية ـ استنباطية للتوصل إلى ما يتوصلون إليه من نتائج؛ فلعله شيء «معروف» كذلك ولا حاجة إلى الدلالة على المصدر «العلمي» الذي يدعو إلى رفض التجريد لصالح «الواقع» ولا حاجة كذلك إلى تعريف معالم الواقع الذي يقصده فريحة»(١).

والوصف كوظيفة من وظائف المنهج العلمي غير كاف لبناء نظرية في العلم؛ لأن ما يصبو إليه المنهج العلمي ليس وصف عينات من الواقع التجريبي الحاضر فقط، بل يجب أن يتنبأ بوقائع جديدة بدءاً من تفسيره للوقائع الحاضرة(٢).

فالفاسي الفهري عند ما ينتقد اللسانين الوصفين العرب ينطلق من مفهوم «العلم» الذي يعد التفسير أهم مرحلة في المنهج العلمي. وإن الوصفين العرب الذين انتقدوا النحو العربي القديم عجزوا عن تقديم بديل للتعميمات المشروعة أو غير المشروعة التي توجد عند القدماء(٣).

٤ ـ ٣ ـ ٢ ـ ٣ ـ التراث النحوي العربي:

إن الجدل حول التراث النحوي العربي هو جدل حول عنصر من عناصر الهوية الثقافية، فليس التراث النحوي إلا جزءاً من تراث عربي عام له متجليات متعددة، فما العمل تجاه هذا التراث المتراكم؟

١ ـ هل نقطع أواصرنا به لأننا لم نعد نرتبط به ـ باسم الحداثة و«العصرية» ـ ونرتمي في أحضان الغرب، نتبنى لغته وحضارته وتراثه؟ ـ باسم الثقافة الإنسانية والحضارة العالمية، لنصبح عنصراً غربيّاً ـ وهل يرضى الغرب

---

(١) يقصد بفريحة «أنيس فريحة».
الفاسي الفهري، اللسانيات حول الكتابة اللسانية ص١٩.
تكامل المعرفة اللسانيات واللغة العربية ١/٥٩.

(٢) صلاح قنصوه، فلسفة العلم ص١٣٨.

(٣) الفاسي الفهري، لسانيات الظواهر وباب التعليق ص٣١.
البحث اللساني والسيميائي، ٧ ـ ٨ ـ ٩/٥/٨١.

أن ننسب إليه؟ وهل نستطيع نحن العرب، في الزمن المعاصر، أن نقدم إليه جديداً من داخله؟ ولو قدم هذا الجديد من علماء العرب داخل العالم الغربي وبلسانه فلن يكون إلا غربيّاً فكراً ولغة وحضارة.

٢ ـ هل نقبع داخل التراث العربي الإسلامي، ونردد ما قاله الأولون، علماً بأنه نتاج عربي مربوط بشروط ثقافية وتاريخية خاصة أنتجته المعرفة آنذاك.

٣ ـ هل نزواج بين المحافظة على التراث، ونأخذ منه المظهر المشرق الذي يلائم ثقافتنا وعصرنا، تاركينه يتفاعل مع المعطيات العلمية والمعرفية المعاصرة التي سادت العالم، وأخضعت كل إنتاج معرفي إلى «ثقافة السوق» القائمة على «العرض والطلب» والقدرة والكفاءة العلمية.

هذه الاتجاهات الثلاثة تؤرق مثقفينا وعلماءنا الذين ثقفوا العلم الغربي الذي يعد في عصرنا الحاضر «عملة صعبة» تتيح لصاحبها العزة والتجديد والانتماء إلى الغرب المتحضر القوي «لأن المغلوب مولع أبداً بالاقتداء بالغالب في شعاره وزيه ونحلته وسائر أحواله وعوائده»[١]، ومهما حاول الإنسان التخلص من التراث المتراكم في الكتب والمؤلفات، فإنه لا يستطيع التخلص من التراث الكامن في وعيه الثقافي والمعرفي، فالفاسي الفهري من المؤرقين بقضية التراث، النحوي/اللغوي البلاغي.

فالتراث «إما معطيات اللغة الموصوفة، وإما مفاهيم وصفية أو أصول وتأملات[٢].

وعليه يجب التمييز بين النسق الفكري، وبين المعطيات، فالمعطيات اللغوية العربية القديمة يمكن اعتمادها لبناء نحو اللغة العربية القديمة، أما دراسة النسق المفاهيمي/النحوي/اللغوي فتهدف إلى التأريخ للفكر»[٣].

---

(١) ابن خلدون، المقدمة ص١٤٧.

(٢) الفاسي الفهري، ملاحظات حول الكتابة اللسانية ص٢٠. تكامل المعرفة.

(٣) نفسه ص٢٠.

ويبدو لي أن التراث النحوي ـ في نظره ـ يؤرخ له ولا يمكن «تفعيله» في زمننا المعاصر، فهو ـ وإن كان صالحاً في زمن من الأزمان ـ غير صالح في وقتنا الحاضر، وأما المعطيات اللغوية العربية القديمة فيمكن أن يبنى لها نحو خاص انطلاقاً من تصور نظرية لسانية معاصرة، ألا يعد هذا تهميشاً للتراث النحوي وطرده من المجال العلمي، مجال الحوار والجدل والصراع بين النظريات اللغوية المتعددة في العصر الحديث؟

والباحث العربي يجب أن يكون عربيّاً معاصراً، والمقصود بالمعاصر أن يتمثل تجربتين تجربة عربية قديمة تراثية كائنة ضمنيّاً في ذاته، وتجربة غربية لا بد منها للتفتح على الغرب[١].

ولكن الفاسي الفهري يدافع عن النماذج الغربية قائلاً: «فالنماذج «الغربية» أثبتت كفايتها الوصفية، وليس هناك ما يمكن أن يشكك فيها بهذه السطحية، ولا أحد يستطيع بشيء من الجدية (اللَّهُمَّ إلا إذا كان الأمر يتعلق بشعوذة) أو يدعي أننا نحتاج إلى نموذج آخر يبنى بالاعتماد على العربية لوصفها، والأكثر من هذا أن مثل هذا الكلام الغريب حقّاً على الخطاب العلمي يقوم دون أي استدلال على صدقه أو ثبوته»[٢] ولا يكفيه أن يدافع عن منطقه هذا بحماس، بل يستدل بما يقدمه الغرب من اعتمادات مالية لدراسة اللغات الأفريقية وغيرها بقوله: «ولكنه يجهل كذلك (أو يتجاهل) واقع دراسة العربية في الغرب، ودراسة هاته اللغات الغريبة، وما يخصصه الغرب من اعتمادات لهذا الغرض»[٣].

---

(١) الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية ١/ ٤.

(٢) نفسه ١/٥٧.

(٣) الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية ١/٥٧.

تعليق: إن الغرب يخصص اعتمادات مالية باهضة لدراسة اللغة العربية (أو على الأصح اللهجات العربية) واللغات الأفريقية وغيرها، لا لهدف لساني محض، وإنما لأغراض استعمارية (سياسية واقتصادية)، فهو يعلم حق العلم أن المدخل الأساس لمعرفة ذهنية العالم الثالث تكمن في معرفة لغته، لمحاولة السيطرة عليه إيديولوجياً وحضارياً. . . وإذا لم يكن الأمر كذلك، فما الهدف من تخصيص اعتمادات مالية مهمة من الدول الغربية لنشر لغاتها في العالم الثالث؟ بل توجد منافسة شديدة =

ويرى الفاسي الفهري أن اللسانيين العرب المعاصرين أخطأوا عندما تصوروا أن الآلة التراثية صالحة في كل زمان وفي كل مكان، فإذا وصف التراث النحوي العربي اللغة العربية القديمة فلا يمكنه وصف اللغة العربية المعاصرة لتطور هذه اللغة في مستوياتها الصوتية والصرفية والتركيبية[1] ويمكن تلخيص الأخطاء فيما يلي:

١ ـ الاعتقاد بأن لا بد من توظيف التراث النحوي العربي في بناء نحو يصف اللغة العربية، مع أن هذا التوظيف ليس ضروريا، فبناء «نحو» للغة العربية القديمة لا يحتاج ضرورة إلى المعطيات الموجودة في النحو القديم، بل يمكن أن يستغنى عنها باستعمال النصوص القديمة، وفق منهج نقدي صارم لغربلة ما هو معطى فعلي، وما هو معطى منتحل.

٢ ـ إن توظيف التراث النحوي في بناء «نحو» اللغة العربية الحالية يؤدي إلى خلط بين نسقين مختلفين.

٣ ـ إنه لمن الخطإ الاعتقاد السائد أن الآلة الواصفة للغة العربية الحالية أو القديمة تحتاج ضرورة إلى مفاهيم القدماء وأصولهم[2].

فنحن نتفق معه على المبدأ «نظرياً» ولكن الباحث لم يذهب مع المبدإ إلى آخر المطاف.

فهو حين يقول: «وإن عدداً من المفاهيم الوصفية عند القدماء (كمفاهيم المبتدأ) والجملة الاسمية والنواسخ لا يمكن الاحتفاظ بها في نموذج لساني حالي، وكذلك بالنسبة للأصول، فنظرية العامل[3] عند العرب مثلاً ليست هي

= بين الدول الغربية في اكتساح أكبر مساحة لغوية في العالم، فهل الهدف لساني، أو الهدف لصالح هذه الأمم المغلوب على أمرها!!؟.

(١) الفاسي الفهري، ملاحظات حول الكتابة اللسانية، ص١٧، تكامل المعرفة.

(٢) الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية ١/ ٦٠.

(٣) يستعمل في هذا القول مصطلح «نظرية العامل» عند العرب وهو الذي يقول: «ومع ذلك نجد كل من أراد الحديث عن نحوي من القرن الرابع، أو بلاغي من القرن السادس قال: نظرية فلان، نظرية النظم عند الجرجاني، أو نظرية الاستدلال عند السكاكي أو نظرية العامل عند سيبويه، وهكذا ـ وفي رأيي أن هناك كثيراً من التجاوز في استعمال المصطلحات». =

نظرية العامل التي نحتاج إليها في الدرس الحديث»[1].

ويقول في اتجاه معاكس: إن هناك إحساساً قوياً بوجود تشابه بين التحليل القديم والتحليل المنبثق عن النموذج الحديث[2]، ولكن هذا التشابه يجب ألا يدفع الباحث لترجمة التحليل القديم إلى التحليل الحديث؛ لأن هذا يؤدي إلى «موقف يقود إلى كثير من الخلط والغموض فيما يمكن أن يتنبأ به كل تحليل على حده، وما يمكن أن يكون له نتائج بالنسبة للنظرية اللسانية العامة»[3].

وعندما نقرأ تلك الأقوال النظرية يتبادر إلى ذهننا أن الفاسي الفهري قد تخلى عن النحو العربي القديم، ووجود التشابه بين تحليل النحاة القدماء وتحليل اللسانيين المعاصرين، ليس مبرراً كافياً لأن نتحدث عن آلة النحو القديمة.

فليس لدينا إلا آلة جديدة، ولا ضرورة منهجية ولا منطقية تفرض علينا الرجوع إلى فكر الماضي وتصنيفاته ومفاهيمه لمعالجة مادة معينة[4].

ولكن كيف نفسر أقوال المؤلف نفسه حين يتحدث عن تغيرات الرتبة قائلاً: «أبواب ثلاثة لا بد لكل من يريد أن يبحث في النحو العربي أن يموضع ما يوجد فيها من مواد ومعطيات في إطار النموذج الذي يتبناه للتحليل: باب الابتداء. وباب الاشتغال، وباب التقديم[5].

ويقول في موضع آخر: «من جهة أخرى يمكن أن نقول: إن معرفة العلاقة بين ما أسماه النحاة بالجمل الاسمية وما أسموه بالجمل الفعلية (وما

= نظرية لتطور الفكر اللغوي عند العرب ص١٨٥، المهد ٣/ ٤.

(١) الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية ١/ ٦١، هامش ٣٥.

(٢) نفسه ١/ ١٥٠ ـ ١٥١.

(٣) صلاح قنصوه، فلسفة العلم ص١٣٨.

(٤) الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية ١/ ٥٢.
ملاحظات حول الكتابة اللسانية ص١٧، تكامل المعرفة.

(٥) الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية ١/ ١٠٩.

يرتبط بذلك من مفاهيم أخرى كمفهوم الناسخ والفعل الناقص) ضرورية لوضع قواعد اللغة العربية بل لوضع أول قاعدة في النحو العربي»[1].

فلماذا هذه «اللابدية» و«الضرورة» ألأن النحو العربي مهم جدّاً في تفسير المعطيات أم أنه جسر نعبر به إلى اللغة العربية التي لا يمكن التعامل معها بشكل مباشر من خلال النصوص؟ أم هناك دواع مسكوت عنها تفرض علينا الاهتمام بهذا التراث النحوي رغم تجاوزه؟ !.

ومع كل هذه الآراء فمؤلفات الفاسي الفهري مليئة بآراء نقدية للنحو العربي، ومواقف إيجابية وسلبية تجاه آراء النحاة العرب.

٤ ـ ٣ ـ ٢ ـ ٤ النحو العربي، نقد وتقويم:

لم يقدم الفاسي الفهري في مؤلفاته نقداً شاملاً للنحو العربي ليعطي البديل بعد ذلك، بل حاول أن يبني نحواً للغة العربية في إطار ما أسماه لسانيات الظواهر متبعاً الخطوات التالية:

١ ـ إنه يرصد ظاهرة ما في اللغة العربية أو في النحو العربي.

٢ ينتقد آراء النحاة العرب القدماء.

٣ ـ يقدم تحليلاً لسانيّاً للظاهرة.

وسنحاول رصد آرائه النقدية في الظواهر النحوية العربية، مبرزين رأينا من خلال بعض آراء النحاة العرب المسكوت عنها.

فنقده للنحو العربي، وإعطاء البديل بعد ذلك، نابع من اعتقاده الراسخ أن اللغة العربية، قديمة أو وسيطة أو حالية توجد مستقلة عن النحو الذي يمكن أن يبنى لوصفها أو تفسير ظواهرها، مما يسمح للتحليل اللغوي أن يتجدد عبر الزمن، كلما ظهرت نظريات جديدة «فمهما كانت قيمة الأنحاء التي وضعها القدماء أو المحدثون لهذه اللغة أو لغيرها فإن هناك حاجة إلى إعادة بناء أنحاء أخرى؛ أي: آلات أخرى تصف معطيات أخرى وتتنبأ بها علاوة

---

(١) نفسه ١/ ١١٠.

على أنها لا تحمل بنفس الجهاز المفاهيمي أو النظري»[1].

إنه قول منطقي، وعلماء العرب قديماً كانوا يؤمنون بفحواه، وأسوأ مقولة يرفضها العلم: «ما ترك الأول للآخر شيئاً»، ولا بد لمن ينتقد النحو العربي، ليؤسس على أنقاضه نظرية لسانية جديدة أن يستوفي الشروط التالية:

١ ـ الإحاطة الكافية بالنماذج النظرية اللسانية.

٢ ـ الإحاطة بالأصول النظرية المنطقية والرياضية التي قامت عليها المناهج اللسانية.

٣ ـ القدرة على اصطناع نماذج من الباحث نفسه مستوفية للشروط النظرية، ومضاهية للنماذج المنقولة عن الغرب، لا المحاكاة الآلية للنماذج اللسانية المعاصرة.

٤ ـ العلم بالنحو العربي والتمرس بأدق آلياته الوصفية والتحليلية والتحقق من أسبابه التاريخية وشروط النظرية[2].

٤ ـ ٣ ـ ٢ ـ ٤ ـ ١ ـ معطيات النحاة العرب:

يرى الفاسي الفهري أن بعض المعطيات التي اعتمدها النحاة العرب «ليست ناقصة أو غير تمثيلية فحسب، بل هي أيضاً معطيات زائفة[3] وهذه مجموعة من الأمثلة الزائفة:

أ ـ كين قائمٌ.

ب ـ كين قيم.

ح ـ اختير الرجالُ زيداً.

والقارئ لهذه الفقرة غير المتمرس بأقوال النحاة العرب قد يقف موقفاً سلبياً من النحو العربي، ويظن أن كل النحاة يجيزون هذه المعطيات،

---

(١) الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية ١/٥٣.

(٢) طه عبد الرحمٰن، اللسانيات والمنطق والفلسفة ص١٢٤.
دراسات سميائية أدبية لسانية، العدد ٢، ربيع ١٩٨٨م.

(٣) الفاسي الفهري. اللسانيات واللغة العربية ١/١٤.

خصوصاً إذا علم القارئ العربي السليقي أن هذه المعطيات يبدو فيها التكلف واضحاً، ويساند رأي الباحث دون سند علمي.

فلنتفحص أقوال النحاة لنعرف المجيز وغير المجيز:

أ ـ كين قائم.

ب ـ كين قيم.

يقول السيوطي: «إذا جوزنا بناء «كان» للمفعول، فقد اختلف فيما يقام مقام المرفوع، فقيل: ضمير مصدرها، ويحذف الاسم والخبر، وعليه السيرافي وابن خروف، وقيل: ظرف أو مجرور معمول لها، بناء على أنها تعمل فيهما، ويحذف الاسم والخبر أيضاً، وعليه ابن عصفور، وجوز الفراء إقامة الخبر المفرد، نحو: كين قائم، في «كان زيد قائماً» وجوز أيضاً إقامة الفعل في «كان زيد يقوم أو قام» فيقال: «كين يقام أو قيم... والبصريون على المنع مطلقاً»[1].

ففي المعطين قولان:

١ ـ جواز بناء «كان» للمفعول.

٢ ـ المنع مطلقاً وهو رأي البصريين.

أما الذين جوزوا بناء كان للمفعول فاختلفوا في مرفوعها.

أ ـ السيرافي وابن خروف: حذف الاسم والخبر وضمير مصدرها هو المرفوع.

كان زيد قائماً ← كين (ضمير المصدر المرفوع).

ب ـ ابن عصفور: حذف الاسم والخبر، والمرفوع هو الظرف أو المجرور.

ج ـ الفراء: إقامة الخبر المفرد في محل المرفوع أو الفعل.

كان زيد قائماً ← كين قائم

---

(١) السيوطي، همع الهوامع ١/ ١٦٤.

كان زيد يقوم ← كين يقام

كان زيد قام ← كين قام

فالمعطيان اللذان استدل بهما الفاسي الفهري هما للفراء الكوفي وحده دون سائر النحاة.

د ـ اختيرَ الرجالُ زيداً.

يقول السيوطي: «وإن كان من باب اختار ففيه قولان: أصحهما كما قال أبو حيان تعدي الأول وهو ما تعدى إليه بنفسه، وعليه الجمهور، وامتناع إقامة الثاني، نحو: اختير زيدُ الرجالَ» وبه ورد السماع: قال: «ومِنَّا الَّذي اختيِرَ الرِّجالَ سَمَاحَةً»[1].

وجوز الفراء وابن مالك، إقامة الثاني، نحو: «اختير الرجالُ زيداً»، وأشار أبو حيان إلى أن الخلاف مبني على الخلاف في إقامة المجرور بالحرف مع وجود المفعول به الصريح؛ لأن الثاني هنا على تقدير حرف الجر[2] ففي هذا المعطى اللغوي قولان:

١ ـ الجمهور، وأبو حيان: «اختير زيدُ الرجالَ».

٢ ـ الفراء وابن مالك: «اختير الرجالُ زيداً».

فأصحاب القول الأول يرون في الجملة مفعولاً به مباشراً ومفعولاً به غير مباشر، والمفعول به المباشر متقدم رتبة على المفعول به غير المباشر (الجار والمجرور). ولهذا أمكن أن يحل المفعول به المباشر محل الفاعل.

أما القول الثاني فيساوي بين المفعولين، لذا جوز وقوع المفعول به غير المباشر موقع الفاعل المنزوع بالترك، ولهذا قال أبو حيان: إن الخلاف مبني على الخلاف في إقامة المجرور بالحرف مع وجود المفعول الصريح.

---

(١) البيت الشعري للفرزدق. وهذا الشطر الثاني منه:

وجوداً إذا هَبَّ الرِّيَاحُ الزَّعَازِعُ

سيبويه، الكتاب ١/ ٣٩.

البغدادي، الخزانة ١/ ١٢٤.

(٢) السيوطي، همع الهوامع ١/ ١٦٢.

فالمختار عند الفاسي الفهري موضعاً للنقد في هذا المعطى رأي الفراء وابن مالك دون جمهور النحاة.

فكيف نأخذ رأياً ونعممه على النحاة جميعاً؟ والأجدر بالباحث العربي أن يبحث في النحو العربي عما يسانده علميّاً، ويقوي عزيمة هذا النحو عوض البحث عن الرأي المخالف لجمهور النحاة لنحكم على هذا النحو بزيف معطياته اللغوية.

ويرى أن البصريين يرون في تعريف العدد المضاف أن يقترن العنصر الثاني في المركب الإضافي بالتعريف دون الأول، قياساً على الأسماء الأخرى، وأن الكوفيين يجرون دخول أداة التعريف على جزئي المركب الإضافي[1].

البصريون: ثلاث الأثواب.

الكوفيون: الثلاثة الأثواب.

يقول المبرد: «وقد اجتمع النحويون على أن هذا لا يجوز، وإجماعهم حجة على من خالفهم منهم، فعلى هذا تقول: هذه ثلاثة أثواب، كما تقول: هذا صاحب ثوب، فإذا أردت التعريف قلت: هذه ثلاثة الأثواب، كما تقول: هذا صاحب الأثواب؛ لأن المضاف يعرفه ما يضاف إليه، فيستحيل هذه الثلاثة الأثواب، كما يستحيل هذا الصاحب الأثواب»[2].

وتلك حجة البصريين قياساً، ولكن المعطيات اللغوية تؤيد هذا القياس:

يقول ذو الرمة:

ثَـلَاثُ الْأَثـافِـي والـرُّسُـومُ الـبَـلاقِـعُ

(١) الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية ١/ ١٧٣.

(٢) المبرد، المقتضب ٢/ ١٧٥.

وانظر كذلك:

سيبويه، الكتاب ١/ ٢٠٦.

ابن يعيش، شرح المفصل ١/ ٣٣.

السيوطي، همع الهوامع ٢/ ١٥٠.

ويقول الفرزدق:

وَدَنَـا فَـأَدْرَكَ خَـمْـسَـةَ الأَشْـبَـارِ[1]

ويتساءل الفاسي الفهري عن الخلاف الحاصل بين البصريين والكوفيين هل هو خلاف في التحليل، أو خلاف في المعطيات التي توجد في اللغات؟[2].

وقد يكون هناك خلاف فعلاً في المعطيات المعتمدة، ولكن الرأي المعتمد في التحليل على القياس عند النحاة هو الحكم الفصل في النهاية، إذا تساوت معطيات الطرفين، يقول المبرد عن تعدد المعطيات في تعريف العدد: «وعلة من يقول هذا الاعتلال بالرواية. لا أنه يصيب له في قياس العربية نظيراً. مما يبطل هذا القول أن الرواية عن العرب الفصحاء خلافُه، فرواية برواية والقياس حاكم بعد»[3].

وقد يفهم من كلام الباحث عن قول سيبويه: «هذا تمثيل ولا يتكلم به»[4] أن له نوعين من المعطيات اللغوية، معطيات أولى واقعية مأخوذة من الأعراب، ومعطيات أخرى يبتدعها سيبويه ليدعم بها آراءه في التحليل.

وإن مقصود كلام سيبويه ـ في نظرنا ـ هو التمثيل لآرائه التفسيرية؛ أي: يبرهن أو يوضح آراءه التجريدية بكلام آخر لا ينتمي إلى اللغة الموضوع، وإنما ينتمي إلى اللغة الواصفة.

فحين يتحدث سيبويه عن تذكير العدد مع المؤنث المعدود من الثلاثة إلى العشرة المفردة، يقول: «وتقول: له خمس من الإبل ذكور، وخمس من الغنم ذكور، من قبل أن الإبل والغنم اسمان مؤنثان... فالتثليث منه كتثليث ما فيه الهاء، كأنك قلت: هذه ثلاث غنم، فهذا يوضح لك **وإن كان لا يتكلم به**»[5]

---

(١) المبرد، المقتضب ٢/ ١٧٦.

(٢) الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية ١/ ١٧٣.

(٣) المبرد، المقتضب ٢/ ١٧٥.

(٤) الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية ١/ ٥٥.

(٥) سيبويه، الكتاب ٣/ ٥٦٢.

فهل يمكن لسيبويه أن يرى أن «ثلاث غنم» من كلام العرب؟ أليس في العبارة خرق للقواعد التي يتحدث عنها؟ !

ولكن سيبويه أوردها لتقريب وتوضيح ما يريد تفسيره.

٤ ـ ٣ ـ ٢ ـ ٤ ـ ٢ ـ البنى الاستخبارية[١]:

يرى الفاسي الفهري أن قول النحاة العرب عن صدارة أسماء الاستفهام وحروفها، قول غير صحيح في جميع الأحوال وأن الأسماء قد تظل في مكانها داخل الجملة دون أن تتصدرها خصوصاً في نوعين من الاستفهام:

١ ـ استفهام الصدى.

٢ ـ الاستفهام المتعدد[٢].

إن النحاة العرب عندما يتحدثون عن أدوات الاستفهام يبرزون خصائص أدوات الاستفهام الأصول، فما أصل أدوات الاستفهام؟

يقول ابن الأنباري: «إن قال: كم حروف الاستفهام؟ قيل: ثلاثة حروف، الهمزة، وأم، وهل، وما عدا هذه الثلاثة فأسماءٌ وظروف أقيمت مقامها، فالأسماء «من، وما، وكم، وكيف» والظروف: «أين، وأنى ومتى وأي، وحين وأيان» و«أي» يحكم عليها بما تضاف إليه»[٣].

ففي نظر ابن الأنباري الأحرف الثلاثة هي الأصول وما عداها أقيم مقامها.

أما عند السيوطي فالهمزة هي الأصل في الاستفهام لأنها لا تخرج عنه.

ويعود الأصل إليها للأسباب التالية:

١ ـ لم تستعمل لنفي ولا بمعنى قد بخلاف هل.

٢ ـ اختصت بالحذف أو بجواز حذفها.

---

(١) الاستفهام والاستعلام والاستخبار مصطلحات لمفهوم واحد.
انظر، ابن يعيش، شرح المفصل ٨/ ١٥٠.

(٢) الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية ١/ ١١٠.

(٣) ابن الأنباري، أسرار العربية ص٣٨٥.

٣ ـ دخولها على الإثبات والنفي: ألم يقم زيد؟

٤ ـ دخولها على واو العطف وفائه وثم، تنبيها على أصالتها في التصدر:

ـ ﴿أَوَ لَمْ يَسِيرُوا فِي الأَرْضِ﴾[١].

ـ ﴿أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾[٢].

٥ ـ دخولها على الشرط: ﴿أَفَإِيْن مِّتَّ فَهُمُ ٱلْخَـٰلِدُونَ﴾[٣].

٦ ـ دخولها على إن: ﴿أَءِنَّكَ لَأَنتَ يُوسُفُ﴾[٤].

٧ ـ عدم إعادتها بعد أم، لا يجوز: أقام زيداً أم أقعد؟

٨ ـ ورودها لطلب التصور والتصديق، بخلاف هل فإنها للتصديق خاصة وبقية الأدوات للتصور خاصة[٥].

لهذه الأسباب تعد الهمزة هي حرف الاستفهام بالأصالة، يقول الجرجاني: «لأن الأصل في الاستفهام أن يكون بالحروف وصيغة الاسم على معناه فرع على ذلك. فكما لا يجوز أن تقول: زيد عندك هل؟ وضربت زيداً؟ تريد «هل زيد عندك»؟ و«أضربت زيداً»؟ . . . كذلك ما يصاغ من الأسماء على معانيها تقع في مواقعها»[٦] ويقول سيبويه عن أسماء الاستفهام وظروفها: «. . . وهذا لا يكون إلا مبدوءاً به قبل الاسم؛ لأنها من حروف الاستفهام، فشبهت بها وألف الاستفهام لأنهن يستغنين عن الألف ولا يكن كذا إلا استفهاماً»[٧] ويجيب ابن الأنباري عن السؤال التالي: فلم أقامت العرب هذه الأسماء والظروف مقام حروف الاستفهام؟ «قيل: إنما أقاموها مقام حروف

---

(١) سورة الروم، آية: ٨.

(٢) سورة البقرة، آية: ٤٣.

(٣) سورة الأنبياء، آية: ٣٤.

(٤) سورة يوسف، آية: ٩٠.

(٥) السيوطي، همع الهوامع ٢/٦٩.

(٦) الجرجاني، المقتصد ١/٢٢٥.

(٧) سيبويه، الكتاب ٢/١٢٨.

الاستفهام توسعاً في الكلام»[1].

ومعنى «للاستفهام صدر الكلام» عدم جواز تقديم عنصر في حيزه عليه، وحيزه هو الجملة التامة التي نقلها الاستفهام من الخبر إلى الاستخبار، فلا يقال زيداً أضربت؟». فتقدم المعمول على الهمزة؛ لأنك قدمت عنصراً من الجملة «الحيز» خرج عن حكم الاستفهام[2].

ولكن يمكن قول «ما أبالي، أزيداً لقيت أم عمراً؟ و«سواء علي أبشراً كلمت أم زيداً»[3] ما دامت مكونات الجملة المستفهم عنها داخلة في حيز أداة الاستفهام.

وخلاصة القول: إن أسماء الاستفهام عند النحاة العرب لها حق الصدارة؛ لأنها فرع عن الهمزة، التي لها حق الصدارة استناداً إلى المعطيات اللغوية.

٤ ـ ٣ ـ ٢ ـ ٤ ـ ٣ ـ الابتداء الخبري:

يقول الفاسي الفهري: «الابتداء في الجمل الخبرية عند النحاة لا يقع فقط في صدر الجملة؛ أي: الربض أو الضاحية اليمنى ولكنه يقع إلى الربض الأيسر»[4]

- زيد ضربته.
- ضربته زيد.
- زيد أبوه مريض.
- أبوه مريض زيد.
- رجل في الدار.
- في الدار رجل[5].

---

(١) ابن الأنباري، أسرار العربية ص٣٨٦.

(٢) ابن يعيش، شرح المفصل ٨/ ١٥٥.

(٣) سيبويه، الكتاب ٣/ ١٧٠.

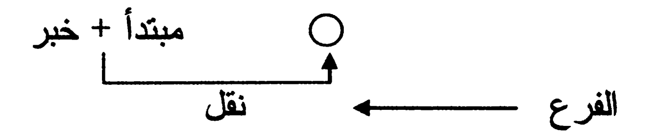
(٤) الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية ١/ ١١٢.

(٥) نفسه ١/ ١١٢.

وقد يستنتج من هذا القول أن المبتدأ لا يكون في صدر الجملة، بل يكون مرة على يمين الخبر، ومرة على يساره، بينما رتبة المبتدأ عند النحاة العرب ثابتة، وهو دوماً في صدر الجملة الأصل «فالمبتدأ كل اسم ابتدئ ليبنى عليه كلام. والمبتدأ والمبني عليه رفع، فالابتداء لا يكون إلا بمبني عليه، فالمبتدأ الأول والمبني ما بعده عليه»[1].

ويقول الجرجاني: «اعلم أن مرتبة الخبر أن يكون بعد المبتدأ؛ لأنه إذا لم يعلم ما يخبر عنه لم يستفد من الخبر شيء، ويجوز تقديمه على المبتدأ وتكون النية به التأخير»[2] فالمبتدأ عند النحاة العرب ليس هو الذي في الربض الأيمن أوالربض الأيسر، ولكن الخبر هو الذي ينتقل من موقعه.

الجملة الأصل ←——— مبتدأ + خبر



فالأصل في المبتدأ أن يكون:

١ ـ اسماً.

٢ ـ متقدماً على الخبر.

٣ ـ معرفة.

٤ ـ مذكوراً.

العدول عن الأصل:

١ ـ تقديم الخبر.

٢ ـ نكرة.

---

(١) سيبويه، الكتاب ٢/١٢٦.

(٢) الجرجاني، المقتصد ١/٣٠٢.

٣ ـ محذوف.

وليس العدول عن الأصل اعتباطيّاً، بل هو خاضع لمجموعة من القيود تحدث عنها النحاة العرب في مؤلفاتهم النحوية[١]، ولقد وضع النحاة العرب مجموعة من القيود على الابتداء بالنكرة بلغت خمسة وعشرين قيداً[٢]، وأولها: أن يتقدم الخبر عليها، وهو ظرف أو جار ومجرور نحو: «في الدار رجل»[٣].

وطبقاً لهذا القيد فإن الجملة التي أوردها الفاسي الفهري: «رجل في الدار» غير نحوية[٤].

أما جملة «في الدار رجل» التي يعدها جملة بسيطة (جملة صغرى بتعبير النحاة العرب) فتختلف آراء النحاة بحسب تقديرهم لمتعلق الجار والمجرور[٥] فإن كان المتعلق فعلاً كانت الجملة «كبرى»: «في الدار رجل استقر». وإن كان المتعلق اسماً كانت الجملة «صغرى»: «في الدار رجل مستقر».

٤ ـ ٣ ـ ٢ ـ ٤ ـ ٤ ـ التبئير:

يقول الفاسي الفهري عن البنى المبأرة «فمن المعلوم أن زيداً في المبنى المبأرة يرث إعراب المفعول ولا يمكن أن يأخذ إعراباً بدليل أن البنية التالية لاحنة لأن زيداً فيها مرفوع: زيدٌ ضربت»[٦]. إن هناك تشابهاً قويّاً بين هذا التحليل وتحليل سيبويه، والفرق يبدو في أن هذا القول يعد الجملة لاحنة، بينما يراها سيبويه ضعيفة وغير مستحسنة. وجائزة في الشعر، والضعف ليس

---

(١) باب المبتدأ والخبر.

(٢) السيوطي، همع الهوامع ١/١٠١.

(٣) ابن عقيل، شرح ابن عقيل ١/٢١٦.
ابن هشام، مغني اللبيب ٢/٤٦٩.

(٤) الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية ١/١١٢.

(٥) ابن هشام، مغني اللبيب ٢/٣٧٦.
نفسه ٢/٣٨١.
الجرجاني، المقتصد ١/٢٧٥.

(٦) الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية ١/١٢٢.

لحناً، بل هو درجة دنيا من المقبولية، يقول سيبويه: «ولا يحسن في الكلام أن يجعل الفعل مبنيّاً على الاسم، ولا يذكر علامة إضمار الأول حتى يخرج من لفظ الإعمال في الأول، ومن حال بناء الاسم عليه ويشغله بغير الأول حتى يمتنع من أن يكون يعمل فيه، ولكنه قد يجوز في الشعر وهو ضعيف في الكلام»[1]

ويحتج بأبيات شعرية وأقوال تؤيد رفع العنصر المبأر رغم مراقبة العنصر المبأر «لمكان المفعول الذي يجب أن يرث الخصائص الوظيفية للمفعول ومن ضمنها الإعراب»[2].

ونكتفي بشاهد واحد للتمثيل.

يقول امرؤ القيس:

فَأَقْبَلْتُ زَحْفاً عَلَى الرُّكْبَتَيْنِ   فَثَوْبٌ لَبِسْتُ وثَوْبٌ أجُرُّ[3]

والتغيير من الرفع إلى النصب لا يخرق القواعد العروضية، ويعلق سيبويه على الشواهد التي احتج بها بقوله:

«فهذا ضعيف، والوجه الأكثر: الأعرف النصب»[4].

٤ ـ ٣ ـ ٢ ـ ٤ ـ ٥ ـ التفكيك:

يقول الفاسي الفهري: «وقد بينت في بعض أعمالي أن المقاربة التحويلية للتفكيك غير لائقة لعدة أسباب وأننا نحتاج إلى قواعد مقولية من نوع (٣٩)[5] لتوليد هذه البنى بدءاً في البنية العميقة، ومن هذه الأسباب أن المكان المصدر لا يشغله أي ضمير كما هو الشأن في الجمل التالية:

---

(١) سيبويه، الكتاب ١/ ٨٥.

(٢) الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية ١/ ٨٦.

(٣) سيبويه، الكتاب ١/ ٨٦.

(٤) سيبويه، الكتاب ١/ ٨٦.
وانظر كذلك: السيوطي، همع الهوامع ١/ ٩٧.
ابن هشام، مغني اللبيب ٢/ ٤٩٨.

(٥) القاعدة (٣٩): جَ (بؤ) جَ.

١١٧ ـ زيد نعم الأب.

١١٨ ـ السمن منوان بدرهم.

١١٩ ـ أما الوقاحة فشيء منتشر في العباد.

١٢٠ ـ أما عن السرقات فالحديث طويل.

١٢١ ـ أما الحياء فذلك ما يبغضهم.

١٢٢ ـ أما الانتخابات فمهزلة تضاف إلى آخر»[١].

فمن خلال قوله يبدو أنه يرتكز في تحليله للتفكيك على افتراضين:

١ ـ افتراض قاعدي[٢].

٢ ـ افتراض تحويلي[٣].

ولكنه يستحسن الافتراض القاعدي لوجود مثل البنى السابقة التي لا يترك العنصر المفكك عند نقله أثراً ضميريّاً.

وأرى أن الافتراض القاعدي هو الذي جعل النحاة العرب يفرقون بين بنيتين أصليتين:

ـ جملة فعلية.

ـ جملة اسمية.

وإن كان الفاسي الفهري يرفض وجود بنيتين في اللغة العربية، في إطار استراتيجية البحث التي يتبناها، والتي تجعل من اللغة العربية لغة طبيعية من بين مثيلاتها من اللغات الطبيعية الأخرى[٤].

أما رفضه للافتراض التحويلي فيرجع إلى كون الجمل السابقة (١١٧ ـ ١٢٢) لم يترك فيها العنصر المفكك أثراً ضميريّاً.

وهذا نقد غير مباشر لنحاة العرب الذين يرون أن الخبر إذا كان جملة

---

(١) الفاسي الفهري. اللسانيات واللغة العربية ١/ ١٢٩.

(٢) نفسه ١/ ١٢٨.

(٣) نفسه ١/ ١٢٩.

(٤) الفاسي الفهري. اللسانيات واللغة العربية ١/ ١٣٤.

لا بد من رابط يربطها بالمبتدأ[1] والمعطيات السابقة (١١٧ ـ ١٢٢) في نظر النحاة العرب القدماء نوعان:

ـ نوع يحتاج خبر المبتدأ فيه إلى الرابط.

ـ نوع ثان غير محتاج إلى هذا الرابط.

فالمعطيات (١١٧ ـ ١١٨ ـ ١٢١) من النوع الأول لأن أخبارها جمل.

والرابط عند النحاة يكون على الشكل التالي:

المعطى (١١٧) الرابط هو عموم يشمل المبتدأ[2].

المعطى (١١٨) الرابط هو الضمير المجرور المحذوف[3].

المعطى (١٢١) الرابط هو الإشارة[4]

أما المعطيات الباقية فهي من النوع الثاني لأن أخبارها مفردات.

أما الوقاحة فشيء منتشر في العباد.

الوقاحة شيء منتشر في العباد.

أما الانتخابات فمهزلة تضاف إلى أخر.

الانتخابات مهزلة تضاف إلى أخر.

أما عن السرقات فالحديث طويل.

الحديث عن السرقات طويل.

والرابط إما أن يكون ضميراً أو غير ضمير، والضمير في نظر النحاة العرب إما أن يكون مذكوراً أو محذوفاً[5] وحذف الضمير الرابط مقيد «بألا يؤدي حذفه إلى تهيئة عامل آخر نحو: «السمن منوان بدرهم»؛ أي: «منوان منه» بخلاف ما إذا أدى نحو: «الرغيف أكلت. تريد منه»[6]

---

(١) سبق الحديث في فصل سابق عن الرابط.

(٢) ابن هشام، مغنى اللبيب ٢/ ٥٠٠.

(٣) نفسه ٢/ ٤٩٩.

(٤) نفسه ٢/ ٥٠٠.

(٥) ابن هشام، مغني اللبيب ٢/ ٤٩٨.

(٦) السيوطي، همع الهوامع ١/ ٩٧.

لأن جملة «الرغيف أكلت» تحتمل.

١ ـ الرغيفُ أكلته.

٢ ـ الرغيفُ أكلت منه.

فالنحاة العرب وحدوا بين الجمل الواقعة أخباراً: «زيد ضربته».

و﴿كُلٌّ وَعَدَ اللَّهُ الحُسْنَى﴾[١] = كل وعده الله الحسنى.

السمن منوان بدرهم = السمن منوان منه بدرهم.

فالنحاة العرب يوحدون بين هذه الجمل بضرورة الرابط مذكوراً أو محذوفاً، والفاسي الفهري يوحد بينها بالافتراض التحويلي، ويرى الفاسي الفهري: «أن بعض النحاة اشترطوا في العنصر المفكك التعريف وهذا غير صحيح»[٢].

والنحاة في نظري لا يرون ذلك، وإنما يقولون عن «المبتدأ» باصطلاحهم أو «العنصر المفكك» باصطلاح الفاسي الفهري: يكون معرفة أو نكرة مفيدة، والإفادة عندهم تكون بقيود[٣]، والمثال الذي قدمه الفاسي الفهري «بقرة تكلمت»[٤] مشهور في كتب النحو وإفادته آتية من كونه خارقاً للعادة[٥] وترجع ضرورة تعريف المبتدأ إلى أنه «لا يستقيم أن تخبر المخاطب عن المنكور»[٦] و«الإخبار عن المجهول لا يفيد»[٧].

---

(١) قراءة ابن عامر، سورة الحديد، آية: ١٠.
انظر، مغني اللبيب ٢/٤٩٨.

(٢) الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية ١/ ١٣١.

(٣) السيوطي، همع الهوامع ١/١٠١.

(٤) الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية ١/ ١٣١.

(٥) ابن هشام، مغني اللبيب ٢/ ٤٧٠.
السيوطي، همع الهوامع ١/١٠١.
الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ١/ ٩٧.

(٦) سيبويه، الكتاب ١/٤٨.

(٧) المتوكل، الوظائف التداولية ص١٢٠.

٤ ـ ٣ ـ ٢ ـ ٤ ـ ٦ ـ الاشتغال:

يرى الفاسي الفهري أن النحاة العرب اعتبروا بنى الابتداء والتقديم والاشتغال بنى مختلفة، ولا شيء في تصورهم يوحد بينها اشتقاقياً أو تمثيلياً[١] ويعلق على قوله هذا: «لم يعرف النحاة القدامى مفهوم الاشتقاق أو مفهوم التمثيل كما يستعمل ذلك اليوم، ولكنهم تحدثوا عن بنية أصل وبنية فرع والذي يهمنا هنا أنهم لم يعتبروا وجود علاقة أصل أو فرع بين الاشتغال والابتداء والتقديم وإنما اعتبروا كل بنية مخالفة للأخرى»[٢] وإني لا أرى أن النحاة العرب أهملوا العلاقة بين البنية الأصل والبنية الفرع في هذه البنى، ولكنهم عندما تحدثوا عن البنية الأصل، تصوروا أن هناك بنيتين للجملة لا بنية واحدة «جملة اسمية وجملة فعلية»[٣].

فالبنيتان الأصل هما إذن: «انطلق زيد» و«زيد منطلق».

وكلما تحدث سيبويه عن ظاهرة تركيبية أرجعها إلى هاتين البنيتين.

ولقد أوضح سيبويه في بداية كتابه هاتين البنيتين قائلاً: «هذا باب ما يكون فيه الاسم مبنياً على الفعل قدم أو أخر، وما يكون فيه الفعل مبنياً على الاسم»[٤].

أولاً: بناء الاسم على الفعل:

أ ـ ضربت زيداً (هو الحد).

ب ـ زيداً ضربت (عربي جيد)، تقديم زيد.

---

(١) الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية ١/ ١٤٢.

(٢) نفسه، ٥١/٥.

(٣) يشير الباحث نفسه إلى هذا قائلاً: «من الممكن أن نتصور أن العربية لها قاعدتان مقوليتان مختلفتان، واحدة ترسم الجمل الاسمية، والأخرى ترسم الجمل الفعلية. . . وهي قاعدة تترجم إحساس النحاة بوجود بنيتين مختلفتين في العربية. . .».
اللسانيات واللغة العربية ١/ ١٣٣، ١٣٤.

(٤) سيبويه، الكتاب ١/ ٨٠.

ثانياً: بناء الفعل على الاسم:

زيد ضربته = عبد الله منطلق.

تقديم زيد، وزيد مرفوع بالابتداء.

والجرجاني يفرق بين هذين النوعين من التقديم حيث يقول عن التقديم الأول (زيداً ضربت) تقديم على نية التأخير، ويقول عن الثاني (زيد ضربته) تقديم لا على نية التأخير[1] ولكن وردت معطيات لغوية تخرج عن هذين النوعين كتقديم «زيد» منصوباً في «زيداً ضربته» فزيد ليس معمولاً للفعل الظاهر- لأن الفعل لا يعمل في معمولين متماثلين - فيكون في الجملة تقديم على نية التأخير، وليس مبتدأ فيكون تقديماً لا على نية التأخير. وندرك أثناء قراءتنا لكلام سيبويه أنه لا يستسيغ مثل: «زيداً ضربته» ولهذا يقول: فالنصب عربي كثير والرفع أجود»[2] ويقول في موضع آخر: «والرفع في هذا أحسن وأجود»[3].

وما يمكن استخلاصه: أن هناك علاقة بين أصل الجملة «ضربت زيداً» وباقي الجمل الفروع، ولو لم تكن هذه العلاقة قائمة بينها لما رأينا سيبويه يرتبها في باب واحد[4].

ولقد احتار سيبويه في ظاهرة الاشتغال لظهور المنقول مرة مرفوعاً، ومرة منصوباً، والرفع يدخل الظاهرة في بنى الجمل الاسمية، والنصب يدخلها في بنى الجمل الفعلية.

والصبان يرى أن النحاة بوَّبوا الاشتغال بين المرفوعات والمنصوبات إذ يقول: «ووسطوا ذكره بين المرفوعات والمنصوبات لأن بعضه من المرفوعات وبعضه من المنصوبات»[5].

---

(١) الجرجاني، دلائل الإعجاز ص١٠٦.

(٢) سيبويه، الكتاب ١/ ٨٢.

(٣) نفسه ١/ ٨٤.

(٤) نفسه ١/ ٨٠ ـ ٨٤.

(٥) الصبان، حاشية الصبان على الأشموني ١/ ٦٨.

ووسطية ظاهرة الاشتغال أوحت للفاسي الفهري بالتساؤل ـ بعد أن حاول إيجاد مجموعة من الخصائص تفرق بين التبئير والتفكيك ـ أين يقع الاشتغال من هذا؟ وما هي خصائصه؟ وأية مقاربة أليق لتمثيل هذه الخصائص؟[1].

وتوصل في النهاية إلى اعتبار الاشتغال نوعاً من التبئير[2]. وبما أن الأمر يتعلق بموقعين موقع «هدف» وموقع «مصدر» فموقع الهدف هو «البؤرة»، ولكن موقع المصدر ليس كما تصوره النحاة العرب، ولكنه يقدم تصوراً آخر لموقع «المصدر»، فأصل بنية الاشتغال هو «البنية البدلية» فـ«زيداً ضربت أخاه» أصلها «ضربت زيداً أخاه»، وهذا غير ما تصوره النحاة العرب.

فالاشتغال «أن يتقدم اسم ويتأخر عنه فعل، قد عمل في ذلك الاسم أو في سببه، وهو المضاف إلى ضمير الاسم السابق، فمثال المشتغل بالضمير «زيداً ضربته» و«زيداً مررت به» ومثال المشتغل بالسببي «زيداً ضربت غلامه»[3].

فبنية الاشتغال تخضع للتقنيات الثلاث الآتية:

الحذف، والنقل، والتعويض

البنية الأصل	ضربت زيداً
	ضربت أخا زيد
الحذف	ضربت ∅
	ضربت أخا ∅
النقل	زيداً ضربت ∅
	زيداً ضربت أخا ∅
التعويض	زيداً ضربته
	زيداً ضربت أخاه

---

(١) الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية ١/ ١٤١.

(٢) الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية ١/ ١٤٤.

(٣) ابن عقيل، شرح ابن عقيل ١/ ٥١٥.

ذلك أن النحاة إذا أرادوا التقدير ردوا البنى إلى أصولها، فالمظهر أصل والمضمر فرع، فالرد إلى الأصل، هو رد المظهر إلى مكانه (مصدره) وهو مكان المضمر الذي عوض المظهر[1].

ويلاحظ الفاسي الفهري أن هناك ثغرة في تفكير النحاة العرب عندما «اعتبروا أن الاشتغال بالنصب يكون إلى اليمين؛ أي: المشغول عنه يتقدم الفعل المشغول، ولا يكون إلى اليسار يتأخر المشغول عنه، مع أن الاشتغال بالرفع (ما يعتبرونه ابتداء ونعتبره تفكيكاً) يكون إلى اليمين أو إلى اليسار»[2].

والواقع أن هذا لا يشكل ثغرة في بناء النحو العربي كما يتصوره النحاة العرب؛ لأنهم يقبلون «زيد ضربته» و«ضربته زيد» على الابتداء تقديماً أو تأخيراً، أما «زيدا ضربته» و«ضربته زيداً» فيرون أن البنية الأولى «اشتغال» والثانية «بدل» والناظر إلى البنيتين على مستوى الظاهر يرى ألا فرق بين البنيتين، فلم لا تكون البنيتان اشتغالاً، بالتقديم وبالتأخير كما كانت البنيتان ابتداء بالتقديم والتأخير؟ ولكن إذا اعتبرنا الأصول والضوابط التي ينطلق منها النحاة العرب ظهرت لنا الأسس التي بنوا عليها التمييز بين البنى: الابتداء، الاشتغال، البدل. فـ«زيد ضربته» بنية أصل لأنها جملة اسمية والضمير فيها يعود على متقدم لفظاً ورتبة و«ضربته زيد» بنية فرع عن الجملة الأولى؛ لأن في الجملة تقديماً للخبر، فالضمير يعود على متقدم رتبة متأخر لفظاً وهو جائز في نظر النحاة العرب.

أما «زيداً ضربته» و«ضربته زيداً» فعدت البنية الأولى بنية اشتغال؛ لأن «زيداً» مقدم من تأخير، فالضمير يعود على متقدم لفظاً متأخر رتبة، وهو جائز في نظر النحاة، ولو عدوا «ضربته زيداً» اشتغالا، لأصبح الضمير يعود على متأخر لفظاً ورتبة وهذا غير جائز[3].

---

(١) مثال: ضربت رأس زيد، ضربت زيداً رأسه.
المبرد، المقتضب ٤/٢٩٦.

(٢) الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية ١/١٤٦.

(٣) قد اعتمد الباحث هذا المؤشر حين أراد تحديد رتبة الجملة في اللغة العربية.
اللسانيات واللغة العربية ١/١٠٧.

وقد يتساءل السائل: ألا ينطبق هذا على البنية البدلية؟ أي: «ضربته زيداً»! لا يطبق قيد اللفظ والرتبة على البنية البدلية؛ لأن المبدل منه في نظر النحاة في حكم المعدوم، وخصوصاً بدل الكل من الكل، فالبدل هو معتمد الحديث[1].

فقد تحذف الهاء ويترك البدل، دون تغيير في الجملة لا لفظاً ولا معنى، «ضربته زيداً» = ضربت زيداً» أما في «ضربته زيد» فيقع تغيير، فلو قلت «ضربت زيدٌ» ـ بحذف الهاء ـ لعُدَّت الجملة لاحنة، لخلو خبر الجملة من العائد.

وأورد الفاسي الفهري مجموعة من المعطيات اللغوية[2] تعد، في نظره، وفق قواعده سليمة، ووفق قواعد النحاة العرب لاحنة، وأرى أنه متفق مع النحاة، وهذه المعطيات سليمة التركيب وفق قواعد النحاة العرب كذلك، فيرى أن «زيداً كنت معه» و«زيداً أمر به» بنيتان لاحنتان وفق منظور النحاة، ولو كانت هاتان البنيتان لاحنتين لما وجدنا سيبويه يورد أشباههما في «كتابه» يقول: «ومثل ذلك كنت أخاك. وزيداً كنت له أخاً؛ لأن «كنت أخاك» بمنزلة ضربت أخاك»[3] ومما يبين سلامة «زيداً كنت أمر به» هو أن الفعل العامل في نظر النحاة هو الفعل الرئيس «مر» وهو معمول لكان، وإذا جاز تقديم خبر «كان» عليها جاز تقديم معمول الخبر، «لأن المعمول لا يقع إلا حيث يقع العامل»[4] ويستدلون على ذلك بقوله تعالى: ﴿وَأَنفُسَهُمْ كَانُوا يَظْلِمُونَ﴾[5] فلو كان لا يجوز تقديم خبر كان، الذي هو يظلمون على كانوا، كقولك: «يظلمون كانوا» لما جاز تقديم معموله الذي هو «أنفسهم» عليه[6]

وإذا أمكن لمعمول «كان» أن يعمل في معمول سابق، أمكن أن نقدر له،

---

(١) ابن يعيش، شرح المفصل ٣/٦٦.

(٢) الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية ١/١٤٩.

(٣) سيبويه، الكتاب ١/٨٩.

(٤) الجرجاني، المقتصد ١/٤٠٦.

(٥) سورة الأعراف، آية: ١٧٧.

(٦) الجرجاني، المقتصد ١/٤٠٦.

في باب الاشتغال، فعلاً من معناه كما يقول النحاة العرب، «جاوزت زيداً كنت أمر به» لأن الفعل اشتغل عنه بمعمول آخر.

ويرى الفاسي الفهري أن المعطيات التالية:

ـ زيد أردت أن أضربه.

ـ من تريد أن أضرب.

ـ زيداً أريد أن أضرب.

لاحنة بمقاييس النحاة «بالنظر إلى أن الحرف الناسخ لا يصح أن يعمل ما بعده فيما قبله»[1] فالقاعدة صحيحة، ولكن تطبيقها على المعطيات في نظري خاطئ؛ لأن «أن» في المعطيات السابقة ليست في نظر النحاة العرب ناسخاً حرفيّاً بل هي موصول حرفي[2] وصلة الموصول كان حرفيّاً أم اسميّاً لا تعمل فيما قبلها[3].

فأما البنية الأولى: «زيداً أردت أن أضربه» فيجب البحث عن معطيات لغوية في المسموع تؤيدها.

وأما البنيتان الأخريان فلا أظن أنهما سليمتي التركيب لأن «أن» وصلتها في حكم المصدر:

تريد أن أضرب زيداً.

تريد ضربي زيداً.

تريد أن تضرب من؟

تريد ضرب من؟

فإذا لم يجز تقديم معمول المصدر على عامله، جاز ألا يتقدم معمول الفعل المسبوق بموصول حرفي على عامله.

---

(١) الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية ١/ ١٤٩.

(٢) ابن هشام، مغني اللبيب ١/ ٢٨.

(٣) المبرد، المقتضب ٤/ ١٥٧.

ابن يعيش، شرح المفصل ٦/ ٦٧.

* من تريد ضرب؟
* من تريد أن تضرب؟
* زيداً تريد ضرب.
* زيداً تريد أن تضرب.

يقول المبرد: «ومثل ذلك من المصادر: أعجبني اليومَ ضربُ زيدٍ عمراً. إن جعلت (اليومَ) نصباً بأعجبني فهو جيد. وإن نصبته بالضرب كان محالاً، وذلك لأن الضرب في معنى «أن أفعل»، و«أن يفعل»، فمحال أن ينصب ما قبله؛ لأن ما بعده في صلته ولا يعمل إلا فيما كان من تمامه، فيصير بعضَ الاسم، ولا يُقَدَّمُ بعضُ الاسم على أوله»[1].

وخلاصة القول: أن ليس في بناء النحاة ثغرة وفق قياسهم النحوي الذي وضعوه، ولا يمكن أن نخطئهم بأدوات خارج تصورهم النظري، والنحوي لا يتسامح في القياس إلا إذا ورد مسموع يدحض قياسه.

٤ ـ ٣ ـ ٢ ـ ٤ ـ ٧ ـ الربط بين المفسر والعائد:

يرى الفاسي الفهري أن الربط بين المفسر والعائد في الأدبيات يتم بواسطة قيد يطلق عليه قيد التناظر مثل:

أ ـ زيدٌ عمرو ضَرَبَهُ

ب ـ زيد عمرو ضم ضم ضم = ضمير

بمعنى: أن الضمير الأول يعود إلى أقرب مفسر له، ويعود الضمير الثاني إلى مفسر قبل المفسر الأول وهكذا، ودواليك...

ولكن هذا القيد ليس عامّاً لوجود معطيات تخرقه[2] ويرى أن النحاة العرب القدماء يوردون المعطيات التالية دون أن يقدموا تحليلاً مقنعاً[3].

---

(١) المبرد، المقتضب ٤/ ١٥٧.

(٢) الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية ٢/ ٤٥.

(٣) نفسه ٢/ ٤٨.

- هند زيد ضاربها.

- * زيد هند ضاربها.

زيد هند ضاربته.

ولم يقدم لنا جل المعطيات المتعلقة بهذه المسألة، واكتفى بالإحالة على الاسترابادي الذي وجدته يتحدث في مؤلفه[1] عن الإضمار بصفة عامة.

ولكن الجرجاني[2] والسيوطي[3] خصّا لها حيِّزاً لا بأس به، حاولا أن يقدما فيه تحليلاً مقنعاً، وسأحاول أن أبسط رأيهما من خلال المعطيات التالية:

١ - هند زيد ضاربته هي = هند ضاربة زيد

٢ - *هند زيد ضاربته

ذكر الضمير [هي] في(١) مؤشر على أن اسم الفاعل جرى على غير من هو له، وحذفه يؤدي إلى لحن الجملة كما في(٢) لانتفاء الغرض الذي هو جري اسم الفاعل على غير من هو له.

٣ - هند زيد ضاربته هي

٤ - *هند زيد ضاربة هي

الجملة (٤) لاحنة لخلوها من العائد المشروط في الجملة الخبرية.

٥ - زيد هند ضاربته [ضم]

٦ - زيد هند ضاربها [ضم]

لا إشكال في الجملتين (٥) و(٦) لوجود المطابقة بين المفسر والعائد.

---

(١) الأستراباذي، شرح الكافية ٢/٢ - ٢٩.

(٢) الجرجاني، المقتصد ١/٢٦٥.

(٣) السيوطي، همع الهوامع ١/٩٥.

٧ ـ زيد عمرو ضاربه [ضم] = عمرو ضاربُ زيدٍ

المشتق في (٧) جرى على من هو له.

٨ ـ زيد عمرو ضاربه هو = زيد ضاربُ عَمْرو

يجب إبراز الضمير (هو) إذا جرى المشتق على غير من هو له.

فهذه التحليلات عند النحاة كانت تستهدف اكتشاف وسائل رفع اللبس الذي يقع في الجملة من جراء عود الضمير، وعدم اطلاع الفاسي الفهري على هذه التحليلات أدى به إلى الحكم على النحو العربي بعدم تقديمه تحليلات مقنعة.

ويرى أن هناك خلافاً بين البنى التالية[1]

١ ـ كان زيد راكباً.

٢ ـ ظننت زيداً راكباً.

٣ ـ زيد كان أبوه راكباً.

فهذه المجموعة من البنى «فاعل» الصفة واحد، هو «فاعل» «كان» الرئيس في (١ و٣) و«مفعول» «ظن» الرئيس في (٢).

بينما يكون ملبساً في:

٤ ـ لقيت زيداً راكباً.

٥ ـ زيد لقي أباه راكباً.

لأن فاعل الصفة يمكن أن يكون فاعل الفعل الرئيس أو مفعوله.

ولكن ابن يعيش لا يرى هذا الرأي إذ يقول: «وذلك أنك إذا جعلت الحال من التاء وجب أن تلاصقه فتقول: «ضربت قائماً زيداً» فإذا أزلت الحال عن صاحبها فلم تلاصقه، لم يجز ذلك لما فيه من اللبس، إلا أن يكون السامع يعلمه كما تعلمه، فإن كان غير معلوم لم يجز وكان إطلاقه فاسداً»[2]

---

(١) الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية ٢/ ٣٢.

(٢) ابن يعيش، شرح المفصل ٢/٥٦.

أما إذا تعدد صاحب الحال وتعددت الحال، فالحال الأولى للمفعول، والحال الثانية لفاعل، لتقليل الفصل كما يقول ابن هشام[1]، فقولك «ضربت زيداً راكباً ضاحكاً».

فالحال «راكباً» لزيد و«ضاحكاً» للفاعل.

ويقول الفاسي الفهري عن الصفات المقيدة والعائد: «لم يفتأ النحاة المتأخرون يرددون أن النعت يطابق منعوته إعراباً وجنساً وعدداً، فإن المطابقة في الجنس والعدد لا تتم إلا إذا لم يكن للصفة فاعل صريح، وبعبارة أخرى فإن الصفة ترث علامات الجنس والعدد عن هذا الفاعل، لا عن الاسم رأس المركب الاسمي (على الرغم من أنها ترث الإعراب عن هذا الاسم في كل الحالات»[2].

نلاحظ على هذا القول ملحوظتين اثنتين:

١ ـ يربط ظاهرة المطابقة بين الصفة والموصوف بالفاعل الصريح، والفاعل غير الصريح.

٢ ـ إن الصفة ترث علامة العدد عن هذا الفاعل، وهذا مخالف لآراء النحاة.

يقول ابن يعيش: «إن الصفة إذا رفعت الظاهر وكان الظاهر من سبب الموصوف فإن الصفة تكون **موحدة** على كل حال»[3].

فالصفة في علاقتها بمرفوعها أنواع ثلاثة:

أ ـ ترفع المضمر «مررت برجل قائم».

ب ـ ترفع الظاهر، والظاهر من سبب الموصوف «مررت برجل قائم أبوه».

---

(١) ابن هشام، مغني اللبيب ٢/ ٥٦٤.
وانظر كذلك: السيوطي، همع الهوامع ١/ ٢٤٤.

(٢) الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية ٢/ ٥٠.

(٣) ابن يعيش، شرح المفصل ٣/ ٥٥.

ج ـ ترفع الظاهر، والظاهر من غير سبب موصوف.

* «مررت برجل قائم أبو عمرو».

والصفة تكون عدداً «مفردة» في كل حال إذا كان الفاعل ظاهراً صريحاً ومن سبب الموصوف.

«مررت برجل قائم غلمانه».

يقول الزمخشري: «وكما كانت الصفة وفق الموصوف في إعرابه، فهي وفقه في الإفراد والتثنية... إلا إذا كانت فعل ما هو من سببه»[1].

من خلال هذا القول، هناك نوعان من الصفة:

١ ـ الصفة فعل للموصوف.

٢ ـ الصفة فعل لشيء من سبب الموصوف.

وهذان النوعان مرتبطان بالعائد، لا بمرفوع الصفة، وهو ما نراه عند الجرجاني حين يقول: «مررت برجل قائم وامرأة ذاهبة، فيكون في «قائم وذاهبة» ضمير يعود إلى الموصوف، وإذا كان كذلك كان فعلاً للموصوف. وتقول: مررت برجل ذاهب أبوه، وامرأة قائم غلامها، فترفع الأب والغلام باسم الفاعل، وهو صفة للذي قبله لأن الفاعل من سببه، فلو قلت: مررت بامرأة قائم غلام عمرو، لم يجز، لأجل أن الفاعل ليس من سبب المرأة، فلا يكون فعله صفة لها كما في قولك: مررت برجل ذاهب غلامه، وامرأة قائم غلامها»[2] فسلامة التركيب تعود إلى العائد.

مررت برجل قائم [عائد]

مررت برجل ذاهب أبوه

* مررت بامرأة قائم غلام عمرو

---

(١) ابن يعيش، شرح المفصل ٣/٥٤.

(٢) الجرجاني، المقتصد ٢/٩٠٣.

والمطابقة تكون تامة إذا كانت الصفة فعلاً للموصوف، والضمير يعود إلى الموصوف، وتكون المطابقة في الإعراب فقط إذا كانت الصفة فعلاً لشيء من سبب الموصوف، والعائد هو الذي يبرز الشيء أنه من سببه، ويمكن أن نتساءل حول قول الفاسي الفهري: «ذلك أن العنصر العائدي غير بارز، لكنه موجود في البنية الوظيفية للنعت. . . نفترض إذن، أننا بصدد عنصر عائدي من نمط ضم»[1].

هل الضمير عائد فقط؟ أو فاعل فقط؟ أو هما معاً؟

فقراءتي للقول السابق تبين أن العنصر العائدي فاعل في الوقت نفسه، بينما تبين الجمل التي يبرز فيها الفاعل ظاهراً إجبارية ظهور العائد.

مررت برجل قائم أبوه

فاعل عائد

وإذا حذف العائد أصبحت الجملة لاحنة.

* مررت برجل قائم أب

وختاما أقول: إني حاولت أن أبين مجموعة من آراء النحاة العرب التي أهملها الفاسي الفهري ـ قاصداً ذلك أو غير قاصد ـ في علاقة المفسر بالعائد. وقد قدموا فيها تحليلات عميقة قد لا تقنع بعض اللسانيين المعاصرين.

٤ ـ ٣ ـ ٢ ـ ٤ ـ ٨ ـ ظاهرة «التعليق»[2]:

التعليق عند النحاة العرب ترك العمل لفظاً لا تقديراً لوجود مانع[3].

وهذا التعريف يشير إلى:

١ ـ العلاقة العاملية بين الفعل ومعموله.

---

(١) الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية ٢/ ٥١.

(٢) الفاسي الفهري، لسانيات الظواهر وباب التعليق، البحث اللساني والسيميائي ص٣١.
اللسانيات واللغة العربية ٢/ ٦٨.

(٣) السيوطي، همع الهوامع ١/ ١٥٤.

٢ ـ العوائق العاملية التي لا تسمح للعامل أن يؤثر في معموله مباشرة.

فالتعليق مكون من: أفعال مُعَلَّقَة، وجمل مُعَلَّقٌ عنها، وأدوات التعليق.

فالأفعال المُعَلَّقَة ما كان بمعنى العلم، في نظر ثعلب والمبرد وابن كيسان[١].

وهي الأفعال القلبية، وهي، في نظر يونس، كل الأفعال كانت قلبية أم غير قلبية[٢] وأدوات التعليق هي:

١ ـ اسم الاستفهام: علمت أيُّهم قام

٢ ـ مضاف إلى اسم استفهام: علمت أبو من زيدُ.

٣ ـ «ما» النافية: ﴿وَظَنُّواْ مَا لَهُم مِّن مَّحِيصٍ﴾[٣]، ﴿لَقَدْ عَلِمْتَ مَا هَٰٓؤُلَآءِ يَنطِقُونَ﴾[٤].

٤ ـ «إن» النافية: ﴿وَتَظُنُّونَ إِن لَّبِثْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا﴾[٥].

٥ ـ «لام» الابتداء: ﴿وَلَقَدْ عَلِمُواْ لَمَنِ ٱشْتَرَىٰهُ﴾[٦].

٦ ـ «لام» القسم، كقول الشاعر:

وَلَقَدْ عَلِمْتَ لَتَأْتِيَنَّ مَنِيَّتِي إِنَّ المَنَايَا لَا تَطِيشُ سِهَامُهَا[٧]

٧ ـ «لو» كقول الشاعر:

وَقَدْ عَلِمَ الأَقْوامُ لَوْ أَنَّ حَاتِماً أَرَادَ ثَراءَ المَالِ كَانَ لَهُ وَفْرُ[٨]

وأضاف النحاس:

٨ ـ «لا» النافية: أظن لا يقومُ زَيدٌ.

---

(١) نفسه ١/ ١٥٤.

(٢) الأستراباذي، شرح كافية ابن الحاجب ٢/ ٢٨٤.

(٣) سورة فصلت، آية: ٤٧.

(٤) سورة الأنبياء، آية: ٦٥.

(٥) سورة الإسراء، آية: ٥٢.

(٦) سورة البقرة، آية: ١٠١.

(٧) السيوطي، همع الهوامع ١/ ١٥٤.

(٨) نفسه ١/ ١٥٤.

وأضاف أبو علي الفارسي:

٩ ـ «لعل»: ﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُۥ يَزَّكَّىٰٓ ۝٣﴾[١].

أما الجمل المعلق عنها فثلاثة أنواع[٢]:

١ ـ أن تكون في موضع مفعول مقدر بالجار:

ـ ﴿أَوَلَمْ يَتَفَكَّرُوا۟ مَا بِصَاحِبِهِم مِّن جِنَّةٍ﴾[٣].

ـ ﴿فَلْيَنظُرْ أَيُّهَآ أَزْكَىٰ...﴾[٤].

ـ ﴿يَسْـَٔلُونَ أَيَّانَ يَوْمُ ٱلدِّينِ ۝١٢﴾[٥].

لأن هذه الأفعال تتعدى في الأصل بحرف الجر، فكر في، نظر إلى، سأل عن.

٢ ـ أن تكون في موضع المفعول المسرح.

ـ عرفت من أبوك.

ـ علمت من أبوك: علم بمعنى عرف.

لأن الفعل يتعدى إلى مفعول به واحد مباشر، «عرفت زيداً».

٣ ـ أن تكون في موضع المفعولين:

﴿لِنَعْلَمَ أَىُّ ٱلْحِزْبَيْنِ أَحْصَىٰ﴾[٦].

﴿وَلَتَعْلَمُنَّ أَيُّنَآ أَشَدُّ عَذَابًا﴾[٧].

والتعليق في نظر الفاسي الفهري «مفهوم عاملي إعرابي عند النحاة مرتبط بوجود إعراب تقديري، الحجة في هذا عندهم أن هذا الإعراب يظهر في العطف، والمثال الوحيد الذي نجده عند النحاة هو المثال المذكور عند

---

(١) سورة عبس، آية: ٣.

(٢) ابن هشام، معني اللبيب ٤١٦/٢.

(٣) سورة الأعراف، آية: ١٨٤.

(٤) سورة الكهف، آية: ١٩.

(٥) سورة الذاريات، آية: ١٢.

(٦) سورة الكهف، آية: ١٢.

(٧) سورة طه، آية: ٧٠.

الاسترابادي؛ أي: «عَلِمْتُ لَزَيْدٌ قَائِمٌ وَبكْراً قَاعِداً»، لا نجد أمثلة أخرى من نوع آخر مثل: «علمت أزيد قائم وبكراً قاعداً» والسبب هو أن الخبر لا يعطف على الإنشاء. ولا نجد أمثلة تعطف جملة اسمية على جملة فعلية[١].

إن بحث النحاة في هذا الباب عن معطوف منصوب، هو مجرد إثبات أن الجملة المعطوفة في موضع نصب، ولهذا يقول السيوطي: «التعليق هو ترك العمل في اللفظ لا في التقدير لمانع، ولهذا يعطف على الجملة المعلَّقة بالنصب لأن محلها النصب»[٢] فالجزء الثاني من القول: ولهذا... حجة على الجزء الأول، وكان حريّاً بالنحاة في نظري ألا يبحثوا لهم عن مثل هذه الحجج لأنهم تحدثوا عن الجمل التي لها محل من الإعراب، ومن ضمنها الجمل الواقعة مفعولاً به. ومع ذلك فليس مثال ابن الخشاب الذي أورده الاسترابادي هو المثال الوحيد الذي استدل به النحاة للبرهان على أن محل الجملة المعلق عنها نصب.

يقول ابن هشام: «فائدة الحكم على محل الجملة في التعليق بالنصب، ظهور ذلك في التابع فتقول: «عرفت من زيد وغير ذلك من أموره»[٣] واستدل ابن عصفور بقول كثير:

وَمَا كُنْتُ أدْرِي قَبْلَ عَزَّةَ مَا البُكَا وَلَا مُوجِعَاتِ القَلْبِ حَتَّى تَوَلَّتِ[٤]

ولقد أرّق النحاة القدماء عدم وجود نصوص تؤيد العطف على المحل، يقول بهاء الدين بن النحاس (٦٢٧ ـ ٦٩٨هـ): «أقمت مرة أقول: القياس جواز العطف على محل الجملة المعلق عنها بالنصب، ثم رأيته **منصوصاً**»[٥].

ونسبة عدم جواز عطف الخبر على الإنشاء أو بالعكس، وعطف الجملة الاسمية على الجملة الفعلية أو بالعكس إلى النحاة جميعاً قول مجانب للصواب.

---

(١) الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية ٢/ ٦٨.

(٢) السيوطي، همع الهوامع ١/ ١٥٤.

(٣) ابن هشام، مغني اللبيب ٢/ ٤١٨.

(٤) نفسه ٢/ ٤١٩.

(٥) نفسه ٢/ ٤١٩.

فيرى «الصفار» قاسم بن علي (ـ بعد ٦٣٠هـ) تلميذ ابن عصفور، وجماعة، أنه يجوز عطف الخبر على الإنشاء وبالعكس، مستدلين بقوله تعالى:

﴿نَصْرٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَفَتْحٌ قَرِيبٌ وَبَشِّرِ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾[1].

وقول الشاعر:

وَإِنَّ شِفَائِي عَبْرَةٌ مُهَرَاقَةٌ ... وَهَلْ عِنْدَ رَسْمٍ دَارِسٍ مِنْ مُعَوّلِ[2]

وقول الشاعر:

وَقَائِلَةٍ خَوْلَانُ فَانْكِحْ فَتَاتَهُمْ ... وأكْرومَةُ الحَيَّيْنِ خِلْوٌ كَمَا هِيَا[3]

على تقدير «هذه خولان».

ويقال: «زيد أبوه قائم وما أفسقه»[4].

وفي عطف الجمل الاسمية على الفعلية أو بالعكس ثلاثة أقوال:

١ ـ الجواز مطلقاً؛ مثل: «قام زيد وعمرو أكرمته» وإن كان نصب «عمرو» أرجح؛ لأن تناسب الجملتين المتعاطفتين أولى من تخالفهما[5].

ويقول سيبويه في: «لقيت زيداً وعمرو أفضل منه» لا يكون فيه إلا الرفع لأنك لم تذكر فعلاً»»[6].

٢ ـ المنع مطلقاً وينسب هذا القول إلى ابن جني، وهو أضعف الأقوال في نظر ابن هشام[7].

٣ ـ يجوز في العطف بالواو فقط، وهو قول أبي على الفارسي[8].

---

(١) سورة الصف، آية: ١٣.

(٢) ابن هشام، مغني اللبيب ٢/ ٤٨٣.
وهو من شواهد سيبويه، الكتاب ١/ ١٣٩.

(٣) ابن هشام، مغني اللبيب ٢/ ٤٨٣.
وهو من شواهد سيبويه، الكتاب ١/ ١٣٩.

(٤) الدسوقي، حاشيته على مغني اللبيب ٢/ ١٢٨.

(٥) ابن هشام، مغني اللبيب ٢/ ١٢٨.

(٦) سيبويه، الكتاب ١/ ٩٠.

(٧) ابن هشام، مغني اللبيب ٢/ ٤٨٥.

(٨) نفسه ٢/ ٤٨٥.

ويلاحظ الفاسي الفهري أن «الظواهر المذكورة في باب التعليق لا يوجد بينها شيء لا تركيبياً ولا دلالياً، هناك الاستفهام وهناك النفي وهناك الابتداء»[1].

وما يوحد هذه التراكيب في نظر النحاة العرب هو «التعليق»، فالعبارة اللغوية مكونة من فعل قلبي مُعَلَّق، وأداة معلِّقة، وجملة معلَّق عنها، وهذه الجمل في محل نصب. أما مقارنته بين جملة الحال وجملة المفعول به للفعل القلبي فلا مبرر لها في نظرنا، يقول: «وحتى لو سلمنا بالإعراب التقديري وافترضنا أن النصب مقدر في الجملة المعلقة، كما يقدر في جملة الحال، وجب أن نبين كيف يتسرب هذا النصب إلى المركب الاسمي أو الوصفي»[2]، فالأمر في هذا الباب متعلق بطبقة الأفعال، لا بأنماط الجمل، فالأفعال القلبية في نظر النحاة العرب تتطلب مفعولين اثنين ولا تتم الفائدة إلا بهما، بل يعد المفعول الثاني أهم لأنه خبر في الأصل، والخبر هو المتمم للفائدة[3]، أما الأفعال الأخرى فلا تتطلب إجبارياً الحال؛ لأن الحال مفرداً كان أم جملة لا تتم به الفائدة، وإنما يدخل العبارة بعد تمام الفائدة.

ويخلص الفاسي الفهري إلى أن «الإعراب التقديري لا يفسر نصب بكر في الجملة التي أوردها الاستراباذي وهي: علمت لزيد قائم وبكراً قاعداً[4].

نرى أن نصب بكر في الجملة المذكورة هو الذي يفسر الإعراب المحلي لا العكس؛ لأن النحاة العرب يريدون إظهار أن الجملة المعلَّق عنها في محل نصب، فبحثوا عن دلائل تدعم رأيهم.

ويقترح أخيراً في باب التعليق بديلاً يتكون من نظرية للإعراب، ونظرية للتفريع المقولي.

فالإعراب في نظر الفاسي الفهري يسند إلى المركب الواحد عن طريق المعجم أو عن طريق القواعد المركبية.

---

(١) الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية ٢/٦٩.

(٢) نفسه ٢/٦٩.

(٣) ابن يعيش، شرح المفصل ٧/٧٨.

(٤) الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية ٢/٦٩.

والتفريع المقولي لِـ«ظن» مثلا يمكن أن يمثل له في المعجم كما يلي:

ظن = (فا) (مف) (فض حم)

١ ٢

(فا = فاعل، مف = مفعول، فض حم = فضلة حملية) لجملة مثل: «ظن زيد عمراً راكباً».

أما علاقة الفعل بالفضلات الحملية فيرى أن هناك ثلاث طبقات من الأفعال:

١ ـ أفعال تطلب جملاً خبرية فقط؛ مثل: ثبت واتضح:

ـ ثبت أن المسألة معقدة.

ـ * ثبت هل المسألة معقدة.

٢ ـ أفعال تطلب جملاً استخبارية فقط مثل سأل:

ـ سألته هل جاء زيد.

ـ * سألته أن زيداً جاء.

٣ ـ أفعال تطلب النوعين من الجمل:

ـ علمت أن زيداً قائم.

ـ لا علم هل زيد قائم.

والخلاف بين النحاة العرب وبين هذا التصور اللساني هو خلاف نظري؛ لأن النحاة العرب يعتمدون في تحليلهم الأصول، فحين تحدثوا عن سأل أو علم، أو فكر... كانوا يتصورون الأصل في هذه الأفعال، فسأل مثلاً ـ في نظرهم ـ في الأصل تتطلب مفعولاً به مباشراً ومفعولاً به مقيداً بحرف الجر، وعندما ظهرت المفعولات على شكل جمل، بقي مفهوم الأصل هو المسيطر، فتأولوا حرف جر محذوف؛ لأنهم يعاملون الجمل معاملة المفرد.

أما تصور اللسانيات التوليدية التحويلية فيرى أن هناك نوعين من الفعل لـ (سأل) مثلاً، يمثل لها في المعجم كما يلي:

١ ـ سأل = (فا) (مف) (مركب حرفي)

١ ٢

٢ ـ سأل = (فا) (مف) (فض حم)

١ ٢

٤ ـ ٣ ـ ٢ ـ ٤ ـ ٩ ـ سلمية الأدوار الدلالية وإسناد الإعراب:

يرى الفاسي الفهري أن هناك بنى تتوحد في الفاعل، وتختلف في الأدوار الدلالية المسندة إلى الحدود، فجمل مثل.

- ـ انتحرت هند.
- ـ ضُرِبَتْ هِنْدُ.
- ـ كانت هند من بين الحاضرين.
- ـ ذهبت هند إلى المعمل.
- ـ ضَرَبَتْ هِنْدُ عَمْراً.

فـ«هند» في هذه الجمل فواعل، وينبه في هذا المجال إلى أن النحاة القدامى لم يوحِّدوا بين هذه البنى من الناحية النحوية، إذ اعتبروا «هند» في الجملة الأولى «فاعلا»، وفي الجملة الثانية «مفعولاً» لم يسم فاعله، وفي الجملة الثالثة «اسم كان»[(١)]، ونحن إن كنا نتفق معه على ظهور هذه المصطلحات في كتب النحاة العرب، فليس كل النحاة يسيرون على النهج نفسه، فسيبويه مثلاً يعتبر اسم كان «فاعلاً» يقول: «وإذا كانا معرفة فأنت بالخيار: أيهما ما جعلته فاعلاً رفعته ونصبت الآخر، كما فعلت ذلك في ضرب، وذلك قولك: كان أخوك زيداً، وكان زيد صاحبك، وكان هذا زيداً، وكان المتكلم أخاك»[(٢)].

بل نجد عبد القاهر الجرجاني يناقض الظاهرة ولا يرى ضيراً في تسمية المفعول الذي لم يسم فاعله، فاعلاً، يقول: «اعلم أن الشريطة إذا كانت ما

(١) الفاسي الفهري، المعجم العربي ص٥٠.

(٢) سيبويه، الكتاب ٤٩/١.

ذكرنا من أن من يسند الفعل إلى الاسم مقدماً عليه فلا فصل بين: ضُرِبَ زَيْدُ، وضَرَبَ زَيْدُ، في جواز تسمية كل واحد منهما فاعلاً، وإذا جاز أن يسمى نحو «مات زيد» «فاعلاً» مع أنه عار من الفعل، ومفعول في المعنى من حيث أن الله تعالى أماته، جاز أيضاً أن يسمى «زيدُ» في قولك «ضُرِبَ زَيْدُ» فاعلا»[١].

ويرى الفاسي الفهري «أن الفاعل يعطي لأول دور في السلمية، ولهذا يعطى الفاعل في «أعْطَى زَيْدُ هِنْداً كِتَاباً» للدور الأول المتمثل في زيد، وعندما ينزع زيد بالترك يعطى الفاعل للدور الموالي فينتج عنه «أعْطِيت هِنْدُ كِتَاباً»، ولا يجوز «أُعْطِي كِتَابٌ هِنْداً»؛ لأن فيه خرقاً للسلمية في إسناد الوظائف إلى الأدوار الدلالية»[٢].

ويرى أن هذا مخالف لما يراه النحاة العرب من جواز جعل المفعول مقام الفاعل، ويوحي كلامه بأن النحاة جميعاً يرون هذا الرأي دون تبيان القيود التي يشترطها النحاة المتأخرون في جواز؛ مثل: «أُعْطِيَ كِتَابٌ هِنْداً»، ولم نر نحن في كتاب سيبويه في هذا الباب بالذات أنه يجيز مثل هذا النوع من الجمل: «أُعْطِيَ كِتَابٌ هِنْداً» فالجمل التي أتى بها سيبويه هي[٣]:

كُسِيَ عَبْدُ اللهِ الثَوْبَ.

أعْطِيَ عَبْدُ الله الثَوْبَ.

كُسِيَ الثَوْبَ زَيْدٌ.

أعْطِيَ الَمالَ عَبْدُ الله.

كُسِيَ زَيْدٌ ثوباً.

وفي هذه الحال لا يختلف الفاسي الفهري مع سيبويه، أما النحاة الذين يجيزون إقامة المفعول الثاني مقام الفاعل، فلهم قيود على ذلك، وإن كانوا

---

(١) الجرجاني، المقتصد ١/٣٤٦.

(٢) الفاسي الفهري، المعجم العربي ص٥١.

(٣) سيبويه، الكتاب ١/٤١ ـ ٤٣.

يعدون مثل هذه الجمل في المرتبة الدنيا تركيبيّاً، يقول الجرجاني: «اعلم أن الأحسن في قولك: أعطيت زيداً الدرهم، أن تضع موضع الفاعل المفعول الأول الذي هو زيد، فتقول: أعطي زيد الدرهم، وإن وضعت الثاني كان جائزاً، وذلك قولك أعطي الدرهَم زيداً، وإنما كان الأول أحسن لأمرين:

أحدهما: أنه فاعل في المعنى، ألا ترى أنك إذا قلت: أعطيتُ زيداً درهماً، كان زيد آخذاً والآخذ فاعل، كما أن المعطي كذلك، وليس للدرهم حظ في الفاعلية البتة لأنه مأخوذ، فأن تضع وضع الفاعل ما هو مشاكل له في المعنى أولى على كل حال.

والثاني: أن المفعول الأول أقرب إلى الفاعل في اللفظ، ألا ترى أن مرتبة زيد قبل مرتبة الدرهم، فإذا أسقطت الفاعل كان الذي بجنبه أولى بموضعه»[1] ألا ترى أن هذا التحليل مشاكل ومشابه لتحليل الفاسي الفهري في اعتمادهم الأدوار الدلالية، وإن لم يسموها بأسمائها.

وأما تجويزهم لإقامة المفعول الثاني مقام الفاعل فلا يكون إلا إذا أمن اللبس، «فلو قلت في «أعْطيتُ زيداً غلاماً»، «أعْطِيَ غُلَامٌ زيداً» لم يجز؛ لأن كل واحد منها يصح أن يكون هو الأخذ، فلو أقيم غلام مقام الفاعل لم يعلم الأخذ من المأخوذ فلهذا كان ممتنعاً»[2].

ويتحدث الفاسي الفهري عن إسناد الإعراب للمشتقات فهي تسند إعراب الجر إلى أعلى دور محوري تعمل فيه وإعراب النصب إلى المفعولات[3]، ويكون الخلاف قائماً بين اسم الفاعل والمصدر، فالمصدر خال من الزمن والجهة[4] ولهذا يسند إعراب الجر إلى فاعله، وأما قوله: إن النحاة يرون أن المصدر يدل على الزمن[5]. فلا أظن ذلك لأن ابن مالك يقول:

---

(١) الجرجاني، المقتصد ١/٣٥١.

(٢) ابن الأنباري، أسرار العربية ص٩٠.

(٣) الفاسي الفهري، المعجم العربي ص٥٦.

(٤) الفاسي الفهري، المعجم العربي ص٥٦.

(٥) نفسه ص٥٦.

الـمصدَرُ اسْمُ مَا سِوى الزَّمَانِ مِنْ   مَدْلُولَـيِ الفِعَـلِ كَـأمْـنٍ مِـنْ أمِـنْ

فالمصدر يدل على الحدث مجرداً عن الزمن، وأما قول النحاة (يدل على «زمن مطلق») فهو دليل على عدم تقيده بزمن معين، وإنما الوحدات المعجمية التي ترد معه هي التي تحدد زمنه: «ضَرْبُكَ زيداً غداً» «ضربك زيداً أمس» ويرى الفاسي الفهري أن اسم الفاعل عند النحاة العرب نوعان، اسم فاعل يعمل في مفعوله النصب، واسم فاعل يعمل في مفعوله الجر، فالأول يدل على الزمن الحال أو المستقبل، والثاني يدل على معنى المضي[1] واعتمدَ ابنَ السراج دليلاً[2] وابنُ السراج نفسُه يعتمد المبردَ[3].

ومن يعتمد هذين النحويين فيما كتباه يصل إلى نتيجة غير مريحة، أو يصل ـ على الأقل ـ إلى رؤية غير واضحة تماماً، وهو ما يجعل الفاسي الفهري يقول: «لنلاحظ هنا أن أسس هذا التصنيف غير واضحة وغير تامة»[4].

ويقول في نهاية تعليقه على كلام ابن السراج.

«. . . وهذا أمر يقتضي قبل الخوض فيه أن نبحث المعطيات الحديثة، وألا نعتمد فقط على ما أورده النحاة لتضاربه وعدم اتساق مادته»[5].

ولو رجع الفاسي الفهري ـ وهو المدقق في نصوص كتب النحاة ـ إلى ما كتبه سيبويه لاستطاع أن يستنتج أفكاراً تدعم ما وصل إليه في علاقة الجهة والزمن بالإعراب، وبالتنوين كذلك.

فسيبويه لا يربط الإعراب بالزمن فقط، وإنما يربطه بالجهة كذلك، ويمكن أن نلخص ما قاله فيما يلي[6]:

---

(١) الفاسي الفهري، االمعجم العربي ص٥٦.
(٢) ابن السراج، الأصول ١/ ١٢٥.
(٣) المبرد، المقتضب ٤/ ١٤٨.
(٤) الفاسي الفهري، المعجم العربي ص٥٧.
(٥) الفاسي الفهري، المعجم العربي ص٥٨.
(٦) لقد أورد أفكاره في باب أطلق عليه: هذا باب من اسم الفاعل الذي جرى مجرى الفعل المضارع في المفعول في المعنى، فإذا أردت فيه من المعنى ما أردت في يفعل كان نكرة منوناً.
سيبويه، الكتاب ١/ ١٦٤.

أولاً: اسم الفاعل يكون نكرة منوناً عاملاً إذا جرى مجرى الفعل المضارع زمناً وجهة:

فما دل على الاستقبال قولك: «وهذا ضاربٌ زيداً غدا» وما دل على فعل فـ **الحال غير منقطع**: «هذا ضاربٌ عبدَ الله الساعةَ»، وما دل على **اتصال فعل في حال وقوعه** «كان زيد ضارباً أباك».

فما دل على ذلك يجري مجرى الفعل المضارع في العمل والمعنى منوّناً، ويقدم سيبويه مجموعة من المعطيات[١]

ويكون اسم الفاعل غير منون، ويجر المفعول، ويبقى مشابهاً لاسم الفاعل السابق، وحذف التنوين لم يكن إلا للاستخفاف، يقول سيبويه: «واعلم أن العرب يستخفون فيحذفون التنوين والنون، ولا يتغير من المعنى شيء، وينجر المفعول لكف التنوين من الاسم، فصار عمله فيه الجر، ودخل في الاسم معاقباً للتنوين، فجرى مجرى غُلام عبدِ الله، في اللفظ؛ لأنه اسم، وإن كان ليس مثله في المعنى والعمل»[٢] ويقدم مجموعة من المعطيات اللغوية:

يقول تعالى: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِۗ﴾[٣].

ويقول كذلك: ﴿وَإِنَّا مُرْسِلُوا النَّاقَةِ﴾[٤].

المعنى معنى قوله تعالى: ﴿وَلَآ ءَآمِّينَ ٱلْبَيْتَ ٱلْحَرَامَ﴾[٥]

ثانياً: اسم الفاعل بغير تنوين البتة:

إذا دل اسم الفاعل على فعل **قد وقع وانقطع** فهو بغير تنوين البتة «وذلك قولك: هذا ضاربُ عبدِ اللهِ وأخيه. وجه الكلام، وحده الجر؛ لأنه ليس موضعاً للتنوين»[٦].

---

(١) سيبويه، الكتاب ١/ ١٦٤، ١٦٥.

(٢) سيبويه، الكتاب ١/ ١٦٦.

(٣) سورة آل عمران، آية: ١٨٥.

(٤) سورة القمر، آية: ٢٧.

(٥) سورة المائدة، آية: ٣.

(٦) سيبويه، الكتاب ١/ ١٧١.

«. . . ولو قلت: هذا ضاربُ عبدِ الله وزيداً جاز على إضمار فعل، أي: وضرب زيداً، وإنما جاز هذا الإضمار لأن معنى الحديث في قولك: هذا ضاربُ زيدٍ: هذا ضرب زيداً، وإن كان لا يعمل عمله فَحُمِلَ على المعنى»[1] وأما دخول «ال» على اسم الفاعل فيفرد له سيبويه باباً آخر بعنوان: «هذا باب صار الفاعل فيه بمنزلة **الذي فعل** في المعنى وما يعمل فيه»[2].

٤ ـ ٣ ـ ٢ ـ ٤ ـ ١٠ ـ البناء لغير الفاعل:

يلاحظ الفاسي الفهري أن الأدبيات المتأخرة تستعمل مصطلح «المبنى للمجهول»، وهذه التسمية في نظره غير موفقة «إذ المقصود بالمجهول هنا الفاعل الأصلي للفعل وهو الذي يكون أو يصير مجهولاً في هذا البناء، وليس الفعل مبنيّاً للمجهول، وإنما هو مبني لمفعول معلوم»[3] ويرى أحد النحاة «أن هذه التسمية (المجهول)[4] غير مطردة لأن الفاعل قد يكون غير مجهول.

وأجيب بأن المراد بالمجهول ما يمكن فيه الجهل جهل أم لا[5]؟ وسواء قلنا مبنيّاً للمجهول أم مبنيّاً لمفعول معلوم، فإن مصطلح «البناء» في تصور الفاسي الفهري يخالف «البناء» في تصور النحاة العرب القدماء.

فالبناء عموماً في نظره: هو إسناد المحمول إلى الموضوع، والبناء لغير الفاعل في تصوره هو أن المحمول يبنى على مكون غير المكون الذي يحتل دور الفاعل المنطقي[6]

أما النحاة العرب فيطلقون «البناء» على مستويين: مستوى صرفي، ومستوى تركيبي.

فعند تقسيم علماء الصرف لأبنية الفعل تعترضهم صيغة «فُعِلَ» فيريدون

---

(١) سيبويه، الكتاب ١/ ١٧٢.

(٢) نفسه ١/ ١٨١.

(٣) الفاسي الفهري، المعجم العربي ص٦١.

(٤) «المجهول» إضافة مني.

(٥) ابن الحاج، حاشية ابن الحاج على شرح الأزهري لمتن الأجرومية ص٥٦.

(٦) الفاسي الفهري، المعجم العربي ص٦٢.

فصلها عن الأبنية الثلاثة، فَعَلَ، فَعِلَ، فَعُلَ، فيمنحونها مصطلحاً، والغالب على هذا المصطلح أنه مأخوذ من دراستهم التركيبية. يقول ابن جني: «وأما الأفعال الثلاثية التي لا زيادة فيها فعلى ضربين: فعل مبني للفاعل، وفعل مبني للمفعول، فالمبنى للفاعل على ثلاثة أضرب، فَعَلَ، وَفَعِلَ، وفَعُلَ... وأما الفعل المبنى للمفعول فعلى مثال واحد، وهو «فُعِلَ»، نحو: ضُرِبَ وقُتِلَ وهذا أصله فَعَلَ أو فَعِلَ ثم نقل فجعل حديثاً عن المفعول»[١].

أما «البناء» على المستوى التركيبي فهو نوعان:

١ ـ بناء اسم على فعل في الجملة الفعلية.

٢ ـ بناء فعل على اسم في الجملة الاسمية.

يقول سيبويه: «هذا باب ما يكون فيه الاسم مبنيّاً على الفعل قدم أو أخر، وما يكون فيه الفعل **مبنيّاً** على الاسم، فإذا بنيت الاسم عليه قلت: ضربت زيداً، وهو الحد؛ لأنك تريد أن تعمله وتحمل[٢] عليه الاسم... فإذا بنيت الفعل على الاسم قلت: زيد ضربته، فلزمته الهاء، وإنما تريد بقولك **مبني** عليه الفعل أنه في موضع منطلق»[٣].

ومفهوم «البناء» في الجملة الفعلية هو الذي يتبناه ابن يعيش حين يقول: «اعلم أن المفعول الذي لم يسم فاعله يجرى مجرى الفاعل في أنه **بني على فعل** صيغ له طريقة فُعِلَ كما يبني **الفاعل على فعل** صيغ له على طريقة فَعَلَ»[٤] فالفاسي الفهري يرى أن المحمول **يبني على مكون غير الفاعل** المنطقي، وابن يعيش يرى أن المفعول الذي لم يسم فاعله يُبنى على فُعِل.

فاللساني المعاصر ينطلق من المنطق الذي يرى أن المحمول يسند إلى الموضوع تقدم هذا الموضوع أم تأخر، وسواء كان المحمول فعلاً أم مصدراً

---

(١) ابن جني، المنصف ١/ ٢٠ ـ ٢٢.

(٢) لاحظ عبارة سيبويه، فإن الاسم هو المحمول والفعل هو الحامل عكس العبارة المنطقية.

(٣) سيبويه، الكتاب ١/ ٨١.

(٤) ابن يعيش، شرح المفصل ١/ ٦٩.
وانظر كذلك: ابن السراج، الموجز ص٢٩.

أم اسم فاعل أم اسم مفعول...[1].

والنحاة ينطلقون في بنائهم من وضع لفظ على لفظ انطلاقاً من الأصول التي وضعوها للجملة، ولا نرى تصور الفاسي الفهري للبناء إلا عند النحاة الذين يستعملون مصطلح الإسناد، يقول ابن مالك: «إذا أسند الفعل الذي لم يسم فاعله أو ما يقوم مقامه إلى الجار والمجرور...»[2].

ولهؤلاء تصور منطقي في علاقة المسند بالمسند إليه.

ويرى الفاسي الفهري أن «ليس للعربية صيغة خاصة بالفعل المبني لغير الفاعل، فصيغة «فُعِلَ» تستعمل في تراكيب غير التراكيب المبنية لغير الفاعل، كالتراكيب المبنية للمبهم والتراكيب الوسيطة بين البناء للمجهول والبناء للمعلوم وتراكيب أخرى تأتي منها «فُعِلَ» دون أن تأتي «فعَل»»[3].

وهذا تحليل لدلالة صيغة «فُعِلَ» داخل تراكيب معينة، ولكن النحاة العرب عندما قسموا الصيغ الثلاثة صرفيّاً ـ كما أسلفت ـ وجدوها ثلاثة أبنية، واختلفوا في البناء الرابع «فُعِلَ» هل هو أصلي أو منقول عن فَعَلَ وفَعِلَ، يقول ابن يعيش: «وقد ذهب قوم إلى أنه بناء مستقل غير منقول من غيره»[4].

وإذا لم يكن منقولاً فسيكون بناء رابعاً لأبنية الفعل الثلاثي، ولهذا نجد سيبويه يتحدث عن هذه الأبنية ـ على المستوى الصرفي ـ وعن مصادرها، وهي الأصول[5] وعند انتهائه من حديثه عن هذه الأبنية عرض لباب خاص في صفحة واحدة أطلق عليه «هذا باب فُعِلَ على غير فَعَلْتُه»[6] مما يوحي أن «فُعِلَ» نوعان: نوع نقل عن فَعَلَ أو فَعِلَ، ونوع غير منقول، وفعله المبني

---

(١) الفاسي الفهري، المعجم العربي ص٦٢.
(٢) ابن مالك، شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ ص٩٣.
(٣) الفاسي الفهري، المعجم العربي ص٦٢.
(٤) ابن يعيش، شرح الملوكي ص٣١.
(٥) سيبويه، الكتاب ٤/ ٦٥ ـ ٦٦.
(٦) نفسه ٤/ ٦٧.

للفاعل يكون على «أَفْعَلَ» فَجُنَّ، وسُلَّ، وحُمَّ... أفعالها المبنية للفاعل هي على التوالي: أجَنَّ، وأسلَّ وأحَمَّ، على غير قياس.

ويرى الفاسي الفهري أن كلام سيبويه يخرج هذه الصيغ على الجعل، وهو تخريج قد يكون في إحدى قراءات «جُنَّ» كما في جُنَّ الرجلُ، أجَنَّه زَيْدٌ، إلا أن هذا ليس وارداً في كل الحالات[١].

«فَسُلَّ الرجلُ» لا تعني عموماً ـ في نظر الفاسي الفهري ـ أن أحداً قد سله، وإنما يعني أن السل أصابه، فالفاعل في المعنى هو الداء وهذا التحليل لا يمكن أن يكون معجمياً[٢]

في دراستنا اللغوية المعاصرة لا نرى ضيراً في كلام الفاسي الفهري، ونراه منطقيّاً جدّاً، ولكنه بالنسبة للنحاة العرب غير مقبول؛ لأن اللغة عندهم مرتبطة بالعقيدة الإسلامية. فعندما يرى الفاسي الفهري أن الداء هو الذي أصاب المسلول، يرى النحاة العرب أن الله هو المنفذ، وهو الذي أصاب الشخص بالسل، وعليه يكون «سُلَّ الرجل، أسَلَّهُ الله تعالى»[٣]. وجُنَّ الرجل، أجنه الله[٤]، وحُمَّ الرجل، أحَمَّه الله، من الحمى[٥]، وزُكِمَ الرجل، أزكمه الله[٦]، وضُئِدَ الرجل، أضأده الله[٧] ومُلِيء الرجل، أملأه الله[٨]، والضُّؤدَةُ والمُلْأَةُ ألفاظ في الزكام.

ونجد في النهاية ألا فرق عنده النحاة العرب بين جُنَّ الرجل، وسُلَّ الرجل.

---

(١) الفاسي الفهري، المعجم العربي ص٦٥.
(٢) نفسه ص٦٤.
(٣) االفيروز آبادي، القاموس المحيط ٣/٤٠٨، مادة: (السل).
ابن جني، الخصائص ٢/٢١٧.
(٤) ابن جني، الخصائص ٢/٢١٦.
(٥) ابن جني، الخصائص ٢/٢١٦.
(٦) نفسه ٢/٢١٨.
(٧) ابن جني، الخصائص ٢/٢١٨.
(٨) نفسه ٢/٢١٨.

أولاً: الخصائص التركيبية والدلالية لبنية «البناء لغير الفاعل»:

يرى الفاسي الفهري أن النحاة العرب يتبنون أطروحات ثلاثاً في تحليلهم للبناء للمجهول وهي أنه:

١ ـ بناء للمفعول.

٢ ـ أن المفعول يحل محل الفاعل وتجري عليه كثير من أحكامه.

٣ ـ أن الفاعل لا يذكر في البنية المبنية للمجهول[١]

وقبل أن نناقش الفاسي الفهري في تحليله هذا لا بأس أن نشير إلى طريقة التأليف عند النحاة العرب، ويمكن أن نقتصر فقط على التأليف أو التبويب المشهور عند النحاة بعد سيبويه، فالنحاة يقسمون الكلم إلى اسم، وفعل، وحرف، فيتحدثون في مؤلفاتهم عن الاسم وأنواعه، ويصنفون الاسم إعراباً إلى الأسماء المرفوعة، والأسماء المنصوبة، والأسماء المجرورة، والتوابع، وأما الاسم المرتفع فهو:

١ ـ مبتدأ له خبر.

٢ ـ خبر للمبتدأ.

٣ ـ فاعل بني على فعل.

٤ ـ مفعول بني على فعل هو حديث عنه ولم يذكر من فعل به.

٥ ـ مشبه بالفاعل في اللفظ...[٢].

فحديث النحاة عن التراكيب التي تحتوي على مفعول بني على فعل، ولم يذكر الفاعل، هو تحليل لهذا الاسم المنتمي للمرفوعات[٣]

والنحاة في حديثهم في هذا الباب «المفعول الذي لم يسم فاعله» لا

---

(١) الفاسي الفهري، المعجم العربي ص٦٧.

(٢) ابن السراج، الموجز ص٢٩.

(٣) يختلف الزمخشري عن النحاة في تأليفهم، فيتحدث عن الاسم وما يتعلق به، والفعل وما يتعلق به، والحرف وأدرج المفعول الذي لم يسم فاعله في أبواب الفعل ولهذا يطلق على هذا الباب «ومن أصناف الفعل المبني للمفعول» شرح المفصل، لابن يعيش ٦٩/٧. وتحدث قبله الجرجاني عن باب الفعل المبنى للمفعول به بعد باب الفاعل مباشرة المقتصد ٣٥٢/١.

يتحدثون عن أطروحات ثلاث وإنما يتحدثون عن تقنيات تركيبية[1].

١ ـ حذف الفاعل.

٢ ـ إقامة المفعول مقام الفاعل.

٣ ـ تغيير الفعل إلى صيغة «فُعِلَ». وابن الأنباري يعلل هذه التقنيات الثلاث[2].

والاستراباذي يرى أن التقنية الثالثة شرط للتقنيتين الأوليين، يقول: «مفعول ما لم يسم فاعله، كل مفعول حذف فاعله وأقيم هو مقامه وشرطه أن تغير صيغة الفعل إلى فُعِلَ ويُفْعَلُ»[3].

وقد انتقد الفاسي الفهري قول النحاة «البناء للمفعول» لأن الفعل يبنى لغير المفعول، ووضحنا سالفاً أن «البناء» فيه خلاف بين الفاسي الفهري والنحاة العرب، وقول النحاة «البناء للمفعول»: يقصدون به صيغة «فُعِلَ»، وعندما يتحدثون عما يقوم مقام الفاعل يطلقون عليه عبارات أخرى، وهم في هذه العبارات صنفان:

الصنف الأول: يتحدث عن أصل الباب بتعابير مختلفة ناتجة عن تصور كل منهم للمفعول:

سيبويه: المفعول الذي لم يتعده فعله ولم يتعد إليه فعل فاعل[4].

المبرد: المفعول الذي لا يذكر فاعله[5].

ابن السراج: المفعول الذي لم يسم من فعل به[6]، مفعول بني على فعل هو حديث عنه ولم يذكر من فعل به[7].

---

(١) ابن يعيش، شرح المفصل ٧/٦٩.

(٢) ابن الأنباري، أسرار العربية ص٨٨.

(٣) الأستراَباذي، شرح الكافية في النحو ١/ ٨٣.

(٤) سيبويه، الكتاب ١/ ٣٤.

(٥) المبرد، المقتضب ٤/ ٥٠.

(٦) ابن السراج، الأصول ١/٧٦.

(٧) ابن السراج، الموجز ص٢٩.

الاستراباذي: مفعول ما لم يسم فاعله[1].

فسيبويه في نظري يتحدث عن (المفعول) من منظور عاملي، والآخرون يتحدثون عنه من منظور دلالي، وهذا الصنف من النحاة حاول ألا يبتعد عن التصور النظري الذي وضعه سيبويه؛ لأن الحديث، في التركيب، عن المفعول الذي لم يسم فاعله هو حديث عن الأصل المطرد، وهو الأساسي المعول عليه في النظرية النحوية العربية، أما وجود مكونات أخرى بدل المكون (المفعول)، فهو فرع والفرع لا يرقى إلى مرتبة الأصل، ولهذا وقع الخلاف بين النحاة في الفروع أكثر من خلافهم في الأصول. وأصل الجملة عند النحاة العرب: فعل + فاعل + (مفعول) أو: مبتدأ + خبر.

ويمكن للجملة أن تستغني عن كل الفضلات، ولا يمكن أن تستغني عن العمد، فذكر الفاعل شرط أساس ـ في نظرهم ـ لسلامة الجملة.

ومع ذلك يريد الصبان أن يجد لنحاة الصنف الأول مبرراً لتسميتهم، المفعول الذي لم يسم من فعل به، قائلاً: إن هذه العبارة صارت «كالعلم بالغلبة على ما ينوب عن الفاعل من مفعول وغيره»[2].

الصنف الثاني: وقد أحسن نحاة هذا الصنف بما يمكن أن يوجهه أمثال الفاسي الفهري للنحاة العرب القدماء من نقد؛ لأن عبارة (المفعول الذي لم يسم فاعله) لا تعبر عما ينوب عن الفاعل من مفعول، ومصدر، وجار ومجرور، ومفعول فيه، فأطلقوا عليه «نائب الفاعل» وتلاحظ هذه العبارة عند ابن مالك[3].

يقول ابن الحاج: «باب: المفعول الذي لم يسم فاعله، هذه عبارة للمتقدمين وتبعهم أبو حيان، وتبعه تلميذه ابن آجروم، وعبر ابن مالك بالنائب عن الفاعل، وعبارته أحسن من عبارتهم من وجوه أنها أخصر من عبارتهم،

---

(١) الأسترآباذي، شرح الكافية ١/٨٣.

(٢) الصبان، حاشية الصبان على الأشموني ١/٥٧.

(٣) ابن مالك، الألفية، شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ ص٨٧.

ومنها أنها جامعة لكل ما ينوب، وعبارتهم غير جامعة لأنها تقتضي أن النائب لا يكون إلا مفعولاً به مع أنه يكون غير مفعول به»[(١)].

ثانياً: نيابة المصدر عن الفاعل:

يرى الفاسي الفهري أن حلول المفعول مكان الفاعل لا يتم في الأفعال اللازمة، لذلك: «اشترطوا عند بناء الفعل اللازم للمجهول وجود مركب حرفي أو مركب ظرفي أو مصدر يصير بالضرورة فاعلاً»[(٢)].

ولكن النحاة العرب اصطدموا بتراكيب لا تحوي هذه المركبات التي يمكن أن تنوب عن الفاعل؛ مثل: «وبعد أن ضُحِكَ ورُقِصَ قَامَ الناس وافترقوا» فنائب الفاعل، في نظر النحاة في هذا المثال، هو المصدر المستتر؛ أي: ضحك الضحك، ورُقِصَ الرَقْص، ويرى الفاسي الفهري أن مثل هذا المثال يمكن أن يؤول على البناء للمبهم، والمبهم في تصوره ضمير فارغ دلاليّاً[(٣)] وأظن أن لا خلاف بين النحاة والفاسي الفهري في التحليل، وإنما الخلاف في التقدير، فالنحاة يرون المقدر مصدراً، ويراه مضمراً فارغاً دلاليّاً، والنحاة لا يقرون بالضمير الفارغ دلاليّاً؛ لأن الضمير عندهم عوض عن اسم، يقول هشام: «إن النائب ضمير مبهم مستتر في الفعل، وجعل ضميراً مبهما ليتحمل ما يدل عليه الفعل من مصدر أو ظرف مكان أو زمان»[(٤)]، ويرى ابن درستويه والسهيلي أن «النائب ضمير عائد على المصدر»[(٥)]. إضافة إلى أنهم لا يتصورون جملة بدون فاعل، يقول ابن الأنباري: «فَلِمَ إذا حذف الفاعل وجب أن يقام اسم آخر مقامه؟ قيل لأن الفعل لا بد له من فاعل، لئلا يبقى الفعل حديثاً عن غير محدث عنه، فلما حذف الفاعل هٰهنا وجب أن يقام اسم

---

(١) ابن الحاج، حاشية ابن الحاج على شرح الأزهري للأجرومية ص٥٤.
وانظر كذلك: ابن هشام، شرح شذور الذهب ص١٥٩.

(٢) الفاسي الفهري، المعجم العربي ص٦٧.

(٣) الفاسي الفهري، المعجم العربي ص٦٨.

(٤) السيوطي، همع الهوامع ١/١٦٣.

(٥) نفسه ١/١٦٣.

آخر مقامه ليكون الفعل حديثاً عنه وهو المفعول»[1].

ثالثاً: نيابة (المركب الحرفي) عن الفاعل:

بيَّن النحاة العرب خلاف في نيابة «المركب الحرفي» عن الفاعل، فأبو على الفارسي يرى أن الجار والمجرور معاً ينوبان عن الفاعل[2]، ويرى أبو حيان الغرناطي أنه لم يذهب أحد إلى أن الجار والمجرور معاً نائبان عن الفاعل[3] ف «زيد» في: «سِيرَ بزيد» عن الفاعل؛ لأن الباء ـ في نظر ابن السراج ـ زائدة. كما زادت «مِنْ» في «ما جاءني مِنْ أحد»[4].

والمقارنة المطلقة بين حرف الجر «مِنْ» في «مِنْ أحَدٍ» و«الباء» في «بزيد» غير ممكنة، كما يرى الجرجاني[5]، أما المبرر الذي يجعل النحاة يضعون المركب الحرفي نائباً عن الفاعل، هو أن الأفعال اللازمة تتعدى إلى مفعولها بحرف الجر، يقول الجرجاني: «اعلم أنك إذا قلت: «ذهبت بزيد» كان الجار مع المجرور في موضع نصب؛ لأن المعنى أذهبت زيداً، فإذا قلت ذُهبَ بزيدٍ، كان قولك: «بزيد» في موضع رفع، كما زيد مرفوعاً في قولك: «أُذْهِبَ زيدٌ»، وكذلك قولك جُلِسَ إلى عَمْرو، ولأنه بمنزلة قولك: «جُوْلِس عمرو» و«لُقي عَمْرو»»[6].

وخلاصة القول:

أولاً: إذا كان حرف الجر زائداً فلا خلاف بين النحاة أن المجرور هو «نائب الفاعل»: «ما ضُرِبَ مِنْ أحَدٍ».

ثانياً: إذا كان حرف الجر غير زائد فهناك أربعة أقوال:

١ ـ قول الجمهور: إن المجرور في محل رفع هو النائب عن الفاعل كما لو كان الجار زائداً.

---

(١) ابن الأنباري، أسرار العربية ص٨٨.

(٢) الجرجاني، المقتصد ١/٣٥٣.

(٣) السيوطي، همع الهوامع ١/١٦٣.

(٤) ابن السراج، الأصول ١/٧٨.

(٥) الجرجاني، المقتصد ١/٣٥٣.

(٦) نفسه ١/٣٥٣.

٢ ـ هشام: النائب عن الفاعل ضمير مبهم مستتر في الفعل.

٣ ـ الفراء: النائب عن الفاعل حرف الجر وحده وإنه في موضع رفع.

٤ ـ ابن درستويه والسهيلي: النائب عن الفاعل ضمير عائد على المصدر المفهوم من الفعل[١].

رابعاً: تقديم المركب الحرفي (نائب الفاعل) على الفعل:

يرى الفاسي الفهري أن اعتماد النحاة جعلَ المركب الحرفي نائباً عن الفاعل، ويأخذ خصائص الفاعل، ينتج عنه عدم تقديم «نائب الفاعل» على الفعل، لعدم تقديم الفاعل على فعله، وبني على هذا التصور معطيات لم تثبت صحتها[٢] فخطأوا ـ في نظره ـ جملاً؛ مثل: بزيد استهزئ.

ولم يرفض النحاة العرب ـ في نظرنا ـ تقديم المركب الحرفي على الفعل، إذا كان «نائب فاعل»، بل اختلفت آراؤهم وفق اختلافهم السابق عن النائب عن الفاعل إذا كان مركباً حرفياً.

١ ـ الجمهور: عدم جواز تقديم المركب الحرفي (النائب عن الفاعل).

٢ ـ السهيلي: جواز تقديم المركب الحرفي[٣].

والذين يرون جواز تقديم المركب الحرفي، يكون النائب عن الفاعل هو الضمير المبهم المستتر في الضمير العائد على المصدر.

فجملة «بزيد استهزئ» لاحنة عند من يعتبر المركب الحرفي، أو جزءاً منه «نائب فاعل»، فالفاعل أصل ونائب الفاعل فرع، والفرع لا يرتقي إلى مرتبة الأصل، في نظر النحاة، وإذا كان الفاعل، وهو أصل لا يمكن أن يتقدم على فعله، فالأجدر ألا يتقدم نائب الفاعل على فعله.

والنتيجة التي يتوصل إليها الفاسي الفهري في مثل: «بزيد استهزئ» «أنه

(١) السيوطي، همع الهوامع ١/١٦٣.
الأشموني، شرح الأشموني ١/١٨٣.

(٢) الفاسي الفهري، المعجم العربي ص٦٨.

(٣) السيوطي، همع الهوامع ١/١٦٣.

لا يجد حرجاً في قبول مثل هذه الجمل، وهي جمل فيها بناء للمبهم»[1].
وهذه النتيجة تشبه رأي من يرى أن «نائب الفاعل» هو الضمير المبهم، والخلاف بين هذه الطبقة من النحاة والفاسي الفهري هو أن الضمير المبهم عنده فارغ دلاليّاً، بينما هم يعتبرون الضمير محتاجاً إلى التقدير لأنه عوض عن اسم.

خامساً: نيابة المفعول له عن الفاعل:

جل النحاة العرب يرون أن النائب عن الفاعل يكون مفعولاً به ومركباً حرفيّاً (جار ومجرور) أو المجرور وحده، وظرف زمان، وظرف مكان، ومفعولاً مطلقاً، ولا يجوز غير هذه المكونات أن يكون نائب فاعل، فلا يكون المفعول له نائب فاعل، كما لا يجوز لمجرور مسبوق بحرف جر يفيد التعليل أن يكون نائب فاعل[2] لأنه «مفعول له» فقد شرطاً من الشروط التي وضعها النحاة العرب للمفعول له.

وللفاسي الفهري رأي آخر في المركب الحرفي المسبوق بحرف جر يفيد التعليل، فهو يرى؟ أن ليس هناك أمثلة لهذه المركبات الحرفية التي لا يصح أن يرد معها الفعل المبني لغير الفاعل، ويبدو أنها جمل؛ مثل: «جيء للتصالح»[3]..

ويَفْهَمُ الفاسي الفهري من كلام النحاة العرب، عدم قبولهم نيابة المركب الحرفي (حرف جر يفيد التعليل + اسم مجرور) عن الفاعل، أنهم يرفضون مثل تلك الجملة ويعدونها لاحنة، ولكن مع ذلك يستخلص من كلام ابن السراج[4] أن مثل تلك الجمل غير لاحن، ولنا على تأويله لأقوال النحاة التعقيب التالي:

---

(١) الفاسي الفهري، المعجم العربي ص٦٩.

(٢) يحيز الأخفض نيابة المفعول له، أو المركب الحرفي المسبوق بحرف تعليل، ابن هشام، أوضح المسالك ص٣٧٨. على الهامش.

(٣) الفاسي الفهري، المعجم العربي ص٦٩.

(٤) نفسه ص٦٩.

١ ـ إن النحاة العرب قد أعطوا أمثلة للمركب الحرفي المسبوق بحرف يفيد التعليل. يقول المبرد: «ولكنه قد يجوز أن تقيم المصادر والظروف من الأمكنة والأزمنة مقام الفاعل إذا دخل المفعول من حروف الجر ما يمنعه أن يقوم مقام الفاعل، وذلك نحو قولك: سير بزيد سيرٌ شديد، وضُرِب بِزَيْدٍ عشرون سوطاً، المعنى بسبب زيد ومن أجله»[1].

٢ ـ إن النحاة العرب عندما يرون أنه لا يجوز نيابة المركب الحرفي السالف الذكر عن الفاعل، فلا يقصدون أن وروده مع الفعل جملة لاحنة، وإنما يرفضون أن يعرب المركب الحرفي «نائب فاعل» وإنما «نائب الفاعل» هو الضمير المبهم في الفعل سواء أكان مصدراً أم غيره، يقول الأشموني: «والقابل للنيابة من المجرورات هو الذي لم يلزم الجار له طريقة واحدة، في الاستعمال، كمذ ومنذ ورب وحروف القسم والاستثناء ونحو ذلك، ولا دلَّ على تعليل كاللام والباء ومن، إذا جاءت للتعليل، فأما قوله:

يُغْضِي حَيَاءً وَيُغْضَى مِنْ مَهَابَتِهِ   فَلَا يُكَلَّمُ إِلَا حِينَ يَبْتَسِمُ

فالنائب فيه ضمير المصدر... لا قوله «من مهابته»»[2].

٣ ـ جملة «جيء حبّاً فيك».

يدَّعي الفاسي الفهري أن كلام النحاة يوحي بأن الجملة لاحنة لاشتراط النحاة في المصدر الاختصاص، والمفعول له ليس مختصّاً[3].

أولاً: إن كلام النحاة العرب في نظري لا يوحي بأن جملة «جيء حبّاً فيك» لاحنة، وإنما النائب عن الفاعل فيها الضمير المبهم لامتناع نيابة المفعول له عن الفاعل، ولو جازت النيابة لقلنا: «جيء حبٌ فيك».

ثانياً: وقوله إن النحاة يشترطون في المصدر الاختصاص، والمفعول له ليس مختصّاً، لذا خطأوا الجملة السالفة الذكر. هذا القول في نظري مبني

---

(١) المبرد، المقتضب ٤/ ٥١.

(٢) الأشموني شرح الأشموني ١/ ١٨٣.

(٣) الفاسي الفهري، المعجم العربي ص٦٩.

على فهم خاطئ لكلام النحاة عن المصدر، فهم يقولون «المصدر» في هذا الباب، ويقصدون به المفعول المطلق، وهو إما أن يكون مطلقاً أو مختصّاً، ويختص بالصفة أو النوع أو العدد، ويكون متصرفاً وغير متصرف، وغير المتصرف ما لازم حالته: «سبحان الله» و«معاذ الله»(١).

أما المفعول له، مع أنه صرفيّاً مصدر، فلا يجوز أن ينوب عن الفاعل.

ثالثاً: أما تخريجه لـ«حبّاً فيك» على أنه مركب في محل رفع نائب فاعل(٢). فهذا المركب ليس جملة ولا شبه جملة، ولا مفرداً ولا مُصَدَّراً بأنَّ وأنْ المصدريتين، فكيف يمكن أن يجعل في محل رفع، إلا إذا كانت للمحلية عند الفاسي الفهري مفهوم آخر يخالف مفهوم النحاة العرب.

سادساً: نيابة الظرف عن الفاعل:

إن الذي ينوب عن الفاعل الظرف المتصرف المختص، نحو «صيم رمضانُ» و«جُلِس أَمَامُ الأمير»(٣) وعلى هذا الأساس لا يجوز «جُلِسَ عِنْدُكَ» لأن «عند» ظرف لا يفارق النصب.

وهناك تأويل لنيابة «عند» عن الفاعل.

١ ـ كل النحاة لا يجيزون إنابة «عند» عن الفاعل؛ أي: لا يجوز تغيير حالتها الإعرابية لعدم قبولها الرفع، ولئلا تخرج عما استقر لها في لسان العرب من لزوم النصب»(٤).

ويقول ابن هشام: «ويمتنع نيابة نحو، عندك ومعك وثم، لامتناع رفعهن»(٥).

---

(١) ابن عقيل، شرح ابن عقيل ١/٥٠٧ ـ ٥٠٨.

(٢) الفاسي الفهري، المعجم العربي ص٦٩.

(٣) الصبان، حاشية الصبان على الأشموني ٢/٦١.
حركت «أمام» بالفتح في الحاشية والصحيح أنها بالضم.
انظر: ابن هشام، شرح شذور الذهب ص١٦١.

(٤) ابن عقيل، شرح ابن عقيل ١/٥٠٨.

(٥) ابن هشام، أوضح المسالك ١/٣٧٩.

٢ ـ يجيز الأخفش نيابة الظرف غير المتصرف مع بقائه على النصب، ويكون حينئذ في محل رفع[١].

٣ ـ أما الفاسي الفهري فيرى أن «جُلِسَ عندك» مقبولة، ولكنه لم يضع الحركات على الحروف لنعرف موضوع حديثه هل «عند» بالنصب أو بالرفع؟ فإذا كان يتحدث عن «جُلس عندَك» فالنحاة جميعاً متفقون على أنها جملة غير لاحنة، ويختلفون فقط في النيابة، هل النائب الضمير المبهم أو الظرف الظاهر؟ والمرفوض عندهم هو «جُلِسَ عِنْدُك»، ولا أ ظن أن أحداً يتكلم بها في عصرنا هذا.

ـ سيرَ يومُ الجمعة.

ـ سير يومَ الجمعة إلى الصلاة.

يدَّعي الفاسي الفهري أن النحاة «افترضوا أن التركيب لا يكون سليماً إلا إذا صار الظرف فاعلاً، فأجازوا الجملة الأولى، ولحنوا الجملة الثانية»[٢]

ولا أرى أن النحاة يلحنون الجملة الثانية للأسباب التالية:

١ ـ يقول الجرجاني: «فإن عري الكلام من ذلك (أي: من المفعول به) ووجدت فيه مصدراً ومجروراً وظرفاً كنت بالخيار في إقامة أي ذلك شئت مقام الفاعل»[٣].

٢ ـ فالمتكلم الذي قال: «سير يومَ الجمعة إلى الصلاة» لم يختر الظرف قائماً مقام الفاعل، وإنما اختار الجار والمجرور على افتراض أن يكون إجباريّاً اختيار واحد من الأربعة المذكورة ليقوم مقام الفاعل.

٣ ـ وقد يقول قائل: لا يمكن للجار والمجرور أن ينوب عن الفاعل لأن حرف الجر قد يفيد التعليل مما يسقط عنه في نظر النحاة جواز النيابة، نقول: إن «إلى» تفيد انتهاء الغاية في الزمان والمكان[٤] أو منتهى لابتداء الغاية

(١) الصبان، حاشية الصبان على الأشموني ٢/ ٦١.

(٢) الفاسي الفهري، المعجم العربي ص٧١.

(٣) الجرجاني، المقتصد ١/ ٣٥٢.

(٤) المرادي، الجني الداني ص٣٨٥.
ابن هشام، مغني اللبيب ١/ ٧٤.

بعبارة سيبويه[1] أو منتهى غاية بعبارة الزجاجي[2].

وهي في نظرنا في هذه الجملة تفيد انتهاء الغاية في المكان، والجملة على هذا الأساس «سير يومَ الجمعة إلى مكان الصلاة» و«سار» من طبقة الأفعال التي تتطلب «محوراً ومصدراً وهدفاً»[3].

٤ ـ قد يردُّ ملاحظ أن الظرف «يوم» جاء موالياً للفعل لذا كان الأحرى أن يكون هو النائب عن الفاعل. ونقول كما قال الجرجاني سابقاً أن لا تفاضل بين الظرف والجار والمجرور في النيابة عن الفاعل، ومع ذلك فالجار والمجرور متقدم رتبة على الظرف[4].

ونرى أخيراً أن ما قدمناه من تصور النحاة يمكن أن يكون دليلاً على سلامة الجملة «سير يومَ الجمعة إلى الصلاة».

سابعاً: حذف الفاعل:

إن التقنية الثالثة في إسناد الفعل لغير الفاعل هي حذف الفاعل، أو إزالته ونيابة مكون آخر عنه.

والنحاة العرب المتقدمون تحدثوا عن زوال الفاعل أو الاستغناء عنه في بناء ما لم يسم فاعله، ولكنهم لم يتحدثوا عن علة الاستغناء[5].

ولكن المتأخرين من النحاة مثل ابن يعيش وما بعده أخذوا يتحدثون عن

---

(١) سيبويه، الكتاب ٤/ ٢٣١.

(٢) الزجاجي، حروف المعاني ص٦٥.

(٣) الفاسي الفهري، المعجم العربي ص٣٥.

(٤) الهدف يعد من الأدوار الحدود، في نظر الفاسي الفهري، والظرف يعد من الأدوار الملحقات المعجم العربي ص٨٥.

(٥) الخليل، الجمل ص١١٨.
المبرد، المقتضب ٤/ ٥٠.
الزجاجي، الجمل ص٨٨.
ابن السراج، الموجز ص٣٠.
ابن السراج، الأصول ١/ ٧٧.
الجرجاني، المقتصد ١/ ٣٥٢.

سبب حذف الفاعل: الخوف عليه أو الجهل به، أو الاختصار...»[1].

ولعل تبيان علة الحذف هو الذي جعل الفاسي الفهري، يقول: «إن هذا القيد غير صحيح، فالفاعل في المعنى يمكن ذكره كما يمكن تجاهله»[2] وقدم أمثلة مثل:

أَعْجَبَنِي مَوْقِفُك

أَعْجِبْتُ بِمَوْقِفِك

والفاعل عند النحاة ليس فاعلاً في المعنى فقط، ولكن لا بد من البناء، يقول ابن السراج: «الاسم الذي يرتفع بأنه فاعل هو الذي بنيته على الفعل الذي بني للفاعل وتجعل الفعل حديثاً عنه مقدماً قبله كان فاعلا في الحقيقة أو لم يكن»[3].

وإذا أراد الفاسي الفهري أن يدحض أقوال النحاة العرب، فيمكن أن يستدل بما أورده النحاة أنفسهم، يقول الشاعر:

لِيُبْكَ يَزِيدُ ضَارِعٌ لِخُصُومَةٍ ... وَمُخْتَبِطٌ مِمَّا تُطِيحُ الطَّوَائِحُ

يقول سيبويه عن هذا البيت: «لما قال لِيُبْكَ يزيدُ كان في معنى لِيَبْكِ يَزِيدَ كأنه قال: لِيبكِهِ ضَارِعُ»[4].

وقرئ: ﴿يُسَبَّحُ لَهُ فِيهَا بِالغُدُوِّ والآصَالِ رِجالٌ﴾[5]، ولكن النحاة يرون أن «ضارع» في البيت الشعري، و«رجالٌ» في الآية القرآنية، فاعلان لفعل محذوف.

---

(١) ابن يعيش، شرح المفصل ٧/٦٩ ـ ٧٠.

(٢) الفاسي الفهري، المعجم العربي ص٧١.

(٣) ابن السراج، الأصول ١/٧٢.

(٤) سيبويه، الكتاب ١/٢٨٨.
المبرد، المقضب ٣/٢٧١.
البغدادي، خزانة الأدب ١/٣٠٣.

(٥) سورة النور، آية: ٣٦.
الجرجاني، المقتصد ١/٣٥٤.

ثامناً: أفعال تبنى لغير الفاعل وأفعال لا تبنى:

يصنف الفاسي الفهري الأفعال إلى طبقات سواء أكانت لازمة أم متعدية، فمنها ما يبنى لغير الفاعل، ومنها ما لا يبنى، ويقدم لنا جملة من المعطيات اللغوية»[1].

١ ـ بَلغ الخبرُ الرجل.

* بُلِّغَ الرجلُ.

٢ ـ يزن الديك منوين اثنين.

* يوزن منوان اثنان.

٣ ـ كَلَّفَ الكِتابُ نِصْفَ الدخلِ.

* كُلِّفَ نصفُ الدخلِ.

ويرى أن هذه الأفعال متعدية، ولكنها لا تبنى لغير الفاعل، ولنا على تعليقاته بعض الملحوظات.

١ ـ يبنى الفعل للمجهول إذا كانت هناك فائدة، أما إذا كان الفعل مبنياً للمعلوم يؤدي ما يؤديه المبني للمجهول فلا داعي لفرض صيغة «فُعِلَ»، ويبدو مثل هذا ـ في نظرنا ـ في المعطى الأول، فـ«بلغ الخبر الرجل» تعادل بُلِّغَ أو أُبْلِغَ الخبر الرجل فكأن الجملة:

أبلغتُ الخبرَ الرجلَ.

أُبْلِغ الخبرُ الرجلَ = بَلَغَ الخبرُ الرجلَ.

فَبَلَغَ تؤدي معنى المبنى للمجهول، فلا داعي لأن تبنى ثانياً للمجهول.

٢ ـ أرى أن الجملة ـ يزن الديك منوين اثنين ـ لا تبنى للمجهول لأنها في نظرنا عبارة مسكوكة. تتكون من: يزن + شيء قابل للوزن + المثاقيل، مثلها: «يسع».

أما قول الفاسي الفهري أن «وزن» لا تبنى لغير الفاعل؛ مثل: «مات»

---

(١) الفاسي الفهري، المعجم العربي ص٨١.

و«دام» فسهو منه[1]

يقول الشاعر:

مِثْلُ العَصافِيرِ أحْلاماً ومقْدُرَةً   لَوْ يُوزَنُونَ بِزِفَّ الرِّيشِ مَا وَزَنُوا[2]

ويقول ﷻ: ﴿وَأَلْقَيْنَا فِيهَا رَوَاسِيَ وَأَنبَتْنَا فِيهَا مِن كُلِّ شَيْءٍ مَّوْزُونٍ﴾[3].

ونقول: وَزَنْتُ البِضَاعَةَ، ووُزِنَتِ البِضَاعَةُ.

٣ ـ أما جملة «كَلَّف الكتابُ نصفَ الدَّخل» فهي ـ في نظرنا ـ على حذف المفعول به.

كَلَّفَ الكتابُ صاحَبهُ نِصْفَ الدَّخْلِ.

كلف الكتابُ زيداً نصفَ الدخل.

وبما أن لا فائدة في ذكر المفعول استغني عنه، وبقيت الجملة مكونة من الفعل والفاعل والمقدار.

ولو أردنا أن نبنيها للمجهول لقلنا: «كُلِّفَ زيدُ نِصْفَ الدخل» و«كُلّفَ نِصْفَ الدخل» لأن نائب الفاعل ضمير مستتر الذي هو في الأصل مفعول به محذوف.

تاسعاً: وجهة نظر معجمية:

يرى الفاسي الفهري: أن رصد الوظائف النحوية غير كاف لتفسير البناء لغير الفاعل، وأن سلمية الأدوار الدلالية هي المتحكمة في ربط الأدوار الدلالية بالوظائف النحوية. وتتمثل هذه السلمية في: منفذ (علة) مصدر < هدف (معان، مستفيد) < أداة < محور < مكان[4].

وسنلخص آراءه في جداول تبين سلمية الأدوار، وتحكمها في ربط الأدوار الدلالية بالوظائف النحوية.

---

(١) الفاسي الفهري، المعجم العربي ص٨٤.

(٢) ابن منظور، لسان العرب ١٣/ ٤٤٧.

(٣) سورة الحجر، آية: ١٩.

(٤) الفاسي الفهري، المعجم العربي ص٨٥.

سلمية الأدوار	المحور < المكان	
	ذكر الفاعل الأصلي	نزع الفاعل الأصلي
معطى لغوي	بَلَغَ الرجلُ القَرْية	بلغتِ القريةُ
وظائف نحوية	فاعل مفعول	فاعل
أدوار دلالية	محور	مكان

استنتاج: إذا نزع (المحور) حل محله (المكان) وأخذ المكان وظيفة الفاعل

سلمية الأدوار	الهدف < المحـور	
	ذكر الفاعل الأصلي	نزع الفاعل الأصلي
معطى لغوي	منح محمد هنداً كتاباً	منحت هند كتاباً
وظائف نحوية	فاعل مفعول I مفعول II	فاعل مفعول
أدوار دلالية	مصدر هدف محور	هدف محور

استنتاج: إذا نزع المصدر أو المنفذ يصبح الهدف فاعلاً، إن كان مفعولاً أول في البنية الأصل، ويصبح مفعولاً به إذا كان مفعولاً ثانياً في البنية الأصل.

سلمية الأدوار	الهدف (المعاني) < المحور	
	ذكر الفاعل الأصلي	نزع الفاعل الأصلي
معطى لغوي	كَرِهَ محمد هنداً	كُرِهت هندُ
وظائف نحوية	فاعل مفعول	فاعل
أدوار دلالية	محور	مكان

استنتاج: عندما ينزع المعاني (فرع للدور الدلالي الهدف) يصبح المحور فاعلاً.

سلمية الأدوار	المصدر < الهدف	
	ذكر الفاعل الأصلي	نزع الفاعل الأصلي
معطى لغوي	بِعْتُهُ الثوبَ	بِيعَ الثوبَ
وظائف نحوية	فاعل مفعول I مفعول II	فاعل مفعول
أدوار دلالية	مصدر هدف محور	هدف محور

استنتاج: عندما ينزع المصدر يحل محله الهدف ليصبح فاعل ويبقى المحور مفعولاً به.

سلمية الأدوار	الهدف < المحـور	
	ذكر الفاعل الأصلي	نزع الفاعل الأصلي
معطى لغوي	سلبتُه دينَه	سُلب دينَه
وظائف نحوية	فاعل مفعول I مفعول II	فاعل مفعول
أدوار دلالية	منفذ مصدر محور	مصدر محور

استنتاج: عندما ينزع المنفذ يحل محله المصدر فاعلاً.

سلمية الأدوار	المنفذ < الاداة	
	ذكر الفاعل الأصلي	نزع الفاعل الأصلي
معطى لغوي	استَعْمَلَ الرجل المسدس في الجريمة	استُعمل المسدسُ في الجريمة
وظائف نحوية	فاعل مفعول	فاعل
أدوار دلالية	منفذ أداة	أداة

استنتاج: عندما ينزع المنفذ تحل محله الأداة وتأخذ وظيفة الفاعل.

سلمية الأدوار	العلة فرع عن المنفذ < المصدر < المحـور	
	ذكر الفاعل الأصلي	نزع الفاعل الأصلي
معطى لغوي	سلَبَ المالُ زيداً دينَه	سُلب زيدٌ دينَه بالمال
وظائف نحوية	فاعل مفعول I مفعول II	فاعل مفعول (مركب حرفي)
أدوار دلالية	علة مصدر محور	مصدر محور علة

استنتاج: عند نزع العلة بالحرف يحل محلها المصدر فاعلاً.

معطيات تخرق السلمية:

١ -

مَنَح	محمدٌ	هنداً	كتاباً
		هدف	محور
مُنحتْ	هندُ	كتاباً	موافقة لسلمية الأدوار
	هدف	محور	
مُنح	كتابٌ	هنداً	
	محور	هدف	خرق لسلمية الأدوار

والنحاة العرب يعدون مثل هذه الجمل مقبولة إن أمن اللبس، ويعدونها في مرتبة أخيرة من المقبولية[١].

٢ ـ

أُدخِلَ	القبرُ	زيداً	
أَدخلَ	زيداً	القبرَ	
	المحور	المكان	
أُدْخِلَ	زيدٌ	القبرَ	موافقة للسلمية
	المحور	المكان	
أُدْخِلَ	القبرُ	زيداً	خرق للسلمية
	المكان	المحور	

هذا المثال فيه خرق للسلمية لأن المحور أعلى من المكان، وهي الذي يحق له أن يحل مكان الفاعل.

ونضيف جملة أخرى تخرق السلمية، وهي: «خَرَقَ الثوبُ المسمارَ» فالأداة فرع عن المنفذ، ومن حقها أن تتقدم على المحور، فتكون الأداة فاعلاً، والمحور مفعولاً، ولكن نرى العكس في هذه الجملة.

وهذه المعطيات اللغوية غير المطردة تدخل في إطار ما سماه تمام حسان الترخص في العلامة الإعرابية إن أمن اللبس[٢].

أما دفاع الفاسي الفهري عن (بيع الثوبَ) ليحافظ على سلمية الأدوار، فالواقع اللغوي لا يؤيده لأننا لم نقرأ ولم نسمع إلا «بيع الثوبُ»[٣]

لأن بين الفعلين (باع واشترى) تداخلاً قويّاً، فيقال: شرى الثوبَ = باعه.

واشترى الثوبَ = ابتاعه.

---

(١) الجرجاني، المقتصد ١/٣٥١.

(٢) تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها ص٢٣٤.

(٣) ابن جني، المنصف ١/٢٥٣.

ويقال: باع محمدُ الثوبَ لِعلي.

اشترى محمد الثوبَ من عليٍّ.

وبإسناد الفعلين لغير الفاعل نقول:

بِيع الثوبُ.

واشْتُرِي الثوبُ.

لأن اشترى وباع في نظر النحاة تحتاجان إلى نفس المحلات، وتتطلبان نفس الأدوار الدلالية.

بـاع <مصدر، محور، هدف>

اشترى <هدف، محور، مصدر>

ومما يؤيد رأينا في المثال الأول قول الشاعر:

وَيَأتِيكَ بالأنْبَاءِ مَنْ لَمْ تِبِع لَهُ بَتَاتاً، وَلَمْ تَضْرِبْ لَهُ وَقْتَ مَوْعِدِ

وقول الشاعر:

إذا الثُّرَيَّا طَلَعَت عِشَاءً فَبِعْ لِرَاعِي غَنَمٍ كِسَاءً[1]

عاشراً: نيابة غير المفعول عن الفاعل مع ذكره:

لا يجيز البصريون (إلا الأخفش) نيابة غير المفعول به ـ إن وجد ـ والكوفيون يجيزون ذلك، ويورد الفاسي الفهري هذا الكلام[2] ويدافع عن مثل هذه البنى، بأنها مبنية للمبهم معتمدا قراءة أبي جعفر:

﴿لِيَجْزِيَ قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾[3].

ويمكن أن نضيف بيتين شعريين يؤكدان أطروحة الكوفيين:

لَمْ يُعْنَ بِالعَلْيَاءِ إلا سَيِّداً وَلاَ شَفَى ذَا الغَيَّ إِلَّا ذُو هُدَى

(١) ابن منظور، لسان العرب ٨/ ٢٥.

(٢) الفاسي الفهري، المعجم العربي ص٩٣.

(٣) سورة الجاثية، آية: ١٤.

الأشموني، شرح الأشموني ١/ ١٨٤.

الفاسي الفهري، المعجم العربي ص٧٦.

وإِنَـمَـا يُـرْضِـي الـمُـنِـيـبُ رَبَّـهُ   مَـادَامَ مَـعْـنـيًّـا بِـذِكـرٍ قَـلْـبَـهُ[1]

فالقراءة القرآنية، وتعضيدها باللغة الأوكرينية وورود بيتين شعريين، كل هذا لا يمنع الفاسي الفهري بأن يؤيد البصريين الذين يرون أن لنيابة المفعول ـ إن وجد ـ الدرجة الأولى، يليه واحد من المكونات الأخرى،[2].

تلكم كانت مجموعة من الآراء حاولنا إبداءها، ولا ندعى فيها العلم والمعرفة، وإنما استهدفنا من تبيانها إنصاف النحاة العرب القدماء، وبينا من خلالها آراء النحاة المسكوت عنها، وقدمنا وجهة نظرنا مقارنين بين ما يقوله النحاة العرب، وما يقوله الفاسي الفهري، مبينين أحياناً أوجه التشابه بين تحليل القدماء وبين تحليله للظاهرة اللغوية، والخلاف قائم فقط في استعمال الوسائل والأدوات، ولا يمكن لأي واحد أن يدعي أن وسائله هي المثلى؛ لأن المستقبل سيبدي للعالم ما كان جاهلاً، ويزوده بآليات جديدة للتحليل، تؤيد هذا العالم أو ذاك، ولابد للمتأخر من أن يستفيد من المتقدم، والفاسي الفهري يقول في آخره تحليله لظاهرة البناء لغير الفاعل «وقد استفدنا في هذا التحليل من بعض آراء النحاة القدامى، إلا أننا خالفناهم في كثير من المسائل سواء منها التحليلية أو التجريبية»[3].

ولكنه سرعان ما يقلب ظهر المجن للسلف عامة قائلاً: «اللساني لا يقول كلاماً معاداً أو مكروراً، وحتى لو حسب أن كل القول في اللغة قد توقف، وكل شيء موجود عند السلف ممن واراهم التراب، العلم في المقابر، واللغة أيضاً لا توجد إلا هناك، وغيرها «فسد» فلم تبق حاجة إلا إلى الشراح وأصحاب الحواشي نحن نجهل والموتى يعلمون، إنه لعالم مظلم ولحسن الحظ أن العوالم تتعدد، إننا لا ننخرط ضمن ذلك العالم»[4].

وهذه الصيحة التي أطلقها الفاسي الفهري ينفذها في مؤلفه «البناء

---

(١) الأشموني، شرح الأشموني ١/ ١٨٤.

(٢) الفاسي الفهري، المعجم العربي ص٩٤.

(٣) الفاسي الفهري، المعجم العربي ص٩٨.

(٤) الفاسي الفهري، البناء الموازي ص٧.

الموازي»، لذا لم نره يرجع إلى النحاة العرب القدماء إلا نادراً[1]، ولم نجد في المواضع شيئاً يذكر عن النحاة العرب، وعن تحليلاتهم ومناقشتهم ونقدهم كما عودنا في مؤلفاته السابقة، وللباحث المعاصر حرية اختيار المقاربة التي يراها سليمة سواء أكانت قديمة أو معاصرة أو متخيلة في المستقبل ما دام هدفه خدمة اللغة العربية ومتكلميها، وليس الرجوع إلى الوراء غاية في ذاته. وإنما هو استعداد للقفز بقوة إلى الأمام.

---

(١) الفاسي الفهري، البناء الموازي ص٩٦، ١١٩، ١٥٢، ٢٢٠، ٢٣٠.

خاتمة

إننا عالجنا في هذا البحث نظرية النحاة في بعض المؤلفات اللغوية العربية الحديثة، ولا ندعي فيه التقصي والكمال، ولكن حاولنا إبراز نظرية النحاة العرب انطلاقاً من المؤلفات الأصول، مضيفين ما أحسسنا أننا في حاجة إلى إضافته، مهملين بعض الجزئيات التي لم نرها ضرورية، وما دفعنا إلى التصدير بهذه النظرية هو تركيز المحدثين نقداً على مكونات هذه النظرية، رافضين بعضها، معدلين للبعض الآخر.

وجل اللغويين المحدثين متفقون على أن النحو العربي يجب تغييره أو تطويره، ولكن ما هي وسيلة هذا التطوير؟ هل تولد الوسيلة من داخل النحو العربي نفسه، أو تستورد من خارج هذا النحو؟ وكيفما كان هذا التعبير فإن الباحث المغيِّر مربوط بتكوينه الثقافي الجديد، فهو يطور حسب الوسيلة التي يمتلكها، ووفق ما توصل إليه من معرفة، فلا غرابة أن نجد لسانيّاً محدثاً لا يفهم ما يكتبه لساني آخر؛ لأن الوسائل التي تمارس خاضعة لعلمية التأويل والقراءة، وهما معا خاضعتان للمستوى الفكري الذي بلغه الباحث، فالمتسلح بمنهج رياضي صارم يعتمد المقولات التجريدية، والعلاقة بينها تقديماً وتأخيراً وتحكُّماً، ولا يهتم بالألفاظ إلا في الدرجة الثانية، هو غير المتسلح بمنطق لغوي تهمه الألفاظ والعلاقة بينها في المرتبة الأولى.

لهذا وقف المعاصرون انطلاقاً من تكوينهم اللساني مواقف مختلفة من النحو العربي، على مستوى النقد، ولكنهم لم يختلفوا معه كثيراً على مستوى

التحليل فتحليلهم، لسانيين ونحاة، متاشبه في كثير من الأحوال، بل نجد من المعاصرين من يعيد بناء النحو العربي بهندسة جديدة مستمداً مادته مما كتبه النحاة العرب القدماء، وتكاد تخلو مؤلفاته من الشواهد العربية القديمة أو الحديثة التي كانت الدليل الأول عند النحاة العرب القدماء. وكأنه يؤمن أن ما توصل إليه القدماء يغني عن الرجوع إلى المسموع لأنه تحصيل حاصل.

ويمكن أن نلخص ما يمكن اعتقاده مؤشرات للبحث فيما يلي:

١ ـ إن عملية التأثير والتأثر في العلوم العربية الإسلامية حاصلة على مستوى التأليف والتنظيم دون مستوى التنظير؛ لأن النسق الفكري المجرد هو الذي يحكم العلوم العربية الإسلامية، وكل معرفة علمية تستمد المبادئ النظرية من هذا النسق التجريدي الذي يمتلكه كل علماء العرب، ويحاول كل عالم أن يطوعه للمادة التي ينوي دراستها أو البحث فيها أو التأليف في تاريخها.

٢ ـ تبيان غموض مصطلح «الفصاحة»، وإظهار التناقض بين ما كتبه بعض علماء الفصاحة عن الفصيح في كلام العرب. وبين ما نجده في كتاب سيبويه من حجج شعرية وقرآنية.

٣ ـ حاولنا اعتماد كتاب سيبويه في المناقشة والتحليل في المقام الأول، إلا إذا لاحظنا أن الكتاب لا يسعفنا بالدليل الواضح لمناقضة رأي من الآراء.

٤ ـ ربطنا ما يكتبه الباحث نظرياً في نقده للنحو العربي وما يكتبه تطبيقاً، وأبرزنا في مواضع كثيرة الثغرة بين النظري والتطبيقي مما يدل على أن النحو العربي متمكن في ملكة الباحثين اللغويين.

٥ ـ أرجعنا كثيراً من الظواهر اللغوية التي يتحدث عنها الباحثون المعاصرون إلى أصولها النحوية، إلى درجة أن الباحث نفسه يحس وكأنه يعيد القديم بطريقة جديدة، وهذا الإحساس نلمسه فيما كتبه الباحثون أنفسهم.

٦ ـ يخطِّئ باحث معاصر النحويين العرب جميعاً، باعتماده مقولة واحدة دون البحث في مصادر أخرى تدعمه في تحليله، بل يتعمد الباحث أحياناً اعتماد ما يخالفه تاركاً ما يتفق معه لإظهار ضعف الآلة النحوية العربية

القديمة. لذا أرجعنا بعض أقوال هؤلاء الباحثين إلى المصادر النحوية الأصول ومساءلتها عن نقد الباحث.

٧ ـ بيّنّا في أماكن كثيرة أن نقد النحو العربي يجب أن ينطلق من المبادئ والمعتقدات الفكرية التي يتبناها النحاة العرب، فالحكم عليه بمعتقدات خارجة عند تعد تجنُّباً عليه، فالنحوي عربي، مسلم، حافظ للقرآن الكريم، والأحاديث النبوية الشريفة والشعر العربي القديم. وفقيه في البلاغة، والعروض، والتفسير، مساير للاتجاهات العقدية والفقهية في عهده، ملم بتوجهات السلطة العقدية والثقافية... فكل باحث في التراث العربي الإسلامي يجب ألا تغيب عن ذهنه هذه المعطيات.

هذه جملة من المؤشرات لعملنا في هذا البحث، والقارئ هو الوحيد الذي يمكنه أن ينصف عملنا باستعمال أدواته النقدية البناءة، ليحكم له، أو يحكم عليه. وفوق كل ذي علم عليم.

والله ولي التوفيق

فهرس الآيات القرآنية

فهرس الأحاديث النبوية

فهرس الشواهد الشعرية

البيت		الشاعر	الصفحة
حرف «الهمزة»			
إذَا الـثُّـريّـا طَـلَـعَـتْ عِـشَـاءً	فَـبِـعْ لِـرَاعِـي غَـنَـمٍ كِـسَـاءَ		٣٨٦
حرف «الباء»			
لَـيْـلَى قَـضِـيب تَـحْـتَـهُ كَـثِـيبُ	وفِـي الـقِـلادِ رَشَـاً رَبِـيـبُ		٩٤
حرف «التاء»			
وَمَا كُنْتُ أدْرِي قَبْلَ عَزَّةَ مَا البُكا	ولَا مُوجِعَاتِ القَلْبِ حتَّى تَوَلَّتِ	كثير	٣٥٦
حرف «الحاء»			
تَـحْـتَ الرُّغْـوَةِ اللَّـبَـنُ الـفَـصِـيحُ			٣١
لِـيُـبْـكَ يَـزِيـدُ ضَـارِعُ لِـخُـصُـومَـةٍ	ومُـخْـتَـبِـطٌ مِـمَّـا تُـطِـيحُ الطَّـوائِـحُ	الحارث بن نهيك	٣٨٠
حرف «الدال»			
كَـنَـواحِ ريـشِ حَـمَـامَـةٍ نَـجْـدِيَّـةٍ	وَمَسَحْتِ بِاللَّثَتَيْنِ عَصْفَ الإثْمد	خفاف بن ندبة	٣٥
يَلُومُونَنِي فِي حُبِّ لَيْلَى عَوَاذِلِي	ولَـكِـنَّـنِـي مِـنْ حُـبِّـهَـا لَـعَـمِـيدُ		٤٤
ويَأْتِيكَ بِالأنْبَاءِ مَنْ لَمْ تَبِعْ لَهُ	بَتَاتاً وَلَمْ تَضْرِبْ لَهُ وَقْتَ مَوْعِدِ		٣٨٦
لـم يـعـن بـالـعـلـيـاء إلا سـيـدا	وَلَا شَـفَـى ذَا الـغَـيِّ إلّا ذُو هُـدى		٣٨٦
حرف «الراء»			
إنَّ امْـرءاً غَـرّهُ مِـنْـكُـنَّ وَاحِـدَةٌ	بَعْدِي وَبَعْدَكِ في الدُّنْيَا لَمَغْرُورُ		٢٨٣
فأقْبَلْتُ زَحْفاً علَى الرُّكْبَتَيْنِ	فَـثَـوْبُ لَـبِـسْـتُ وثَـوْبُ أجُـرُّ	امرؤ القيس	٣٣٨

حرف «السين»

حرف «العين»

حرف «الفاء»

حرف «القاف»

بعض المصطلحات الفنية

أ	
أثر	Trace
أداة	instrument
إنجاز	performance
ب	
بؤرة	focus
بنية	structure
س ـ بنية	S-structure
بنية سطحية	structure de surface
ع ـ بنية	D-structure
بنية عميقة	structure profonde
ت	
تبئير	focalization
ترقيم	ponctuation
تفكيك	dislocation
تنغيم	intonation
توزيع	distribution
ح	
حد	terme
حدس لغوي	intuition linguistique

د

دور محوري	role thématique
دياكروني	diachronie

ر

ربض	périphérie
ربط	liage

ز

زمن متناه	temps fini
زمن غير متناه	temps infini

س

سابق	antécédant
سانكروني	synchronie
سامة مركبية	indicateur syntagmatique
سمة	trait
سميولوجيا	sémiologie

ص

صورة	forme
صورة فونولوجية	forme phonologique
صورة منطقية	forme logique

ض

ضم	pro
ضمير	pronom

ع

عائد	anaphore
عائد حر	anaphore libre
عبارة	expression
عبارة مسكوكة	expressionidiomatique
عبارة محلية	expression référentielle
علامة	signe
عنصر	élément

ف

فضلة حملية	complement predicative
فونولوجيا	phonologie
فونتيك	phonétique
فونيم	phoneme
فيلولوجيا	philologie

ق

قالب	module
قدرة	compétence
قضية	proposition
قواعد انتقائية	régles séléctionelles
قواعد تفريعية	régles sous-catégorisations
قيد التحتية	sous-jacence condition

ك

كلام	parole

ل

لاحن	agrammatical

م

مؤلف مباشر	constituent immediat
مبدأ	principe
محور	axe
محور استبدالي	axe paradigmatique
محور مركبي	axe syntagmatique
مساعد البحث	informateur
مصدر	source
(مص)	comp
مصفاة	filtre
مقبولية	acceptabilité
مقياس محوري	critère thématique critère
مكون	composant

مكون تأويلي	composant interpretatif
مكون تركيبي	composant syntaxique
مكون فونولوجي	composant phonologique
مكون قاعدي	composant basique
ملغمة	amalgame
موضوع	argument
موقع محوري	position thématique
منفذ	position

ن

نبر	accent
نحو	grammaire
نحو وظيفي	gramaire fonctionnelle
نحو صوري	grammaire formelle
نحو معياري	grammaire normative
نسق	systeme
نظرية	théorie
نظرية الإعراب	théorie du cas
نظرية المراقبة	théorie du contrôle
نظرية الربط	théorie du liage
نظرية س	X théorie
نظرية العجر الفاصلة	théorie des bornes
نظرية العمل	théorie du gouvernement
نموذج	modèle
النموذج المعيار	modèle standard
النموذج المعيار الموسع	modèle standard etendue

و

وظيفة	fonction
وظيفة تداولية	fonction pragmatique
وظيفة دلالية	fonction sịmantique
وظيفة تركيبية	fonction syntaxique

ثبت المصادر والمراجع

I ـ باللغة العربية

- إبراهيم مصطفى: **إحياء النحو**، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، ط٢، ١٩٩٢م.
- ابن الأثير ضياء الدين: **المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر**، قدَّمه وعلّق عليه: أحمد الحوني وبدوي طبانة، دار نهضة مصر للطباعة والنشر، الفجالة، القاهر، بدون تاريخ.
- الأخضر بوجمعة: **مفهوم «اللغة في البحث اللساني المعاصر**، البحث اللساني والسيميائي، منشورات كلية الآداب، الرباط، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، المغرب ط١، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٤م.
- الأسراباذي رضي الدين محمد: **شرح شافية ابن الحاجب**، تحقيق محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٣٩٥هـ ـ ١٩٧٥م.
- الأستراباذي رضي الدين محمد: **شرح الكافية في النحو لابن الحاجب**، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، بدون تاريخ.
- الأشموني علي بن محمد: **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط١، محرم ١٣٧٥هـ أغسطس ١٩٥٥م.
- الأصبهاني أبو بكر أحمد: **المبسوط في القراءات العشر**، ابن الحسين بن مهران، تحقيق: حمزة حاكمي، ط١٩٨٦، دمشق.
- (ابن) الأنباري أبو البركات: **الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو**، عبد الرحمٰن بن محمد، تحقيق: سعيد الأفغاني، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط٢، ١٩٧١م.

- (ابن) الأنباري أبو البركات: **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين**، عبد الرحمٰن بن محمد والكوفيين، تخريج: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بدون تاريخ.
- (ابن) الأنباري أبو البركات: **أسرار العربية**، عبد الرحمٰن بن محمد، مطبوعات المجمع العلمي العربي، دمشق، عني بتحقيقه: محمد بهجة البيطار، بدون تاريخ.
- (ابن) الأنباري أبو البركات: **نزهة الألباء في طبقات الأدباء**، تحقيق: إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار الزرقاء، الأردن، ط،٣، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.
- البخاري محمد بن إسماعيل: **صحيح البخاري**، تحقيق: علي القطب، المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٩١م.
- برجشتراسر. ج: **التطور النحوي للغة العربية**، المركز العربي للبحث والنشر، القاهرة، ١٩٨١م.
- البغدادي عبد القادر بن عمر: **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب**، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط٣، ١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٩م.
- البنا محمد إبراهيم: **ابن الطراوة وأثره في النحو**، دار بوسلامة للطباعة والنشر والتوزيع، تونس، ط١، ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م.
- بياجي جان: **البنيوية**، ترجمة عارف منيمنة، ويشير أوبري، منشورات عويدات، بيروت، باريس، ط٣، ١٩٨٢م.
- تمام حسان: **اللغة بين المعيارية والوصفية**، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، ١٩٥٨م.
- تمام حسان: **وظيفة اللغة في مجتمعنا المعاصر**، المجلة، السنة العاشرة، العدد ١١٤، القاهرة، يونيو، ١٩٦٦م.
- تمام حسان: **اللغة العربية معناها ومبناها**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٣م.
- تمام حسان: **النحو العربي ومناهج التحليل**، لسانيات وسيميائيات، منشورات كلية الآداب بالرباط، مطبعة التومي، ١٨ ـ ١٦ أبريل ١٩٧٦م.
- تمام حسان: **تعليم النحويين النظرية والتطبيق**، المناهل، وزارة الدولة المكلفة بالشؤون الثقافية، الرباط، المغرب، العدد ٧، السنة الثالثة، ذو القعدة، ١٣٩٦هـ ـ نوفمبر ١٩٧٦م.

- تمام حسان: **أصول النحو وأصول النحاة، المناهل**، وزارة الدولة المكلفة بالشؤون الثقافية، الرباط، المغرب، العدد ١٠، السنة الرابعة، ذو الحجة ١٣٩٧هـ ـ نوفمبر١٩٧٧م.
- تمام حسان: **تعليم النحو بين النظرية والتطبيق**، المناهل، وزارة الدولة المكلفة بالشؤون الثقافية، الرباط، المغرب، العدد ٨، السنة ٤، ربيع الأول ١٣٩٧هـ ـ مارس ١٩٧٧م.
- تمام حسان: **منهج البحث في اللغة**، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، ١٩٧٩م.
- تمام حسان: **الأصول ـ دراسة ابستمولوجية لأصول الفكر اللغوي العربي، النحو، فقه اللغة، البلاغة**، دار الثقافة، الدار البيضاء، ط١، ١٩٨١م.
- التهامي الراجي الهاشمي: **اللغة الآرامية في القرآن الكريم**، مجلة البحث العلمي، وزارة الدولة المكلفة بالشؤون الثقافية، والتعليم الأصلي، الرباط، المغرب، العدد ١٣، السنة ٥، شوال/رمضان ٨٧ ـ ١٣٨٨هـ ـ يناير دجنبر ١٩٦٨م.
- الجابري محمد عابد: **العلاقة بين اللغة والفكر في الثقافة العربية**، البحث اللساني والسيميائي، منشورات كلية الآداب الرباط، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، المغرب، ط١، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٤م.
- الجاحظ أبو عثمان: **الحيوان**، تحقيق عبد السلام محمد هارون، المجمع العربي الإسلامي، منشورات محمد الداية، بيروت، لبنان، ط٣، ١٩٦٩م.
- الجرجاني الشريف علي بن محمد: **التعريفات**، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م.
- الجرجاني عبد القاهر: **دلائل الإعجاز**، قرأه وعلّق عليه: محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط٢، ١٤١٠هـ ـ ١٩٨٩م.
- الجرجاني عبد القاهر: **المقتصد في شرح الإيضاح**، تحقيق: كاظم بحر المرجان، الجمهورية العراقية، وزارة الثقافة والإعلام، دار الرشيد للنشر، ١٩٨٢م.
- الجرجاني عبد القاهر: **العوامل المائة النحوية في أصول علم العربية**، تحقيق وتقديم وتعليق: البدراوي زهران، دار المعارف، بدون تاريخ.
- جرجي زيدان: **الفلسفة اللغوية والألفاظ العربية**، مراجعة وتعليق: مراد كامل، دار الهلال، ١٩٦٩م.

- الجندي أنور: **المعارك الأدبية**، مطبعة الرسالة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، دار المعرفة، القاهرة، دار المعارف، بيروت، بدون تاريخ.
- ابن جني أبو الفتح عثمان: **الخصائص**، تحقيق: محمد علي النجار، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ط٢، ١٩٥٢م.
- ابن جني أبو الفتح: **عثمان اللمع في العربية**، تحقيق: حسين محمد شرف، ط١، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
- ابن جني أبو الفتح عثمان: **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها**، تحقيق: علي النجدي ناصف وآخرين بالقاهرة، ١٣٨٦هـ.
- ابن جني أبو الفتح عثمان: **المنصف لكتاب التصريف**، لأبي عثمان المازني النحوي، تحقيق: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، مطبعة مصطفى البابي الحلي وأولاده، مصر، ط١، ذو الحجة ١٣٧٣ هـ - أغسطس ١٩٥٤م.
- ابن الحاج أحمد بن محمد ابن حمدون: **حاشية ابن الحاج علي شرح خالد الأزهري لمتن الأجرومية**، دار الفكر، بدون تاريخ.
- حازم القرطاجي أبو الحسن: **منهاج البلغاء وسراج الأدباء**، تقديم وتحقيق: محمد الحبيب ابن الخوجة، دار الغرب الإسلامي، بيروت ط٣، ١٩٨٦م.
- حسين عبد القادر: **أثر النحاة في البحث البلاغي**، دار نهضة مصر للطبع والنشر، الفجالة، القاهرة، ١٩٧٠م.
- الحلواني محمد خير: **أصول النحو العربي**، الناشر الأطلسي، مطبعة إفريقيا الشرق، ط٢، ١٩٨٣م.
- الحلواني محمد خير: **مفهوم الجملة في اللسانيات والنحو العربي**، المناهل، تصدرها وزارة الدولة المكلفة بالشؤون الثقافية، الرباط، المغرب، العدد ٢٦، جمادى الأولى، ١٤٠٣هـ مارس ١٩٨٣م.
- أبو حيان الأندلسي محمد بن يوسف: **تفسير البحر المحيط**، دار الفكر، لبنان، ط٢، ١٩٨٣م.
- الخضري محمد بن مصطفى: **حاشية الخضري على شرح ابن عقيل**، دار الفكر، بيروت، ١٣٨٩هـ - ١٩٧٨م.
- الخطيب البغدادي أبو بكر أحمد بن علي: **الكفاية في علم الرواية**، منشورات المكتبة العلمية بالمدينة المنورة، بدون تاريخ.
- الخفاجي ابن سنان: **سر الفصاحة**، تصحيح: عبد المتعال الصعيدي، مكتبة ومطبعة علي صبيح وأولاده بالأزهر، ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م.

- ابن خلدون عبد الرحمٰن: **مقدمة ابن خلدون**، المكتبة التجارية الكبرى بمصر، بدون تاريخ.
- الخليل بن أحمد الفراهيدي: **الجمل في النحو**، تحقيق: فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.
- أبو داود سليمان: **سنن أبي داود**، دار الحديث القاهرة، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م.
- الدجني عبد الفتاح: **النزعة المنطقية في النحو العربي**، وكالة المطبوعات، الكويت، ط١، ١٩٨٢م.
- الدسوقي عمر: **في الأدب الحديث**، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط٧، ١٩٦٦م.
- الدسوقي مصطفى محمد عرفة: **حاشية الدسوقي على مغني اللبيب**، مكتبة ومطبعة المشهد الحسيني، القاهرة بدون تاريخ.
- الراجحي عبده: **النحو الغربي والدرس الحديث**، بحث في المنهج، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٧٩م.
- رمضان عبد التواب: **المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي**، مكتبة الخانجي بالقاهرة، دار الرفاعي بالرياض، ط١، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٢م.
- الزبيدي أبو بكر ابن الحسن: **محمد طبقات النحويين واللغويين**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف بمصر، القاهرة، ١٩٧٣م.
- رياض القاسم: **اتجاهات البحث اللغوي الحديث في العالم العربي**، مؤسسة نوفل، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٨٢م.
- الزبيدي محمد مرتضى الحسيني: **تاج العروس من جواهر القاموس**، التراث العربي، سلسلة تصدرها وزارة الإرشاد والأنباء في الكويت، تحقيق مجموعة من الأساتذة، مطبعة حكومة الكويت، ١٣٨٥هـ ـ ١٩٦٥م.
- الزجاجي أبو القاسم: **الإيضاح في علل النحو**، تحقيق مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط٣، ١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م.
- الزجاجي أبو القاسم: **الجمل**، عني بنشره وتحقيقه وشرحه: ابن أبي شنب، مطبعة كلينكسيك، باريس، ط٢، ١٩٥٧م.
- الزجاجي أبو القاسم: **حروف المعاني**، حقَّقه وقدَّم له: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، دار الأمل، إربد، الأردن، ط٢، ١٩٨٦م.
- الزركشي بدر الدين محمد بن عبد الله: **البرهان في علوم القرآن**، تحقيق: أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة، بيروت، ط٢، ١٩٨٠م.

- أبو زكريا يحيى بن محمد السوسي: **المنهل العرب الحاوي، شرح أرجوزة الإمام الزواوي**، دار الطباعة الحديثة، الدارالبيضاء، بدون تاريخ.
- زكريا ميشال: **الألسنة التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية (النظرية الألسنية)**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٠٢هـ، ١٩٨٢م.
- زكريا ميشال: **الألسنة التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية (الجملة البسيطة)**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م.
- الزمخشري محمود بن عمر: **الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**، رتَّبه وضبطه وصحَّحه: مصطفى حسين أحمد، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان ط٣، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م.
- ابن السراج أبو بكر محمد بن سهل: **الأصول في النحو**، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت ط٣، ١٩٨٨م.
- ابن السراج أبو بكر محمد بن سهل: **الموجز في النحو**، حقَّقه وقدَّم له: مصطفى الشويمي وبن سالم دامرجي، مؤسسة أ. بدران للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ١٩٦٥م.
- السكاكي أبو يعقوب يوسف: **مفتاح العلوم**، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، بدون تاريخ.
- السهيلي أبو القاسم عبد الرحمٰن: نتائج الفكر في النحو، حقَّقه وعلَّق عليه: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، بدون تاريخ.
- سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر: **الكتاب**، تحقيق: عبد السلام هارون، عالم الكتب، بيروت، ١٩٦٦م.
- السيرافي أبو سعيد الحسن: **أخبار النحويين البصريين**، نشره: كرنكو، خزانة الكتب العربية، الجزائر، ١٩٣٦م.
- السيوطي جلال الدين: **الإتقان في علوم القرآن**، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط٢، ١٤١١هـ ـ ١٩٩١م.
- السيوطي جلال الدين: **الأشباه والنظائر في النحو**، تحقيق: عبد الإلٰه نبهان وآخرون، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، بدون تاريخ.
- السيوطي جلال الدين: **الاقتراح في علم أصول النحو**، تحقيق وتعليق: أحمد محمد قاسم، مطبعة السعادة، القاهرة، ط١، ١٣٣٦هـ ـ ١٩٧٦م.

- السيوطي جلال الدين: **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر ط٢، ١٣٣٩هـ ـ ١٩٧٩م.
- السيوطي جلال الدين: **المزهر في علوم اللغة وأنواعها**، شرح محمد أحمد جاد المولى وآخرين، دار الفكر، بيروت، لبنان، بدون تاريخ.
- السيوطي جلال الدين: **معترك الأقران في إعجاز القرآن**، طبعه وصحَّحه وكتب فهارسه: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م.
- السيوطي جلال الدين: **همم الهوامع شرح جمع الجوامع**، دار المعرفة للطبع والنشر، بيروت، لبنان، بدون تاريخ.
- الشاطبي أبو إسحاق: **الموافقات في أصول الشريعة**، شرحه وخرَّج أحاديثه: إبراهيم بن موسى اللخمي عبد الله دراز، وضع تراجمه: محمد عبد الله دراز، خرَّج آياته وفهرس موضوعاته: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، بدون تاريخ.
- الشافعي محمد بن إدريس: **الرسالة**، تحقيق وشرح: أحمد محمد شاكر، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، بدون تاريخ.
- شلبي عبد الفتاح: **أبو علي الفارسي حياته ومكانته بين أئمة العربية وآثاره في القراءات والنحو**، مكتبة نهضة مصر، الفجالة، القاهرة، ١٣٧٧هـ ـ ١٩٩٧م.
- شومسكي نعام ١٨٩٠م: **حول الأسس البيولوجية للطاقات اللغوية**، ترجمة بتصرف وشرح: مازن الوعر، تكامل المعرفة، مجلة جمعية الفلسفة بالمغرب، عدد خاص ٩، اللسانيات، ط١، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.
- الصبان محمد بن علي: **حاشية على شرح الأشموني لألفية ابن مالك**، رتَّبه وضبطه وصحَّحه: مصطفى حسين أحمد، دار الفكر، بدون تاريخ.
- صبحي الصالح: **علوم الحديث ومصطلحه**، دار العلم للملايين، بيروت، ط٤، ١٣٨٥هـ ـ ١٩٦٦م.
- صبحي الصالح: **مباحث في علوم القرآن**، دار العلم للملايين، ط٥، ١٩٦٨م.
- الصعيدي عبد المتعال: **النحو الجديد**، دار الفكر العربي، المطبعة النموذجية، ذو الحجة، ١٣٦٦هـ أكتوبر ١٩٤٧م.
- طه عبد الرحمٰن: **اللسانيات والمنطق والفلسفة**، دراسات سميائية أدبية ولسانية، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، العدد ٢، شتاء ٨٧ ربيع ٨٨.

- أبو الطيب اللغوي عبد الواحد بن علي: **مراتب النحويين**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار نهضة، مصر للطبع والنشر، الفجالة، القاهرة، ط١٣٩٤هـ - ١٩٧٢م.
- ابن عباس اللغات: **في القرآن**، تحقيق: صلاح الدين المنجد، دار الكتاب الجديد، بيروت، لبنان، ط٣، ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م.
- عباس حسن: **اللغة والنحو بين القديم والحديث**، دار المعارف بمصر، ١٩٦٦م.
- عباس: **النحو الوافي**، دار المعارف بمصر، ط٤، ١٩٧١م.
- عضيمة محمد عبد الخالق: **فهارس كتاب سيبويه ودراسة له**، دار الحديث القاهرة، ط١، ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.
- ابن عقيل بهاء الدين عبد الله: **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط١٤، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م.
- أبو العلا عفيفي: **المنطق التوجيهي**، المطبعة الأميرية بالقاهرة، ط٧، ١٩٤٨م.
- علوش جميل: **ابن الأنباري وجهوده في النحو**، الدار العربية للكتاب، ليبيا، تونس، ١٩٨١م.
- العمراني جمال عبد العالي: **الصلة أم الفصل فيما بين المنطق الفلسفي والنحو العربي في القرن الرابع الهجري**، أعمال ندوة الفكر العربي والثقافة اليونانية، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، المغرب، مطبعة النجاح الجديدة الدار البيضاء، ط١، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- عيد محمد: **أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء، في ضوء علم اللغة الحديث**، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٧٣م.
- غالي محمد محمود: **أئمة النحاة في التاريخ**، دار الشروق، جدة، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٦م.
- ابن فارس أحمد: **الصاحبي**، تحقيق أحمد صقر، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاءه، القاهرة، ١٩٧٧م.
- الفاسي الفهري عبد القادر: **عن نظرية لتطور الفكر اللغوي العربي**، مجلة «المهد» للثقافة والفنون، شركة الشرق الأوسط للطباعة، عمان، الأردن، العدد ٣/ ٤، السنة الأولى، ١٩٨٤م.

- الفاسي الفهري عبد القادر: **ملاحظات حول الكتابة اللسانية تكامل المعرفة،** مجلة جمعية الفلسفة بالمغرب، عدد خاص ٩، اللسانيات، ط١، ١٤٥هـ - ١٩٨٥م.
- الفاسي الفهري عبد القادر: **اللسانيات واللغة العربية نماذج تركيبية ودلالية،** الكتاب الأول، دار توبقال للنشر، الدارالبيضاء ٥، المغرب، ط٢، ١٩٨٨م.
- الفاسي الفهري عبد القادر: **اللسانيات واللغة العربية،** نماذج تركيبية ودلالية، الكتاب الثاني، دار توبقال للنشر، الدارالبيضاء ٥، المغرب، ط١، ١٩٨٥م.
- الفاسي الفهري عبد القادر: **المعجم العربي،** نماذج تحليلية جديدة، دار توبقال للنشر، الدارالبيضاء، المغرب، ط١، ١٩٨٦م.
- الفاسي عبد القادر: **البناء الموازي،** نظرية في بناء الكلمة وبناء الجملة، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء ٥، المغرب، ط١، ١٩٩٠م.
- فرانك فيليب: **فلسفة العلم الصلة بين العلم والفلسفة،** ترجمة: د. علي علي ناصف، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط١، ١٩٨٣م.
- فريحة أنيس: **نحو عربية ميسرة،** دار الثقافة بيروت، ١٩٥٥م.
- فريحة أنيس: **نظريات في اللغة، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ط١، ١٩٧٣م.**
- فريحة أنيس: **في اللغة العربية وبعض مشكلاتها،** دار النهار للنشر، بيروت، ١٩٨٠م.
- الفيرور آبادي الدين بن محمد بن يعقوب: **مجد القاموس المحيط، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ط٢، ١٣٧١هـ - ١٩٥٣م.**
- القاضي عبد الجبار أبو الحسن: **المغني في أبواب التوحيد والعدل،** قوَّم نصّه: أمين الخولي، بإشراف: طه حسين، الجمهورية العربية المتحدة، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، الإدارة العامة للثقافة.
- قباوة فخر الدين: **إعراب الجمل وأشباه الجمل،** المكتبة العربية بحلب، ط٢، ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م.
- ابن قتيبة عبد الله بن مسلم: **أدب الكاتب،** تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة بمصر، ط٤، ١٣٨٣هـ - ١٩٦٣م.
- ابن قتيبة عبد الله بن مسلم: **الشعر والشعراء،** تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار المعارف بمصر، ط٢، ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م.
- القرافي شهاب الدين: **شرح تنقيح الفصول في اختصار المحصول في الأصول،** تحقيق: عبد الرؤوف سعد، منشورات مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، دار الفكر القاهرة، بيروت، ط١، ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م.

- القزويني الخطيب: **الإيضاح في علوم البلاغة**، شرح وتعليق وتنقيح: محمد عبد المنعم خفاجي، دار الكتاب اللبناني، بيروت، لبنان، ط٥، ١٩٨٠م.
- قنصوه صلاح: **فلسفة العلم**، دار التنوير للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ط٢، ١٩٨٣م.
- كويزنيه جان: **البنيوية**، الفكر العربي المعاصر، بيروت، لبنان، العددان ٦، ٧، تشرين الأول، تشرين الثاني، ١٩٨٠م.
- ابن مالك أبو عبد الله محمد جمال الدين: **شرح التسهيل**، تحقيق: عبد الرحمٰن السيد، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٧٤م.
- ابن مالك أبو عبد الله محمد جمال الدين: **شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ**، حقَّقه وقدَّم له، عبد المنعم أحمد هريدي، مطبعة الأمانة، القاهرة، ط١، ١٩٧٥م.
- المبرد أبو العباس محمد بن يزيد: **المقتضب**، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، بدون تاريخ.
- المبرد أبو العباس محمد بن يزيد: **الكامل**، حقَّقه وعلَّق عليه وصنع فهارسه: محمد أحمد الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.
- المتوكل أحمد: **الوظائف التداولية في اللغة العربية**، نشر وتوزيع: دار الثقافة، الدارالبيضاء، المغرب، ط١، ١٩٨٥م.
- المتوكل أحمد: **الوظائف والبنية مقاربات وظيفية لبعض قضايا التركيب في اللغة العربية**، منشورات عكاظ، الرباط، المغرب، ١٩٩٣م.
- ابن مجاهد أبو بكر أحمد: **كتاب السبعة في القراءات**، تحقيق: شوقي ضيف، ط٢، دار المعارف، مصر، ١٩٨٠م.
- مختار عمر أحمد: **البحث اللغوي عند الهنود وأثره على اللغويين العرب**، دار الثقافة، بيروت، لبنان، ١٩٧٢م.
- مدكور إبراهيم: **المجمع في خدمة اللغة**، المجلة، القاهرة، العدد ١١٤، السنة ١٠، يونيو ١٩٦٦م.
- المرادي الحسين بن قاسم: **الجني الداني في حروف المعاني**، تحقيق: فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، المكتبة العربية بحلب، ط١، ١٣٩٣هـ ـ ١٩٧٣م.
- المرزباني أبو عبيد محمد بن عمران: **الموشح**، مآخذ العلماء على الشعراء في عدة أنواع من صناعة الشعر، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار نهضة، مصر، ١٩٦٥م.

- ابن مضاء القرطبي أبو العباس أحمد بن عبد الرحمٰن: **الرد على النحاة**، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ط٢، ١٩٨٢م.
- مكرم عبد العال سالم: **القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية**، دار المعارف بمصر، ١٩٦٨م.
- مكرم عبد العال سالم: **الحلقة المفقودة في تاريخ النحو العربي**، مؤسسة الوحدة للنشر والتوزيع، الكويت، ١٩٧٧م.
- ابن منظور جمال الدين: **لسان العرب**، دار صادر، بيروت، ط١، ١٣٠٠هـ.
- المهيري عبد القادر: **نظرات في التراث الغوي العربي**، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٩٣م.
- نحلة محمود أحمد: **مدخل إلى دراسة الجملة العربية**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م.
- هارون عبد السلام: **إحياء التراث وما تم فيه**، المجلة، القاهرة، السنة العاشرة، العدد ١١٤، يونيو ١٩٦٦م.
- ابن هشام أبو محمد عبد الله جمال الدين العربي: **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث، بيروت، لبنان، ط٥، ١٩٦٦م.
- ابن هشام أبو محمد عبد الله جمال الدين: **شرح شذور الذهب**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بدون تاريخ.
- ابن هشام أبو محمد عبد الله جمال الدين: **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، حقَّقه وفصَّله وضبط غرائبه: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، بدون تاريخ.
- أبو هلال العسكري: **كتاب الصناعتين الكتابة والشعر**، تحقيق: علي محمد البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم عيسى الباني الحلبي وشركاه، ط٢، ١٩٧١م.
- الوعر مازن: **نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية، دار طلاس، دمشق، ط١، ١٩٨٧م.**
- ابن يعيش موفق الدين أبو البقاء: **شرح المفصل**، عالم الكتب، بيروت، مكتبة المثنى، القاهرة، بدون تاريخ.
- ابن يعيش موفق الدين أبو البقاء: **شرح الملوكي في التصريف**، تحقيق: فخر الدين قباوة، المكتبة العربية بحلب، ط١، ١٣٩٣هـ ـ ١٩٧٣م.

II ـ باللغة الأجنبية:

Berrendonner, A, 1983: Cours critique de grammaire générative P.U de Lyon, E.U de Fribourg 1983.

Bloomfield, L, 1933: **Le language,** Payot, Paris 1970.

Caussat, P et autres, 1977: **Les linguistes,** La linguistique, Encyclopoche, Larousse, Paris 1977.

Chiss, J-Louis et autres, 1977: Linguistique fran5aise, Initiation à la problématique structural, Hachette, Paris 1977.

- Chomsky, N, 1957: **Structures syntaxiques,** Seuil, Paris, 1971.
- Chomsky, N, 1958: Une conception transformationnelles de la syntaxe, La grammaire générative, Langages, Paris, Décembre 1966.

Chomsky, N, 1961: La notion de «Régle de grammaire», la grammaire générative, Language, Paris, Décembre 1966.

Chomsky, N, 1965: Aspects de la théories, syntaxique, Seuil, Paris, 1971.

Chomsky, N, 1966: **La linguistique Cartésienne**, Seuil, Paris 1969.

Chomsky, N, 1981: **théoie du gouvernement et du Liagẽ** Seuil, Paris, Avril 1991.

Chomsky, N, 1982: **Concepts et conséquences de la théorie du Gouvernement et du liage**, Seuil, Paris, Avril 1982

Cook. V. j, 1988: **Chomsky's Universal Grammar**, New York, NY 10016, USA.

Se Saussure, F, 1916: **Cours de linguistique générale**, Payot, Paris 1980.

Dubois, J et autres, 1973: **Dictionnaire de linguistique**, Larousse, Paris 1974.

Dubois, J et autres, 1977: **La linguistiqne**, La linguistique, Encyclopoche Larousse, Paris 1977.

Ducrot.O, 1968: **Le structuralisme en linguistique**, Seuil, Paris, 1968.

Gross, M, 1967: **Notions sur les grammaires formelles**, Gauthier -villasrs, Paris 1970.

Lyons, J, 1968: **Linguistique générale,** introduction la linguistique théorique, Larousse, Paris 1970.

Lyons, J, 1978:**Sémantique linguistique,** Larousse, Paris, 1980.

Martinet A, 1960: **Eléments de linguistique générale**, Armand colin, Paris 1970.

Mounin, G, 1968: **Clefs pour la linguistique**, Segheres, Paris, 1971.

Bique. C, 1974: **Initiation méthodique à la grammaire générative**, Armand Colin, Paris,1971.

Pavel Thomas, G, 1980: **Modeles génératifs en linguistique**, Et en sémiotique, C.N.R.S 4. trimestre 1980.

Rappaport. M et autres: **Niveau de representation Lexicale**, Lexique et syntaxe en grammaire générative, P.U. de Lille 1988.

Ruwet, N, 1967: **Introduction à la grammaire générative**, Plon, Paris, 1967.

Troupeau, G, 1976: **Lexique - index du KITAB de SIBAWAYH E. KLINCHSIECK**, PARIS, 1976.